

اليسار/ العدد الخامس و الثمانون / السنة الثامنة / مارس ١٩٩٧م / شوال ١٤١٧هـ/ الثمن جنيهان مصريان



حكومة تحترف الكذب !

احذروا غضب الفلاحين

أمريكا تستعد لمذبحة جديدة فى بيرو

معركة القدس

الاقباط وسيناريوهات المستقبل

الشمولية الاقتصادية والمافيا والعولمة الرأسمالية

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى:
أحمد عز العرب
المستشارون:
إبراهيم بدراوى
أحمد نبيل الهلالى
د. خليل حسن خليل
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمد وفاء حجازى
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

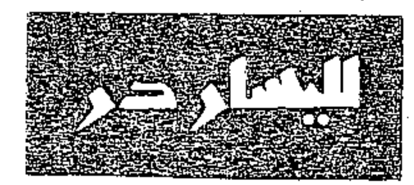
اليسار: نشرة شهرية تصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات لمدة سنة واحدة
مصر: ٤٠ جنيها للأفراد و ٧٠ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.
الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ -
٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX: 5786298

فى هذا العدد





ولما كان العام الثامن..

تبدأ اليسار بهذا العدد عامها الثامن ، وهو أمر يشعرنا بالفرح والأمل .

لقد واجهنا - ومازلنا - مصاعب مالية وتحريرية وتوزيعية عديدة ، كادت أن تقعدنا مرات عديدة عن مواصلة الطريق ، ولكننا نجحنا في التغلب عليها حتى الآن.

ولايعزى هذا النجاح إلى شخص أو مجموعة صغيرة هي التي بدأت الإصدار فقد تخلف كثير منهم في الطريق ، بعضهم أصابه اليأس ، وأخرون حاصرتهم مشاكل الحياة ، ولم يستطيعوا أن يوفروا وقتا وجهدا لتجربة يعمل كل من فيها تطوعا .. وإنما يعود النجاح والاستمرار - من وجهة نظرنا - للمنهج والموقف الذي التزمت به اليسار . موقف ومنهج الجدية والبحث الدائم عن الحقيقة ، ومخاطبة العقل والوجدان معا ، والحرص على حق القارئ في المعلومات ، والتبرل بتعدد الآراء والجرأة .. بالاضافة لمساندة القراء ، وعشرات ومئات من الأصدقاء الذين تبرعوا لليسار ، وقدموا لهم الدعم المادي والفكري ، ليس في مصر فقط ، وإنما في العديد من العواصم العربية والعالمية.

وقد اخترنا أن تبدأ عامنا الثامن بمحاولة لتنظيم حوار واسع حول القضايا الخلافية في صفوف اليسار . لقد دار هذا الحوار طوال السنوات السبع الماضية على صفحات اليسار وغيرها ، ولكن الجديد هو محاولة إجراء هذا الحوار بصورة منظمة ومخططة وأكثر شمولا ، وأملنا أن يشارك الجميع فيه .

وكالعادة يصدر هذا العدد وقد زادت صفحاته ١٦ صفحة عن المعتاد ، ومع ذلك فقد اضطررنا لتأجيل مواد عديدة .. مثل مقال د. خليل حسن خليل عن التبعية الثقافية ، ومقال نبيل زكي عن جيفارا بمناسبة مرور ٣٠ عاما على رحيله ، ومقال أسينة النقاش عن السودان ، وكذلك باب " يمين × شمال " .. إلخ

وللمرة الثانية على التوالي يتخلف الزميل مدحت الزاهد عن تقديم موضوعه المتفق عليه سلفا ، ودائما هو أحد موضوعات العدد الأساسية . لينبهنا القارئ بالتقصير ولانملك دفاعا . فهل يعود مدحت الزاهد للالتزام باليسار ، أم أنه الفراق ؟!

اليسار

حوار اليسار

مارس ٩٧ - مارس ٩٨

ثلاث قضايا رئيسية للحوار بين أصدقاء وكتاب اليسار

* الكوكبة ودور التنمية المستقلة فى العالم الثالث

* العمل العربى المشترك

* الديمقراطية وأزمة الاحزاب المصرية

مع بداية مارس ١٩٩٧ تبدأ **اليسار** عامها الثامن. وقد رأى مجلس المستشارين أن تبدأ اليسار فى تنظيم حوار واسع وعميق بين مفكرى اليسار الاشتراكى المصرى ورموزه على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم وأجيالهم، وكذلك بين المهتمين بمستقبل اليسار، من الوطنيين والديمقراطيين.

ويقترح مجلس مستشارى اليسار أن يدور الحوار حول القضايا الجوهرية للأزمة الوطنية الراهنة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسبل الخروج منها، من أجل بلورة نموذج (أو نماذج) اشتراكى ديمقراطى بديل لسياسات الحكم التى تجسد مشروع الرأسمالية المصرية التابعة، وللسياسات التى تطرحها القوى الظلامية التى ترفض المجتمع المدنى والديمقراطية ومنجزات الفكر البشرى وتريد فرض نموذج مغلق تدعى أنه الاسلام.

سيتناول الحوار قضايا نظرية وسياسية وتصورات لاشتراكية المستقبل فى مصر ورؤية اليسار المصرى للديمقراطية والتنمية المستقلة والاشتراكية والعلاقة بينها فى ضوء أزمة الديمقراطية والتنمية فى العالم الثالث وانهيار الاتحاد السوفيتى وأنظمة أوربا الشرقية والوسطى، واعادة بناء الثقافة الوطنية فى ظل العولمة الرأسمالية، وأزمة نموذج التنمية الاقتصادية الرأسمالية التابعة والنماذج البديلة، وأزمة الثقافة الوطنية.. وقضايا الزراعة وخطة التصنيع وسياسات التعليم والصحة.. وقضايا الحركة العمالية والتنظيم النقابى والفلاحين والتنظيم التعاونى والحركة النسائية والحركة الطلابية، والاسلام السياسى، ومستقبل الصراع العربى الاسرائيلى.. الخ.

وبالطبع فمستحيل تحديد موعد للانتهاء من هذا الحوار، أو مناقشة كل هذه القضايا دفعة واحدة.

من هنا فإن مجلس المستشارين يقترح كبرنامج لمدة عام يبدأ فى مارس ١٩٩٧ وينتهى فى نهاية مارس ١٩٩٨ أن يدور الحوار حول القضايا التالية:

(١) العولمة أو الكوكبة ودور التنمية المستقلة والاشتراكية فى العالم الثالث.

وتحت هذا العنوان يمكن أن ترد كثير من القضايا مثل أسباب انهيار التجربة الاشتراكية السوفيتية والنظم التى استلهمت أو نقلت هذا النموذج، والكوكبة الرأسمالية وأثرها فى دول الشمال ودول الجنوب، والتنمية المستقلة والاشتراكية..

ويدور الحوار حول هذا الموضوع خلال **(أبريل- مايو- يونيه ١٩٩٧)** على صفحات مجلة «اليسار» على أن تعقد ندوة خلال شهر يونيه لمحاولة استخلاص نتائج محددة من النقاش.

(٢) العمل العربى المشترك والتكامل الاقتصادى العربى.

ويدخل تحت هذا العنوان قضايا الوحدة العربية والتكامل الاقتصادى العربى والسوق المشتركة، والخيارات البديلة المطروحة سواء النظام الشرق أوسطى أو المشاركة الأوربية المتوسطية، والدور الذى تحاول اسرائيل أن تلعبه فى المنطقة لاقامة نظام اقليمى بديل.. الخ.

ويدور الحوار حول هذا الموضوع خلال(**أغسطس- سبتمبر- أكتوبر ١٩٩٧)** فى مجلة اليسار، ويتوج بندوة تعقد فى أكتوبر لبلورة اتجاهات الرأى.

(٣) الديمقراطية وأزمة الاحزاب السياسية فى مصر.

ويتناول قضايا الديمقراطية والتعددية والدستور والقوانين، وقبل ذلك مفهوم اليسار للديمقراطية وعلاقته بالاشتراكية على ضوء التجارب الماضية. والأزمة السياسية الراهنة وسبل الخروج منها، بما فى ذلك أزمة الاحزاب السياسية المصرية بشقيها الخارجى والداخلى.

وتمتد خلال (ديسمبر- يناير- فبراير١٩٩٨)، وتعقد الندوة الخاصة بهذا الموضوع فى فبراير للنشر فى مارس.

ويدعو مجلس المستشارين كل المهتمين والمهمومين بقضايا الوطن ومستقبله وباليسار والاشتراكية للمساهمة بالكتابة فى هذه الموضوعات طبقا للبرنامج المقترح على أن يكون المقال أو الدراسة فى حدود ما بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ كلمة. وتسلم فى مجلة «اليسار» أو ترسل بالبريد إلى عنوان المجلة.



حكومة .. تحترف «الكذب»

حسين عبد الرازق



حملة الدعاية والمديح غير المسبوق للدكتور **كمال الجنزوري** رئيس مجلس الوزراء، والارقام والبيانات التي يذيعها سيادته وتبشرنا بجنات النعيم والرخاء القادم، وتذكرنا بما وعد به السادات ذات يوم عشية الصلح بينه وبين مناحم **بيجين** من أن كل مواطن سيملك منزلا خاصا به وسيارة خاصة وأن الماء البارد والساخن سيكون متوافرا في كل قرية بمجرد تحقيق «السلام» مع اسرائيل. رغم هذا كله فان متابع دقيق لما ينشر ويقال على لسان الجنزوري ومعاونيه والهيئات الدولية التي تشاركه كل سياساته، يستطيع أن يكتشف بوضوح أن **الجنزوري وحكومته يريدون لنا أن نعيش في الوهم ونغرق في كذبة كبيرة.**

مثلا باغتت حكومة د. **كمال الجنزوري** الرأي العام المصري والاحزاب السياسية والخبراء في شئون الري والصحاري والزراعة بالاعلان عن مشروع ترعة الوادي **الجديد** والتي تبدأ من خور **توشكى** (جنوب السد العالي) وحتى واحة باريس، لزراعة ٥٠٠ ألف فدان، وجاء هذا الاعلان المفاجئ عقب وصول منسوب المياه في بحيرة ناصر إلى ١٧٨ مترا لأول مرة، وقبل أن يستوعب الناس المفاجأة، أعلنت الحكومة عن **المشروع العملاق مشروع الدلتا الجديدة** والذي سيضيف -طبقا لتصريحات الجنزوري- إلى مساحة مصر الزراعية العمرانية (والتي تبلغ حاليا ٥ر١٢ مليون فدان) ٤٩ مليون فدان جديد، منها ٤ر٣ مليون فدان اراضي زراعية وأن المشروع يحتاج استثمارات سنوية ١٠٠ مليار جنيه مصري ولمدة عشرين عاما.

وسرعان ما تبين أن الحكومة تخدع الرأي العام. فطبقا للبيانات الرسمية فمصر تعاني من فقر مائي، فنصيب الفرد من المياه ٩٠٠ متر مكعب سنويا، وهو أقل من حد الفقر المائي بـ ١٠٠ متر مكعب، ويتوقع أن ينخفض نصيب الفرد إلى ٦٠٠ متر مكعب مع بداية القرن القادم، وتشير المذكرة المقدمة من المهندس **محمد عبد الهادي** راضي بتاريخ ١٥ يناير ١٩٩٦ -قبل وفاته- **أن مصر سوف تعاني من عجز في المياه بدءا من نهاية العقد الأول من القرن القادم، وأن ما يمكن توفيره من المياه حتى عام ٢٠٠٠** **يكفي بالكاد «مساحة التوسع الافقي الجاري العمل بها حاليا وقدرها ٦ر١ مليون فدان».**

وبالاضافة لعدم وجود مياه كافية -لا لترعة الشيخ زايد ولا لمشروع الدلتا الجديدة- فهناك **مشاكل الصرف، والكثبان الرملية وتسرب المياه إلى منخفض غرب توشكى وتبلغ مساحته ١٢ ألف كيلو متر مربع، والتكاليف الفلكية للمشروع وعدم وجود مصادر واضحة للحصول على الاستثمارات الفلكية المطلوبة للمشروع.**

مليارات وهمية

ولا يقف الخداع عن حدود هذا المشروع، فالحكومة أعلنت قبل هذا المشروع عن مشروعين كبيرين آخرين.

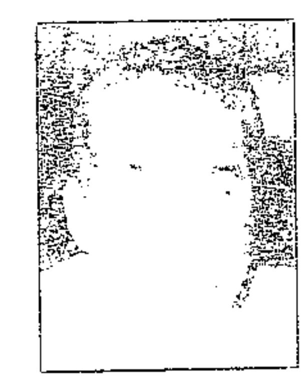
الأول مشروع تنمية سيناء ويتكلف ٧٥ مليار جنيه خلال العشرين عاما القادمة.

الثاني مشروع تنمية جنوب الوادي ويتكلف ٢٩٧ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧.

والثالث هو مشروع الدلتا الجديدة والذي يتكلف ٢٠٠٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة.

أي أن حكومتنا تقول لنا أننا نحتاج إلى استثمارات في هذه المشروعات الثلاثة فقط تبلغ **٢٣٧٢ مليار جنيه** مصري خلال عشرين عاما (٦٩٩ر٧ مليار دولار). أي ٦ر١١٨ **مليار جنيه مصري سنويا (٣٤,٩٨ مليار دولار)** منها ٨٠٪ على الأقل استثمارات أجنبية.

ومنذ أيام قليلة نقلت الصحف الحكومية عن **د. عاطف عبيد** أن حجم رؤوس الأموال المتوقع تدفقها على مصر من المستثمرين الأجانب خلال الفترة القادمة سيصل إلى **٧ مليارات جنيه مصري** (الأهرام


د. كمال الجنزوري


عاطف عبيد

١٦ فبراير) ، أي ٦٠ر٢ مليار دولار.

وفي اليوم التالي نشرت الصحف عن صندوق النقد الدولي وأن تقديراته تؤكد أن الاستثمارات الأجنبية في مصر ستبلغ ١ر٢ **مليار دولار، منها ٨٠ مليون دولار استثمارات مباشرة**. بزيادة ٢٠٠ مليون دولار عن العام السابق ، واستثمارات في أوراق مالية تقدر بنحو ٣ر١ مليار دولار.

والفارق واضح بين توقعات د. عاطف عبيد وصندوق النقد الدولي والتي تقف عند حدود ٨٠٠ مليون دولار استثمارات مباشرة ،و٢ مليار دولار بإضافة الاستثمارات في الأوراق المالية .. وبين ما تروجه الحكومة من أوهام على الاستثمارات في ثلاثة مشروعات تحتاج سنويا إلى ٣٤ مليار دولار منها على الأقل ٢٧ مليار دولار استثمارات أجنبية.

فما يتوقعه وزير قطاع الأعمال العام وصندوق النقد الدولي من استثمارات أجنبية لا يزيد عن ٧٪ مما يحتاجه ثلاثة مشروعات فقط.

بيع «طلعت حرب»

المثال الثالث يتعلق ببنوك القطاع العام . فمنذ مدة وهناك معلومات تنشر هنا وهناك عن قرار حكومي غير معلن ببيع بنوك القطاع العام الكبرى.

نشرت صحيفة الأهرام في **أغسطس ١٩٩٣** خبرا في صفحتها الأولى أكدت اتفاق الحكومة والبنك الدولي على خصخصة البنوك وشركات التأمين.

ونشرت الصحف نقلا عن خطاب النوايا المقدم من الحكومة المصرية لصندوق النقد الدولي في **سبتمبر ١٩٩٣**-ونصه ما زال سريا على كل المؤسسات في مصر- ان **البنوك وشركات التأمين وصناديق التأمين والمعاشات ستعرض للبيع ضمن المرحلة الثالثة** من **مراحل الخصخصة**.

وفي رسائل متبادلة بين الحكومة والمؤسسات المالية الدولية عامي ١٩٩٥و١٩٩٦ تعهد واضح ببيع أحد بنوك القطاع العام الأربعة الكبرى (**مصر -الأهلي- القاهرة -الاسكندرية**) بعد الانتهاء من بيع البنوك المشتركة عام ١٩٩٧.

وطوال ما يزيد عن ثلاث سنوات والمسئولون في الحكومة ورئاسة الجمهورية يتفون بشدة هذه الأخبار ويؤكدون أنه لا توجد أي نية لبيع أي من بنوك القطاع العام الأربعة الكبرى.

ورغم الأخبار المؤكدة ، بل والوثائق ، كان الناس يميلون لتصديق هذا النفي. **فيستحيل تصور إقدام الحكومة على ارتكاب مثل هذه الجريمة في حق الوطن وناسه فلا يوجد منطق أو سبب يجعل حكومة عاقلة يفترض أنها تعمل لصالح الوطن، أو** **لصالح طبقات المالكة والحاكمة على الأقل- تقدم على جريمة بيع ٤ بنوك** تقول الارقام الرسمية أن الودائع في هذه البنوك بلغت في يونيه ١٩٩٢- وهو تاريخ معاصر لتاريخ النشر عن البيع - **١٣٠ مليار جنيه مصري**- تمثل معظم ودائع الجهاز المركزي المصري(٩٨ بنكا) ،وأن معظم هذه الودائع تأتي من القطاع العائلي والحكومي والقطاع العام، فمن جملة ٩٩ مليار جنيه بالعملة المصرية ،كان للقطاعين العائلي والحكومي ٥٩ مليار جنيه، وأن القطاع العائلي أودع ٦٣٪ من ودائع العملة الأجنبية . يليه القطاع العام بنسبة ١٥٪ وقدمت هذه البنوك الأربعة تسهيلات للقطاعات المختلفة وعلى رأسها القطاع الخاص تبلغ ٩٨ مليار جنيه.**وحققت هذه البنوك الأربعة في ميزانية ٩٤/ ٩٥ فوائض قدرها ٢٣٩ مليون جنيه، وبلغ حجم المعاملات ، ١٢** مليار جنيه.وفي حالة البيع ستنتقل هذه الفوائض والايداعات ،وهذا الحجم الهائل من المعاملات إلى الأجانب (والصيابنة) الذين سيسارعون بشراء هذه البنوك الأربعة التي تتمتع بثقة المواطنين حيث يتجه ٨٠٪ من النشاط البنكي إلى هذه البنوك الأربعة.

ومع ذلك فقد تسرب أخيرا وبعد الاعلان الرسمي عن بيع البنوك الاستثمارية ، أن الحكومة ستبيع خلال عام أحد البنوك الأربعة الكبرى، وأن المفاضلة تجرى بين البدء **ببيع بنك القاهرة أو بنك الاسكندرية** . بل ويطرح البعض البدء **ببيع بنك مصر** الذي انشأه طلعت حرب في الثلاثينات. ولم تجرؤ الحكومة على تكذيب هذا الخبر الصحيح حتى الآن، بعد أن ظلت ما يقرب من أربعة أعوام تنفي هذا الخبر وتخدع الرأي العام.

ويبدو أن جنون الخصخصة وبيع ثروات الشعب المصري للأجانب ،وتصفية دور الدولة المصرية اقتصادياً بصورة تامة، قد أصاب القائمين على أمورنا بصورة كاملة ودون أي دراسة أو علم، وفي ظل خداع متواصل للرأي العام، بل ولبعض رجالات السياسة حسني النية والذين ما زالوا يصدقون ما يقوله حكامنا ويستبعدون أن يصل الخداع بهم إلى هذا الحد.

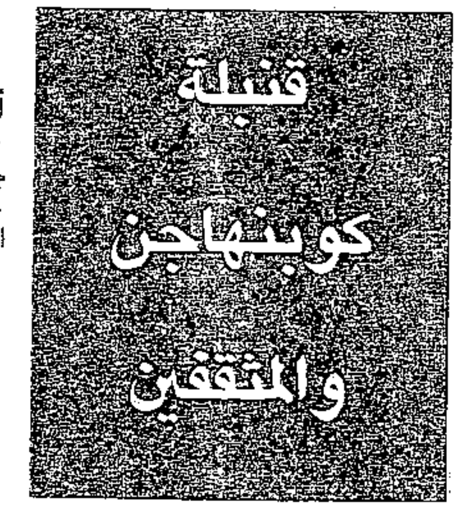


فيجري في الوقت الحالي دراسات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي- لكيفية دخول القطاع الخاص تدريجيا لشراء الهيئات الخدمية الاقتصادية مثل **سكك حديد مصر** (المملوكة للدولة المصرية منذ انشائها في ظل الاحتلال البريطاني ،وكانت مصر ثاني دولة في العالم تنشأ سككا حديدية بعد أمريكا) ،والبريد ،والنقل العام، **وشركات النقل** البري ،والمرافق العامة كالكهرباء والمياه وخدمات الصرف الصحي وقطاع النقل والشحن الجوي (مصر للطيران) وقناة السويس.

وقد بدأ **كمال الجنزوري** عهده كرئيس للوزارة بالشروع في خصخصة الكهرباء ،كمقدمة لهذا المسلسل الرهيب من بيع مصر للأجانب.

كل هذا والحكومة تنفي أن هناك نية لخصخصة المؤسسات الاستراتيجية.

ان هذه الأمثلة الثلاثة- وهناك عشرات الأمثلة الأخرى- تقول بوضوح إن حكامنا يحترفون الكذب وخداع الرأي العام. فلا تصدقوهم وتنبهوا إلى ما يجري حولنا وما يراد بنا .. لا تعيشوا في الوهم الذي يريدون إغراقنا فيه.

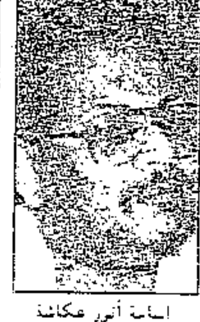


مازالت أصداء القنبلة الفاسدة التى تفجرت فى كوبنهاجن تثير ردود أفعال قوية فى أوساط المثقفين والقوى السياسية المصرية والعربية .. وقد جاء بيان المثقفين العرب الذى نذكر نصه والتوقيعات التى وصلتنا حتى الآن يمثل أبلغ رد على هذه المبادرة.

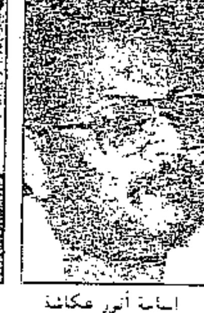
بيان المثقفين العرب حول وثيقة كوبنهاجن عن التحالف الإسرائيلى العربى



السيد ياسين





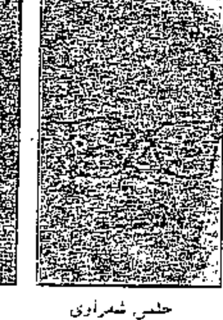


أسامة أنور عكاشة





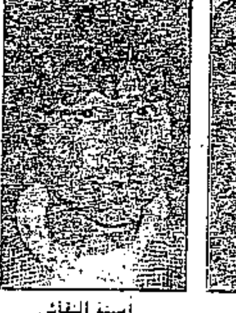
أبو العز الحريرى



حلمى شعراوى



أمينة النقاش



جابر عصفور

التقت فى العاصمة الدنماركية ، فى آخر أيام يناير ١٩٩٧ ، مجموعة من المثقفين ورجال الأعمال الإسرائيليين والعرب ووقعوا بيانا أعلنوا فيه إنشاء **تحالف دولى إسرائيلى عربى من أجل السلام** ، وعزمهم على توحيد الصفوف من أجل بداية عصر جديد فى " الشرق الأوسط " . والغريب أن عددا من المشاركين فى هذا اللقاء اعتبر نفسه مفوضا من قبل مثقفى العرب وممثلا [illegible] واعتبر هذا اللقاء تحالفا شعبيا يعبر عن إرادة الأمة العربية ، وفى هذا [illegible] لأبسط قواعد الديمقراطية [illegible] الأمر من أى [illegible] على غير طريقة [illegible] بالعمل [illegible] عليه فى الظلام حتى انتهوا من إعداد الوثيقة.

إن [illegible] فى كوبنهاجن [illegible] برئاسة هربرت بوندیك الإسرائيلى الذى [illegible] ، وهذا اللقاء خطوة فى [illegible] بدأت [illegible] لكسر إجماع المثقفين العرب على رفض المشروع الصهيونى ورفض كافة أشكال التطبيع مع الإسرائيليين . [illegible] هذا اللقاء [illegible] الرسمية برعاية الولايات المتحدة لترسيخ وجود إسرائيل فى المنطقة منذ اتفاقيات كامب ديفيد إلى مؤتمر شرم الشيخ مرورا بمؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو ، وكلها تشكل الإطار المرجعى للقاء . ولذا فليس مصادفة أن **يتجاهل البيان الصادر عنه أية إشارة إلى حق العودة الفلسطينى وأى حديث عن عدوانية الدولة الصهيونية ، أو التدفق المستمر للهجرة اليهودية إلى فلسطين.**

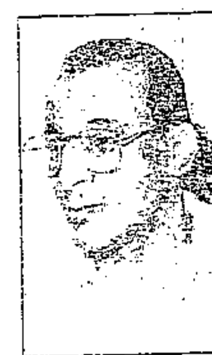
ومن اللافت أن بعض الذين شاركوا فى اجتماع كوبنهاجن يشغلون مواقع بحثية وثقافية وعلمية وصحفية جديرة بأن يطلقوا منها لخدمة النقد العربى والتحالفات الشعبية الصحيحة **فإذا بهم يبحثون فى مشاريع لأرض مشتركة مع أنصار المشروع الصهيونى الأمريكى.**

إن وثيقة كوبنهاجن تطالب المثقف العربى بدور المفاوض السياسى ، والإذعان لعلاقات القوى الراهنة بقبول تنازلات تخل بدوره والتزاماته الوطنية . إن المثقف ، هذا ما تعلمناه وما نريد مواصلة الوفاء به ، ضمير أمته والحارس اليقظ لذاكرتها ، يعى حقوقها التاريخية ويصونها ويدافع عنها ، ويحمل لها الاجتهاد المعرفى لتحليل واقعها واستشراف مستقبلها .

أما هذه المجموعة من المثقفين التى التقت فى كوبنهاجن فقد انطلقت فى بيانها من المعطيات الراهنة ، والشروط الإسرائيلية ، واتفاقات الصلح التى أبرمت بين الحكومات ، واتخذت موقفا حياديا وأحيانا مؤيدا للموقف الإسرائيلى من كافة القضايا الجوهرية فى الصراع العربى الإسرائيلى كقضية القدس والجولان والجنوب اللبنانى ، وأسقطت أية إشارة إلى الحق التاريخى للفلسطينيين فى أرضهم . ومن هنا **شكل البيان تنازلا واضحا عن الموقف الشعبى العربى الذى يزعمون تمثيله بل قبل بصياغات أدنى حتى من قرارات الشرعية الدولية** . وبدلا من أن يؤكد المجتمعون على الحق فى مقاومة الاحتلال بشتى الصور والأشكال ، وهو ما يكفله القانون الدولى ، ومن ثم الدعوة إلى الإنهاء الفورى وغير المشروط للاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية واللبنانية والسورية، **تبنت الوثيقة الموقف الأمريكى الإسرائيلى فى المساواة التامة بين أشكال المقاومة المشروعة والإرهاب ، وبين الغاصب وصاحب الأرض** ، كذلك اكتفى البيان بالحديث عن ضرورة العمل على إعادة بناء " منطقة مبرأة من سباق التسلح" وإغفال النص الصريح على تنقية المنطقة من السلاح النووى الذى تسلطه إسرائيل على مصائر الشعوب العربية . ولذا يبدو ما ورد فى البيان عن " ضمان الحد الأقصى لأمن الأطراف " حديثا خاصا بتأمين


ابراهيم سعد الدين


أنعام محمد علي


د. ابراهيم العيسوي


أحمد حجازي — د. حسن حنفي

سيادة إسرائيل في المنطقة.

وإذ يستنكر الموقعون أدناه لقاء كوبنهاجن ، والبيان الصادر عنه ، وكل نشاط يترتب عليه فانهم يهيبون بعموم المثقفين والكتاب والفنانين العرب ، والنقابات والأحزاب والروابط والهيئات ، أن تعلن موقفها الواضح والحاسم حتى لايدعي أفراد محدودون حق تمثيل الإرادة الشعبية والتعبير عنها ، وأن يصرفوا حقهم في العمل المشترك كمثقفين وطنيين بتراص صفوفهم في جبهة صامدة تعبر عن تحالف أصيل في مواجهة العدوان على مصالح الأمة العربية، ومستقبلها.

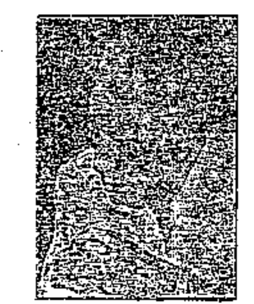
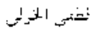
قائمة أولى بأسماء الموقعين حتى الآن :

من مصر

"القاص" ابراهيم أصلان - "القاص" **ابراهيم عبد المجيد** - د. **ابراهيم سعد الدين** "كاتب وأستاذ جامعي" - "الناقد" ابراهيم فتحي - "د. العيسوي" مستشار بمعهد التخطيط" - الكاتب " **ابراهيم منصور** - النقابي" **أبو العز الحريري** - احسان اكرام- **المخرج** أحمد اسماعيل - الكاتب أحمد بهاء أحمد حسن - د. أحمد حسن- "الصحفي" **أحمد الجمال** - الباحث" د. **أحمد عبد الله** - "الباحث" **أحمد النجار** - القاص أحمد غريب - الشاعر أحمد فؤاد نجم -الباحث" د. **أحمد يوسف** - د. **أحمد يوسف أحمد** " أستاذ جامعي"-د. **أحمد الصاوي** (أستاذ جامعي) - الباحث أحمد ناجي قمحة -الكاتب أيمن عبد الرسول -"الكاتب" أسامة أنور **عكاشة** - د. سماء محمود غانم (أستاذة جامعية)- "الكاتب" **السيد** ياسين - د. **أشرف بيومي** (أستاذ جامعي) - "الكاتب" أمين اسكندر - "الناقدة" اعتدال **عثمان** - د. **ألفت** الروبي (أستاذة جامعية) - الكاتب والمفكر أمين عبد الله- د. أمينة رشيد (كاتبة وأستاذة جامعية) - **أمينة النقاش** " صحفية وكاتبة - المخرجة" انعام محمد **علي** - " الباحث" **أيمن السيد** عبد الوهاب - "الروائي" بهاء طاهر - **بهجت عثمان (فنان كاريكاتير** - د. ثريا عبد الجواد " **أستاذة جامعية**"- د. جابر عصفور (أمين المجلس الأعلى للثقافة) - د. جلال أمين (كاتب وأستاذ جامعي) **جلال عارف** " كاتب وصحفي - "القاص" **جمال الغيطاني** - الشاعر د. الغني عبد الجواد -"القاص" جميل عطية ابراهيم - "الكاتب" **جميل مطر** - د. **حسام عيسى** (أستاذ جامعي) -د. حسام منصور (أستاذ جامعي)- د. **حامد عمار** (أستاذ جامعي وخبير تربوي) -" الصحفي" **حامد محمود** - "الباحث" د. **حسن أبو طالب** - د. حسن حسين البلوى (عميد كلية تربية بنها) - د. **حسن حنفي** (كاتب وأستاذ جامعي) - د. **حسن نافعة** (كاتب وأستاذ جامعي) - **حسناء مكداشي** (ناشرة) - **حسين عبد الرازق** (صحفي وكاتب) - **حلمي شعراوي** (باحث وكاتب) - **الفنان** حمدي أحمد- " الكاتب" **حمدين صباحي** - د. **حيدر ابراهيم** " كاتب" -

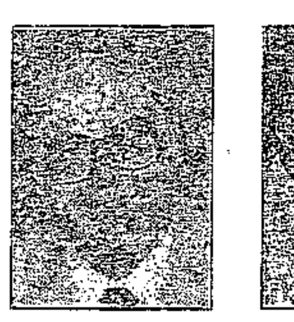
" الباحث" -**خالد السرجاني** -رجاء **ابراهيم (صحفية)**- رجاء الميرغني " صحفي وعضو مجلس نقابة الصحفيين - "المخرج" **رضوان الكاشف** - د. **رضوى عاشور** (كاتبة وأستاذة جامعية) - **رفعت ترما** - **سعد الدين وهبه** (رئيس اتحاد الفنانين العرب) - د.سعيد اسماعيل علي (كاتب وأستاذ جامعي)" القاص" **سعيد الكفراوي** - د. سعيد المصري -" القاص " **سليمان فياض** - " القاصة" **سلوى بكر** - "الفنانة" **سميحة أيوب** - د. **سمير أمين** (باحث ومفكر) - د. سوزان فياض (طبيبة)- " الباحثة" د. **سهير عبد الظاهر** - د. **سهير مرسي** (باحثة وأستاذة جامعية) - د. **سيد البحراوي** (كاتب وأستاذ جامعي - **د. سيد القمني** (باحث وكاتب) - **سعيد المصري** -د **شبل بدران** (أستاذ جامعي) - الكاتب د. **شريف حتاته** - د. **شكري** عياد (كاتب وأستاذ جامعي) - **شاهندة مقلد** - " الباحثة **شهيدة الباز** - **صلاح عبد المقصود** صحفي وعضو مجلس نقابة الصحفيين - **صلاح الدين حافظ** " صحفي وكاتب أمين اتحاد الصحفيين العرب"- **صلاح عيسى** (كاتب وصحفي) - **صافي ناز كاظم** (كاتبة وصحفية) - " الباحث" ضياء الدين رشوان - اللواء **طلعت مسلم** - د. **عبد الباسط عبد المعطي** (كاتب وأستاذ جامعي) - الباحث **عبد الحميد** حواس -الشاعر **عبد الرحمن الأبنودي** - د. **عبد العظيم أنيس** (كاتب وأستاذ جامعي) - **عبد العال الباقوري** " رئيس تحرير الأهالي - **عبد العظيم مناف** (صحفي وكاتب) - الباحث د. **عبد العليم أحمد** - " الكاتب" عبد الغفار **شكر** -د. **عبد الغفار مكاوي (طبيب)**- عبد الغني وشاحي (فنان تشكيلي) - الباحث **عبد الفتاح الجبالي** - د. عبد المنعم تليمة (كاتب وأستاذ جامعي) - د. **عبد اللطيف** محمود محمد (أستاذ جامعي) - عبلة الرويني (صحفية وكاتبة)- **عريان نصيف** - د. **علي الراعي** (كاتب وأستاذ جامعي) - **عرب لطفي** - د. **عواطف عبد الرحمن** (كاتبة وأستاذة جامعية) - **علاء الديب** (ناقد وصحفي)- **عطيات الأبنودي** - عزة عبد المنعم **فهمي** - **عزة خليل** - الشاعر عفيفي مطر - **فريدة النقاش** (صحفية وكاتبة) - **فاروق** أبو عيسى (أمين اتحاد المحامين العرب) - الناقد **فاروق عبد القادر** - الكاتبة فتحية العسال- د. فريال غزول (كاتبة وأستاذة **جامعية**) - د. **فوزي منصور** (كاتب وأستاذ جامعي) - **فهمي هويدي** (صحفي وكاتب) - **فتحي فرج** - الشاعر **فريد أبو سعدة- فريد زهران** - **كامل زهيري** (صحفي وكاتب) - **كمال زاخر** (خبير تربوي) - د. **كمال نجيب** (عميد كلية رياض الأطفال جامعة اسكندرية) - **د. ليلى الشربيني** (أستاذة جامعية) - القاص **محمد ابراهيم مبروك** - د. **محمود أبو زيد** (عميد كلية التربية النوعية ببنها) - **د. محمد السكران** (أستاذ جامعي) - الكاتب **محسن عوض** - الفنانة **محسنة توفيق** -

قنبلة كوبنهاجن

لطفي الخولي

د. أحمد يوسف



رضا سعر.

الكاتب **محمد سليم العوا** - الشاعر **محمد صالح** - د. **محمد عبد الخالق** (أستاذ جامعي) - د. محمد **عبد الظاهر الطيب** (عميد كلية التربية بطنطا) - **محمد عبد القدوس** (صحفي وعضو مجلس نقابة الصحفيين) - الكاتب **د. محمد عمارة** - د. محمد عوني عبد الرؤوف (أستاذ جامعي)- الكاتب محمد عوده - **محمد نايل** (رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان) - الناشر **محمد البساطي** - الكاتب محفوظ عبد الرحمن - الكاتب **محمود** أمين العالم - **محمود حيدر** - د. **محمود** ضامر - د. **محمود** عبد **الفضيل** (كاتب وأستاذ جامعي) - القاص **محمود الورداني** - الباحث **مجدي صبحي** - د. **مدحت مصطفى** (أستاذ جامعي) -د. **محيا** زيتون (أستاذة جامعية)- د. **مصطفى رشدي** شيحة (العميد الأسبق لكلية حقوق الاسكندرية) - د. **مصطفى مندور** (أستاذ جامعي)-الباحثة **منى أحمد صادق سعد** - د. **منى سعفان** (أستاذة جامعية) - الشاعرة **ملك عبد العزيز** - النائب السابق **د. ميلاد** حنا - الفنان نور **الشريف**-الباحث **نبيل عبد الفتاح** - د. نوال **السعداوي** (كاتبة) - **نبيهة لطفي** (مخرجة سينمائية) - السفير وفاء حجازي - **هاني شكر الله** - الصحفي وائل عبد الفتاح - **يحيى القلاش** (صحفي وعضو مجلس نقابة الصحفيين - الناشر **يوسف أبو رية** - المخرج **يوسف شاهين**.

من فلسطين والأردن :

ابراهيم العيسى (رئيس رابطة الكتاب الأردنيين) - الشاعر ابراهيم **الخطيب** - **الشاعر** ابراهيم نصر الله - الكاتب **اسماعيل أبو البندورة** - د. **أحمد أبو مطر** - أسامة الرنتيسي (رئيس تحرير جريدة الأهالي) - أمال نقاع (رئيس تحرير جريدة الجماهير) - **إميلي نفاع** (رئيس رابطة المرأة العربية) - الكاتب **باسم طلوزي** - **بهجت أبو غربية** - المحامي جواد **يونس** - **حسين** مجلي (نقيب المحامين الأردنيين) - الصحفية حياة الحويك **عطيه** - الصحفي خالد الشبول - الناشر **خليل السواحري** - نزار منصور خليل الطراونة - الناشر خليل حدادين - القاص رشاد أبو شاور - رشيد شقير - راضي زيادات - الكاتبة **روضة الهدهد** - الشاعر زهير أبو شايب - المحامي **سليم صويص** - د. **سمير صبحي** - د. **سلطان القسوس** - د. **عائدة خليل** - د. **سعيد أبو ميزر** (نقيب أطباء الأسنان في الأردن) - الصحفي **سليم المعاني** - د. **صلاح جرار** - **طلال أبو ريالة** - **عماد غانم** - **عاكف داود** - **عبد الرحمن القطارنة** - الكاتب **عبد القادر ياسين** - الشاعر **عمر أبو الهيجاء** - الصحفي **عمر النادي** (رئيس تحرير جريدة عبد ربه) - الصحفي **عبد الله حموده** - الشاعر **عمر** شبانه - الكاتب المسرحي **عبد الجبار أبو غربية** - المحامي **غانم زريقات** - **فخري قعوار** (أمين عام اتحاد الأدباء العرب) - الصحفي **فهد** الريماوي (رئيس تحرير جريدة المجد) - الصحفي **فؤاد حسين** - المهندس **ليث شبيلات** (نقيب المهندسين ورئيس جمعية مناهضة الصهيونية) - الكاتب **مفيد نخلة** - **محمد أبو ميزر** - الشاعر **محمد ضمرة** - الشاعر **محمد العامري** - **ماجدة المصري** - الشاعر **مريد البرغوثي** - الكاتب **موسى برهومة** - الشاعرة مي **الصايغ** - الروائي **مؤنس الرزاز** - النائب **محمد عريضة** - النائب السابق **منصور مراد** - الكاتب **موفق محادين** - الكاتب نزيه **أبو نضال** - الكاتب **ناجي علوش** (الأمين الأسبق لاتحاد كتاب فلسطين) - الكاتب **ناهض حتر** - الصحفي **نواف الزرو** - المحامي **هاني الدحلة**- د. **هشام غصيب** - الشاعر **وليد سيف** - د. **وليد مرقة** - د. **يعقوب** زيادين (أمين عام الحزب الشيوعي الأردني) - الكاتب **يوسف غيشان** - **الدكتورة هدى فاخوري** .

من لبنان :

ابراهيم بيضون (مؤرخ وأستاذ جامعي) - **أديب نعمة** (باحث وكاتب) - **الياس** أبو رزق (رئيس الاتحاد العمالي العام) - الروائية **إميلي نصر الله** - الشاعر **جوزيف حرب** - **جورج سعد** (كاتب وأستاذ جامعي) - **جورج ناصيف** (كاتب وصحفي) - الصحفي **جوزيف سماحة** - **حبيب صادق** (رئيس المجلس الثقافي للبنان الجنوبي) - الفنان **سامي حواط** - د. **سماح إدريس** (رئيس تحرير مجلة الآداب) - د. **سناء** أبو شقرا (باحث وأستاذ جامعي) - **سهيل ادريس** صاحب مجلة الآداب - **شفيق** العرب (كاتب وأستاذ جامعي) - الشاعر **شوقي بزيع** - الكاتبة عائدة **مطرجي إدريس** - د. **عبد الله رزق** (كاتب وأستاذ جامعي) - **فهمية شرف الدين** (باحثة وأستاذة جامعية) - **كريم مروة** (مفكر وقائد حزبي) - الروائية **ليلى عسيران** - **محسن** ابراهيم (مفكر وقائد حزبي) - **السيد محمد حسن الأمين** (مفكر وعالم ديني) - الكاتب **محمد** حسين **شمس الدين** - **محمد** دكروب (رئيس تحرير الطريق) - د. **محمد علي مقلد** (كاتب وأستاذ جامعي) - **محمود حيدر** (باحث وصحفي) - الكاتب **محمود سويد** - **مسعود** ضاهر (كاتب وأستاذ جامعي) - د. **منيف تقطيش** (كاتب وأستاذ جامعي) - الشاعر **مصطفى سبيتي** - د. **ميشال** جحا (كاتب وأستاذ جامعي) - **د. وطفاء حمادي** (باحث وأستاذ جامعي) - **يعقوب الشدراوي** (مسرحي) - د. **يمنى العيد** (كاتبة وأستاذة جامعية)

من سوريا :

أحمد برقاوي - **بوعلي ياسين** - **حامد خليل** - **حسين العويدات** - **خضر زكريا** - **شوقي بغداد** - **د. صادق جلال العظم** - **عبد الرازق عيد** - **عبد الرحمن منيف** - **فخري كريم** -- **ماهر الطاهر** - محمد ملص - محمد جمال باروت - ممدوح عدوان - نبيل سليمان - نزيه ابابعة.

أرض فلسطين

** والكلمات المتقاطعة والتحالف مع العنصرية

د. حسن علام

ما هى المشكلة حاليا–سلام أم لاسلام؟.. سلام يعنى .. ماذا؟ سلام بين دول ، أو شعوب ، أو جماهير..؟ سلام لصالح من.. الديمقراطية والتقدم ، أم العنصرية والسيطرة؟.

دعنا من أن من وقعوا اعلان كوبنهاجن من المصريين لا يمثلون أية تجمعات أو تشكيلات شعبية ، وأنهم لا يمثلون إلا أنفسهم. ولكن الاقدام على مثل ذلك الاعلان قد حضره ممثلون لبعض الحكومات أو الهيئات الدولية–الدنمارك والاتحاد الاوروبى–ذلك ينبئ عن دعم مرتب لتلك الخطوة وتصالح جهات رسمية لن تتوانى عن دفع ذلك التحرك نحو أهدافه المعلنة وما تشف عنه من أهداف غير معلنة.

لذلك فالامر يقتضى وقفة انتباه أو مراجعة استراتيجية لمعانى «السلام» وأطرافه ، وأهدافه.

ولقد كان موقف العرب الرسمى والشعبى منذ راجعوا –بعد الحرب العالمية الثانية اتجاه بريطانيا العظمى الى تنفيذ وعدها لليهود بوطن قومى فى فلسطين–أن العرب كانوا يرفضون تقسيم أرض الانتداب البريطانى فى فلسطين تقسيما يفصل ما بين العرب واليهود. وكان اتجاه العرب دائما. وجهادهم دائما– هو نحو **كيان موحد على الأراضى المقدسة فى حدود فلسطين التى كانت تحت الانتداب البريطانى** –كيان لا يفرق فيه بين يهودى وعربى. موقف منبعه ان الأصل العنصرى متداخل ، وأنه اذا كان اليهود قد خرجوا خلال الشتات وباختلاط النسيج العرقى الثرى ، وإن لم يخرج الفلسطينيون بذلك العرق على مستوى أعمق من الالتزام الدينى ، فإن العرب من ناحية أخرى ، وإن تميزوا بتسلسل عرقى أكثر وضوحا باستمرار ارتباطهم بالأرض ذاتها رغم تغير الديانات من يهودية الى مسيحية إلى الاسلام ، فإن صفة «العربى» تجمع بين المسيحية والاسلام –فضلا عن يهود مرتبطين على سواء بينهم.

وهكذا كان الموقف العربى من مستقبل فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية اذن– موقفا علمانيا سليما لا يفرق بين أهل دين وآخر– بما فى ذلك اليهود المقيمين بطبيعة الحال. وقد خذلت الدول الكبرى ذلك الموقف لدى صدور قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧ –استجابة لضغوط الحركة الصهيونية التى لم تكن تمثل جموع اليهود فى العالم بدرجة شاملة. ولكنها كانت **تتعاون مع الاتجاهات العنصرية الأوروبية التى ترغب فى التخلص من يهود أوروبا بتهجيرهم إلى الوطن القومى الموعود**– على نحو ما نوه به روجيه جارودى وغيره من الباحثين . فكانت العناصر اليهودية التى تصل إلى فلسطين تأتى مشبعة –بفعل الصهيونية وبرد فعل الاضطهادات السابقة فى أوروبا–برصيد من المشاعر العنصرية موجه ضد العرب. فى حين لم يكن يوجد مثل ذلك الرصيد العنصرى لدى العرب. بل إن **اقامة اليهود بين العرب منذ خروجهم** بدعوة الاسلام من جزيرتهم وحينما انتشروا بعد ذلك حتى أسبانيا –**كانت اقامة اليهود بينهم نموذجا للتسامح والتعايش المبرأ من العنصرية** . ولم تكن مقاومة العرب فى فلسطين للهجرة اليهودية فى القرن العشرين إلا مجرد رد فعل للطبيعة العنصرية الصهيونية لتلك الموجات من الهجرة والتى ارتدت ثوب الارهاب بتوجيهات قادة الصهيونية . ولم تكن الهجرة الاختيارية –تيار الحركة الصهيونية– تلقى من العرب نفورا فى أرض عرفت بالكرم والتسامح –أرض السلام.

لكل هذا، فان السلام الذى يتصور على هذه الأرض حتى يعم السلام المنطقة كلها– لابد أن يكون سلام التسامح وليس مجرد اتفاق مؤقت بين طرفى نزاع عنصرى .وتتوالى مراحل تغذية ذلك النزاع بالممارسات العنصرية، وتثبيت التفرقة والترجس والتحفز وفقد الأمان بين الجانبين–على نحو ما تم أخيرا فى اتفاق الخليل نموذجا للفصل العنصرى وانعدام الأمان.

وإذا ما قامت حركة -تدعي أنها شعبية- كاشلان كوبنهاجن لدعم خطوات مائلة لذلك الاتفاق -على طريق الوصول إلى حل نهائي على ذات الأسس القلقة التي قام عليها اتفاق الخليل ،والتي تحمل كل عناصر التوتر والتحرش والثبات التي تسفر تلك الخطوات عن لزنها التام الكثير-فان مثل **تلك الحركة لن تؤدي إلا إلى تدعيم العنصرية ،وإلى استمرار صراع القوة ،والتسابق على التسلح، والسعي إلى السيطرة** -وهو ما أثبتت الحركة الصهيونية مثابرتها فيه، وأظهرت دائما استعدادها للوصول به إلى أبعد مدى من الشراسة -في اطار من التحايل واستقطاب العناصر الانتهازية وغير الواعية في سبيل الوصول إلى تحلل المجتمعات الثائرة لها.. ولهذا كله آفاق لسنا في حاجة إلى التفصيل فيها في هذا المقام.

ولهذا كله أيضا ، فان كل حديث عن السلام ،والتسوية على أساس «**الأرض مقابل السلام**» ،ومعاهدات الصلح مع الدولة الصهيونية بفكرها وايديولوجيتها العنصرية- لا يؤدي إلى السلام الحقيقي الانساني. ذلك أنه في ظل مبدأ الأرض مقابل السلام فان الكيان الصهيوني **اذا تخلى عن الأرض التي احتلت ١٩٦٧ في سبيل الحصول على اعتراف بالدولة الصهيونية مع استمرار جوهرها العنصري، فان ذلك لن يكون الا خطوة في طريق تثبيت تلك العنصرية** .وهذه العنصرية وما ارتبطت به من تفسير ديني مصطنع لقيام دولة يهودية على أساس وعد إلهي مختلف على أصله ومعناه وحدوده، لا يقبل منها أن تفرض هذا الوعد على غير أصحابه عنوة وقسراً ،واخراجاً لهم من ديارهم-في عصر احياء الحقوق الآدمية (أو حقوق الانسان) . ذلك فضلا عن أن تلك العنصرية قد اتجهت مع تغير الظروف -إلى أن تستبدل بمبدأ الأرض مقابل السلام»-مبدأ الأمن مقابل السلام بمعنى أن السلام أصبح مطلب «الآخرين» لا مطلبها هي، فتضمن الدولة اليهودية الأمن لنفسها ولمن تزرعه من اتباعها في مستوطنات مغتصبة -في مقابل أن يلقى «الآخرون» حيث هم مع تعهد متبادل بعدم الاعتداء، ومع بقاء كل أوضاع الفصل العنصري واستمرار ترعرع النزعة العنصرية داخل الكيان الصهيوني بكل ما يؤدي إليه تطور هذه النزعة مع الزمن من العنف حتى بميثاق عدم الاعتداء، والعودة إلى أيديولوجية التوسع والاستعلاء.

دولتان على أرض فلسطين

لقد أدى التوسع في بناء المستوطنات ونشرها في الأراضي المحتلة إلى أن أصبح قيام دولتين على أرض «فلسطين الانتداب» على نحو ما صدر به قرار التقسيم ١٩٤٧ . أو حتى طبقا لحدود ١٩٦٧ -أمرا شاذا . لتداخل المناطق والمستوطنات اليهودية مع الأراضي العربية الخالصة ،وأصبحت خريطة فلسطين بذلك مثل لغز الكلمات المتقاطعة.. وبذلك فان القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ الذي تمسكنا به وتسلطت اسرائيل اليوم من أحبائه في مؤتمر مدريد ١٩٩٣ ، بل كذلك ومن قبله قرار التقسيم ١٩٤٧ الذي رفض من كلا الجانبين -الجانب العربي في سبيل دولة موحدة، والجانب الاسرائيلي طمعاً في أكثر مما أعطاه له ذلك القرار كل ذلك **قد أصبح أساسا غير صالح لاقامة ما يسمى بالسلام العادل الشامل وجعل الموقف العربي القديم من فكرة الاندماج الديمقراطي يتمتع بواقعية جديدة بشرط تصفية السياسات العنصرية لاقامة مجتمع ديمقراطي لا تمييز فيه، وانما اساسه الانسانية والتسامح.**

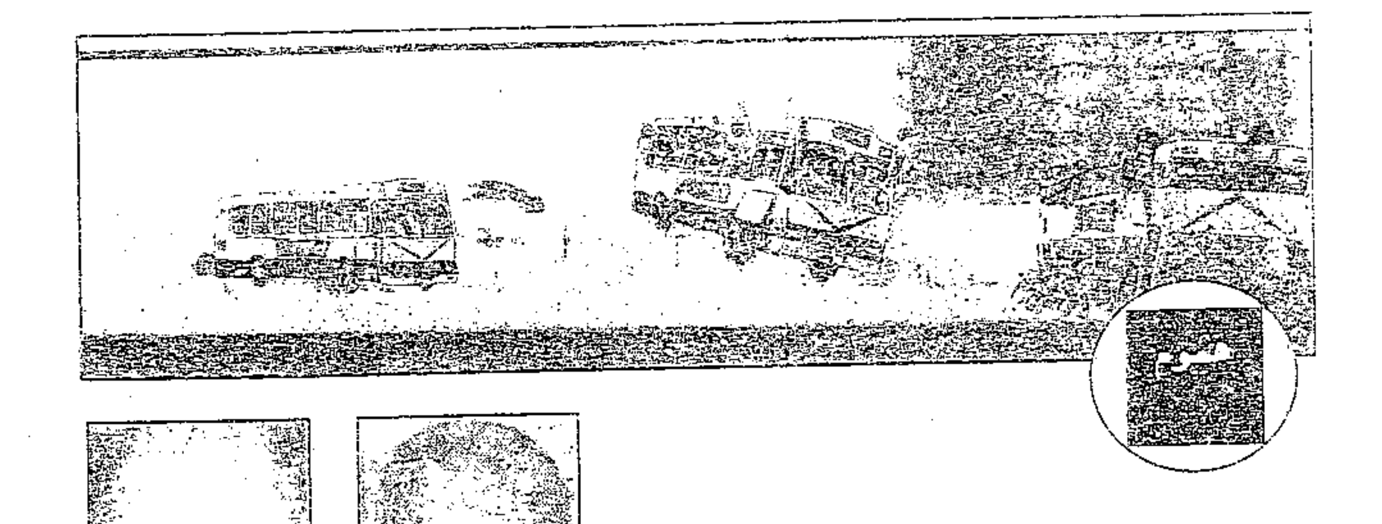
لهذا فان التحدي الحقيقي الذي يكشف معدن أي تقارب مع عناصر اسرائيلية تدخل في «التحالف» المزعوم وتدعي تمثيل جهات شعبية هو: هل تقبل هذه الأطراف وما تمثله من تشكيلات حزبية أو غيرها-هل تقبل وتتعهد باتخاذ موقف سياسي واضح في سبيل أن تقوم في أرض فلسطين الانتداب دولة علمانية ديمقراطية-كما حدث في جنوب أفريقيا-تتساوى فيها حقوق العرب واليهود وتصفى فيها أوضاع التمييز والفصل العنصري. وتكون هجرة اليهود إليها لمن أراد أن يعيش في مجتمع ليس فيه اضطهاد ولا احتمال للاضطهاد-دون أن تقدم فيه تسهيلات معيشية متفاوتة تبعا لجنس أو دين. وبهذا تعود الفكرة الانسانية السلمية للوطن القومي لليهود. وتنتهي فكرة «الدولة اليهودية» العنصرية.

وإذا كنا قد انسقنا حكوميا- من خلال قرارات مدريد التي صدرت في ظل التفكك العربي بعد حرب الخليج ،وبدفع من الولايات المتحدة -إلى الدخول في مفاوضات تحت رعايتها مع العنصرية الصهيونية إحياء للقرار ٢٤٢ ، وأصبح موقف المعارضة لدينا لما يجري مقتصرا على رفض التطبيع نظريا وعلى الأكثر في الواقع في نطاق المثقفين. **فهل آن الأوان لأن يحيا ويتبلور على المستوى الشعبي-البديل لعملية السلام «المدريدية» التي يجري تقديسها على الساحة -ذلك البديل هو الحل الانساني الراديكالي لموضوع فلسطين واليهود-الدولة العلمانية الموحدة** . ليظل راية يرنو إليها النضال الشعبي لا يتحول عنها إلى تفاهمات على أوضاع تعزز الأوضاع العنصرية . ويكون طرح هذا البديل على من يدعي النضال للسلام في اسرائيل هو التحدي الحقيقي لصدق النوايا..

ويظهر الوضوح في الاجابة على هذا التحدي. وتحديد موقف من ينتمي إلى التشكيلات الاسرائيلية الشعبية بما فيها حركة «**السلام الآن**» لا يمكن التسليم بأي احتمال لتفاهم ايجابي في سبيل الوصول إلى سلام حقيقي.

ودون ذلك **مقاطعة** ،**وحصار** .. **ودعاية عالمية مثابرة ومنظورة -ضد العنصرية** .

ولنحافظ دائما على ايماننا بان **العنصرية لا مستقبل لها**.



انتصار فلسفة الفساد

جلال دويدار

سليمان رضا



أتوبيس يلقى بنفسه من فوق كوبرى إلى النيل، ويغرق أربعين راكبا ويصيب ثلاثين.

إحالة ٣٢ من الكبار (من بينهم ٤ أعضاء بمجلس الشعب واحد منهم كان وزيراً و١٢ مسئولاً رئيسيا في البنوك و١٥ من رجال الأعمال) إلى محكمة أمن الدولة بتهمة سرقة وإهدار مليار و٥٠٠ ألف جنيه.

مدرس ابتدائي يغتصب ١٦ تلميذة في الدروس الخصوصية، وناظر ابتدائي يغتصب تلميذات في المدرسة.

سائق يترك القطار بركابه ليلحق الافطار بمنزله.

فتوى بأن الافطار على موائد الرحمن التي تصرف عليها الراقصات حرام.

أساتذة جامعيون يمارسون السرقة العلمية.

١٢٠ مليون دولار مسروقة من المعونة الامريكية.

صفقات مشبوهة في البورصة.

اتهام شركتين وبنك ببيع الدم للناس.

تاجر خضار يستولي على ١٣ مليون جنيه.

مخالفات بـ ٤٠٠ مليون جنيه في ثلاثة بنوك.

اهتمام أمني وإعلامي مبالغ ومريب بحفنة من الشباب تتشبه عن فراغ وخواء بعابدة الشيطان.. الخ

تلك هي العناوين التي حملتها لنا وسائل الاعلام في الأيام الماضية، وقد سبق تلك العناوين أخبار سقوط السيارات والمراكب التي تغرق في النيل، وقضية **الحيتان** وقضية **ابو الوفا**، واعتراف الحكومة بفشل مشروع ابو طرطور، وقضية **الليثي** و**المرسيدس** وغيرها. والسؤال ما الذي يربط بين هذه الظواهر التي قد يعتقد البعض انها متفرقة؟!.

وإذا تعمقنا طويلا في أسبابها ودوافعها وفي المصائب التي تصيب مصر يوميا، نجد أنها جميعا مخرجات لمناخ الفساد السائد، والمشجع والمحفز لتفسخ **المجتمع وانهيار البنيان القيمي**.

بعد ذلك نقرأ ونسمع الخطاب الاعلامي الرسمي وهو يعلل الفساد بأنه ناتج من سيادة السلبية بين الناس، ففي مساء يوم الثلاثاء ١١-١٠-٩٦ في برنامج حوار الأسبوع بالتلفزيون المصري كان **الضيف وزير الصناعة** ومعه الاستاذ **جلال دويدار** في الحديث عن الغش الصناعي طالب الاستاذ **جلال دويدار** المواطن بالخروج من سلبيته لأنه دافع الضرائب ويجب أن يقاضي الجهة التي قامت بالمخالفة فاذا وجد مطباً صناعياً عليه أن يقاضي المحافظة وهكذا. وفي أهرام ٨-١٢-١٩٩٦ وتحت عنوان (**فساد.. ولكن**) أعطى الكاتب درساً لكل ناقد للفساد ودافع عن الحكومة واتهم الجميع بالسلبية والفرجة.

وبناء على ذلك جلست لكي أخرج من سلبيتي وجهزت كشفاً بالجهات التي يجب أن أقيم ضدها دعوى قضائية نتيجة إهمالها وتسببها وبالتالي عدم اشباع احتياجاتي كمواطن دافع للضرائب. وجدت نفسي **أقيم دعاوى قضائية ضد الوزراء وزير وزير** بل ضد رئيس الوزراء نفسه ويكون ضد الادارة السياسية كلها، بل ضد الوطن كله، لأن حياتنا سلسلة من سلوكيات الاهمال واللامبالاة والمراجعة والتسرع وكلها مخرجات لمناخ الفساد. ولكي اقطع دائرة الشيطان هذه لابد من اقامة قضية ضد نفسي أولا بتهمة السلبية والاستعداد للفساد. ومعنى ذلك أن مقاومة الفساد لا تتم إلا بالقضاء كما تقول التصريحات السيادية والرسمية.

ولكن الموضوع أعمق من ذلك وأخطر.

بالفساد لسير لسرد مواطنين كما يدعون بل لفساد المناخ الذي يعيش تحته المواطنون . فقد كثرت الموجات العاتية من الفساد بأشكالها المختلفة وأخذت تنحر أرض مصر موجة وراء موجة، لنسمع ونقرأ عن الملايين والمليارات التي تنهب، وعن الانحرافات الادارية والسلوكية في كل موقع والجرائم الغريبة التي تسود المجتمع.

ومنذ أكثر من شهر نشرت Time (December. 23,1996) مجلة التايم الأمريكية مقالا حول الأوضاع الاقتصادية في مصر بعنوان «ابتسامة أبو الهول» جاء فيه أن الفساد والبيروقراطية هي الأسباب الرئيسية المعوقة لانطلاق الاقتصاد المصري، وان الفساد في مصر يبدأ من البقشيش بأشكاله المتنوعة، وتعبيراته الشعبية المتداولة التي بدأ الفارق مثلا: (من شرب الشاي، فين الحلاوة يا باشا، فتح مخك يا بيه، كل سنة وأنت طيب) كلها تعبيرات نتعامل معها يوميا ونمارسها جميعا في كافة المصالح والمواقع لتسهيل اعمالنا من تحت الترابيزة، ويكفي في شوارعنا أن نشاهد عسكري المرور وهو ينظم المرور بيده ويده الأخرى تأخذ الاتاوات والرشاوي والتي تبدأ بعشرة قروش وهي لا تختلف عن المليارات التي ينهبها الكبار. هذا المنظر المنتشر في الشارع المصري يعكس تماما فلسفة المناخ الفاسد والسائد في الوطن، وبعد ذلك نتعجب من الكوارث والمصائب التي تحدث يوميا فهي ببساطة مراحل متطورة ومتطرفة من ظاهرة الفساد.

ولن يستطيع المثقف وحده مواجهة هذا الفساد لأنه جزء من هذا المجتمع، وكيف نرتفع من تراجع الفساد بالفساد، اذا كان مجلس الشعب نفسه لا يحترم ولا ينفذ تقارير محكمة النقض التي أبطلت تلك المقاعد، وهي أعلى سلطة قضائية، ويبدو أن تأييد الشارع المصري للجماعات المتأسلمة في وقت مبكر كان نابعاً من محاولاته لوقف الفساد الذي يدعم في نفس الوقت جرائم العنف فكلاهما يقوي الآخر.

وتصادف في الوقت الذي نسمع فيه يوميا حكايات الفساد والاهمال والتسيب والانحراف وهي جميعا مخرجات لمناخ الفساد، أن أصدرت اليونسكو عدداً جديداً من مجلة رسالة اليونسكو وهي تصدر باللغات العالمية وكان عنوانه «الفساد» في يونيه ١٩٩٦، وتم توزيع النسخة العربية في نوفمبر تقريبا من نفس العام، وفي هذا العدد تم تناول الفساد كظاهرة تاريخية، مع تحليل أسبابه ودوافعه، وسمات المناخ المشجع له، وكانت المعطيات التي طرحت تكاد تنطق بحالة مصر ونلخص أهم تلك الافكار في الآتي:

١- الفساد قديم قدم فكرة الدولة نفسها، والشكل الأساسي للفساد هو **اساءة استخدام السلطة وانتهاك القوانين مقابل مكاسب شخصية**.

٢- **الفساد يميل إلى السرية ويحتقر الشفافية في صنع القرار ويسخر من المساواة أمام القانون**، وهو يسلب شرعية النظام السياسي، ومن ثم يسلب أي تأييد عام له، والنتيجة الحتمية **شراء الاصوات الانتخابية** والصمت بخدمات شخصية للتعويض عن انعدام الاجماع الديمقراطي.

٣- الفساد يرتبط بسمات النظام السياسي والاداري، **ففي المجتمع الفاسد تكون الانتخابات نوعا من المساومة وتخضع الدوائر الانتخابية لأسلوب الاتباع** فيختار افرادا يجيدون ابرام الصفقات غير المشروعة، ويتم التصويت مقابل مصالح خاصة، وأسلوب الاتباع والفساد مبني على قيم تشجيع العلاقات القبلية والخلط المتعمد بين المصالح العامة والمصالح الشخصية.

٤- والاعتماد في محاربة الفساد على زيادة السلطة التقديرية للمؤسسات المعرضة أكثر للفساد (الشرطة- الجهاز البيروقراطي) هو نوع من السخف لأنه مثل البحث عن الضباط من الحيوانات المفترسة بالاحتماء داخل اقفاصها (حاميها حراميها).

٥- ان الحماية الحقيقية ضد **الفساد تأتي من التربية المدنية والرقابة التي يمارسها المجتمع على السلوك العام والخاص للمواطنين** ومن الشعور بالالتزام الديني والارتباط بالتقاليد المدنية.

٦- **الدولة الحديثة تواجه الفساد بالاعتماد على المنافسة بين القوى السياسية وعلى حرية المعلومات وكسر احتكار النظام لها، وعلى الفصل بين السلطات، وعلى الصحافة المستقلة التي تكون رأياً عاماً يكشف أعمال الفساد وهو الضمان الأخير لخضوع النظام السياسي للمساءلة**.

٧- ومن أهم القيود التي تقلل احتمالات الفساد هو القيد السياسي الكامن في **فكرة تبادل السلطة بين الأحزاب السياسية**، حيث تسعى أحزاب المعارضة إلى فضح أي فساد في السلطة، لزيادة فرصتهم في تولي الحكم، لذلك فان غياب تبادل الحكم لفترة طويلة قد يؤدي في النهاية إلى الفساد.

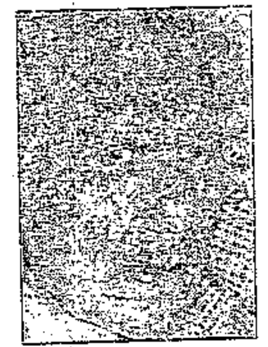
٨- وعلى ذلك يتضح ان الكفاح ضد الفساد هو كفاح ونضال سياسي في الأصل، يتلخص في وجود دولة تلتزم بالقانون، والمساواة أمامه، واقامة نظام ديمقراطي حقيقي، وأحزاب سياسية قوية، ومجتمع مدني مسئول، واحترام حقوق وحريات كل فرد، ونظام قضائي مستقل، واجهزة مالية تنظيمية فعالة.

والآن اذا راجعت النقاط السابقة نستطيع بوضوح أن نتبين أسباب الفساد في الوطن وكيف نقاومه، وهنا يجب أن تصبح محاربة الفساد مشروعاً قومياً تتضافر فيه جهود المصريين جميعا لتطهير الوطن قبل أن تتلاشى الاحلام القريبة المستقبلية للتنمية مثل توشكي وغيرها بمناخ الفساد.

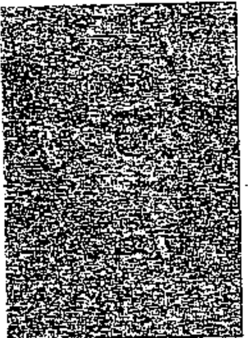


تحرص الاصدارات الجديدة من الصحف والمجلات الثقافية مثل غالبية المثقفين، ان تنفي ارتباطها بأي اتجاه سياسي وتتبرأ من الأحزاب وتتعالى بحجة أن قضيتها الثقافة والفن والفكر والأدب. **وكأن الانضمام للاحزاب وصمة عار وكأن المشاركة السياسية -وهي سمة المجتمع الديمقراطي الذي يكتبون عنه في**


لويس عوض


يوسف ادريس




نصر حامد أبو زيد

مطبوعاتهم- نوع من الجرب وبعد ذلك يؤمنون أن مطبوعاتهم تدعو للتفكير والابداع كيف ؟!.

منتهى التناقض كيف يدعون لاقامة مجتمع ديمقراطي وهم يأخذون هذا الموقف المتأفف من الأحزاب كأنها ابنز سياسي. معنى ذلك أن القائمين على تلك المطبوعات وغيرهم من المثقفين لا يؤمنون بما يتحدثون ويكتبون عنه بل أن منهم من يقرر ان البداية في الثقافة!! كيف..؟ كيف تأتي بشخص تسجنه بصور كثيرة وتجعله بالكاد يأكل ويشرب وبالكاد يسكن وينام، وبالكاد يتنفس، وبالكاد يعلن رأيه تحت شروط وقيود وتقول له: فكر.. ابدع.. اخترع.. اكتشف.. اصنع.. شارك في الحضارة كيف؟! وكيف يكون هناك تفكير وابداع بدون توفير مناخ الحرية؟!. وهذا معناه ببساطة مجتمع ديمقراطي وأحزاب سياسية. البداية تكون في السياسة، والسعي للتغيير بنية خالصة للوطن هو الذي ينشئ ثقافة جديدة لمجتمع جديد.

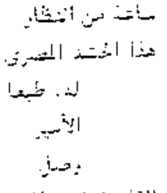
والمصريون [illegible] مبدعون ومفكرون مثل الشيخ علي عبد الرازق وطه حسين ولويس عوض ونجيب محفوظ وفرج فودة وزكي نجيب محمود ويوسف ادريس ونصر أبو زيد وسعيد عشماوي وغيرهم.. وهؤلاء حدث لهم التهم بالكفر والزندقة بدرجات متفاوتة لأنهم مارسوا التفكير والابداع في مناخ سياسي واجتماعي يحارب ويحجر على الابداع والحرية. واذا كانت القدرة الفكرية في البلد تتأفف من الأحزاب ثم يطالبون الشعب بمحاربة السلبية والمشاركة السياسية كيف؟! واذا كانت الاحزاب الحالية كلها سلبيات كما يقولون ولا تعبر عن مصر كما يدعون، فالفرصة كانت وما زالت سانحة امامهم لتكوين ما يحلو لهم من أحزاب أو جماعات ضغط لا يتأففوا منها. بل كان عليهم أن يدرسوا سلبيات الأحزاب ويكتشفوا أن التعددية الحزبية المقيدة هي من أهم الاسباب المباشرة في ضعف فعالية الاحزاب. والمعطيات السابقة كانت كافية لتحفيز المثقفين على توظيف الثقافة في الضغط المعنوي لفك قيود النشاط السياسي بدلا من الترفع والتعالي على الظاهرة الحزبية. فالمسئولون عن تلك المطبوعات ملكيون أكثر من الملك تماما مثل أعضاء مجلس الشورى حين ناجحوا تعديل قانون الصحافة على أمل كسب رضا السلطة. فهم يعتقدون أنهم بتأففهم من الأحزاب في مطبوعاتهم ومجالسهم يحصلون على رضا السلطة ويمسكون العصا من الوسط، حتى اذا تولى تجار الدين أمور الحكم يكون ردهم جاهز- احنا بتوع الثقافة وهم بتوع السياسة- وحل الخلاف مع السلطة عيب أو وصمة عار! فكلنا نسعى لصالح الوطن.

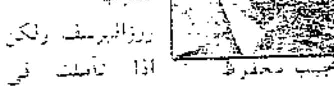
سهل جدا التأفف والتعالي والترفع عن المشاركة السياسية والتشدق بالمصطلحات الكبيرة كمبررة للعيش، لكن الصعب أن تمارس ما تقوله وأن تشارك الناس مشاكلهم لتعبر عنها.

يحضرني مقال للدكتور طاهر مكي في أدب ونقد عدد فبراير ١٩٨٤ يقول فيه أن بقاء المثقف خارج ساحة الاحزاب بعيدا عن المشاركة في أقربها إلى فكره تحت أي حجة نوع من الهروب والانتهازية حيث يؤثرون الوقوف بالأبواب في انتظار لقمة. قد تكون منصبا، أو مهمة، أو حتى رحلة سياحية خارج مصر، أو حتى داخلها باسم الثقافة وتحت رايتها.

وتنصب قد يكون أيضا في انتظار لقمة ملوثة بالنفط وخاصة النخبة فيهم التي فضلت التزاحم على موائد الرحمن الخليجية وبالأخص مائدة السعودية. ولكم أن تتأملوا المشهد الذي قدمته روزاليوسف في عدد ١٣-١-١٩٩٧، حيث كتب الاستاذ وائل **عبد الفتاح تحت عنوان كيف تصبح أميرا للشعر العربي؟** وحكى فيه تفاصيل حكاية الأمير السعودي الذي رغب في أن يعلن عن نفسه كشاعر كبير بفلوسه. فتوجه إلى عاصمة الثقافة العربية القاهرة وحجز قاعة فخمة فاخرة عشر نجوم في فندق ماريوت. وجمع فيها النقاد والكتاب والفنانين المصريين طبعا وتقدمهم **وزيري الثقافة والسياحة المصرية، ورئيس هيئة الكتاب** وغيرهم من نجوم الصحافة والاعلام والفن وجلس الجميع ينتظر الأمير الذي تأخر عن ميعاد اللقاء، ووصل بعد نصف ساعة من انتظار هذا الحشد المصري له. طبعا الأمير وصل القاهرة في طائرة خاصة. ولن أعيد لك التفاصيل التي نشرتها روزاليوسف ولكن اذا تأملت في


طه حسين




نجيب محفوظ

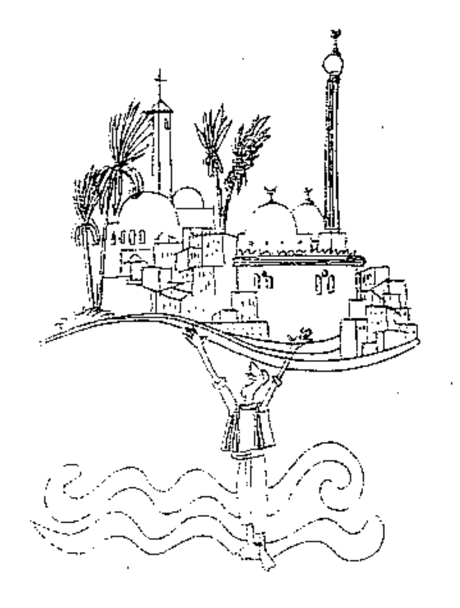
الصورة التي نشرت سوف تجد الاسماء اللامعة التي تجدها في كل مائدة. وواحد كبير فيهم يلقي شعرا ملائكيا يرى كتب عن الأمير الشاعر كأنه اكتشاف القرن الحادي والعشرين. وآخر تجد أيضا مساحة يومية كتب تحت عنوان فكرة عبقرية يمدح فيها مسئول خليجي. واذا تأملت في صورة الأمير وهو يدخل القاعة متأخرا وحوله حراسة ويصفق له الوزير والخفير، أو تمعنت في صورته المتجهمة وهو يلقي شعره باللهجة السعودية على النخبة المثقفة المصرية، ستلاحظ فورا انه الكتاب وأمامه الشغيلة يصفقون. وستجد

الاجابة واضحة عن دوافع تأفف المثقفين من الاحزاب المصرية   المتقبرة.

واذا كان هؤلاء يتزاحمون على موائد الرحمن الخليجية، فهناك أيضا من يتزاحم على موائد التطبيع مع اسرائيل.   ولعل تفاصيل المهرولين إلى مؤتمر كوبنهاجن تعطي صورة أوضح لدوافع تأفف المثقفين من الأحزاب المصرية.

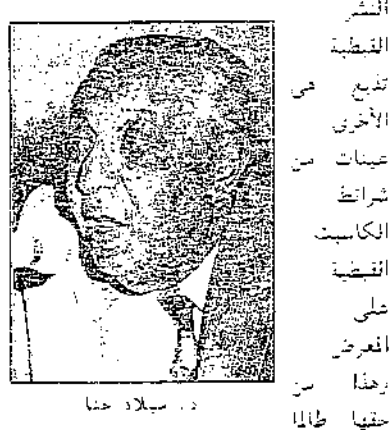
والغريب أن تلك النخبة من المثقفين يكتبون- وهم محقون في ذلك -أن الثقافة سياسة والفن سياسة بل كل شئ سياسة من البداية إلى النهاية سياسة. وطالما هي سياسة لابد من موقف معلن. والسؤال الآن متى يخرجون من كهف افلاطون وبلاط السلطة وحجر الخوف !! وإلى متى ينظرون إلى الاتجاه الآخر؟ وهنا يجب أن نذكر ونسجل ما قاله ادوارد سعيد متأثرا بمقولات السوسيولوجي الامريكي سي. رايت ميلز وبمقولات انطونيو جرامشي «لا يوجد في الوجود شئ اسمه مثقف خاص منعزل فمنذ أن تدون الكلمات وتنشرها تجد نفسك قد دخلت الميدان العام، وإن المثقفين المستقلين يواجهون احساساً بالعجز بفعل موقعهم الهامشي، واذا لم يقف المفكر إلى جانب قيمة الحقيقة في الصراع السياسي فلن يستطيع أن يتعاطى تعاطيا مسئولا مع كامل التجربة. فالسياسة في كل زاوية ولا مهرب منها إلى فن خالص أو فكر خالص أو وصولا إلى ملكة الموضوعية المتبحرة أو النظرية المتعالية(جريدة الشرق الأوسط-٢٦-٦-٩٣).

**



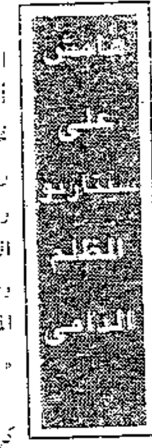
الصوت العالي .. والمصري الآخر

أفضل دائما في كل عام أن ألقي نظرة أولا على الجديد في معرض الكتاب بالقاهرة، وانتظر انتقاله إلى الاسكندرية حيث يقل الزحام، وتكون فرصة متاحة للفحص قبل الشراء. والمعرض في الاسكندرية ينقسم إلى عدة أماكن يتوزع عليها دور النشر. وفي جناح كلية سان مارك بالشاطبي العام الماضي لفت نظري أن دار نشر مشهورة باعلاناتها في التلفزيون عن القواميس الناطقة والتي لها طابع ديني معين تجاورتاها دار نشر قبطية كانت تعرض الكتب الدينية وشرائط الكاسيت القبطية في هدوء تام وبدون أن تذيع عينات من تلك الشرائط، في حين كانت دار النشر المسلمة تذيع على رواد المعرض بصوت عال شرائط كاسيت ذات صبغة دينية مثل اغاني اطفال تحضهم على الصلاة والصوم باللهجة الخليجية. وكان انطباعي السريع عن تلك الدار أنها غير مصرية. وسألت المسئول عن هويتهم ؟ اجاب الرجل الملتحي: مصريين انشاء الله. واستفسرت وسمعت أن صاحبها من جماعة الاخوان. المهم ماذا كان يحدث في المعرض اذا كانت دار النشر القبطية تذيع هي الأخرى عينات من شرائط الكاسيت القبطية على المعرض



د. ميلاد حنا

وهذا من حقها طالما هناك آخرون يعرضون بضاعتهم بالصوت العالي . وقتها سوف يتحول المعرض إلى مباراة في ابراز الهوية الدينية لكل دار نشر. وهنا اتذكر ما نشر في الدستور المصرية في شهر أكتوبر ١٩٩٦ من أن الدكتور ميلاد حنا نجح في الحصول على موافقة بناء كنيسة في الساحل الشمالي بالكيلو ١٠٩ واشترطوا عليه أن تكون الكنيسة بدون اجراس حفاظا على مشاعر السياح العرب!! يا سلام منطق مقلوب ومتحجر ومنطق ضد الارهاب واسمي كيف تمنع اجراس كنيسة حفاظا على مشاعر السياح العرب الرقيقة وهل تمنع دول أوروبا أجراس الكنائس من أجل عيون السياح العرب الذين يحتفظون بأموالهم في بنوكها ويصرفون دم قلبهم هناك. ووفقا لهذا المنطق علينا ان نمنع الأذان حفاظا على مشاعر السياح الاجانب. ولماذا لا نستمتع بصوت الاذان خلال اجراس الكنائس لتخرج سيمفونية من الوحدة الوطنية تعبر عن هوية مصر. وعلى السياح سواء عرب أو اجانب أن يحترموا تلك الهوية.



[illegible] «محجوبة» زوجها «أخنوم أنوب» الفلاح الفقير باحدى الواحات القريبة من بنى سويف- منذ أكثر من ستة آلاف عام-حمارة المحمل ببعض المحاصيل اللذان تحملا الكثير من المشاق من أجل زراعتها طوال العام، ليبيعها ويعود لها بثمن البيت، لم تكن تدرك أنه سيصبح شهيرا ويسمى «الفلاح الفصيح» وستحمل أوراق البردى قصته عبر التاريخ. فبعد أن تعرض له فى الطريق أحد أغنياء المنطقة وضربه واستولى على حماره بحمولته. ذهب أخنوم إلى حاكم المنطقة ليشكو إليه فأعجب بفصاحته واصطحبه إلى ملك «أهناسيا» حتى «يتسلى» به.

ولكن الفلاح لم يقبل أن يكون مضحكا للملك، وعبر عن كرامة ووجدان الفقراء حينما صرخ فى وجه الملك- والسياط تنهال على جسده- «أليس من القبح أن تميل الموازين وتختل المعايير وأن تطرد العدالة من مكانها؟».

.. هذا هو الفلاح المصرى منذ بداية التاريخ.

* منتجا.. رغم فقره.
* مضطهدا .. رغم التاجه.
* مقاوما .. رغم اضطهاده.

ومن بنى سويف أيضا- وبعد مرور آلاف السنين وبالتحديد فى الساعات الأخيرة من عام ١٩٩٦- هب هذا الفلاح الفقير، رافضا للظلم مطالبا بالحق والعدل.

حتى لا يكون عام ١٩٩٧ سنة «سودة» فى تاريخ الفلاحين والمجتمع المصرى



احذروا غضب الفلاحين



المشهد الأول

(١): ليلة إحدى أمسيات نوفمبر ١٩٩٠: يحضر خفراء دائرة الأمير محمد علي (ولي العهد) بقرية كفور نجم يقتحمون أحد الدور والكثيرة لفلاح أجير بالدائرة، آمرين إياه بضرورة الخروج قبل الفجر- هو وكل أفراد أسرته- إلى الأرض للقيام مع باقي الأجراء ببعض العمليات الزراعية. الفلاح يوافق بالنسبة لنفسه وأولاده (رجل يملك إلا ذلك!) ولكنه يرجوهم استثناء زوجته فهي مريضة بالحمى.

الخفراء ينهالون بالسباب على الفلاح الذي ما أن يفتح فمه للرد حتى تنهمر عليه الصفعات والركلات أمام أولاده، ولا يتركونه سوى جسدا هامدا وأسنانا مخلوعة وحالة صحية خطرة.

نهار صباح اليوم التالي، ينتشر الخبر، يتجمع الفلاحون، يلمع بريق الغضب- المكظوم منذ عشرات السنين- في عيونهم، يبرز دور القيادة الفلاحية الشعبية «عثماني عراد» .. يرتفع صوته الأجش «لا يمكن السكوت.. لابد من **المقاومة**». ويتجهون إلى سراي وكيل الدائرة. يتحدث عثماني بحدة ولهجة باسم كل الفلاحين لن نسمح بعد الآن بإهانة الفلاحين والتنكيل بهم، بل ولن نسمح منذ هذه اللحظة بالعمل كسخرة، ولن نوقع- على بياض- على عقود الإيجار».

يرتبك المسئولون عن الدائرة .. يجرون عدة مكالمات تليفونية .. يسفر من خلالها إلى ما يضمره سيرفف هبة الفلاحين «رصاصة في ظهر عثماني عراد» يستشهد فعلا عثماني، ولكن المقاومة الفلاحية لا تتوقف، بل تنطلق كالمارد العجيب، وتسري في ريف مصر

* في «بهوت»، يحاصر الفلاحون قصر الاقطاعي رافضين السخرة ويستشهد «**غازي أحمد**» وتتصاعد المقاومة.

* في «ساحل سليم»، يحدد الفلاحون القيمة الايجارية التي لن يتجاوزوا سواها ويفرضون ارادتهم على كبار الملاك. وتستمر المقاومة.

* وفي **البداري والسرو وأبو الشيط** «**ودرين وميت نضالة**».. والعشرات من قرى مصر- في بحري والصعيد- تنطلق المقاومة الفلاحية من جانب المستأجرين وعمال الزراعة رافضة السخرة والاستبداد مطالبة بالأرض والحياة، ويصبح الريف المصري- رغم عشرات الشهداء من الفلاحين- «حالة ثورية حقيقية».

خلفية المشهد الأول:

كان كبار الملاك الذين استفادوا من اقرار حق الملكية الفردية للأراضي الزراعية-

الجمعية العمومية لاتحاد الفلاحين عام ١٩٨٩



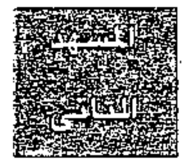
اعتبارا من عام ١٨٩١- قد اختارت أغلبيتهم الساحقة نظام تأجير الأرض كأفضل وسيلة لاستغلال ملكيتهم، نظرا لعدم تفرغهم للزراعة وتهربهم من تحمل مخاطر الانتاج الزراعي وهجرتهم إلى الحياة المرفهة بالمدن.

ولقد أدى ذلك- من الارتفاع المتوالي والمتتالي فى القيمة الايجارية كى جعل العلاقة الانتاجية أقرب للسخرة منها للايجار- إلى:

* التضخم الكبير فى الريع العقارى لهؤلاء الملاك الكبار.

* التردى الرهيب الذى شمل كافة مناحى الحياة الانسانية للفلاح (صحيا وغذائيا، واجتماعيا وإسكانيا وتعليميا.. الخ).

وكان لابد أن ينتج من الاتساع المتزايد للهوة بين طرفى المعادلة، أن تتبلور لدى قطاعات ليست بقليلة من المستأجرين وفقراء الفلاحين، مفاهيم النضال الاجتماعى ضد هذه الأوضاع الظالمة، وأن يتجسد ادراكهم للاستغلال والقهر فى تلك الهبات العنيفة ضد الاقطاعيين وكبار الملاك من أجل الأرض والحياة. وساعد على ذلك دخول العمل السياسى- من خلال أبناء الفلاحين المرتبطين بالحركة اليسارية وبالفكر الاشتراكى- إلى كثير من الفلاحين الفقراء، مرتبطا بالعطر الخاص للحقل المصرى.



(٢) نهار، صباح ٩ سبتمبر ١٩٥٢:

أصدرت ثورة ٢٣ يوليو، المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، معلنة به -لأول مرة فى تاريخ مصر، وتتويجا للنضال الفلاحى الدامى على امتداد هذا التاريخ -تيار «الاصلاح الزراعى المصرى».

وكان المحور الرئيسى لهذا القانون هو وضع قواعد جديدة للعلاقة الايجارية الزراعية، التى حرمت -مقابل اقرار حق المالك فى الحصول على ريع الأرض حراً- لم يكن يربطه بها أى علاقة انتاجية، بل وحقه أيضا فى طرد المستأجر اذا ثبت للمحكمة اخلاله بالشروط القانونية أو الالتزامات العقدية بتأجيره للأرض من الباطن أو تبويرها أو التخلف عن أداء الأجرة- أن تحمى ملايين المستأجرين المنتجين، بالضمانات القانونية التالية:

* حق المستأجر- وورثته العاملين بالزراعة- فى الاستقرار بالأرض.

* تحديد القيمة الايجارية -بمعيار موضوعى موحد- بما يضمن له عائدا مجزيا مقابل عمله هو وأسرته.

* اعتبار عدم تعديل الايجار النقدى إلى ايجار بالمزارعة، قاعدة قانونية من النظام العام.

أى لا يجوز الاتفاق على مخالفتها ولو برضاء الطرفين، درءا لما تحمله الفلاحون من استغلال رهيب وفق هذه الصورة من صور الايجار.

خلفية للمشهد الثاني:

لم يكن الاصلاح الزراعى المصرى منحازا بشكل مطلق للمستأجرين ضد الملاك، فلم **يقم بتصفية ملكية الملاك الغائبين** (الذين لا يقومون ببذل أى جهد فى العملية الانتاجية سواء بالزراعة المباشرة أو بالاستثمار)، كما فعلت الكثير من الدول- مع اختلاف انظمتها السياسية والاقتصادية- ومنها **اليابان** الدولة الرأسمالية التقليدية وفى ظل الاحتلال الأمريكى لها حيث قامت بتمليك أراضى الملاك الغائبين للمستأجرين العاملين عليها. ولكنه كان حريصا على قيام علاقة متوازنة -قانونيا وواقعيا- بين الملاك والمستأجرين.

امتداد للمشهد الثاني:

لم يسلم كبار ملاك الأراضى- والفئات الاستغلالية الجديدة فى الريف- بهذه القواعد ولم يرفعوا أمامها الراية البيضاء، بل قاموا بمقاومتها بمختلف الوسائل:

* تحول بعضهم إلى «كبار مستأجرين» للاستفادة من قواعد حماية المستأجر.

* خلق أنماط جديدة استغلالية للعلاقة الايجارية بالتحايل على القانون.

* الشراسة والعدوانية فى التعامل مع المستأجرين، مستثمرين علاقاتهم الوطيدة مع الأجهزة الادارية والسياسية.

ولم يخضع الفلاحون- فى نفس الوقت -لهذه المقاومة من كبار الملاك ومن يحميهم ويساندونهم.

وكما عمت الحركة النضالية الفلاحية-قبل ١٩٥٢ -أرجاء الريف المصرى،اتسمت أيضا حركة النضال الفلاحى- بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى- للتمسك بحقوقهم ومكتسباتهم وتطوير الاصلاح الزراعى فى مواجهة أعداء الفلاحين ومستغليهم- القدامى والجدد- ودارت المعارك الساخنة فى **«باسوس وشبين الكرم وكمشيش وأرسيم والحراتكة ودطاى وبنى صالح.. الخ»** واستشهد العديد من القيادات الفلاحية المناضلة صلاح حسين، **عبد الحميد عنتر، دسوقى أحمد على، أبو زيد أبو رواش»** وغيرهم ممن تمسكوا براية النضال الفلاحى.

.. وعلى الرغم من هذا الصراع الاجتماعى العنيف..

فان الواقع الموضوعى العام، يؤكد أنه وفقا للعلاقة الايجارية المتوازنة- التى قررتها قوانين الاصلاح الزراعى- فلقد حظى الريف المصرى-بل المجتمع المصرى كله-لسنوات طويلة بحالة من الاستقرار النسبى الاقتصادى والاجتماعى وزيادة فى الانتاج الزراعى- وبالتالى فى الدخل القومى- وتحسن ملموس فى أوجه الحياة للمستأجرين المنتجين وكل جماهير الفلاحين.



(٣) **نهار** صباح ٣٠ أبريل ١٩٨٣ .مقر حزب التجمع بالقاهرة:

٣١٦ فلاحاً مصرياً-من المستأجرين وصغار الملاك والاجراء- وفدوا من قرى ونجوع ١٤ محافظة ريفية من شمال مصر وجنوبها، كمندوبين للجان التحضيرية لاتحاد الفلاحين بهذه المحافظات. وتنعقد بهم الجمعية العمومية الأولى للاتحاد المنوط بها وضع وثائقه الرئيسية من برنامج ولائحة وخطة عمل.

الحوار- صادق وجاد وسيح، ويحتل مساحة كبيرة منه موقف الاتحاد من قضية العلاقة الايجارية.

وبعد مناقشة ساخنة بين الفلاحين بعضهم البعض، يصدر قرار الجمعية العمومية بالاجماع: **أولا**- رفض طرد الملاك للمستأجرين تحت أى دعوى أو حجة بخلاف اخلال المستأجر بالالتزامات الجوهرية التى حددها القانون على سبيل الحصر.

ثانيا: التصدى للاتجاهات الرامية إلى اقرار حق المالك فى تحويل الايجار النقدى إلى نظام المزارعة.

ثالثا: المطالبة بأوسع وأعمق حوار يشارك فيه الفلاحون ومنظماتهم الديمقراطية والاحزاب السياسية والجهات التنفيذية المختصة. للوصول إلى صيغة قادرة على المواءمة بين مصالح طرفى العلاقة الايجارية



مؤتمر الفلاحين ١٩٩٢

احذروا غضب الفلاحين

من ناحية والحرص على الانتاج الزراعي من ناحية أخرى.

وقدم كاقتراح كفيل بذلك اقامة صندوق مالي يقوم باقراض المستأجر -حالة رغبة المالك في بيع أرضه المؤجرة- بالقيمة السوقية لسعر هذه الأرض. بما يمكن المستأجرين من شرائها من المؤجر مع سداده هو أو ورثته لقيمتها للصندوق على أقساط طويلة الأجل وبفوائد ميسرة.

خلفية للمشهد الثالث:

منذ بدايات حكم السادات- وبالدقة منذ منتصف السبعينات- ومع انفتاح التوجهات الرئيسية للنظام في التبعية للسوق الرأسمالي العالمي بديلا عن التنمية المستقلة، كان من الطبيعي أن يكون تعديل- أو تدمير- العلاقة الايجارية الزراعية، من القضايا الأساسية التي يسعى اليها الحكم لصالح كبار ملاك الأراضي والقوى الطفيلية الشرسة والشركات الأجنبية الطامعة في أرض مصر الزراعية.

ومن ثم قامت حملة اعلامية واسعة ومكثفة في هذا الاتجاه تحت الشعارات الخادعة التي تدور حول «**الملاك المظلومون والمستأجرون الظالمون**».

ولقد واكب هذه الحملة طرح عدة مشروعات -كبديل لقواعد قانون الاصلاح الزراعي بخصوص العلاقة الايجارية- «كبالونات اختبار» لقياس مدى تقبل الرأي العام- والمجتمع الريفي خاصة- للتعديلات الحقيقية التي يرتجون لها.



(٤) **البرلمان مجلس الشعب ١٩٩٢.**

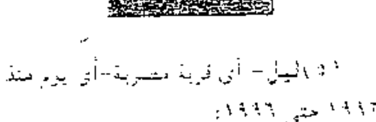
حانت اللحظة الحاسمة.. تقدم مشروع القانون للمناقشة في المجلس.. رفضه **خالد محيي الدين** ونواب التجمع وبعض المستقلين. حاول عدد محدود آخر من النواب أن يمسكوا العصا من المنتصف.. صوتت «الأغلبية».

«موافقة».. أعلنها د. فتحي سرور والبشر يملأ وجهه.

وصدر القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ متضمنا تعديل قانون العلاقة الايجارية في محورين رئيسيين:

* رفع القيمة الايجارية -اعتبارا من أكتوبر ١٩٩٢ -إلى ٢٢ مثل الضريبة العقارية بدلا من ٧ أمثالها.

* حق المالك بارادته المنفردة -اعتبارا من أكتوبر ١٩٩٧ -في اخلاء المستأجر من الأرض.



(٥) الريف- أي قرية مصرية-أي يوم منذ ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦:

هذا المشهد صعب التنفيذ.. فالكادر مزدحم.. وكل الاطراف متحركة في وقت واحد:

أ- الملاك- وخاصة كبارهم- ابتدأوا منذ صدور القانون في الاستعداد لنفاذه، وأرسل الكثيرون -منهم- للارهاب وجس النبض والتمهيد لطرد المستأجرين في عام ١٩٩٧- انذارات للفلاحين لترك الأرض، رغم ادراكهم أن ذلك غير قانوني.

ب- الحكم وأجهزته وقياداته وخاصة د. **والي** وزير الزراعة يحاول أن يهون من شأن القضية، للدرجة التي دفعته إلى الاعلان عن أرقام غير دقيقة، اذ يصرح دائما بأن مساحة الأرض المؤجرة لا تزيد عن ٢٥٠ ألف فدان، بينما الواقع- من خلال الاحصاءات الرسمية- تؤكد أنها **حوالي مليون ٧٥٠ ألف فدان.**

جـ- المستأجرون- ومعهم القوى اليسارية والديمقراطية، وبشكل خاص حزب التجمع واتحاد الفلاحين- يسارعون في تكثيف حركتهم للحيلولة دون نفاذ القانون -أو حتى تأجيل ذلك لمدة خمس سنوات، مستخدمين -في هذا السبيل- كافة الوسائل المتاحة:

* جمع التوقيعات من الفلاحين، وكل من تهمه العدالة الاجتماعية.

* ارسال البرقيات والخطابات المسجلة لكل الجهات المسئولة المختصة.

* عقد الندوات والمؤتمرات في القرى والمراكز الفلاحية.

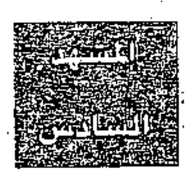
* النشر في الصحف والدوريات لتوضيح مخاطر طرد المستأجرين.

* تقديم- من خلال الهيئة البرلمانية لحزب التجمع- مشروع قانون بهذا الشأن.

* الاتصال بكافة الاحزاب الأخرى والمنظمات الديمقراطية ودور النشر والصحافة.

احذروا..

غضب الفلاحين



نهار - صباح ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ - الانذار المبكر:

بعض فلاحي مركز ناصر **ببني سويف** . أثناء وجودهم بالجمعية التعاونية الزراعية ، يفاجأون بمنشور - معلق بعدم تقديم أي خدمات مالية أو نوعية للمستأجرين حيث ستنتهي حيازتهم ويتم طردهم من الأرض في أكتوبر ١٩٩٧.

كل ما سمعوه وعرفوه عن القانون على مدى سنوات كان شيئا . أما أن يصبح واقعا فعليا يهدد حياتهم هو رأسهم فهذا شئ آخر.

وكما يقولون «**يا روح ما بعدك روح**» .. وتنتفض روح المقاومة الفلاحية في عروق فلاحي **بني سويف**- كما انتفضت في عروق أخرى أقرب من نفس الموقع منذ ستة آلاف عام.. يمزقون ويحرقون المنشور.. يخرجون من الجمعية هاتفين ضد القانون الظالم.. تتسع الظاهرة وتتلاحم أجساد الفلاحين.. مئات .. ثم آلاف تصل إلى أكثر من خمسة.. تعلن الظاهرة الساخنة أن الفلاحين يؤكدون.

* رفضهم للقانون الذي يسمح بطردهم من الأرض.

* عدم تمكينهم لأي قوة لاخراجهم من أرضهم إلا بالموت.

* أن هذا مجرد انذار أما في حالة اصرار الحكومة على نفاذ القانون فلتتحمل هي النتائج الرهيبة التي ستترتب على اصرارها هذا.

(٧) **المشهد الختامي** الذي لم يكتب بعد.

(رؤية مستقبلية لأحد بديلين):

الأول -الاحتكام إلى العقل والحرص على المصالح الاجتماعية:

نهار- أي يوم قبل أكتوبر ١٩٩٧ بفترة كافية.

* الاكتفاء بالمعاناة العامة للفلاحين . وما ترتب على القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ من رفع القيمة الايجارية لأكثر من ٣٠٠٪ دفعة واحدة بما أوصل هذه القيمة إلى ما بين ٦٠٠ - ١٠٠٠ جنيه للفدان الواحد في العام في الوقت الذي يتوالى فيه- نتيجة ما يسمى بتحرير الزراعة، وتهميش الدور التعاوني- الارتفاع الكبير في أسعار مستلزمات الانتاج.

واصدار تشريع يقضي بايقاف نفاذ هذا القانون -في شقه الخاص بحق المالك بارادته المنفردة في طرد المستأجر من الأرض اعتبارا من أكتوبر ١٩٩٧- لمدة خمس سنوات (حتى عام ٢٠٠٢).

* ادارة حوار قومي حقيقي وجاد تشارك فيه كل القوى الفلاحية والسياسية والتنفيذية، يستهدف الوصول إلى حل للمشكلة يراعي في آن واحد:

- حماية المستأجرين من الطرد من الأرض.

- الحرص على حقوق الملاك.

- صيانة الانتاج الزراعي من التدهور.

الثاني-الاصرار المدمر على خلق كارثة اجتماعية واقتصادية كبرى

ليل حالك- أي تاريخ بعد أكتوبر ١٩٩٧.

* أكثر من ٦ مليون مواطن منتج ولاعمل لهم سوى بالزراعة ولا يحصلون على أي دخل إلا منها من خلال مليون و ٢٩٧ ألف و ٩٩٤ عقدا. يترك للملاك حق التصرف في حياتهم:

* إما بالطرد إلى الظلام والمجهول.

* أو بالمزيد من رفع القيمة الايجارية بأسعار مغالى فيها.

* **صراعات عنيفة ودموية بين الفلاحين وبين من يحاولون اخراجهم من الأرض مصدر رزقهم وحياتهم.**

* **أكثرمن ٢ مليون من صغار الملاك الذين لا يستطيعون القيام بالعمل الزراعي ، سيضارون نتيجة بيعهم لأرضهم التي سينخفض سعرها وفقا لقانون العرض والطلب ، خاسرين بذلك موردا سنويا كان يساعدهم على تحمل أعباء المعيشة.**

* **تدهور الانتاج الزراعي والمزيد من الفجوة الغذائية** عندما تصبح الأرض الزراعية المؤجرة حاليا- وهي تبلغ وفق الأرقام والاحصاءات الحكومية حوالي ٣٠٪ من جملة الزمام المنزرع- خالية من المستأجرين وفق نفاذ هذا القانون، سيتم تجميعها لحساب كبار الملاك والشركات الاستثمارية التي لن تراعي بطبيعة الحال زراعتها بالمحاصيل الضرورية لغذاء الشعب أو اللازمة للوفاء باحتياجات الصناعة الوطنية. ولكن سيتم استغلالها بالمحاصيل التصديرية ذات الربحية الأعلى، بما سيدهور من حجم المحاصيل التقليدية والاستراتيجية وسيضاعف من حجم الفجوة الغذائية بكل ما يترتب على ذلك ليس فقط من اهدار للاقتصاد القومي ولكن أيضا من مخاطر على الأمن القومي.

* تضاعف جيش البطالة- بعدة ملايين أخرى- مع ما ينتج عنها من أمراض اجتماعية مدمرة من جريمة وعنف وارهاب وانحرافات .. الخ.

كلمة الختام في نهاية السيناريو .. «**احذروا غضب الفلاحين**».

مؤتمر الفلاحين اقامه حزب التجمع بمدينة قطور

مصر

انتخابات المحليات

في ٣ فبراير ١٩٩٦ حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المواد ٣ ، ١٠ ، ٤٧ ، ٥٩ ، ٧٥ من قانون نظام الإدارة المحلية . وذلك فيما قررته هذه المواد من انتخاب عضو واحد في كل مجلس من المجالس الشعبية المحلية بطريقة الانتخاب الفردي وانتخاب باقي أعضائه بطريقة **القوائم الحزبية** . والذي عرف بقانون الانتخاب بالقوائم الحزبية.

وهكذا انفتح الباب لإجراء انتخابات جديدة من المتوقع أن يتنافس عليها أكثر من ١٠٠ ألف مرشح - حسب أقل التقديرات - للفوز بعضوية ١٥١٧ مجلساً شعبياً محلياً يصل عدد أعضائهم إلى ٤٠ ألف عضو وعلى مستوى الجمهورية . ولقد تحدد موعد إجرائها في ٢٣ أبريل القادم.

الحكومة مصرة على التزوير.. مقدماً

ومن المعروف أن هذه الانتخابات ستجرى في ظل وجود المجالس المحلية المؤقتة المعينة من قبل الحزب الحاكم بعد حكم المحكمة الدستورية بشأن المجالس السابقة مباشرة وعلى الرغم من أن هذه المجالس مطعون في دستوريتها هي الأخرى حيث ينص الدستور على عدم جواز تعيين المجالس الشعبية المحلية . ويؤكد على أنه لابد من انتخابها وذلك في المادة ١٦٣ منه . مما ألقى بشكوك مبكرة حول اتجاهات حكومة الحزب الوطني بشأن نزاهة الانتخابات القادمة.

وعموما فإننا نجد أنه خلال العشرين عاما الماضية **تحولت المجالس المحلية في مصر إلى بؤرة وقاعدة للفساد والإفساد العام** . ويرجع ذلك لطبيعة القوانين المنظمة لها ولعدم صلاحيتها . بالاضافة للقوانين المنافية للديمقراطية التي تجعل الحكومة وحزبها ينفردان بالسلطة وتؤدي لإبعاد المعارضة عنها . وأدت هذه القوانين إلى مقاطعة أحزاب المعارضة منذ عام ١٩٨٣ لانتخابات المجالس المحلية باستثناء انتخابات نوفمبر ٩٢ الأخيرة والتي اشتركت فيها جميع الأحزاب ماعدا **حزب التجمع** . والذي اعترض على إجراء الانتخابات بنظام القائمة وليأتي حكم المحكمة الدستورية العليا السابق الإشارة له مؤيداً التجمع في موقفه.

وفي إطار سيطرة الحزب الوطني على المجالس المحلية . تحولت هذه المجالس إلى



كمال الشاذلي — كمال الجنزوري

تحقيق:

خالد البلشي

إدارات تابعة لحكومة الحزب . وبدلاً من أن تمارس دورها الرقابي كوظيفة . تحولت هذه المجالس إلى تكايا للحزب الحاكم بل تحولت إلى مؤسسات في المحافظات تستغل للنهب والسرقة والإثراء غير المشروع . وخصوصاً بعد التعديلات الجديدة لنظام الحكم المحلي بالقانون ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ . حيث جاء القانون مقلصا لدور المجالس المحلية المنتخبة وصلاحيتها . وضارباً عرض الحائط بالديمقراطية . بل وبالدستور ففي المادة السابعة منه نص على «إلغاء كلمتي الاستجواب والاستجوابات أينما وردت في القانون السابق » كما حذفت المادة ١٦٢ والتي تنص على نقل السلطة للمحليات تدريجياً .. مما فرغ مفهوم المحليات من مضمونها وأوسع المجال للإدارات والوحدات المحلية أن تعيث فساداً . لتنتشر وقائع الفساد في المحليات والتي توالي رصدها من خلال تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات والمحاكم التأديبية العليا . ففي شهر ديسمبر ٩٤ كشفت تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات عن أكثر من ١٠١ **قضية فساد . وكشفت عن إهدار ٢٢٤ مليون و٧٠٠ ألف جنيه من الميزانية المخصصة للمحليات تورطت فيها** ٢٢٣٠ وحدة محلية.

وفي نوفمبر ٩٦ أدانت المحكمة التأديبية العليا قيادات الإدارة المحلية وكشفت المحكمة عن تورط أكثر من ١٠٠ **مسئول في مخالفات مالية وإدارية جسيمة** كما توالت أحداث مسلسل انهيار العمارات والتي تؤكد استشراء الخلل في المحليات.

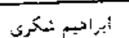
وكانت هذه الحقائق أمام الأحزاب السياسية عشية انتخابات المجالس المحلية . ومنذ أشهر انشغلت لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية والتي تضم " التجمع - الوفد - العمل - الناصري - الأحرار - الشيوعيين - الإخوان " بدراسة تحركها في المحليات . وكان أمامها خياران كلاهما صعب .. إما الاشتراك أو عدم الاشتراك.

عدم الاشتراك في ظل كل مايحدث في



عبد الغفار شكر





ابراهيم شكرى



مصطفى كامل مراد

رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة تجاهلا

مطلب المعارضة بمشروع قانون جديد لتنظيم الانتخابات

الإدارة المحلية من فساد وإفساد ما يعنى افساح فرصة أكبر لحكومة الوطنى للسيطرة على المحليات مما يعنى مزيداً من الفساد .

عدم الاشتراك يعنى أيضاً مزيداً من تكريس انقطاع أحزاب المعارضة عن الجماهير والشارع وخصوصاً فى ظل القوانين التى تقيد عمل أحزاب المعارضة الجماهيرى وتحد من حركتها .

أو **الاشتراك** فى محاولة للاتصال بالجماهير ومحاولة للتواجد من أجل تصحيح الوضع قليلاً : والوقوف وكشف السلبيات التى تنتاب عمل المجالس المحلية ولكن فى ظل تواجد مؤشرات جميعها تؤكد أن الانتخابات القادمة هى انتخابات مزورة قبل أن تبدأ .

فالوضع لم يتغير منذ انتخابات مجلس الشعب الأخيرة فى ٩٥ والتى قننت التزوير وشرعت للعنف . فأتت أحكام محكمة النقض لتحكم ببطلان الانتخابات فى ١٢٧ دائرة مما يعنى أن أكثر من نصف أعضاء مجلس الشعب على الأقل قد دخلوا المجلس عن طريق التزوير .

وتجاهل رئيس الجمهورية والحكومة لمطالب أحزاب المعارضة لتصحيح الأوضاع والأخذ بمشروع قانون جديد لتنظيم الانتخابات تحقق حدا أدنى من ضمانات نزاهة الانتخابات مثل أن يكون هناك إشراف قضائى كامل على الانتخابات - التأكد من شخصية الناخب بالتوقيع أو البصم أمام اسمه فى كشوف الانتخابات . تنقية جداول الانتخابات من أسماء المتوفين والمسافرين ورجال الشرطة والجيش عن طريق ربطها ببيانات السجل المدنى .. الخ

وفى نفس الوقت بدأت الحكومة فى الإعداد لتغيير بعض القوانين لتسهيل التزوير . مثل دراسة مشروع قانون بالاكتفاء بتوقيع رئيس ووكيل لجنة الفرز على محاضر اللجنة دون الحاجة لتوقيع بقية الأعضاء مما يفتح الباب الواسع لإجراء عمليات التزوير حيث تم تجاهل دور مندوبى المرشحين ويفتح الباب للتقفيل وإعلان نتائج غير موجودة أصلاً .

ومنذ الإعلان عن إجراء انتخابات محلية جديدة توالت تصريحات تثير الريبة والشك من جانب وزير الداخلية ففى شهر يوليو ٩٦ حذر وزير الداخلية من أن الانتخابات المحلية القادمة من الممكن أن تكون وسيلة لدخول المتطرفين . مما يعنى أن الداخلية - بحجة مواجهة المتطرفين - تنوى التدخل فى هذه الانتخابات .

وفى شهر نوفمبر ٩٦ صدر قرار يدعو لمزيد من الريبة الداخلية تضمن " اباحة حق قيد المواطنين فى جداول الناخبين فى أية دائرة بغض النظر عن الارتباطة بدائرة معينة مما يفتح أوسع الأبواب لتكرار القيد الانتخابى للفرد الواحد والذى سبق وأن حكم القضاء ببطلانه .

كل هذه المؤشرات تقول إننا على أبواب انتخابات مزورة وهكذا وضعت حكومة الحزب الوطنى الحاكم الأحزاب بين شقى الرحى إما عدم الاشتراك مما يعنى مزيداً من الابتعاد عن الجماهير ومزيداً من الفساد فى المجالس المحلية . أو الاشتراك فى انتخابات تؤكد بشائرها أنها ستكون مزورة . مما يعنى أن هذه الانتخابات لن تعكس الثقل النسبى لكل حزب معارض يشارك فيها ومع ذلك قررت كل الأحزاب الرئيسية المشاركة فى هذه الانتخابات عدا حزب الوفد الذى أعلن أنه برئ من انتخابات المحليات وقررت الهيئة العليا لحزب الوفد فى اجتماع رأسه د. نعمان جمعه وهو ممثل الوفد فى لجنة التنسيق مقاطعة انتخابات المجالس المحلية القادمة وأصدرت بياناً أعربت فيه عن رفضها للأسلوب الذى يصر عليه النظام الحاكم فى إدارة الانتخابات وأشارت الهيئة العليا للوفد إلى أسباب مقاطعة الانتخابات المحلية والتى لخصتها فى :

١- التعبير عن حالة الاستياء العام من التزوير والتلاعب بإرادة الأمة والذى بلغ حداً غير مسبوق فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة

٢- التضامن مع الناخبين الذين اغتصبت حقوقهم وإراداتهم والتضامن مع المرشحين الذين صودرت حقوقهم وفقا لتقارير محكمة النقض التى دمغت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة بالبطلان .

٣- الاحتجاج على موقف مجلس الشعب الذى استخف بكلمة القضاء بحجة أنه أصبح سيد قراره وأصبح تزوير الانتخابات محصنا من الرقابة أو التصحيح كما أصبح المزورون فى مأمن من المساءلة والعقاب .

٤- استناداً إلى أن الحكومة مازالت ترفض فتح ملف الإصلاح السياسى وتصر على الانفراد بالسلطة بصرف النظر عن إرادة الناخبين .

وأكد الوفد فى نهاية بيانه أن قرار المقاطعة ليس موقفاً سلبياً ولن يكون وإنما هو بداية مرحلة جديدة من الكفاح الوطنى .

على الضفة الأخرى يقول **مصطفى كامل مراد** رئيس حزب الأحرار " أن الأحزاب ستدخل انتخابات المحليات وهناك تنسيق بين الأحزاب عن طريق أمانة عامة بين الأحزاب مهمتها ذلك . ورغم ذلك فأنا أرى أن الضمانات الخاصة بالانتخابات غير كافية ومازلنا نطالب بتصحيح الأوضاع والأخذ بمشروع قانون جديد لتنظيم الانتخاب مازلنا نطالب بالإشراف القضائى الكامل وبتنقية جداول الانتخابات وبتوقيع الناخب أو أخذ بصمته أمام اسمه فى كشوف الانتخابات ولكن سواء تجاوبت الحكومة مع ذلك أو لم تتجاوب فنحن سنشترك فى الانتخابات . أما عن حجم اشتراك الحزب فى الانتخابات فهذا مالم يتم تحديده بعد .

أما ماأعلنه الوفد من عدم اشتراكه فى انتخابات المحليات فأنا أرى أنه لايعدو أن يكون مناورة سياسية . ولكن أعضاء الوفد سيشتركون سواء بشكل فردى أو من خلال

الأحزاب والقوى الأخرى . وذلك حتى لايتحمل الوفد نتيجة الخسارة.

ويرى الأستاذ/ابراهيم **شكرى** رئيس حزب العمل أنه بخصوص ضمانات الانتخابات فهى غير كافية فلم يظهر إلى الآن أى تغيير يمكن أن يعكس أملاً فى تغيير أسلوب الحكومة والنظام نحو الانتخابات . وعموماً فالانتخابات القادمة مشكوك فى نزاهتها من حيث فقدان ضمانات عدم التزوير . وخصوصاً فى ظل **قانون الطوارئ** والذى يجعل أى نشاط للأحزاب مقيد . كما أنه لايعطيها أى فرصة فى ممارسة حقيقية تساعد فى وصول صوتها إلى مجاميع الشعب بخاصة عندما تحرم من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة . كما أننى لاأرى أى تحسن فى ظل عدم وجود إشراف كامل للقضاء وغير ذلك من الضمانات التى تضمن نزاهة العملية الانتخابية .

وعلى الرغم من ذلك فإن حزب العمل سيشارك فى الانتخابات المحلية وسنحاول أن نكون متواجدين فى كل المناطق ولو بفرد واحد . وبالاضافة لذلك فإننا بطبيعة الحال يدنا ممدودة للتنسيق مع كل القوى التى ستشارك فى العملية الانتخابية . كما أننا نشجع العناصر التى أعلنت أحزابها أنها لن تشارك فى الانتخابات وترى الصلاحية فى نفسها للاشتراك فأيدينا ممدودة إليهم وسنتعاون معهم من أجل ذلك.

أما بخصوص حزب الوفد فلقد سبق وأن اجتمعنا واستمعنا للآراء وقلنا أنه بالرغم من غياب الضمانات فإن المقاطعة لن تعطى إضافة . أما الاشتراك قد يعطى إضافة إذا تضامنت جميع القوى السياسية فى سبيل كسر الحواجز بيننا وبين الجماهير . وبحيث نستطيع أن نحقق شيئاً.

ويقول **حيدر بغدادى** عضو اللجنة المركزية للحزب الناصرى إننا حتى الآن لم نر أى ضمانات تبشر بنزاهة الانتخابات . بل إنه حتى الآن فإن اللائحة التنفيذية الخاصة بصحة الصوت الانتخابى لم تصدر ولم تعلن بعد. لكى نعرف ضوابط صحة الصوت من بطلانه وهذا سيؤدى لنسبة عالية من بطلان الأصوات . بل إن حكومة الحزب الوطنى قد استبدلت الرموز وجعلوا كشوف الناخبين بالأرقام وهذا أيضا سيؤدى إلى مزيد من بطلان الأصوات وخاصة فى ظل تفشى الأمية فى مصر.." مع ذلك فإنا متفائل بالنسبة للانتخابات القادمة فى أن تتخذها الحكومة طريقاً لتصحيح المسار . فأنا أعتقد أن رئيس الجمهورية شخصياً غير راض عما حدث فى انتخابات مجلس الشعب الماضية وخصوصاً بعد صدور أحكام القضاء بشأنها . وعلى ذلك فأنا متفائل وربما يحدث تغيير فى الانتخابات القادمة وعلى ذلك قرر حزبنا خوض

عبد الغفار شكر:

القانون الحالى لايمنع التزوير بل يكرسه

الانتخابات والأمانة العامة مازالت تدرس طلبات الترشيح ولكن من المتوقع أن نشارك فى ٥٠٪ من الدوائر الانتخابية".

أما عن موقف حزب الوفد فأنا كممثل للحزب الناصرى أرى أن ماأعلنه الوفد يعد شبه انذار للحكومة بأن لاتمارس التزوير وهو انذار لهم خصوصاً وأن حزب الوفد حزب منتشر فى الخارج وجريدته منتشرة فى الدول العربية وخارجيا فخروجه يعد إنذاراً للحكومة أمام الرأى العام فى الخارج . وهو أمر تحسب له الحكومة ألف حساب .

ويقول عبد الغفار شكر عضو الأمانة المركزية لحزب التجمع أن الضمانات الحالية غير كافية لإن قانون مباشرة الحقوق السياسية الحالى لايوجد به مايمنع التزوير بل أنه يكرس ذلك عن طريق تسديد أصوات المتوفين والغائبين فلاتوجد ضمانات كافية لعدم حدوث ذلك وهذا ماتكرر فى العشرين سنة الماضية. الأمر الذى أدى أن طالبت الأحزاب بإجراءات معينة لضمان نزاهة الانتخابات . مثل أن يوقع الناخب أو يضع بصمته أمام اسمه فى قوائم الانتخابات - أن يوجد إشراف قضائى كامل على الانتخابات أن ترتبط الجداول الانتخابية بالسجل المدنى بحيث لاتوجد فرصة لوجود المتوفين أو المسافرين للخارج أو أفراد الجيش أو الشرطة مثلاً.

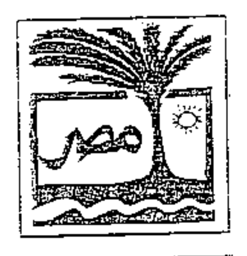
ولكن الحكومة ترفض ذلك وهذا يؤدى الى تكريس بقائها فى الحكم وإلى تقنين عملية التزوير فنلاحظ مثلاً، أنه فى الانتخابات الأخيرة كانت هناك أعمال تزوير وبلطجة واسعة قرارات محكمة النقض الأخيرة أكدت ذلك عندما تم إبطال الانتخابات فى أكثر من ١٣٠ دائرة أى مايزيد عن نصف مقاعد مجلس الشعب ولذلك فلقد ظهر تعليق بليغ على الانتخابات فى مصر .. وهى أنها أصبحت أداة لتزوير الانتخابات .. أداة تزوير إرادة الشعب ولتكريس هيمنة الحزب الحاكم على السلطة وحول مقاطعة حزب الوفد يقول أن أحزاب المعارضة حاولت أن تقاطع الانتخابات مرات عديدة محاولة أن تجعل الحكومة تلتزم بوجود ضمانات لعدم التزوير ولكن ذلك لم يحدث . ولذلك وفى ظل ضيق ساحة ممارسة الأحزاب لدورها فى الشارع نتيجة للقوانين المقيدة للحريات فلقد سادت نظرة فى كثير من الأحزاب على ضرورة الاشتراك لتضمن بعض التواجد فى ظل الانتخابات محاولة أن تعوض غياب الضمانات بجهد جماهيرى مكثف يمنع التزوير.

وبالتالى فأحزاب المعارضة اضطرت إلى الاشتراك فى الانتخابات حيث كانت أمام خيارين كليهما مر اما أن تصر على عدم المشاركة فتنعزل وتكرس مزيداً من العزلة عن الجماهير أو تبقى فى ظل أوضاع التزوير محاولة إيجاد مكان بسيط لها . وبالتالى أستطيع أن نقول أن موقف حزب الوفد أيضا موقف صحيح ومبرراته التى دفعته لعدم الاشتراك فى الانتخابات مبررات قوية.

وكذلك موقف الأحزاب التى قررت المشاركة حتى لاتكتمل عزلتها . كما أنها تشترك مراهنة على وجود بقدر ما . بالتأكيد أنه لايمثل الحقيقة ولكنه ييسر لها القيام ببعض المهام السياسية داخل المجالس المحلية.

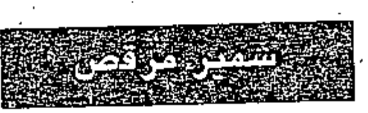
أما عن جدوى المشاركة فى المجالس المحلية فى ظل غياب الاستجواب فلقد قال الأستاذ عبد الغفار أستطيع أن أقول أن المجالس المحلية ليست لها سلطات حقيقية . فقراراتها على كافة المستويات عبارة عن توصيات غير ملزمة . فهى لاتستطيع أن تراقب مايحدث فى المحليات لغياب الاستجواب ولاتستطيع أن تلزم المجالس التنفيذية بأداء أى شئ ومع ذلك فإن النجاح يعطى للقيادات السياسية شرعية معينة فى قدرة التحرك للدفاع عن الجماهير . وهذه فائدة كبيرة . فأنا أرى أنه عندما يحصل أحد أعضاء حزب التجمع على عضوية أحد المجالس المحلية . سيعطيه القدرة على الحركة - حيث أننا لانستطيع الحركة فى ظل الأوضاع السائدة إلا من خلال شرعية ما - تمكنه من حقه أن ينشط جماهيرياً مدافعاً عن الناس . وهى مسألة لها أهمية كبيرة.

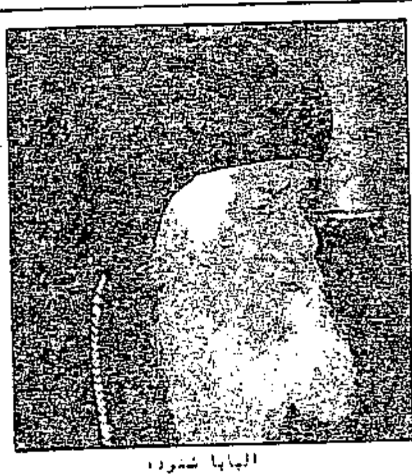
وأنا شخصيا لى رأى فى ذلك وهو أن كسب شرعية التحدث عن الجماهير شئ ليس بالهين وسيعطينى فرصة للتواجد وسط الجماهير وهو مطلوب لذاته الآن.



الاقـــــــــبـــــــــاط

وسيناريوهات المستقبل




البابا شنودة

أصبحت الدراسات والتقديرات التى تحاول استشراف المستقبل من الاهتمامات الكبرى للأمم والكيانات والمؤسسات للوقوف على ناصية المستقبل وعبور القرن الواحد والعشرين ولتحديد أهم ملامحه .فى ضوء التوقع والتأمل. هذه الدراسات التى تبنى على عدد من المشاهد المستقبلية أو التنبؤات المشروطة التى تأخذ من مؤشرات وخلفيات الحاضر والماضى هيكلا تصنع به هذا المشهد أو ذاك. أن المشهد Scenairo يعرف بأنه: «وصف للمسارات المحتملة للأنماط والاحداث بغض النظر عن مدى رغبتنا فيه».

ومن خلال دراسة هذه المشاهد تتم عملية استشراف المستقبل وذلك بدراسة الحالات الاجتماعية المتعددة للمشاهد التى يتم رسمها.

وفى دراسة هامة للدكتور وليم سليمان قلادة بعنوان «**الاقباط من الذمية إلى المواطنة**» والمنشورة بكتاب مصر فى القرن ٢١ مع دراسات أخرى قدم لها حسما الدكتور أسامة الباز والصادر عن مركز الاهرام للترجمة والنشر، يقوم د. وليم فى نهاية الدراسة بدور «السيناريست» الذى يكتب أكثر من سيناريو ليحدد معالم ومكونات الصور المختلفة لمستقبل التعددية الدينية فى مصر فى ضوء الخبرة التاريخية لشعب مصر والواقع المعاصر.

الخلفية العامة للمشاهد: تاريخ مصر

تتبع الكاتب منذ البداية «**التاريخ المصرى**» باعتباره الخلفية العامة للمشاهد. تتبع التاريخ الذى استمر على مدى مئات من السنين، ويتتبع الكاتب أولا: التاريخ الدينى المصرى ويقسمه منذ القرن الأول الميلادى إلى فترتين:الأولى كان دين المصريين فيها. وبصفة عامة، موحدا ، ففى القرون الستة الأولى كان هذا الدين هو المسيحية. أما الفترة الثانية فتبدأ من عام ٦٤٠ وحتى الآن، حيث قام فيها تعدد دينى: **مسيحى -اسلامى**.

ثم يقوم الكاتب ثانيا، بتتبع التاريخ على أساس سياسى، وهو هذا التاريخ الذى استمر على مدى مئات من السنين. هو الانفصال القاطع بين الفئة الحاكمة وبين الأهالى، بين الحاكم والمحكومين. هؤلاء يجمعهم شعور بالظلم الذى يمارسه ازاءهم الحكام، مع تصميم متزايد على القيام بحركة لاختراق حاجز السلطة بهدف استخلاص حقهم فى أن يتولوا بأنفسهم حكم بلادهم- أى استخلاص صفة المواطنة. وهؤلاء المحكومون صاروا فى تعدد دينى بعد عام ٦٤٠م. «أى أن المجتمع المصرى عرف تقسيما أفقيا طول تاريخه هو بين الحكام والمحكومين بدأ قبل الاسلام واستمر بعده، ومع عام ٦٤٠م بدأ فى التعرف على تقسيم جديد هو:

«**التقسيم الرأسى**» الذى يقوم على التعددية الدينية.

لقد تداخل التقسيمان الدينى والسياسى، وقاما على أساس مشترك هو: مقومات الكيان المصرى. على هذا الاساس يجرى التفاعل بين التقسيمين، بل يكون بمثابة بيئة حاضنة لحركة الجماعة ومكوناتها.

وفى اطار هذا يحاول د. **وليم سليمان قلادة** فهم التفاعل الحادث أسفل حاجز السلطة(بين مكونات المجتمع المصرى الرأسية المتعددة دينيا): «بينما كانت تصرفات الحكام تفرز آثارها بين الحكام والمحكومين أو فيما بين المحكومين وبعضهم البعض، كان ثمة عوامل أخرى تؤدى مهمتها فى الاتجاه العكسى. نعنى بذلك مقومات الكيان المصرى. كانت هذه من ناحية،تضم مكونات الجماعة إلى بعضها البعض ومن ناحية أخرى تستثير فيهم الطموحات والعزم للقيام بالحركة المشتركة التى تؤدى إلى تغيير الواقع واختراق حاجز السلطة ليصبحوا هم حكام بلادهم وأنفسهم. ويمكن القول إن هذه المقومات هى: **الجغرافيا- الأرض، والبشر- المصريون، والمشروع المصرى، والتعددية الوثنية، ثم التاريخ أى حركة الجماعة**».

وفى اطار هذه المقومات صارت التعددية فى مصر. والتعددية الدينية تعنى أولا كل شئ وجود أكثر من مطلق. أى أكثر من دين، فى بيئة واحدة. ومن المعلوم أن المطلق بحسب تعريفه يستبعد الآخر أى مطلق آخر.. ولكن مقومات الكيان المصرى والحياة المشتركة للنهوض بالمشروع البديل أفرز بديلا ثالثا:

هو «**التعايش واللقاء ثم الوحدة بين اتباع المطلقين الدينيين**». هكذا نجد أن «الحياة المشتركة» ومساحة القيم المشتركة، هما اللتان أفرزهما التدين المصرى


د. وليام سليمان قلادة

في اطار مقومات الكيان المصري أثمرتا هذا كله من ناحية «المشاركة» في النهوض بالمشروع الموحد، ومن ناحية أخرى الترحيب «بالمساواة».

على هذه المقومات والأسس تشكلت حركة المجتمع المصري عبر التاريخ- وهنا يستعرض الكاتب هذه الحركة على امتداد تاريخ مصر-فقد أخذ التقسيم السياسي (بمكوناته الدينية) «يستوعب التقسيم الديني وتأثير الحركة العامة للجماعة فتتجاوزهما معا. ثم هذا في مسيرة الحركة المصرية الوطنية والدستورية التي أثمرت في النهاية ما يمكن تسميته «فقه المواطنة» ، أي:

«حركة المحكومين لاختراق حاجز السلطة والجلوس على كراسي الحكام».

وهكذا يأتي الاختراق المشترك لحاجز السلطة كواقعة تاريخية تكتمل بها الحقيقة المصرية وتعبر بدقة عن مقومات الكيان المصري- هذه الحقيقة هي أن المصريين استخلصوا حكم بلادهم لأنفسهم معا، وبجهد مشترك أسهم فيه وتعب وضحى المسلمون والمسيحيون المصريون معا، دخلوا مجال المواطنة والحكم والسياسة صحبة في وقت واحد. لقد جمعتهم في مساواة كاملة أيام القهر والحرمان، فلما بدأ التغيير ضمهم موكب زحف المحكومين إلى كراسي الحكم والسيادة ووصلوا إليها في مساواة كاملة أيضا. لم يسبق المسلمون المصريون أخوتهم القبط في هذا المجال. لقد استردت مكونات الجماعة المصرية كلها حكم بلادها والدفاع عنها واحتلال مؤسسات الدولة الجديدة في وقت واحد وكثمرة الكفاح المشترك. فالاقرار بحق المسلمين المصريين في حكم بلادهم لم يسبق الاقرار بحق القبط في ذلك. ولم يحصل المسلمون المصريون على هذا الحق ثم منحوه للقبط- بل بجهد مصرية واحدة ووجدان مصري مشترك وجهد سخي من الجميع ، ثم كانت مصر للمصريين. وكان الترحيب من الجميع بهذه المشاركة غامرا- وكان الاقرار بحق المسلم والقبطي في هذا المجال هو الاقرار بحق المواطن المصري . ولم يحدث في تاريخ مصر الحديث أن تأخر الاقرار بحق المواطنة الكاملة لفريق من المصريين عن الاقرار بها لفريق آخر- بسبب اختلاف الدين».

وتأتي لحظة الحق في تاريخ مصر الحديث حيث صدر دستور عام ١٩٢٣ مستوعباً ما سبقه من دستورين صدرا في عهد اسماعيل وتوفيق، ومهما يكن نقدنا له فانه قد قرر بصفة حاسمة مبدأ المواطنة أساسا للحياة السياسية والدستورية - سواء للمشاركة أو المساواة.

وبهذا تكون اللحظة الدستورية لحظة الحق في التاريخ المصري قد بزغت وصار من اللازم أن ينطوي كل قانون أو قرار أو تصرف من السلطات العامة. كما في علاقات أشخاص الجماعة فيما بينهم- أن ينطوي هذا كله على مضمون هذه اللحظة بعنصريها ومن ثم تسود في الحياة المصرية «الأخلاق الدستورية».

سيناريوهات المستقبل

هذه هي الخلفية العامة للمشاهد والتي رصدت لحركة الجماعة الوطنية عبر التاريخ. ثم ينتقل الكاتب إلى المستقبل في ضوء كل من التاريخ والواقع حيث يقسم سيناريوهات المستقبل إلى قسمين رئيسين:

الأول: ينطلق من التقسيم الرأسي الذي ينظر إلى كل من المسلمين والاقباط على أنه كيان متميز. وفي هذا القسم رصد الكاتب ٥ سيناريوهات هم ما يلي:

(١) السيناريو الاسرائيلي.
(٢) السيناريو الدولي.
(٣) حالة الذمية التقليدية.
(٤) الذمية المعدلة.
(٥) سيناريو الاحزاب الدينية.

الثاني:

ينطلق من التقسيم الأفقي الذي يضم مكونات الجماعة في وحدة سياسية تضمنها مقومات الكيان المصري وتجهد لتغيير شامل من خلال حركة موحدة بدأت منذ زمن بعيد وتتواصل لتحقيق مزيد من التقدم للجماعة ككل، بما يؤدي إلى فائدة كل مجموعة في مصر-دينية أو غير دينية، بل لكل مواطن بما يحقق له مزيداً من ضمان ممارسة حقوقه المدنية والسياسية.

«السيناريو المصري»

ونستعرض معا أهم ما جاء في هذه السيناريوهات:

أولا : السيناريو الاسرائيلي:

وينطلق هذا السيناريو مما طرحه الكاتب الاسرائيلي أوديد زينون في الوثيقة الشهيرة المعنونة «استراتيجية اسرائيل في الثمانينات» والذي أوضح فيها أن الهدف السياسي لاسرائيل هو تجزئة مصر اقليميا إلى مناطق جغرافية على أسس دينية.

ثانيا: السيناريو الدولي:

وبمحض هذا القرار يصبح من حق الدولة المساعدة أن تتدخل في شئون الدولة النامية اذا أضرت الأخيرة بمصالح الأقليات بها «وقد يكون الاعلان جيدا لكن الاستغلال السياسي لمثل هذا الاعلان سيكون دائما لخدمة مصالح الدولة العظمى ولتحقيق أهدافها الاستراتيجية بغض النظر عن حقيقة الأمور وواقعها».

وقد بدأت مؤشرات هذا السيناريو واضحة عندما أدرج الاقباط باعتبارهم أقلية يسري عليها ما ورد في الاعلان وذلك في المؤتمر الذي خطط لعقده بالقاهرة خلال المدة من ١٢-١٤ مايو ١٩٩٤ لتقييم الاعلان العالمي لحقوق الاقليات في الوطن العربي والشرق الأوسط«أن يصبح الاقباط أقلية دينية وتحميهم المظلة الدولية» وهو ما رفضه المصريون جميعا في اعلان ٢٨ فبراير١٩٢٢ البريطاني الخاص بحماية الاقليات.

ثالثا: حالة الذمية التقليدية ، الذمية المعدلة، الاحزاب الدينية:

إن هذه السيناريوهات الثلاثة هي من أكثر السيناريوهات التي اهتم بها المؤلف ورصد مؤشراتها التاريخية والحالية بعمق شديد وتحليل وافر. وفي تقدير المؤلف أن خلفية تلك المشاهد قد بدأت تاريخيا عندما بزغت على السطح جماعة الاخوان المسلمين. ورأت فيها السراي تنظيما جماهيريا جاهزا يخوض معها الحركة ضد الحركة الدستورية المصرية الناشئة.

لقد كان لدعوة «الاخوان المسلمون» أثر سلبي على حركة المصريين الدستورية وعلى المقومات الأساسية للكيان المصري. لقد أقامت تناقضا لا يعرفه الوجدان المصري- بين الدين والوطن. فقد رأينا المصريين يسبغون على وطنهم بردة دينية، ويجعلون حب الوطن شعبة من شعب الايمان. وقلنا اننا هنا نجد حنين الوطنية مغروسا في أرض التدين المصري الكريم.

ويرى الكاتب أن صفة المواطنة اختفت تماما وأهدرت الحركة المصرية ورجع الأقباط أهل الذمة.

وأخيرا:

يبقى السيناريو الذي ينطلق من المفهوم السياسي للجماعة ومن الحركة العامة للجماعة المصرية- الحركة الوطنية والدستورية، ويعتمد كل انجازاتها ويواصلها إلى مزيد من التقدم. ويؤكد الكاتب على أن «حالة القبط» لا يمكن فصلها عن «حالة المصريين». وهذا يعني أهمية العمل على استعادة التجربة المصرية التي حققت من خلالها، مكونات الجماعة الوطنية. «المواطنة» عمليا على أرض الواقع. وبهذا وحده- حسب الكاتب- يمكن لمصر أن تقدم نفسها نموذجا يتفق مع طبيعة شعبها وتاريخه في وسط عالم يموج بصراع الحضارات والاديان والمذاهب.

- تلاميذ يعملون إلى منتصف الليل لإعالة أسرهم
- مصانع تفصل العمال ثم تشغلهم عمالة مؤقتة.
- كيف يواجه العمال المسنون الحياة بدون معاش؟.

عماليات

ثلاث حكايات أمريكية

مهداة إلى أنصار الخصخصة

محمد جمال إمام

هذه ثلاث حكايات عن عمال الولايات المتحدة الأمريكية منقولة عن الصحافة الأمريكية ذاتها ومهداة إلى أنصار الخصخصة بشدة، بدعوى أنها تتيح للعمال أجورا أعلى وفرصا أفضل للترقى والاستفادة بعيدا عن التعقيدات الادارية للعمل الحكومى والقطاع العام.

ودم يزينونها بمثل هذه الادعاءات أمام الشباب الذى يدخل إلى سوق العمل حديثا ولا يعرف عن القطاع العام إلا كل السوءات التى حملتها له الدعاية المغرضة وسوء الادارة ووطأة الركود والانكماش المفتعلين.

وأهمية الحكايات الأمريكية أن الولايات المتحدة هى التى تضغط فى كافة المحافل من أجل عولمة نموذج المشروع الخاص فى كافة المجالات، حتى فى قطاع السجون وفى الضمان الاجتماعى، ومن ثم فان من المهم أن يعرف عمالنا الصورة من كافة جوانبها. حلوها ومرها، وأن الطريق الذى بدأناه محاكاة لهم سينتهى بنا حتما إلى ما آل إليه حالهم.

تلاميذ يعملون حتى منتصف الليل

توماس جيوغيجان محامى أمريكى أثار اهتمامه بعمالة الأطفال الأمريكيين، ما ذكره له يوما ما صبى من أنه يكره الأعياد، خاصة فترة الأعياد المتصلة التى تبدأ بعيد **الشكر** وتنتهى بعيد **رأس السنة الميلادية**، مرورا بعيد ميلاد **السيد المسيح**، لأن ذلك يعنى بالنسبة له أن تظل المتاجر مفتوحة حتى ساعة متأخرة من الليل. والذى يجعل القشعريرة تهز بدنه من جراء ذلك أنه يعمل فى تلك المتاجر هو والكثير من أضرابه إلى ما يقرب من الثانية صباحا

طوال تلك الفترة (فى الولايات المتحدة الأمريكية تعمل الكثير من محلات البقالة المجمعة-ما درجنا مؤخرا على تسميته بالسوبر ماركت- والمجمعات الاستهلاكية ومطاعم الوجبات السريعة. بدون انقطاع تقريبا فى فترات الأعياد وبفترات انقطاع صغيرة فى الأيام العادية).

والذى زاد من اهتمامه بهذه القضية أنه كان يطحن قدرا من البن فى منتصف ليلة من عام ١٩٩١ فى أحد تلك المحال عندما استرعى انتباهه أن معظم العاملين فى المحال فى تلك الساعة من الأحداث. وعندما سأل عاملة الخزينة عن متوسط أعمار العاملين فى المحال تلعثمت وقالت أنه يتراوح بين ١٦ و ٢٠ سنة، وهى المرحلة العمرية لطلبة المدارس الثانوية فى الولايات المتحدة. بعدها بعدة ليالى ناقش المسألة مع أحد المدرسين من اصدقائه الذى ذكر له أن الكثيرين من تلاميذه يعملون نحوا من ٤٠ ساعة فى الأسبوع . ولما قال له المحامى أنهم يعملون فى امسيات أيام الدراسة وحتى منتصف الليل. قال له المدرس أنه ليس ثمة بديل أمامهم لأن ما يحصلون عليه من أجور يكاد يكون فى كثير من الأحيان الدخل الوحيد لأسرهم.

وحينما بدأ يبحث الأمر من الناحية القانونية، وجد أن «قانون معايير العمالة المنصفة» الذى يتناول «الأطفال» الذين يبلغون من العمر ١٦ و١٧ سنة، ينص على أن بمقدور وزير العمل أن يحظر تشغيلهم فى المهن التى تعتبر خطيرة من الناحية الجسمانية أو التى تلحق الضرر بصحتهم أو خبرهم، وذلك من قبيل العمل فى الحانات على سبيل المثال. ويقول فى مقال نشرته له بهذا الشأن صحيفة «**نيويورك تايمز**» الواسعة الانتشار والتأثير، أنه لم يستطع أن يبعد عن ذهنه أن العمل حتى الساعات الأولى من الصباح فى ليالى أيام الدراسة يعتبر ما تلحق الضرر بصحة التلاميذ وخبرهم. غير أنه وجد أن أربع ولايات أمريكية فقط هى التى وضعت حدودا على الوقت المسموح به لعمل المراهقين. وتشير احصائيات وزارة العمل الأمريكية أن نحو **٢,٦ مليون حدث ممن يبلغون من العمر ١٦ و١٧ سنة كانوا يعملون ١٩,٢ ساعة أسبوعيا فى المتوسط فى عام ١٩٩٥ . وأن هناك ما يقرب من ٤٠٠٠٠ حدث آخرين من نفس الفئة العمرية يبحثون عن العمل.**

ويقول **جيوغيجان** أنه عندما قرر فى عام ١٩٩٣ أن يرفع قضية، بمعونة من المعهد الوطنى لسلامة أماكن العمل، ضد وزارة العمل لاجبارها على فرض حدود على الساعات المسموح بها لعمل تلك الفئة العمرية من الأحداث. فانه التقى بصبى نشأ فى عالم العصابات والجريمة، غير أن ذلك لم يدمر حياته بقدر ما دمرها اضطراره إلى العمل ساعات طويلة كساعى فى احدى الشركات الكبيرة. وقال الصبى أن أمثاله يضطرون لقبول هذه الأعمال المرهقة لأن ذويهم لا يستطيعون أن يوفروا لهم احتياجاتهم الأساسية من الملبس ونفقات التعليم والحياة. وأشار له الصبى إلى أن الأحداث يعملون أحيانا فى الساعة الواحدة صباحا لتنظيف دورات المياه أو اعادة ترتيب البضائع فى المتاجر أو سن سكاكين الجزارين فى أقسام الجزارة بالمجمعات الاستهلاكية الكبيرة. والأسوأ من ذلك العمل فى المتاجر الكبيرة فى الضواحى. وقال أن أرباب العمل ينقلون الصبية من المدينة فى أتوبيسات جيئة وذهابا، وأن الواحد منهم قد لا يصل إلى منزله قبل الثانية صباحا حسب دورة الاتوبيس.

وعندما سأله المحامى أو لا يعرف الصبية بذلك قبل قبولهم العمل، قال الحدث أنك تتعامل مع صبية ، أنهم يتقدمون طلبا للعمل ويقولون أنهم يرغبون فى العمل ما بين الساعة الرابعة عصرا والعاشرة مساء، فيؤكد لهم أرباب العمل أنهم يغلقون متاجرهم فى العاشرة مساء، ولكن هذه هى الساعة التى يبدأ فيها الصبى العمل فعليا، وبعد ذلك هناك دورة الأتوبيس الذى قد يقوم بنقل العمال من عدة أماكن عمل فى الضاحية إلى المدينة. فينتهى الأمر ببعض الصبية بالوصول إلى منازلهم قرابة الفجر! ناهيك عن مشاكل العمل فى مطاعم الوجبات السريعة فى الضواحى والتى لا تغلق أبوابها قبل الواحدة صباحا. ولا تستخدم أتوبيسات فى نقل عمالها الذين يقطنون المدينة.

وفى مناقشة مع بعض المدرسات فى المدارس التى يدرس فيها الصبية الذين رفع القضية باسمهم، قالت له احداهن من أنها تعرف التلميذ الذى يعمل ليلا دون أن يخبرها. لأن معظمهم يحاول أن يدفن رأسه داخل ملابسه ليسترق لحظات من النوم، وأنها كانت فى كثير من الاحيان ترسل بعضهم إلى العيادة المدرسية، حيث كانت الممرضة تدعهم ينامون لبعض الوقت.

وفى النهاية، خسر **جيوغيجان القضية بحجة أن القانون لا يسمح بالتدخل فى حرية صاحب العمل فى ادارة عمله بالطريقة التى تحقق مصالحه!.**

نفصلك ثم نعيد تشغيلك بعقود مؤقتة

الحكاية الثانية نشرتها صحيفة «**نيويورك تايمز**» أيضا. ويقول بداية التحقيق الصحفى أن السيدة **ليندا كوربيت**(٤٢سنة) تلقت مكالمة هاتفية من مشرف عمل تعرفه فى شركة الهاتف «**باسيفيك بيل**» يقول لها فيها أن العمال لديه مثقلون بالعمل. ثم يسألها ان كان لديها استعداد للعودة للعمل بصفة مؤقتة فى الشركة التى سبق أن فصلت من العمل فيها قبل ستة أشهر بعد سنوات طويلة من الخدمة بعد انتهاء دراستها الثانوية مباشرة.

لم تعد السيدة **كوربيت** إلى العمل بنفس الصفة التى كانت عليها سابقا، وانما كعاملة بعقد مؤقت تابعة لاحدى وكالات تشغيل العمالة المؤقتة. وتقول صحيفة «**نيويورك تايمز**» أن هذه الوكالات قد انتشرت فى غرب الولايات المتحدة وأصبحت أشبه بالأسماك الطفيلية التى تحيط بالحوت تتغذى على بقاياه، وتعمل على تزويد الشركات العملاقة بالعمالة المؤقتة حتى مع قيام هذه الشركات بالاستغناء عن أعداد متزايدة من العاملين الدائمين لديها. وتضيف الصحيفة ان انتشار استخدام العمالة المتعاقدة لم يعد خافيا. وانما الجديد أن **خمس هذه العمالة، أو نحو مليون عامل تقريبا، كانوا يعملون من قبل فى نفس الشركات المتعاقدة معهم بصفة مؤقتة قبل أن يفصلوا منها أو يغروا على التقاعد بمكافآت مغرية.** وتشير المسوح التى تجرى حول هذه الظاهرة أنها تخلق نظاما جديدا لا تشعر خلاله الشركات أو العمالة بأى التزام اتجاه الآخر. ويقول أحد خبراء اقتصاديات العمل الامريكيين أن الكثير من الشركات لا تريد أن تخسر العمالة ذات الخبرة لكنها لا تريد فى الوقت نفسه أن تبقيها فى حياة وظيفية منتظمة مكلفة للشركة، وهكذا انتهى بها الأمر إلى ايجاد هذه العلاقة التعاقدية بينها وبين عمالها السابقين. وهى خطوة هامة

تخطوها الشركات نحو صياغة علاقة جديدة تربطها بعمالها.

والشركات تستفيد من هذا النظام بأنها تخلصت من أعباء الرعاية الاجتماعية والصحية لعمالها وتغطيتهم التأمينية وقد وجد مسح أجرى على ٧٢٠ شركة ممن استغنت عن جانب من العمالة لديها في الفترة الأخيرة، أن ٣٠ في المائة منها قد عادت إلى استخدام أعداد كبيرة من هؤلاء العمال بعقود مؤقتة.

ومع أن بعض العمال المؤقتين يجدون في هذا النظام ميزة تتمثل في ارتياحهم من مشقة التنافس على فرص الترقي داخل الحياة الوظيفية المنتظمة، فانهم في الوقت نفسه يعترفون بأنهم يفتقدون في أعمالهم هذه إلى الاحساس بالاحترام الوظيفي والانجاز الذي كان يشعرهم معنويا من قبل. فزملاؤهم السابقون في العمل لا يعيرونهم احتراما، والأعمال التي يطلب منهم أداؤها محددة وروتينية ولا تتطلب اجتهادا أو ابتكارا مما يجعلهم في النهاية لا يكترثون في تكبد الاجادة والاتقان الملفت للنظر. وليس من الخافي أن انتاجية هؤلاء العمال قد انخفضت بعد أن نقدوا الحافز على زيادة الانتاج.

والسيدة **ليندا كروبيت** التي أشرنا إليها آنفا تشعر بمرارة شديدة ازاء هذا الوضع كما لو أن زوجها قد طلقها ثم دعاها إلى رفقته تحت مسمى جديد، حتى وان كان استدعاؤها للعمل قد خفف قليلا من الجرح الذي سببه لها فصلها منه. وفضلا عن ذلك فهناك مشاعر المرارة تجاه الزملاء السابقين في العمل الذين لا يزالون يتمتعون بالتأمين الصحي وبالزيادة المنتظرة في معاشاتهم التقاعدية مع ازدياد سنوات خدمتهم المنتظمة في الشركة. ومن أجل ذلك فان ذلك الخبير في اقتصاديات العمل يقول أنه اذا ما **اتسع نطاق ظاهرة الاعتماد على العمالة التعاقدية بدلا من العمالة المنتظمة في الشركات فان نظرة العمال إلى العمل كوسيلة لضمان التأمين الصحي والرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية.** فضلا عن الأجور، **ستتغير**، وسيتعين عليهم أن يجدوا بدائل لتلك المسائل الجوهرية. وهو ما سيكون له في النهاية آثاره البالغة على علاقات العمل وعلى بيئة العمل.

من يجرؤ على التقاعد؟

وينقلنا ذلك إلى الحكاية الثالثة، ألا وهي مصير كبار السن الذين اضطروا إلى التنقل من عمل إلى عمل في ظل نظام «آليات السوق» ومعظم هذه الأعمال، في كثير من الأحيان، غير مغطاة بنظام للمعاشات التقاعدية، إما نظرا لقصر مدة الاستخدام، أو لأنها عمالة مؤقتة، أو لأسباب «أمريكية» أخرى. والنتيجة كما يلي.

صحيفة «**واشنطون بوسط**» تقول في تحقيق طويل عن هذه المأساة أن السيدة **تيناوست**، على سبيل المثال، بدأت في ممارسة العمل وهي في الرابعة عشرة من عمرها. وقد بدأت العمل في مصنع للاحذية، ثم تنقلت بعد ذلك وعلى مدى خمسين عاما في عدة أعمال للسكرتارية والأرشيف وما شابه في نحو عشرين شركة مختلفة. ولكنها بعد ذلك لم تحصل إلا على **معاش ضئيل يبلغ ٢٨١ دولار، بالاضافة إلى ٨٠٠ دولاراً أخرى تحصل عليها من الضمان الاجتماعي**، وهذا هو كل المبلغ الذي تواجه به السيدة وست البالغة من العمر سبعين عاما، الحياة. وهو مبلغ زهيد جدا بالنسبة لمستويات الحياة في الولايات المتحدة. ولولا أن ابنها أتاح لها سكنا مجانيا في شقة بأعلى البيت الصغير الذي يسكنه، فوفر عليها بذلك ايجار مسكن متواضع تقدره خمسمائة دولار، لما استطاعت أن تواجه الحياة، خاصة وأنها مريضة بالسرطان وتدفع **مئات الدولارات شهريا لتغطية نفقات العلاج التي لا يغطيها نظام التأمين الصحي الحكومي.**

وهناك سيدة أخرى ظلت تعمل لنحو خمسين عاما كعاملة لحام ثم عاملة مصعد ثم عاملة طلاء في أحد المصانع، اضافة إلى أعمال عديدة أخرى في المستشفيات ومدارس التمريض، وعندما تقاعدت عن العمل بعد أن بلغت من العمر ٦٨ عاما وجدت **أنها لم تحصل على أي معاش وأن عليها أن** تدبر أمورها **بمبلغ ٥٠٠ دولار تحصل عليها من الضمان الاجتماعي.**

وبالمناسبة، هناك اتجاه تدرسه حكومة **كلينتون** حاليا بخصخصة نظام الضمان الاجتماعي، وهو اتجاه تهاجمه بشدة صحيفة «**واشنطون بوسط**» كما تهاجمه الصحيفة المحافظة «**كريستيان ساينس مونيتور**» لأنه سيعني أن مثل هؤلاء المساكين قد يفقدون جزءا كبيرا من هذا المبلغ الضئيل الذي يحصلون عليه من ذلك النظام ليواجهوا به شيخوختهم المثقلة بالأعباء.

وتقول الصحيفة الأمريكية أن البحوث الحكومية تشير إلى أن **أقل من ٤٠ في المائة من ٣٣ مليون أمريكي ممن يبلغون من العمر ٦٥ عاما أو أكثر هم الذين يحصلون على معاش تقاعدي وأن متوسط ما يحصلون عليه يبلغ نحو ٨٠٠ دولاراً شهريا.** وتشير تلك البحوث أيضا إلى أن نصف العمال الأمريكيين فقط يعملون في وظائف تضمن لهم الحصول على معاش تقاعدي.

وتشير الدراسات إلى أن من بين أسباب تراجع تغطية المعاشات التقاعدية التغييرات المتنامية في علاقات العمل، ومن بينها ازدياد اعتماد الشركات على العمالة التعاقدية والعمالة المؤقتة، وهي نظم لعلاقات العمل لا تغطيها نظم المعاشات. كما أن جزءا كبيرا من الوظائف التي يتم خلقها في الوقت الحالي توجد في منشآت خدمية صغيرة تعتبر التغطية التأمينية فيها نادرة بشكل تقليدي. وفضلا عن ذلك فهناك ضغط المنافسة الدولية التي تدفع بالشركات إلى البحث عن وسائل لتخفيض تكلفة انتاجها، والتآكل المتزايد في قوة الحركة النقابية، وتباطؤ النمو الاقتصادي خلال ربع قرن الأخير.

ويقول الخبراء المعنيون أنه فيما سبق، وعندما كانت الأمور الاقتصادية أكثر اشراقا، كان لدى معظم الشركات الكبرى نظما محددة للتأمينات الاجتماعية تدفع بمقتضاها مبالغ محددة في صناديق للمعاشات، وعندما يتقاعد العامل فانه يحصل على معاش شهري يتحدد وفقا للأجور التي كان يحصل عليها وسنوات خدمته. غير أن هذه النظم أصبحت أقل شيوعا. وبدلا منها أنشأت معظم الشركات في الوقت الحالي نظما جديدة يطلب فيها من العمال أن يساهموا بمبالغ شهرية معينة في حسابات

معتاد من الضرائب. وتقوم الشركات في كثير من الأحيان بدفع نسبة مئوية معينة مضاعفة، وإن يكن معظمها لا يفعل ذلك. وفي النهاية يحصل العامل عند تقاعده على مبلغ دفعة واحدة يمثل مجموع ما دفعه. وهذا النظام بالطبع يعفي الشركات من مشقة القيام بدفع معاشات لعمالها لسنوات غير معروفة إلى أن ينتقلوا إلى العالم الآخر. غير أنه ليس جذابا للعامل الذي لا يرحب كثيرا باقتطاع مبلغ شهري من أجره، كما أنه في كثير من الأحيان ينفق المبلغ الذي حصل عليه دفعة واحدة في أمور أخرى غير تأمين شيخوخته غير المعروف مداها.

هذه اذن ثلاث حكايات صغيرة عن الحياة العمالية في الولايات المتحدة رائدة آليات السوق. واذا كنا لم نصل بعد إلى ما وصلوا إليه، فأننا لا نزال في بداية التحول إلى آليات السوق تلك. ومن يدري كيف تكون عليه الأحوال عندما نضطلع في العمل بتلك الآليات. ومن هنا فاننا نسوق هذه الحكايات إلى المسئولين عن رفاه عمالنا ومستقبلهم لعلهم يحتاطون لها فلا يتعرض عمالنا لمآسيها.

***

تساؤلان : عن أموال

النقابات
وعن التعاقب بين الأجيال

* قبل أيام قليلة رشح الحزب الحاكم الأمين العام لاتحاد العمال وكيلا لمجلس الشورى في مقعد العمال الذي خلى بوفاة شاغره، وانتخب المجلس المرشح بدون أية معارضة . لم تكن اذن معركة انتخابية حامية أو ضارية أبلى فيها المرشح بلاء حسنا، بحيث يحتاج إلى أن تزهو الحركة النقابية العمالية ببلائه أو يحتاج هو إلى أن يتيه اعجابا بما فعل وأن تتدافع النقابات والنقابيون إلى تهنئته بما أنجز.

غير أننا فوجئنا بموجة من التهاني تنهال عليه من الاتحاد العام للنقابات والعديد من النقابات، وكلها تهاني في صورة اعلانات كبيرة الحجم في صحفنا اليومية، وهي اعلانات باهظة التكلفة، بل وشارك في الحملة اللجنة النقابية التي ينتمي إليها الأمين العام للاتحاد وهي اللجنة النقابية للعاملين في ديوان وزارة الكهرباء، وهي كما نرى لجنة تضم موظفين حكوميين ،وما أدراك ما نسبة العضوية في الدواوين الحكومية! فمن الذي سيتحمل تكلفة هذه الحملة الاعلانية التي لم يكن لها داع بالمرة؟.

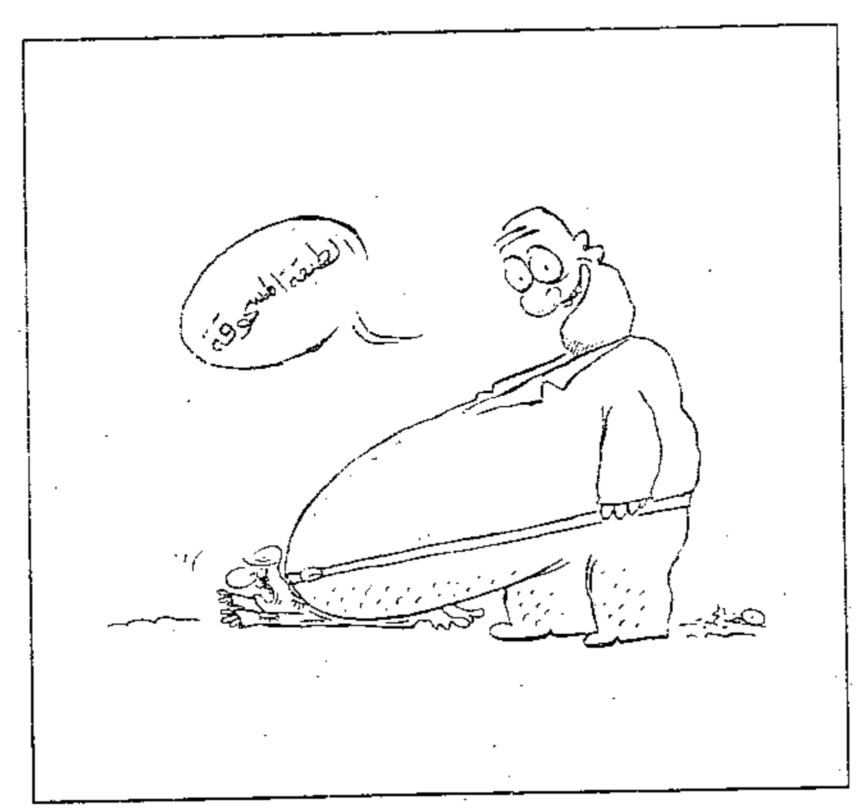
لقد أحسن وزير القوى العاملة صنعا عندما طلب إلى المنظمات النقابية التوقف عن تنظيم رحلات العمرة والحج، اغلاقا لباب واسع للفساد والافساد، أو اغلاقا لأبواب سوء الظن والقيل والقال. فهل من سبيل إلى اغلاق أبواب عديدة أخرى لاهدار أموال الحركة النقابية،وجزء كبير منها يأتي من الأموال العامة في صورة معونات تقدمها وزارة القوى العاملة إلى المنظمات النقابية المختلفة؟.

* عندما أعلن الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون** (ظريف جدا أن يحرص رئيس جمهورية الدولة المهيمنة على مصائر العالم على أن يناديه العالم باسم التدليل بدلا من اسمه الحقيقي، كم واحد يعرف أن اسمه وليام؟) أسماء وزرائه الجدد أحسست بغصة حسرة في حلقي، فمعظم هؤلاء الوزراء لم يتجاوز الخمسين من العمر: وزير التجارة عمره ٤٨ عاما، ومدير المجلس الاقتصادي القومي عمره ٣٧ عاما، وممثله في الأمم المتحدة بدرجة عضو في مجلس الوزراء عمره ٤٩ عاما، ووزير الاسكان عمره ٣٩ عاما، ووزيرة العمل عمرها ٤٩ عاما، ووزير النقل عمره ٤١عاما.

وهكذا تتعاقب الأجيال في ادارة شئون الحكم ورسم مستقبل البلاد، وتتجدد دماء الحكم وتدخل إليه أفكار جديدة وشابة تستطيع أن تجعله يواكب التغييرات العمرية في التركيبة السكانية.

ولكن، هل تستطيع أن تقول لي ما هو متوسط أعمار الوزراء في بلادنا أو حتى أعمار زعماء أحزابنا ؟.

أجيال عديدة منا أصابها الاحباط من امكانية أن تتاح لها فرصة المشاركة في رسم أمور البلاد، وأجيال عديدة من بعدنا ممن لا يجيدون أصول اللعبة السياسية في بلادنا لن تتاح لهم هذه الفرصة أيضا، على الأقل وهم في سن صغيرة مثل تلك التي تتاح لأضرابهم في البلدان المتقدمة. ولا ينبغي أن ننسى أن كلينتون نفسه يبدأ ولايته الثانية وهو في الخمسين من عمره، وأن **جون ميجور** رئيس وزراء بريطانيا كان يقود بلاده في حرب الخليج التي ساهمت في تغيير شكل العلاقات الدولية العالمية ولم يكن قد بلغ الخمسين من عمره بعد. **وتوني بلير** زعيم حزب العمال البريطاني الذي يتوقع أن يصبح رئيسا لوزراء بلاده في الصيف المقبل في أوائل الأربعينيات من عمره. ورئيس جمهورية **بولندا** الحالي،وغيره وغيره،،لم يبلغ الخمسين من عمره بعد!.



هوامش على دفتر الحياة

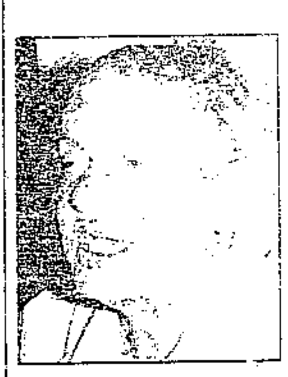


محمود أمين العالم

محمود أمين العالم..

تحية في عيد ميلاده الماسي

منذ ايام اكمل المفكر المصري البارز **محمود أمين العالم**- عامه الخامس والسبعين، وهي مناسبة جديرة بتحية خاصة للمثقف المصري العربي المناضل الذي قضى عمره مدافعا عن قضايا الشعب، وفي مقدمتها **قضية الاشتراكية**، مضيفاً إلى ثقافتنا العربية الحديثة إسهامات فكرية وأدبية بارزة لعبت دورا هاما في تشكيل فكر ووعي الالوف من شباب مصر والوطن العربي.



د. عبد العظيم أنيس

ومع أنه قضى سنوات طويلة من عمره في المعتقلات، إلا أنه نجح رغم ذلك في إصدار العشرات من الكتب القيمة وآخرها كتاباه الهامان (**الفكر العربي بين الخصوصية والكونية**) ثم (**مواقف نقدية من التراث**)، وهما في رأيي من أهم مؤلفاته ويمثلان إضافة فكرية بالغة الأهمية، هذا فضلا عن إصداره في السنوات الأخيرة مرسوعة (**قضايا فكرية**) كل عدة أشهر، وهو يشرف على تحريرها وإدارتها، في دأب ونشاط يعيد إلى الذهن ذكريات نشاط الشباب.

وبالنسبة لي شخصيا فإن **محمود العالم** هو «صديق العمر ورفيق النضال والفكر في سعانا المشترك من أجل الحقيقة والحرية والعدالة والتقدم» كما كتب لي في إهدائه لكتابه الأخير. وقد امتدت هذه الصداقة زهاء خمسة وأربعين عاما بالتمام والكمال اتفقنا فيها غالبا واختلفنا أحيانا لكن ظلت صداقتنا متينة دائما. فقد جمعت بيننا ذكريات الايام الحلوة والأيام المرة القاسية كما جمع بيننا طموح مشترك للمساهمة في قضايا الفكر والثقافة، الثقافة المتفتحة على ثقافات الآخرين تستفيد منها أعظم فائدة دون تبعية أو جمود.

وعندما أتأمل شريط هذا العمر الطويل وذكرياته، وأتذكر على وجه الخصوص كيف نشأت هذه الصداقة بيننا تبدو لي العديد من المفارقات. فمحمود العالم درس في كلية الآداب بجامعة القاهرة- وموقعها في الجيزة- بينما درست أنا في كلية العلوم جامعة القاهرة. وكان موقعها آنذاك في العباسية، أي أننا لم نعرف بعض كطلاب في الجامعة، ومحمود العالم تخرج من كلية الآداب عام ١٩٤٦ بينما تخرجت من كلية العلوم عام ١٩٤٤، أي أننا حتى لم نكن زملاء سن دراسة واحدة. والحقيقة أن الفضل في تعرفي على **محمود العالم** يعود إلى أخي المرحوم د. **محمد أنيس** أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة القاهرة.

أتذكر بشكل واضح حتى اليوم هذا اللقاء في منزل أخي **محمد** بشارع هارون في الدقي عام ١٩٥٢، ربما في سبتمبر أو أكتوبر من هذا العام. وكان **محمود العالم** قد تزوج آنذاك السيدة **سميرة الكيلاني**، وكنت قد عدت من بريطانيا بعد حصولي على الدكتوراه ولم تمض على عودتي غير أسابيع قليلة، واتصل بي شقيقي محمد تلفونيا وأبلغني أنه دعا أحد زملائه الذي تزوج حديثا إلى فنجان شاي في منزله

(يعني الاستاذ العالم) ورجاني أن أحضر هذا اللقاء. ورحبت طبعا دون أن أعرف أي شئ عن العالم، وعندما دخلت وسلمت على **محمود وسميرة** وجلست أحسست بأن الطقس في الغرفة حار فخلعت جاكتتي ووضعتها على الكرسي خلفي. لكن محمود هب واقفا وأمسك بجاكتتي ورجاني أن ألبسها لأنه خاف أن أصاب بالبرد، خصوصا أن بعض أجزاءها كانت مبللة بعرقي. وكانت هذه لفتة شعرت فيها بحدبه في أول لقاء بيننا.

بعد ذلك بدأنا- محمود وأنا- نكتب في صحيفة «**المصري**» التي كانت تخصص صفحة يوم الأحد لقضايا الثقافة والأدب، وكان يشرف على هذه الصفحة الاستاذ **محمود عبد المنعم مراد**. ومع تخصصي الاكاديمي في فروع الرياضة البحتة، فقد كان لي طموح آنذاك بالمساهمة في قضايا الثقافة والادب، وكان مصدر هذا الطموح أنني نشأت في أسرة شديدة الاهتمام باللغة العربية والادب، فيها العديدون من أساتذة اللغة العربية في المدارس والجامعة، ومنهم على وجه الخصوص شقيقي الاكبر المرحوم الدكتور **ابراهيم أنيس** أستاذ فقه اللغة في جامعة القاهرة وعميد كلية دار العلوم في مرحلتين مختلفتين من حياته، وخالي المرحوم الاستاذ **زكي المهندس** الذي كان رئيسا لمجمع اللغة العربية بعد **طه حسين**. وكان شقيقي ابراهيم بارزا في شبابه ومؤلفا للعديد من المسرحيات التاريخية، يلقي قصائده وهو طالب في بيت الأمة أمام **سعد زغلول** ومن بعده **مصطفى النحاس**، وكانت أسرتنا مثل ألوف من الأسر من البورجوازية الصغيرة وفدية التوجه.

وهكذا نشأت عاشقا للشعر العربي، أحصل على الدرجات شبه النهائية في امتحانات اللغة العربية، ويتوقع لي العديد من المدرسين التفوق في هذا الاتجاه في مستقبل حياتي. وبالطبع اتجهت في شبابي المبكر إلى تأليف الشعر، وداومت على ذلك في السنوات الأولى من حياتي السياسية وأنا معيد بالجامعة، وأنا مسجون في معتقل الطور عام ١٩٤٩- ١٩٥٠. وأتذكر اليوم أن الدكتور **رفعت السعيد** في أحد كتبه قال نقلا عن بعض المناضلين الأوائل عندما تعرض لأحداث اضراب البوليس في ٥، ٦ ابريل عام ١٩٤٨ بالاسكندرية أنني ألقيت قصيدة في ميدان المنشية بالاسكندرية في جماهير المتظاهرين من الشرطة والعمال والطلبة، وهي واقعة غير دقيقة. فالحقيقة أنني ألقيت هذه القصيدة في ابريل ١٩٤٩ في معتقل الطور في الذكرى الأولى لاضراب البوليس، وكنا قد عقدنا اجتماعا واسعا بالمعتقل دعينا إليه جنود الحراسة في المعتقل وألقيت فيه هذه القصيدة.

المهم جاءت مناسبات مختلفة في حياتي المبكرة- مناسبات وطنية وشخصية- كتبت فيها الشعر وألفت فيها القصة القصيرة، ومع أني لم أنشر أي شئ من هذا الانتاج بعد ذلك، فقد بقيت حريصا على المساهمة في ميدان النقد الادبي، وساعدني في هذا الاطلاع الواسع على كتب النقد الادبي التقدمية التي قرأتها ابان فترة الدكتوراه في بريطانيا.

خلاصة القول أنني ساهمت ببعض المقالات في الصفحة الثقافية لجريدة المصري عامي ١٩٥٣، ١٩٥٤، وكان **محمود العالم** يساهم أيضا فيها، وكنا نلتقي أحيانا في جريدة المصري التي كانت قريبة من منزله، حتى كتب **طه حسين** مقالته المشهورة عن الادب بين الاسلوب والمعنى طالب فيها الادباء الشبان بأن يدلوا بآرائهم في هذه القضية. وقامت المعركة الشهيرة بيننا، **أنا والعالم من جهة وطه حسين والعقاد من جهة أخرى**. وهي المعركة التي سجلنا وقائعها في كتابنا المشترك الذي صدر في بيروت عام ١٩٥٥ بعنوان (في الثقافة المصرية).

وكثيرا ما يسألني البعض حتى اليوم عن المقالين الاساسيين اللذين نشرا باسمينا نحن الاثنين وهما يمثلان مساهمتنا الاساسية في تلك المعركة، وأحدهما بعنوان (**الادب بين الصياغة والمضمون**) وثانيهما بعنوان (**عبقرية العقاد**). والسؤال هو: من منكما الذي كتب المقال الأول ومن كتب المقال الثاني؟ أم هل اشتركتما سويا في كتابة المقالين. واجابة للتاريخ هي أن المقال الأول قد كتبه محمود وحده. وقد أطلعنا عليه وكانت فكرته الأولى أن يصدر باسم عدد من المثقفين اليساريين فيما يشبه «المانفستو» الادبي، أي كان الاقتراح الأول أن يوقع عليه **فتحي غانم وعبد الرحمن الشرقاوي وأحمد بهاء الدين**.. الخ. ولم يوافق بعض هؤلاء ووافقت أنا على أن أضع اسمي على المقال وهكذا صدر المقال الأول باسمينا نحن الاثنين. أما المقال الثاني (**عبقرية العقاد**) فقد كتبته أنا وحدي وأرسلته للعالم الذي وافق عليه ونشرناه سويا. وهو مقال سجالي به الكثير من الهجوم على **العقاد**، وقد أغضب **طه حسين** أيضا مما تبدى في لقائه لي في نادي القصة بعد نشر المقال. وكثيرا ما سألت نفسي عن سر غضب **طه حسين** مني ثم انتهيت أنني **واجهت العقاد بقصائد في مدح الملك فاروق، ولابد أن هذا هو سر غضب طه حسين مني لأن لطه حسين أيضا خطبا أيضا في مدح الملك فاروق وأسرته عند افتتاح جامعة الاسكندرية**.

حتى جاء شهر سبتمبر ١٩٥٤. وكنت آنذاك مدرسا بقسم الرياضة البحتة بكلية العلوم جامعة القاهرة، وكان محمود مدرسا مساعدا بقسم الفلسفة بكلية الآداب. وكانت الكليتان آنذاك متجاورتين وكثيرا ما كنت أمر على محمود بالكلية أو يزورني هو في كلية العلوم، وعندما جاءت أزمة مارس ١٩٥٤ بين **عبد الناصر** من ناحية **ومحمد نجيب وخالد محيي الدين**، من ناحية أخرى. كان موقفنا إلى جانب **نجيب وخالد محيي الدين**. وأعتقد أننا وقعنا بيانات تطالب بالحياة البرلمانية الديمقراطية وعودة الجيش إلى ثكناته. وقد **انتهت هذه المعمعة**. **بانتصار عبد الناصر واعتقال نجيب ونفي خالد محيي الدين إلى سويسرا**.. لكن **عبد الناصر** لم ينس موقف أساتذة الجامعة الذين لم يقفوا إلى جواره. **ففي ٢٤ سبتمبر ١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بفصل ٤٢ من اساتذة الجامعة كان من بينهم محمود العالم وفوزي منصور وعبد الرازق حسن وكاتب هذه السطور، بالاضافة إلى عبد المنعم الشرقاوي ولويس عوض وتوفيق الشاوي**.

وأدى هذا الوضع إلى سفري إلى بيروت لاعطاء سلسلة من المحاضرات في علم الاحصاء في الفرع الذي شيده معهد الاحصاء الدولي في لبنان. وهناك نشأت فكرة جمع مقالاتنا نحن الاثنين عن الشعر والرواية في كتاب واحد. وتحمس لهذه الفكرة الصديق اللبناني **محمد دكروب** والكاتب الشهير **حسين مروة**. ولعب دكروب الدور الاساسي في الاشراف على طبعه كما كتب **مروة** مقدمة له.

وهكذا صدر كتاب (**في الثقافة المصرية**) من بيروت في يونيو ١٩٥٥ عن دار الفكر الجديد، واشتمل على كل المقالات

التي نشرت لنا قبل ١٩٥٤، أو بعد ذلك في بيروت، خصوصا الدراسة الطويلة لمحمود عن الشعر المصري الحديث التي كتبها لمجلة «أديب» اللبنانية فيما أتذكر. والدراسة الطويلة التي نشرتها عن الرواية المصرية الحديثة في مجلة «الثقافة الوطنية» خلال فترة إقامتي في بيروت.

ثم جاءت أحداث تأميم القناة عام ١٩٥٦، كنت أنذاك مدرسا بجامعة لندن بعد أن فصلت من جامعة القاهرة وكنت أنشر بعض المقالات الثقافية على البعد في مجلة روزاليوسف ،وكان محمود بالقاهرة يكتب في قضايا الادب والفكر في مجلات مختلفة ،وجاء **تأميم القناة وإعلان عبد الناصر** مفاجأة كاملة لي، وكنت في هذا اليوم المشهود في يوليو ١٩٥٦ أقضي أنا وأسرتي اجازتنا باحدى جزر المانش. وبعد تفكير طويل ونقاش مع زوجتي واتصالات هاتفية مع الحركة السياسية البريطانية وخصوصا «**حركة تحرير المستعمرات**» التي كانت تلح على عودتي إلى لندن للمشاركة في الاجتماعات الجماهيرية التي بدأت أنذاك.. قررت الاستقالة من وظيفتي بالجامعة للمشاركة في العمل الجماهيري كما قررت العودة إلى القاهرة.

ولم أجد صديقا بالقاهرة أبعث إليه بقراري هذا سوى **محمود أمين العالم** بالطبع، فأرسلت إليه برقية بهذا المعنى الذي سارع إلى نشرها في الصحف المصرية ،وكان لها صدى طيب في الأوساط الشعبية المصرية.وبقيت في بريطانيا ،مشاركا في كل عمل جماهيري دفاعا عن تأميم القناة وصولا إلى الاجتماع الجماهيري المشهور في ميدان الطرف الأغر ربما في ٢٧ أكتوبر ١٩٥٦، أي قبل بدء العدوان الثلاثي بيومين أو ثلاثة. وبعد أن ألقيت في هذا الاجتماع كلمتي جاءني من الاصدقاء الانجليز من قال لي ان المخابرات البريطانية تستجوب العديد من الجيران والاصدقاء عني وأنه قد يحسن بي أن أغادر بريطانيا. وهكذا سافرت أنا وعائلتي إلى السودان لأن خطوط الطيران مع مصر كانت مقطوعة وبقيت في الخرطوم حتى جاءت أول طائرة مصرية بعد توقف العدوان فعدت إلى القاهرة.

وهكذا بدأت مرحلة جديدة في حياتي وفي تعاوني مع**محمود العالم** هي مرحلة العمل في **صحيفة «المساء»** مع**خالد محيي الدين**، وربما أعود إلى الحديث عن هذه المرحلة فيما بعد. لكني أود أن أختم هذه الكلمة بما تذكرته الآن. **إن محمود العالم** أعد رسالة الماجستير عن**مفهوم الصدفة ودورها في علم الفيزياء**، وكانت هذه من أغرب وأمتع الرسائل التي تصدر عن قسم الفلسفة في كلية الآداب، حيث الاهتمام بقضايا العلم نادرة هناك .ولقد حفز هذا الوضع **محمود العالم** إلى طلب المزيد من التوسع في فهم العلوم الرياضية. وأتذكر أنه فاتحني في هذا ووافقت على أن أعطيه دروساً في علم التفاضل والتكامل، وأتذكر أنه واظب فترة من الزمن(هو وصديق له اسمه جعفر) على الحضور إلى منزلي مرة في الاسبوع للاستماع إلى درس لي في علوم التفاضل والتكامل ،وكان من المفروض أن تعقبها دروس أخرى عن علم الاحتمالات.

لكن هذه الدروس انقطعت بعد ذلك ،والارجح أن ظروفنا السياسية والمهنية هي التي أدت إلى ذلك، وأظن أن سفري إلى بيروت كان العامل الحاسم في الانقطاع.

أختم كلمتي هذه بأخلص التمنيات للصديق العزيز بوفور الصحة والعمر المديد والمزيد من العطاء، لخدمة شعب مصر والامة العربية من أجل الحقيقة والحرية والعدالة والتقدم.

**

هذا الاعلام الرديء



صفوت الشريف

عند«**صفوت الشريف**» ومن حوله يبدو الاعلام المصري في أزهى عصوره، فهناك القنوات الفضائية المصرية، وهناك مدينة الاعلام في ٦ أكتوبر، وصوت الراديو والتلفزيون المصري لا ينقطع من أرجاء الأرض المختلفة طوال اليوم.

لكن لم يخطر في بال المتحدثين عن «**أزهى عصور الاعلام المصري**» أن يقولوا كلمة عن مضمون هذا الاعلام وجوهر ما يقال فيه، وليس سرا أن العديد من المثقفين المصريين يشكون من رداءة هذا المضمون وضعفه وهزاله، وانعدام الرأي والرأي الأخر فيه، هذا فضلا عن ضحالة وسطحية العديد من المذيعين والمذيعات اللاتي لا يعد من بعض الرزائل والجمال وإن قبرت تعليقاتهن وأسئلتهن بالجهل المطبق والحمد لله.

ولقد كتب العديد من كتابنا عن هذا الموضوع وأخرهم الاستاذ**سلامة أحمد سلامة** في عموده اليومي «من قريب» في صحيفة الاهرام وقال انه اضطر إلى التحول إلى التلفزيون المصري عندما فسد الطبق الفضائي(الدش) الخاص به فما وجد إلا التفاهات والسطحية البالغة.كما كتب كثيرون آخرون عن هذا الموضوع من قبل في المجلات الاسبوعية ،حتى في رمضان الأخير كانت البرامج التلفزيونية -اذا استثنينا بعض المسلسلات- صورة كاملة من هذه التفاهة والسماجة (الكاميرا الخفية) والاحاديث الشخصية التافهة كأحاديث منى الحسيني في (حوار صريح جدا) أقصى ما تعرفه منه أن فيفي عبده تزوجت ست مرات أربع منها عرفي واثنان رسميتان وأن عادل أدهم قد تزوج بنتاً في عمر أولاده.. وهكذا.

أما أن يناقش التلفزيون مشروع الدلتا الجديدة وقناة توشكى ويأتى بالمؤيدين والمعارضين لسماع رأيهم فهذا أمر محال لأن المسئولين عن الاعلام المصرى لا يسمحون بهذا. هذا على الرغم من الاهمية القصوى للمشروع وتكلفته المالية البالغة والنتائج الخطيرة المترتبة على تنفيذه ،وعلى الرغم من أن المعارضين -أو على الأقل المشككين- رجال لهم أقدارهم وأصحاب خبرات فذة معروفة مثل **المهندس زكى قناوى** شيخ مهندسى الرى فى مصر ووزير الرى السابق ، والدكتور **رشدى سعيد** أستاذ الجيولوجيا الكبير وصاحب كتاب(جيولوجيا مصر) ومثل المهندس **مصطفى صبرى** وزير الكهرباء السابق، ومثل الدكتور **البهى عيسوى** رئيس المساحة الجيولوجية السابق.. الخ، وجميع هؤلاء خبراء كبار فى فنونهم وعلومهم، وبعضهم اشترك فى ندوة (اليسار) فى العدد الماضى ،وهم جميعا معارضون فى تنفيذ هذا المشروع على أساسين: أولا أن هناك ندرة فى الماء فى مصر وليس وفرة ،وثانيا أن التكلفة ستكون أعلى كثيرا من العائد، ويقترحون بدائل أفضل وأقل تكلفة.

والأن فليقل لى عاقل: اذا لم يستدع التلفزيون مثل هؤلاء مع المؤيدين للمشروع لاجراء حوار بناء يسمعه الناس ويفكرون فيه فما فائدة التلفزيون إذن؟.

إن صحيفة الاهرام رفضت نشر مقال الدكتور **رشدى سعيد** عن هذا الموضوع، وهو المقال الذى كان أرسله فى نوفمبر الماضى ،وكانت الحجة أنهم أرسلوها إلى رئيس الوزراء ليرد عليها، وأنهم سوف ينشرون المقال والرد حال وصوله. وبالطبع لم ينشر أى شئ بعد شهور من إرسال المقال فكان أن اضطر لنشرها فى«الأهالى».

ان الحكايات عن رداءة التلفزيون المصرى وعجزه عن أداء دور الاستنارة المفروض أن يقوم به لا تنتهى. ولقد أصبحنا فى هذا الوضع السيئ حيث يتحول من يملكون أطباقا فضائية (دش) إلى تلفزيونات العالم الاخرى للاستنارة. والمفارقة أن الناس **بدأت تتحول إلى قنوات فضائية أسست بأموال رجال أعمال سعوديين، وتقدم برامج حوار ممتع بين رجال الفكر والعلم والثقافة فى الوطن العربى فى كل الموضوعات تقريبا باستثناء طبعا التعرض للأحوال فى السعودية!.**

ولقد شاركت مرتين فى برنامج «مع **حمدى قنديل**» على تلفزيون وراديو العرب .مرة كان النقاش فيه عن **بطرس غالى** أمين الامم المتحدة وكان معى الدكتورة **عائشة راتب** الوزيرة السابقة والاستاذ **صلاح بسيونى** سفيرنا السابق فى موسكو والاستاذ **فهمى هويدى** الصحفى المعروف. وكان اثنان منا مدافعين عن سجل غالى فى الأمم المتحدة بينما كنت أنا والاستاذ هويدى من المنتقدين لهذا السجل. ودار النقاش لمدة ساعة وكان نقاشا جاداً تماما خرج منه الاربعة المشاركون ومقدم البرنامج وهم راضون، وجاءنى فى الايام التالية بعض زملائى فى الجامعات من الذين شاهدوا هذا البرنامج، ومن الذين كان الاعلام المصرى الردئ قد أفهمهم أن قضية بطرس غالى قضية وطنية مصرية وأن أمريكا تريد اخراج غالى بسبب موقفه بعد مذبحة «قانا» فى جنوب لبنان، وقالوا لى:« **لقد دهشنا من وجهة نظرك فى أول الأمر، لكننا عرفنا معلومات كثيرة لم يسمح لنا الاعلام المصرى بمعرفتها**» ثم سألونى:«**قل لنا بالله عليك لماذا لا ينظم التلفزيون المصرى هذا الحوار. إنه موضوع يخص رجلاً مصرياً والمشاركون الاربعة مصريون ، فلماذا لا نسمع هذا فى البرامج المصرية؟**». فضحكت وقلت لهم: أسألوا الاستاذ صفوت **الشريف** وزير الاعلام.

ونفس الشئ قد حدث فى الحوار الذى دار بقيادة **حمدى قنديل** عن «**تحالف كوبنهاجن**» الذى أبرمه الاستاذ«**لطفى الخولى**» وآخرون، **دون معرفة المثقفين المصريين أو قيادة حزب التجمع.**

وقد دار الحوار لمدة ساعتين بين المؤيدين والمعارضين ورآه الذين يملكون (الدش) وقدمت صحيفة «الأهالى» خدمة جليلة بنشر هذا الحوار على طول صفحتين منها بعد الحوار بأسبوع وقرأ الجميع حجج المؤيدين والمعارضين، وتساءل الناس أيضا: **ألم يكن التلفزيون المصرى أولى ببث هذا الحوار** ،مرة أخرى قلت للذين سألونى هذا السؤال: **اسألوا وزير الاعلام!.**

وسوف أختم هذه الكلمة بحكاية واقعية توضح كيف وصل التلفزيون المصرى إلى هذا المستوى من الرداءة . فقد حكى لى صحفى معروف أن إحدى مقدمات البرامج فى التلفزيون المصرى اتصلت به منذ ثلاثة شهور وقالت له انهم يريدون عمل برنامج عن «**أحمد بهاء الدين**» ،وقالت له «اننا اتصلنا بك لأنك لابد تعرف أصدقاء بهاء والذين يعرفونه عن قرب، فهم الاقدر على التحدث فى مثل هذا الموضوع».

ووافق صاحبنا وأعطى السيدة التى اتصلت به أربعة أسماء منهم **مصطفى نبيل** رئيس تحرير الهلال ،و**عبد الغنى أبو العينين** الفنان التشكيلى المعروف، وكاتب هذه السطور. وعادت إلى الاتصال به بعد أسبوع لتخبره بتحديد موعد تسجيل الندوة. وافترض بالطبع أنه قد تم الاتصال بالأشخاص الذين أعطاها أسماءهم. ثم عرف بالصدفة فى آخر الحديث **أنهم قد دعوا الدكتور عبد العظيم رمضان وليس عبد العظيم أنيس!.**

وبالطبع لم يذهب إلى موعد التسجيل المذكور، وذهب الاستاذ **مصطفى نبيل** ففوجئ بوجود **د. عبد العظيم رمضان وعبد الستار طويلة** ، وأوصى بوجود موعد آخر معه وانسحب مستغلا أن التسجيل بدأ متأخرا،وقال لى: **لقد صممت على الانسحاب خصوصا بعد أن جاءنى معد البرنامج وقال لي: ما هى الأسئلة التى تريد أن أوجهها لك خلال التسجيل؟.**

هذا هو حال التلفزيون المصرى مع الأسف الشديد.. رأى واحد يظهر طول الليل والنهار هو رأى النظام ولا وقت لحوار جاد حول الرأى والرأى الآخر. فهل يكون غريبا أن يتحول المثقفون عن التلفزيون المصرى ويبحثون عن قنوات أخرى، كما بحثوا عن صحف عربية أخرى تصدر فى لندن أو قبرص أو باريس وتفسح صدرها لوجهات نظرهم التى ترفض الصحف القومية نشرها .

*

كيف وصلنا إلى هذا؟.

تحت عنوان «الشياطين الصغار» كتب كاتب فى **صحيفة الاهرام** يوم ١١ فبراير الماضى فى صفحة الرأى ما يلى:

«وقد يتزوج الشيطان من نساء الانس ،وهذه حقيقة لا مراء فيها ولا جدال.وكثيرا ما ينكح الشيطان المرأة من الانس ويكون ذلك اذا أتاها وهى حائض، ويقول الرسول الكريم «اذا جامع الرجل زوجته ولم يسم انطوى الشيطان إلى إحليله وجامع معه».

بقى أن تعرف أن كاتب هذا المقال فى الاهرام هو رئيس محكمة أمن الدولة العليا!

ولا حول ولا قوة إلا بالله.



سوريا واسرائيل

موقفان متناقضان.. ورهانات متعددة

الموقف السوري الذي تكرره وسائل الإعلام يوميا، ويردده السياسيون والمسئولون على مختلف مستوياتهم، ويعتبره الشارع السوري أمرا بديهيا، وربما لا يتصور موقفا آخر غيره، هو أن أي سلام محتمل لا يمكن أن يكون مقبولا من الشعب السوري إذا لم يتضمن استعادة الأراضي السورية واللبنانية المحتلة بكاملها، وأن التخلي عن جزء من هذه الأراضي هو تسليم بتخلي الدولة عن سيادتها على جزء من ترابها الوطني غير مشكوك بسيادتها عليه، لا حسب التاريخ ولا حسب القوانين والأعراف الدولية. وأي تفاوض لا ينطلق من القبول بمبدأ اعادة الأراضي المحتلة لن يتوصل إلى سلام، وهذا لا يراه السوريون شرطاً مسبقاً بل بديهية تبرر التفاوض. أما ما يمكن التفاوض حوله فهو الجوانب الأخرى المتعلقة بانهاء حالة الحرب، وإجراءات الأمن المتبادل، ونوع العلاقات السورية- الاسرائيلية المقبلة، وتوزيع المياه وأمور أخرى مشابهة. وهو ما يوضح اصرار سورية على أن تستأنف المفاوضات من النقطة التي انتهت إليها في شباط (فبراير) من العام الماضي، حيث قبلت حكومة رابين مبدأ إعادة الأرض.

أما الرهان السوري، أي المراهنات التي تراهن عليها لتحقيق أهدافها، فهي اضافة للقرارات الدولية ومبادئ مدريد (والشرعية الدولية)، تتركز على رهان حول موقف أوروبا، وعلى التضامن العربي، والمقاومة اللبنانية.



الرئيس حافظ الأسد

رسالة دمشق

حسين العودات

إنه من الواضح أن سورية تطمع لموقف أوروبي أكثر تعاطفا، وصولا إلى قبول أمريكي واسرائيلي بشراكة أوروبية بدرجة ما، خاصة وأن العلاقات السورية- الفرنسية نمت في السنة الأخيرة، خاصة بعد زيارة الرئيس شيراك لسورية وكأنها علاقات تحالف، تنطلق من قناعات مشتركة، وتلبية مشتركة، وتنسيق مشترك وتفاهم على موقف موحد تجاه لبنان. أما الأمر الآخر الذي تحاول سورية توظيفه في معركتها فهو التضامن العربي، الذي ترى في قيامه وتحسين محتواه فائدة قصوى لها. وهذا ما يفسر غاية الجولة التي قام بها نائب الرئيس السيد عبد الحليم خدام ويرافقه وزير الخارجية إلى البلدان العربية مؤخرا، والتي هدفت حسب تصريحات السيد خدام، وحسب ما تسرب عنها من بعض المقربين من اصحاب القرار، إلى شرح الموقف السوري من المفاوضات، وحاجة سورية للتضامن العربي معها، ودور هذا التضامن الفعال فيها. وقد نجحت الجولة في تجديد الالتزام العربي بدعم سورية في عملية السلام، وتعهد الزعماء العرب بعدم القيام بأي عمل من شأنه اضعاف موقف سورية في محادثات السلام، كما صرح السيد خدام أكثر من مرة لوسائل الاعلام المحلية والعربية. وقد تسرب على لسان مطلعين على خفايا السياسة السورية، أن سورية اقترحت على القادة العرب عقد مؤتمر قمة جديد بمشاركة العراق (على مستوى ما)، يعيد تأكيد الثوابت تجاه المفاوضات والحلول المحتملة، ويضع أسسا أكثر ثباتا وفعالية لتنشيط التضامن العربي وتعزيزه، وتدعيم موقف سورية في مختلف المجالات، ويشكل رسالة أكثر وضوحا وجدية للولايات المتحدة واسرائيل، ويطرح أوراقا جديدة لها دور إيجابي بالضغط على اسرائيل والولايات المتحدة، لما تشكله من موقف داعم لسورية، ومن بعد استراتيجي جديد تكسبه. ويبدو -حسب آراء المطلعين- أن البلدان العربية لم توافق على دعوة مؤتمر قمة بمشاركة العراق، لكنها أعربت عن تضامنها مع سورية، ووعدت بوقف العلاقات والمحادثات السرية والعلنية مع اسرائيل ومحاولات التطبيع معها، واستعدت لترطيب علاقاتها الدولية لدعم الموقف السوري، وهذا ما اعتبرته القيادة السورية نجاحاً هاماً، وبديلاً -بالحد الادنى- عن التراخي العربي الحالي.

أما الوضع في لبنان، ونشاط المقاومة، وهو ورقة رهان سورية أساسية، فقد تأكد أنه يشكل مأزقا كبيرا لاسرائيل، التي تقدم خسائر مادية وبشرية يومية، خاصة بعد مقتل (٧٣) عسكريا باصطدام حوامتين، منهم (١٣) ضابطا وأكثرهم من ضباط الصف، وجميعهم من القوات الخاصة ويعتقد أنهم كانوا بطريقهم للقيام بعملية خاصة في لبنان، عملية خطف أو تدمير، مما زاد الانقسام في المجتمع الاسرائيلي، والجيش الاسرائيلي، حول البقاء في لبنان أو الانسحاب منه، وهذا تداولته وسائل الاعلام الاسرائيلية، ونقاشات الكنيست والحكومة الاسرائيلية، مما اضطر **بنيامين نتنياهو**، ووزير الدفاع الاسرائيلي،لتوجيه نداء للكف عن النقاش حوله حفاظاً على معنويات جنود الاحتلال في جنوب لبنان. ومن جانبه صرح الشيخ **حسن فضل الله** أمين عام حزب الله في لبنان، بأن المقاومة اللبنانية تتوقع التصعيد، وتضغط لدفع شرائح أخرى من المجتمع الاسرائيلي والجيش الاسرائيلي للمطالبة بالانسحاب من جنوب لبنان وبدون شرط.

أما الموقف الاسرائيلي المعلن والذي أصبح معروفا لكثرة ما ردده بنيامين نتنياهو وقادة اسرائيليون آخرون أكثر من مرة، فيتلخص برفض الانسحاب من الأراضي السورية المحتلة، ورفض استئناف المفاوضات من النقطة التي انتهت إليها مع الحكومة السابقة، والبدء من نقطة الصفر، دون شروط مسبقة، أي دون التزام لا بمبادئ مدريد ولا بنتائج المفاوضات السابقة. ومن الواضح عدم وجود أي نقاط مشتركة بين الموقفين السوري والاسرائيلي، تسمح ببدء المفاوضات ما لم تغير اسرائيل موقفها.

يتركز الرهان الاسرائيلي على كسب موقف الولايات المتحدة، وجر السياسة الأمريكية للموافقة على اقتراحات اسرائيلية محددة، ولعل هذا هو الهدف الأساس من زيارة نتنياهو للولايات المتحدة في منتصف شهر شباط (فبراير)، معتمدا على (ليونة) الموقف الأمريكي، التي بدت حسبما أشيع في رسالة وجهها كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية المستقيل إلى الحكومة الاسرائيلية، أعلمها فيها أن محتويات محاضر محادثات الحكومة الاسرائيلية السابقة مع سوريا ليست ملزمة للحكومة الحالية، وبالتالي بامكان هذه التنصل منها، والاصرار على البدء من نقطة الصفر. كما بدت (الليونة) الموقف الأمريكي، من خلال تأكيد أولبرايت وزيرة الخارجية الجديدة أمام الكونجرس، في اليوم السابق لوصول نتنياهو، التزام أمريكا بأمن اسرائيل، ومعارضتها (العنف والارهاب) أي المقاومة، وتشجيع اقامة علاقات بين اسرائيل والدول العربية. ويراهن نتنياهو أن تكون زيارته عاملاً في كسب موقف السياسة الأمريكية وتأييدها، خاصة وأنه تخطى الضغوط الدولية لتوقيع اتفاقية الخليل، وأعطى لحكومته صورة الحكومة الراغبة بالسلام، دون أي موقف واقعي أو قبول بمعظم حقوق العرب، باستثناء بعض الأعمال البهلوانية في تشكيل لجان محادثات مع الفلسطينيين، وفي تطبيق اتفاق سابق مع الحكومة السابقة لاطلاق سراح المناضلات الفلسطينيات، والسماح لأربع نساء سوريات بزيارة أبنائهن المعتقلين بواسطة الصليب الأحمر. وهي اجراءات هامشية لا تدخل في بنية عملية السلام.

أما الرهان الاسرائيلي الآخر، أي الانسحاب من جنوب لبنان، واحلال قوات فرنسية أو دولية لتحفظ أمن اسرائيل . فقد فشل كلياً بسبب رفض الحكومة اللبنانية فصل المسارين اللبناني عن السوري، ورفض فرنسا احلال جنودها محل جنود الاحتلال. ويبقى الخرج الاسرائيلي يتزايد، دون أي احتمال لرفع هذا النزيف.

أي الرهانين السوري أو الاسرائيلي ينجح، وكيف يمكن ايجاد نقاط مشتركة بين الموقفين، هذا ما ستكشفه الأسابيع المقبلة، في ضوء نتائج زيارة قادة عرب آخرين للولايات المتحدة، وفي ضوء الموقف الحقيقي للعرب من تضامنهم ودعمهم لسورية وايقاف بعضهم اجراءات التطبيع السياسي والاقتصادي والهرولة وطلب الرضا، وأخيرا في ضوء الموقف المقبل للادارة الأمريكية الجديدة المتجددة، التي يسعى بعض رجالها لتكون بلادهم شريكاً لاسرائيل لا وسيطا في الصراع.

مساواة المرأة بالرجل وحوارات حادة واتهام بالردة

قام محمد معلا من مدينة حلب بقتل أخته فاطمة يوم وقفة عيد الفطر لاتهامها باقامة علاقات غرامية مع أحد الأشخاص، وكان والد محمد قد قتل العشيق قبل أيام، وقتلت في الأسبوع نفسه في المدينة امرأة (بدافع الشرف)، رجحت المصادر الأمنية أن يكون القاتل أحد أشقائها. وتجيء عمليات القتل هذه في نهاية عام كان من أغنى الاعوام حوارا في سورية حول مساواة المرأة بالرجل، وحول حقوقها القانونية والاجتماعية، وحريتها وتحررها، حيث ألقيت محاضرات وعقدت ندوات، وجرت حوارات ونشرت كتب، وأدلى المثقفون من مختلف الاتجاهات بآرائهم، وفعل مثلهم رجال الدين في المساجد والدروس الدينية.

من أهم المحاضرات التي اثارت ردود فعل كبيرة محاضرة القاها الدكتور **محمد شحرور، الاستاذ بجامعة دمشق والكاتب الاسلامي المعروف(مؤلف الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة، الدين والمجتمع، الاسلام والايمان)** وكان عنوان المحاضرة **من الحقوق المغيبة للمرأة** بدعوة من الاتحاد النسائي السوري، وفي قاعة المحاضرات في مكتبة الاسد، وهي القاعة الأكبر في سورية، وقد امتلأت القاعة قبل بدء المحاضرة بوقت طويل، وتجمع عدد كبير من الرواد خارج القاعة وقوفاً حتى انتهاء المحاضرة، خاصة وأن للمحاضر آراء اسلامية متحررة.

طرح الدكتور **شحرور** في محاضرته أن مشكلة حقوق المرأة المنكر منها والمعترف بها تتمركز في نقطتين هما:

حس الدونية عند المرأة ذاتها الذي تولد على مر التطور التاريخي للمجتمعات، وذكورية المجتمع بفقهه وثقافته وعلاقاته الأسرية والجمعية في البيت والمدرسة والشارع والعمل وأماكن العبادة . وقال أن هذه الحقوق تؤخذ ولا تعطى، واذا لم تبادر المرأة ذاتها إلى الاعتماد على نفسها في الحصول على حقوقها المغيبة فلن يرسل الله بملائكة يأخذونها لها، واذا لم تثبت المرأة أنها انسانة فلن يرى الرجل فيها أكثر من أنثى. وأن المسألة ليست في **الاسلام بل في المسلمين** وأن تخصيص الرسول يوماً للنساء يحدثهن به، وترك عمر بن الخطاب فكرة تحديد المهور بما فيها من هدر لحق من حقوق المرأة، إنما جاءا نتيجة موقف امرأتين قالتا لا لذكورية المجتمع.

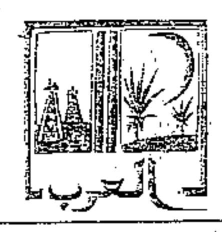
وفي مجال **الحجاب** قال الدكتور **شحرور** أنه ضد من يسمي الحجاب اسلاما، وضد اكراه النساء عليه، او اكراه الراغبات به بتركه، ودعا إلى تربية القدرة على القرار وحسن الاختيار عند النساء ، ثم لتلبس المرأة ما شاءت ضمن اطار اللباس والزينة بشكل يقبله العرف والمجتمع والذوق الشخصي.

وعن **قوامة الرجل** ، رأى أن التفسيرات المتداولة هي صورة واضحة لذكورية اجتماعية واحساس بالتفوق الذكوري سيطر على فهم الناس للقرآن، ادى إلى اعتبار القوامة سلطاً الغاية منه التأديب انطلاقاً من افتراض خاطئ مؤداه أن الرجل أفضل دينا وعقلاً وولاية، وهذا يخالف المودة والرحمة التي قال بها القرآن. وان القوامة حسب رأي الدكتور شحرور مربوطة بالقدرات التي يحوزها الانسان ذكراً كان أم أنثى، بعد سن الرشد، سواء أكانت قدرات مالية أم فكرية أم غير ذلك، الأمر الذي نرى مصداقيته واضحة في واقعنا المعاش، حيث نجد امرأة غنية ورجلاً فقيرا، أو امرأة متعلمة ورجلاً أمياً، وتأتي القوامة من خلال ظروف كل منهما فهي ليست فطرية ولا بالخلق. لأن الرجال درجات في الغنى والثقافة وحسن الخلق والقدرة على القيادة، والنساء درجات في المجالات نفسها. وأن من مصلحة الأسرة والمجتمع أن يقود الأسرة صاحب الفضل في القيادة رجلاً كان أم امرأة.

وأشار إلى أن لذكورية المجتمع وجوها تتجلى فيها وتتجسد كالارث والتعددية الزوجية، وارتكاب الفاحشة وعدة الطلاق، وسخر من أولئك الذين يعددون أسباب تخلفنا وهزائمنا إلى النساء (فاذا هزمنا فالنساء كاسيات عاريات، واذا انتصرنا فبهمة الرجال وسواعدهم، والقحط والطوفان والزلزال سببه النساء..) ونوه إلى أن الكثيرين عندنا يقتلون المرأة التي ترتكب الفاحشة ويتركون الرجل، رغم أنهم يعلمون يقينا أن عقاب الفاحشة هو الجلد وليس القتل، وأن هذا العقاب يشمل الأنثى والذكر، ولكن قوانيننا المدنية لا تعتبر قتل المرأة مرتكبة الفاحشة جريمة وتمنح للقاتل ظروفاً مخففة بينما اذا قتلت الزوجة زوجها الزاني تحاكم بجريمة القتل العمد دون أي ظروف مخففة، ومع ذلك لم يحتج رجال الدين مرة واحدة على هذه المخالفة الصريحة لتعليمات الاسلام، كما لم يحتجوا على حرمان النساء من الارث طوال قرون عديدة واستطرد في شرح آيات الارث واستنتج ضرورة التساوي بين الذكر والانثى.

وقال إن التعددية الزوجية جاءت لحالة واحدة هي انقاذ اليتامى ولا علاقة لها كما يذهب الفقهاء، لا بزوجة مريضة ولا بعاقر ولا برغبة في الانجاب، وأن منعها ليس حراماً ، لان الحرام هو ما حرمه الله.

لقد صدرت ردود فعل عديدة على محاضرة الدكتور محمد شحرور، فواجهت استحسانا من النساء بمن فيهم المحجبات اللواتي أدركن أن الفقهاء فسروا حقوق المرأة في القرآن تفسيرا لا ينطبق مع روح النص، وواجهت رفضا وهجوما من بعض خطباء المساجد ورجال الدين، الذين وصل بعضهم إلى اتهامه بالزندقة والكفر والردة، وسجلوا خطبهم على اشرطة توزع من مريديهم وعلى مريديهم. وقد طبع الدكتور شحرور الاف النسخ من محاضرته، وختمها برد على هؤلاء قال فيه إن مفاتيح الجنة والنار بيد الله، لم يفوض أمرها إلى أحد من خلقه، وان تكفير عباد الله على منابر المساجد وفي الدروس الدينية العامة، وفي المجالس الخاصة، أمور لا تحمد عقباها، لأن الوصاية والفيرصية على الدين، وتقييم ايمان الناس ، أمور مرهونة بالله حصرا ، لم يعطها لأحد من خلقه، وان كل من يدعي ذلك لنفسه إنما هو من جنود هامان وإن اختبأ خلف أسماء أخرى.





تستقطبان اهتمام الشارع السياسي في الاردن .

المجالي يثير قضية «ازدواجية» الولاء الفلسطيني .

ربما لم يكن المهندس **عبد الهادى المجالى**، الأمين العام لحزب العهد الاردني، والوزير البارز في الحكومة الاردنية يعلم أن محاضرته التي ألقاها في الشهر الماضي في مدينة اربد **الاردنية** الشمالية ستثير كل الجدل الذي اثارته، على صفحات الجرائد وفي المنتديات السياسية، بل وفي الشارع الاردني، لكنه كان بالتأكيد يهدف إلى اثارة النقاش حول قضية يرى هو وكثيرون غيره أنها «**قضية مسكوت عنها دون داع**» وأن من الأفضل اثارتها بكل صراحة ووضوح بدلاً من اشاحة الوجه عنها، وهي قضية «**الولاء المزدوج**» الذي يتهم به بعض الاردنيين بعض الفلسطينيين، مطالبين فلسطيني الاردن . أو من يعرفون بالاردنيين من أصل فلسطيني باثبات ولائهم للوطن الاردني.

في المحاضرة المذكورة، التي ألقاها **المجالي** والتي حملت عنوان «**الهوية الوطنية وازدواجية الولاء**»، لاحظ أن هناك ضعفا في الولاء للوطن الاردني أرجعه للعشائرية من جهة وازدواجية الولاء من جهة أخرى.

ومن هذه النقطة انتقل **المجالى** إلى التفصيل فيما يتعلق بازدواجية الولاء، والتي تحولت على مدى السنوات الماضية إلى تهمة توجه للاردنيين من أصل فلسطيني على أيدي كثير من السياسيين والكتاب والصحفيين وهواة الصيد في مياه عكرة، ممن يوصفون عادة بالاقليميين الاردنيين.

وربط **المجالى** مسألة ازدواجية الولاء هذه «بالدولة الفلسطينية التي تتشكل على أرض فلسطين» مشيراً إلى أن هذا بدوره يطرح سؤالا عن «شعبي هذه الدولة». فمن هو شعبها؟ وذلك في اشارة ضمنية إلى أن شعبي هذه الدولة هم الفلسطينيون ، الذين يعيش جزء كبير منهم في الاردن. ووصل إلى النقطة الحساسة التي ترى أن هذا الجزء من الفلسطينيين الذين يعيشون في الاردن والذين قدموا إليه بين العامين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ هم مواطنون اردنيون ونقبلهم كمواطنين مئة في المئة «وذلك لصعوبة عودتهم إلى أرضهم التي أصبحت اسرائيل».

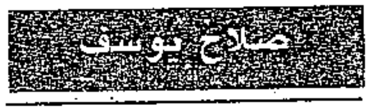
أما الفلسطينيون الذين قدموا إلى الاردن بعد احتلال الضفة الغربية في العام ١٩٦٧ «فالاولى أن يمارسوا حقوقهم السياسية في بلدهم فلسطين» وأما من يرغب في البقاء أردنيا «فعليه أن يطلب ذلك.. وهنا يحصل اعادة تثبيت للهوية والولاء».

وكان من الطبيعي أن تستفز هذه الأفكار بعض الفلسطينيين الذين رأوا فيها تجاوزاً لما كانت تذهب إليه بعض الكتابات المجانية في هذا الاتجاه ومحاولة لتقسيم الشعب الاردني نفسه إلى اردنيين وفلسطينيين وتقسيم الفلسطينيين إلى قسم ثابت الولاء هم الذين لجأوا إلى الاردن بعد ١٩٤٨ ،وقسم عليه اعادة تثبيت هويته وولائه ان هو أراد أن يبقى بين من نزحوا اليه بعد العام ١٩٦٧.

المصري يرد

وكان هذا الكلام كافيا لاثارة **السيد طاهر المصري** وهو رئيس وزراء سابق ووزير خارجية وسفير للاردن، وهو الآن عضو في مجلس النواب . خاصة وأن **المجالى** تطرق في محاضرته المذكورة إلى بعض السياسيين المتذبذبين بين مذهب المؤسسة ومعارضتها وهو

رسالة عمان



كلام كثيراً ما يقال في وصف بعض السياسيين الاردنيين الذين يرتبطون بأكثر من صلة عاطفية واجتماعية ، بل وسياسة مع الكيان الفلسطيني، أو مع منظمة التحرير الفلسطينية، والسيد **طاهر المصري** ،واحد من هؤلاء المقصودين، رغم أنه أعلن أكثر من مرة أنه اردني يعمل بالسياسة على الساحة الاردنية وليس الفلسطينية.

وجاء رد **طاهر المصري** عنيفاً على صفحات جريدة **الرأى الاردنية** ،فوصف الافكار التي احتوتها محاضرة **المجالى** تعمدت «**الاقليمية البغيضة وتجاوزتها لتعبر عن فكر أكثر يمينية وأكثر تطرفاً**».

ولاحظ أن **المجالى** «تكرم على لاجئي ١٩٤٨ باعطائهم صفة المواطنة مئة في المئة لصعوبة عودتهم إلى أرضهم التي أصبحت اسرائيل»مؤكدا أن ذلك يعني الغاء مبدأ حق العودة أو التعويض الذي يتمسك به كل اردني وعربي، وأقر مبدأ التوطين وهو مطلب اسرائيلي.

وتساءل **المصرى** لصالح من تطرح هذه الافكار وفي هذا الوقت بالذات في الوقت الذي ينادي به الملك **حسين** صباح مساء بتآلف الاسرة الاردنية الواحدة.

وقد شجع دخول **المصرى** حلبة النقاش بهذه القوة آخرين على الخوض في هذا الموضوع الخطير فبدأت الاقلام تتخندق إلى جانب **المجالى** أو **المصرى** ،وتحولت هذه القضية الخطيرة إلى حديث الجميع في الاردن. حتى اقفلت الصحف باب النقاش في الموضوع بأوامر ضمنية من مراجع عليا.

الجديد في الأمر هنا، ليس اثارة هذه القضية الحساسة والخطيرة . **فقد أثيرت أكثر** من مرة وفي أكثر من مجال. ووصل الأمر في احدى «**الجولات**» ان جاز التعبير أن

أصبحت هذه القضية احدى مواد الاثارة التي تناولتها الصحف الاسبوعية التي عرفت بجريها وراء كل ما يثير. وبلغت الاثارة ذروتها في صيف العام الماضي عندما طالب أحد الباحثين عن الشهرة «بأن يحصل الاردنيون على ٥١ في المئة من ثروات الفلسطينيين في الاردن» وأمام هذا النوع من المغالطات الحوار حول قضية على هذه الدرجة من الخطورة أحال الكاتب إلى المحاكمة واجتمع مجلس النواب الذي كان في اجازة وناقش الموضوع بروح تدعو إلى وقف التدهور في مستوى الحوار، وطالب بعدم المس بالجبهة الداخلية.

لكن المشكلة كانت هذه المرة طرح القضية على هذا المستوى. **فالمجالي والمصري** شخصان نافذان على أكثر من مستوى، وإن كان المصري قد تسلم حقيبة وزارة الخارجية ورئاسة الوزراء سابقا في الاردن حيث بدا محسوباً على النظام، كما أن فان **عبد الهادي المجالي** يتزعم حزب العهد، وهو حزب له ما يقرب من سبعة نواب في البرلمان الاردني. وقد توصل هذا الحزب اخيرا إلى اتفاق بالائتلاف مع احزاب «وسطية» أخرى لاقامة ائتلاف انتخابي قد يكلف بتشكيل الوزارة بعد الانتخابات المقبلة في نوفمبر ١٩٩٧.

وحتى قبل ذلك فان **المجالي** الذي يعرف بثقافته... كما يعرف بقربه من النظام حاول أكثر من مرة طرح حزبه بوصفه «**الحزب الحاكم**» أو «**حزب السلطة**» كما لاحظ **المصري**. وهذا كله يعطي حديثه وأحكامه وآراءه وأفكاره قيمة وأهمية وخطورة.

ولا يساور احدا في الاردن الشك في أن «**الملمة**» الموضوع هذه المرة لن ينتج عن اثارتها مرة أخرى. فالقضية وهي قضية مصير الاردنيين من أصل فلسطيني بعد الحل النهائي للصراع العربي الاسرائيلي، قضية حقيقية وليست مفتعلة، لكن القضية تكمن في اثارتها في صورة سطحية حينا ونحمة حينا اخر وطرحها وكأنها قضية ولاء أو انتماء أو ازدواجية جنسية أو ازدواجية هوية. و تطلب إلى الفلسطيني في الاردن أن يحسم أمره الآن وفورا.

وقد لوحظ ابتعاد الحكومة منذ البداية عن الدخول كطرف في الموضوع، لكنها تركت في أول الأمر المجال مفتوحا أمام المتحاورين مع تأكيدها أن ما يقوله المجالي لا يعبر عن رأي الحكومة لكنها، وكما في المرات السابقة تدخلت مطالبة بوضع حد للحوار قضية خرجت عن المسار والحاق الضرر بالوحدة الوطنية الاردنية.

الاخوان والحكم

وما إن اقفل باب الحوار في قضية «**الهوية الوطنية والولاء المزدوج**» حتى **أثيرت قضية أخرى شغلت الشارع الاردني**. ولكن في حين شغلت افكار المجالي الشارع الاردني بأكمله، شغلت القضية الجديدة الشارع السياسي الاردني.

وكما بدأت قضية الانتماء والولاء من محاضرة ألقاها عبد الهادي المجالي بدأت القضية الثانية بعد القاء النائب عن جبهة العمل الاسلامي **الدكتور عبد الله العكايلة** ورقة له في اجتماعات مجلس شورى الجبهة، ضمنها افكاراً جديدة وجريئة حول التيار الاسلامي وضرورة تجديد خطابه، والخروج من دائرة الشعارات إلى دائرة الفعل والتأثير في الواقع السياسي الاردني.

لكن ورقة **العكايلة** لم تقتصر على العموميات هذه المرة بل تعدت ذلك إلى توجيه انتقادات واضحة ومحددة للخطاب السياسي الاسلامي الراهن.

وانطلق العكايلة من أن الحركة السياسية الاسلامية في الاردن تقف أمام مفترق طرق، ما أوقعها في أزمة سياسية حقيقية، فهي تقف في موقف المعارضة التي وصفها بأنها غير فاعلة. وأضاف أنها، أي المعارضة الاسلامية تجتر مقولاتها وشعاراتها العامة، دون أن تهتم بتحقيق المطالب اليومية.

وخلص إلى أن أحد البدائل المطروحة أمام الحركة للخروج من مأزقها السياسي هو المشاركة في الحكم ومن هنا انطلق العكايلة إلى أخطر نقطة في ورقته تلك الخاصة بمطالبته بالمشاركة في الحكومة مؤكدا أن في إمكان الحركة أن تقبل بهذا الخيار، حيث أن الاجواء السياسية في الاردن مهيأة لمشاركة الاخوان المسلمين في الحكم، خاصة وأن هناك تفكيراً جاداً في التوصل إلى صيغة سياسية جديدة للحكم في اطار حكومة وحدة وطنية أو انقاذ وطني تتعامل مع الواقع الجديد.

وقال ان الحركة حين رفضت المشاركة في الحكم في العام الماضي كانت أسيرة بنية سيكولوجية بحتة أكثر منها نظرة واقعية وبراغماتية.

وأشار إلى علاقة الاخوان المسلمين بالحكم في الاردن قائلا أن الاخوان المسلمين يقفون أمام خيار التغيير بقوة السلطة والحركة، وليس التغيير بقوة الحديد والنار. فالاخوان في الاردن لم يربوا أتباعهم على الثورة والروح الانقلابية بل على مناهج الاصلاح والتدرج.

وبالطبع فان افكاراً من هذا النوع لم تكن جديدة على **عبد الله العكايلة** الذي يعد قائدا لتيار الحمائم في جبهة العمل الاسلامي، لكنها طرحت بقوة وفي اطار من النقد القاسي لممارسات الحركة الاسلامية في الاردن. كما أنه طرح بديلاً مثيراً للجدل هو المشاركة في الحكومة التي تعقد صلحاً مع اسرائيل.

ولم يعد كافيا لأن ترتفع أصوات من داخل الحركة الاسلامية نفسها تتهم العكايلة «بالاستيزار» وهي تهمة توجه في العادة لبعض النواب الذين يتوجهون بأعينهم نحو الوزارة بدلاً من البقاء في مقاعد النيابة.

تحريم وتكفير

وقد وصل الأمر ببعض المتشددين داخل جبهة العمل الاسلامي إلى تحريم المشاركة في حكومة تعقد سلاماً مع «يهود» بل وإلى تكفير من يشارك في الوزارة، كما أفتى بعض «مشايخ» الحركة ووافق عليها بعض النواب المتشددين من جبهة العمل الاسلامي مثل **الدكتور همام سعيد والشيخ عبد المنعم أبو زنط**.

ولأول مرة بدت جبهة العمل الاسلامي، وهي التي تملك أكبر تجمع نيابي معارض في البرلمان، وكأنها على شفا انقسام بين تيار يغازل الحكومة تمهيداً للمشاركة فيها، وتيار رافض للمشاركة محرّم لها.

وكان من الطبيعي أن تترك أفكار العكايلة أثراً في جسم المعارضة الاردنية عموما، فهي تشكل الثقل الرئيسي فيها فبدأت بعض احزاب المعارضة في اتهام الجبهة بالسعي نحو المشاركة في الحكومة تاركة بقية احزاب المعارضة في الساحة وحدها، خاصة وان تيار القابلين بمبدأ المشاركة في الحكومة يضم **اسحق فرحان** وهو الأمين العام لجبهة العمل الاسلامي في الاردن ويضم آخرين من نواب الحركة اللامعين أمثال الدكتور **بسام العموش** وغيره.

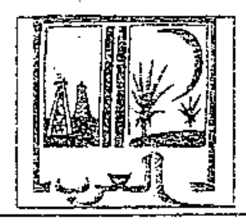
وفي المقابل رحب قادة سياسيون آخرون بالتوجه البراغماتي لجبهة العمل الاسلامي، وخاصة من جانب **بسام حدادين**، وهو نائب عن الحزب الوحدوي الديمقراطي اليساري الذي يشارك في الحكومة الحالية.

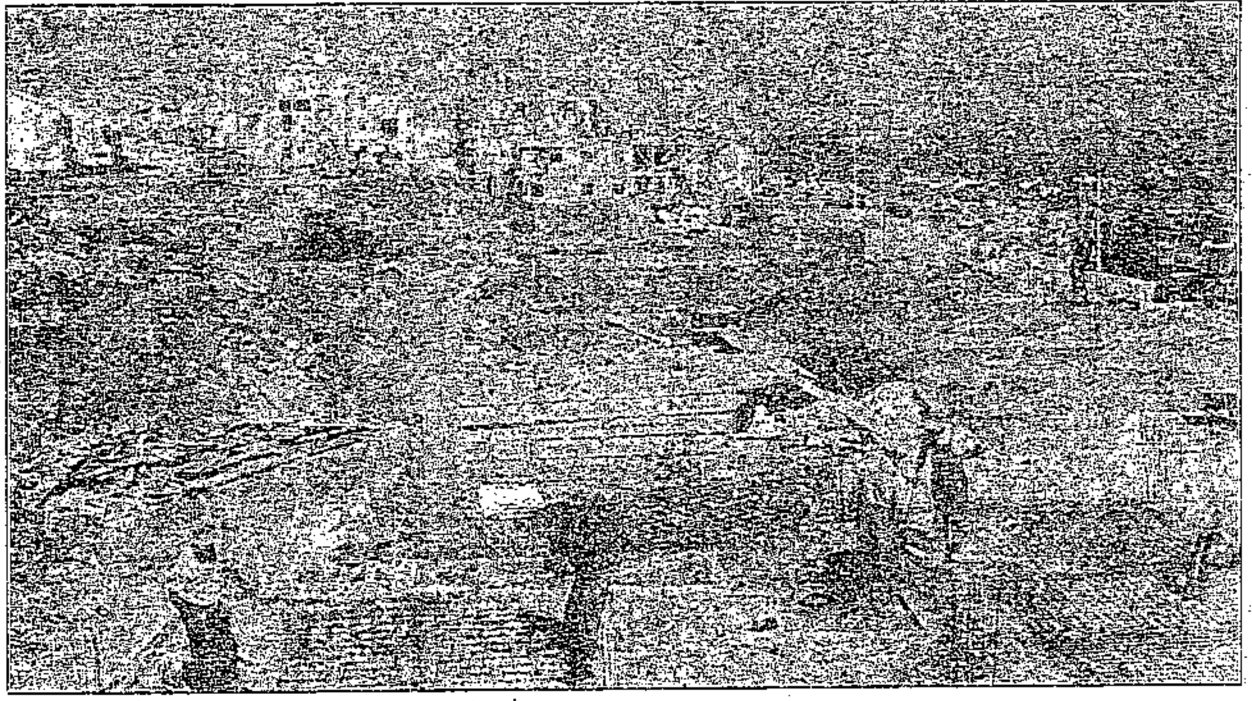
غير أن عدداً كبيراً من قادة الجبهة خرجوا ليؤكدوا أن العكايلة، وهو الذي كان وزيرا سابقا في حكومة الرئيس مضر بدران التي شكلت في عام ١٩٩١، انما يمثل اتجاها في التفكير ضمن اطار الجبهة، وأن ما قدمه اجتهاد لا يعبر عن رأيه فقط بل عن تيار واسع في جبهة العمل الاسلامي، مؤكدين أن حق التفكير المستقل داخل الجبهة محفوظ طالما بقي الالتزام بفكرها قائما.

وعلق أحد قادة الجبهة على ورقة العكايلة وما أثارته من تكهنات بقرب انشقاقها قائلا: إن من يراهن على انشقاق قريب في جبهة العمل الاسلامي لا يعرف الكثير عن مرونتها.

ولكن، وكما في حالة محاضرة **المجالي**، فان ما طرحه العكايلة لم يكن، في رأي بعض المراقبين السياسيين، مجرد أفكار، بل كان يعكس رغبة في الخروج من المأزق الذي تجد جبهة العمل الاسلامي نفسها فيه، في وقت يتأهب فيه الاردن لانتخابات برلمانية ستجرى في نوفمبر المقبل، يتوقع أن تسفر عن تراجع في تمثيل جبهة العمل الاسلامي في المجلس الذي ستفرزه.

وكان لجبهة العمل الاسلامي في المجلس الذي انتخب في العام ١٩٨٩ - ٢٤ نائبا، وهو رقم انخفض إلى ١٧ نائبا في المجلس الحالي، وذلك قبل انسحاب نائبين منه ليبقى للجبهة ١٥ نائبا في البرلمان الحالي.





المستوطنات الاسرائيلية أو الأمر الواقع

المعركة على القدس

في سبيل الفوز بالقدس، وإبقائها «مدينة موحدة وعاصمة أبدية لدولة إسرائيل ولا سيادة فيها الا لاسرائيل» مستعدة حكومة نتنياهو للتخلي عن كثير من مواقفها التقليدية . ستنسحب من معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تقبل بازالة بعض المستوطنات. وقد توافق على دولة في فلسطين في شروط وقيود معينة . لكنها في هذه الاثناء تكسب الوقت لفرض أمر واقع على القدس يخدم الشمار أعلاه.

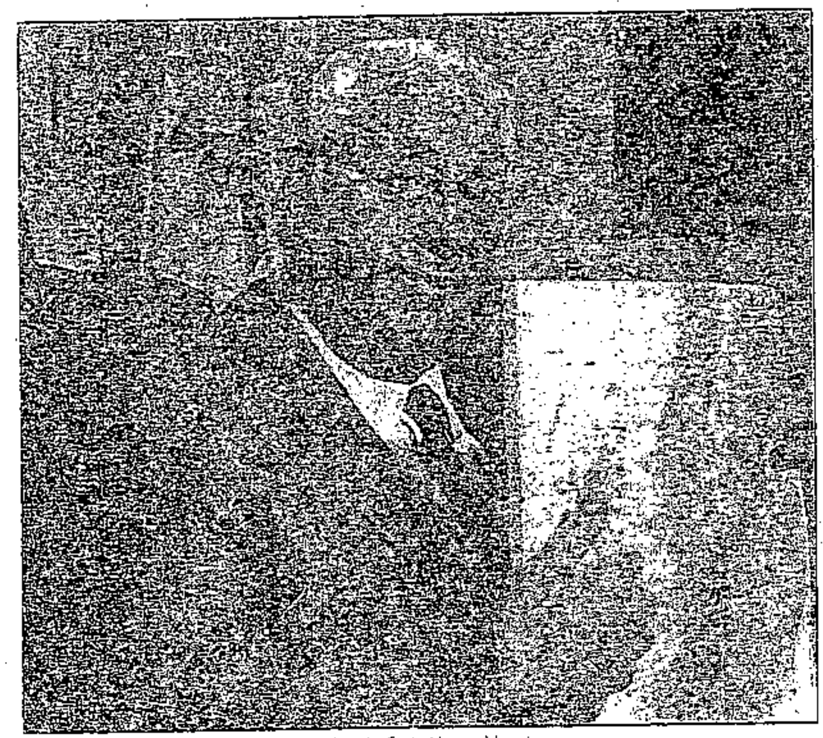
رسالة حيفا



المعركة الآن، أكثر من أي وقت مضى، هي على القدس العربية. على عروبتها. على فلسطينيتها. على مستقبلها . كمدينة للسلام والتعايش بين الجميع، أو كمدينة تقف عند أبوابها مسيرة السلام، فتنفجر بها وفيها. وتغرق البلاد من جديد في حمام الصدامات الدموية.

والقدس ، كما هو معروف ، ليست مجرد مدينة يتصارع عليها الاسرائيليون والفلسطينيون. وليست مجرد عاصمة لشعبين وهي ليست مدينة واحدة ولا موحدة. انها حالة خاصة لا مثيل لها في الكرة الأرضية.

والمعركة حولها ليست معركة دينية فحسب، مع أنها سميت بالقدس لانها مقدسة للاديان الثلاثة. هي أولى القبلتين وثالث الحرمين ومسرى النبي (صلعم) لدى المسلمين. وهي المحطة الاخيرة للسيد المسيح ، فيها صلب ومنها ارتقت روحه إلى السماء، بالنسبة للمسيحيين. وهي مدينة داوود ، التي اقيم فيها هيكل سليمان، ابرز معلم من معالم اليهودية. لكن **المقدسات**



خريطة اسرائيل كما يراها شارون

على مساحة لا تزيد عن عشرة كيلو مترات مربعة. وتقاسم المسئولية والسيطرة على الأماكن المقدسة سيكون أسهل بند في بنود اتفاقيات السلام المشتركة. فلا الفلسطينيون يطالبون بالسيطرة على حائط المبكى «أو «البراق» (الذي يعتقد اليهود انه أحد جدران الهيكل). ولا الاسرائيليون يعارضون في أن تكون كنيسة القيامة والمسجد الاقصى المباركان بادارة فلسطينية مباشرة. قد نجد هناك متطرفين متعصبين مستعدين لهدم المسجد الاقصى أو إحراق كنيسة القيامة (جرت محاولات كهذه في الماضي، وتم شق حفريات واسعة تحت الاقصى في سنوات السبعينيات، كادت تهدد الحرم القدسي. لكن الخطر الاساسي على القدس ليس المساس في مقدساتها. فهذا أمر من غير الواقعي حدوثه. فلا العالم سيسمح ولا الشعب الفلسطيني سيسمح، ولا القيادة الاسرائيلية الحالية مستعدة للدخول في عملية انتحارية كهذه بل هي تؤكد للعالم أجمع أنها لن تمس بأي شكل، أيا من المقدسات.

لكن لنفترض ان هناك خطرا على المقدسات، فان **اكبر خطر يكمن في افراغ المدينة من سكانها العرب** فان لم يبق فيها عرب، من يدافع عنها ويحميها؟.

وهذا العنصر، ذو العلاقة بالخوف على مقدسات المدينة، يلتقي مع الخطر الأكبر على القدس. **خطر التهويد وطمس المعالم العربية فيها** وفرض أمر واقع عليها يمنع تحويلها إلى عاصمة للدولة الفلسطينية ويطعن بالتالي في قدسيتها الدينية والوطنية على السواء.

هذا هو المخطط الموضوع للقدس. وقد بدأ تنفيذه منذ ثلاثين سنة تقريبا، من اليوم الأول للاحتلال الاسرائيلي للمدينة في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

عودة إلى التاريخ

خلال حرب ١٩٤٨ انقسمت القدس إلى مدينتين، الغربية بأيدي اسرائيل، التي اعلنتها عاصمة، والشرقية وقد ضمت مع الضفة الغربية إلى المملكة الاردنية.

الوضعية القانونية الدولية للقدس حددت آنذاك في اطار قرار الجمعية العمومية للامم المتحدة كمدينة **مدولة ومفتوحة** لكن الاحتلال الاسرائيلي لغربها والضم الاردني لشرقها، نسف هذه المكانة. ولم يعد أحد يتحدث عنها منذ ذلك الحين.

في سنة ١٩٦٧ كانت **مساحة القدس الغربية (الاسرائيلية) ٣٨ ألف دونم من الأرض**. بينما كانت **مساحة القدس الشرقية (الفلسطينية) ٦ آلاف دونم فقط**. لكن الحكومة الاسرائيلية اعلنت عن ضم القدس الشرقية إلى حدود اسرائيل بعد أقل من شهر من الاحتلال، وذلك بسن قانون خاص استغرق اعداده وبحثه والنقاش عليه واقراره في الكنيست ساعتين فقط(٢٧ / يونيو/حزيران ١٩٦٧) وكانت، قبل أن تضع الحرب القصيرة (ستة أيام) اوزارها قد بدأت في عملية التهويد.

ففي اليوم التالي بعد احتلال المدينة(٨ يونيو/ حزيران/ ١٩٦٧). حضر رئيس الحكومة، **ليفي اشكول**، ووزير الامن، **موشيه ديان**، إلى ساحة حائط المبكى. فوجدا لافتة معلقة عليه تسميه «**حائط البراق**» (نسبة إلى البراق الذي نقل الرسول- صلم- عندما أسرى إلى القدس). فأمرا بازالتها واستبدالها بلافتة متسمية «حائط الهيكل»، نسبة إلى هيكل سليمان ثم أمرا بترسيع الساحة المجاورة له. وكان معنى الترسيع، **هدم حي المغاربة العربي بمعظمه (١٣٥ بيتا فلسطينيا)**، بعد طرد اصحابه بالقوة. كما هدم معه مسجد مقام لأحد الأولياء.

في الوقت نفسه أصدر الحاكم العسكري لجيش الاحتلال. آنذاك، **رحبعام زئيفي** (هو اليوم عضو كنيست وزعيم حزب يميني متطرف يدعى «**موليدت**» وينادي بترحيل الفلسطينيين من البلاد إلى الدول العربية). اصدر امرا بضم **٧٠ ألف دونم أرض من القرى المجاورة للقدس الشرقية(٢٨ قرية) إلى حدود القدس**(في مرحلة لاحقة ضمت **٩ آلاف دونم أخرى**. ليصبح مجموع الأراضي العربية المصادرة لمصلحة الاستيطان اليهودي في القدس **٨٥ ألف دونم**).

وخلال بضعة أسابيع، حين كان العالم العربي مذهولا من هول النكسة ومشغولا بلملمة جراحه، وكان العالم مشغولا في تحليل أسرار تلك الحرب التي تغلب فيها الجيش الاسرائيلي على الجيوش العربية مجتمعة، واصلت السلطات الاسرائيلية تنفيذ مخطط تهويد القدس. وقررت **استرجاع الحي اليهودي فيها، الذي كانت تسكنه ٩٠٠ عائلة فلسطينية (٥٥٠٠ نسمة)** .**وقد تم طرد جميع هؤلاء السكان الفلسطينيين** وهدمت الكثير من البيوت وجرى ترميم البقية وبناء ٦٥٠ وحدة سكن جديدة وتم توسيع الحي على حساب أراضي عربية مجاورة.

ثم حل المجلس البلدي في القدس الشرقية وابلغ الاهالي بضمهم إلى بلدية القدس العبرية.

المعركة على القدس..

الخطر الأكبر يكمن فى تفريغ المدينة من سكانها العرب

مخطط تهويد القدس شاركت فيه كل الأحزاب والحكومات الاسرائيلية

واعتبر عرب القدس الذين كانوا يومها يعيشون خارجيا، بمن فى ذلك السكان المطرودون، بمثابة مهاجرين فاقدى الحقوق، ومنع أهل القدس من العودة اليها. **وبهذا الاجراء فقدت القدس ٢٠٪ من أهلها العرب مرة واحدة.**

تنفيذ المخطط

لم يتوقف تنفيذ المخطط لتهويد القدس يوما واحدا خلال السنوات الثلاثين. وقد شاركت فيه جميع حكومات اسرائيل، بجميع احزابها، العمل والليكود، تجمع احزاب اليسار الصهيونى **(ميرتس، راتس، شنوى)** والاحزاب الدينية كلها.

يوجد اقيمت عشرة **أحياء يهودية فى شرقى المدينة** وحدها، كل منها يسكنه عشرات الوف اليهود (مثلا: بسغات زئيف - ٣٠ الف نسمة)، اضافة لذلك اقيمت على اراضى القدس ٢٠ مستوطنة أخرى فى الضواحى، مثل «معاليه أدوميم». ووضع مخطط يسمى بـ «**القدس الكبرى**» التى تضم جميع القرى المحيطة وحتى عددا من المدن الفلسطينية مثل **رام الله والبيرة وبيت لحم**. وتصبح القدس وفق هذا المخطط بمساحة خمس مساحة الضفة الغربية.

مصادرة الأراضى استمرت بشكل منهجى يخدم هذا المخطط فى كل سنة مصادرة جديدة، هنا مئة دونم، وهناك الف. وبالطبع، يشترون كل قطعة أرض يعرضها عربى للبيع. واقاموا شبكة سماسرة بيع أراضى من العرب كى لا يشعر اصحاب الأراضى انهم يبيعونها لاسرائيل. وبالطريقة نفسها تم شراء عشرات البيوت العربية فى البلدة القديمة (داخل الاسوار)، فاستعملت بيوتا أو مدارس دينية للمستوطنين اليهود. ومن أصحاب البيوت المشهورين فى القدس العربية، الوزير **ارئيل شارون**، ويقوم البيت الذى اشتراه فى وسط حى السوق.

الاحياء اليهودية الجديدة بنيت بشكل منظم وجميل، كلها من الحجر المقدس الشهير بجماله، شوارعها عريضة، تضم كل مرافق الحياة الحيوية من البنية التحتية الكاملة (مجارى، تصريف مياه الامطار، تلفون، ماء، كهرباء) إلى الشوارع والارصفة والاسوار الراقية إلى الاسواق والمدارس والنوادى والكنس (دور العبادة) والملاعب والحدائق. واعطيت المنح والقروض السهلة لتشجيع المستوطنين.

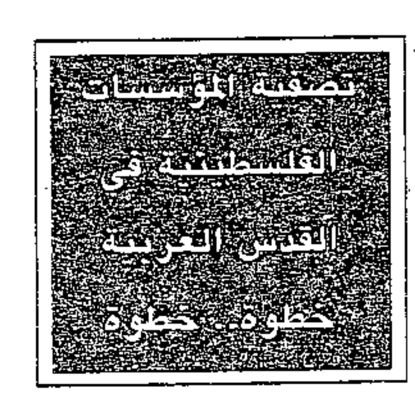
ومقابل ذلك جرت عملية «تطفيش» للسكان العرب فى القدس. فبالاضافة إلى منع دخول أهل المدينة العرب الذين غادروها، تم **عملية سحب بطاقات الهوية من ابنائها وبناتها الذين غادروها حتى خلال الوجود الاسرائيلى**. فقد استعملت السلطات الإسرائيلية قانونا يقضى بسحب بطاقة الهوية من كل مواطن يغيب عن الدولة ٧ سنوات متراكمة فالطالب الذى يدرس للدكتوراه فى الخارج، مثلا، يخسر بطاقة هويته بشكل مؤكد (هذا القانون لا يسرى على اليهود، لان القانون يعطيهم الحق فى الحصول على جوازى سفر اثنين). بهذه الطريقة فقد ٨٨٠٠ انسان بالغ من فلسطينى القدس بطاقات الهوية، والخطر يتهدد ٥٥ الف مواطن آخر.

وبالاضافة إلى ذلك، فان السلطات الاسرائيلية أهملت أحياء القدس العربية اهمالا بشعا. فلم تبن فيها غرفة تعليم واحدة، خلال ٣٠ سنة ولا ناديا ولا ملعبا. ولم تبن مشروعا سكنيا واحدا(البناء للعرب كان بنسبة ١٢٪ وكله بناء خاص، بينما البناء لليهود كان بنسبة ٨٨٪، غالبيته الساحقة حكومى وشعبى). المشروع الوحيد الذى نفذ كان مشروع المجارى، والذى قال عنه رئيس البلدية فى حينه، تيدى كوليك: «لم نقم هذا المشروع من أجل مصلحة العرب ورفاهيتهم. فما حصل هو أن مرض الكوليرا انتشر فى صفوفهم. فخاف اليهود من أن يصل المرض إلى أولادهم بالعدوى. فأقمنا المشروع (فى مقابلة نشرتها صحيفة «معريب» الاسرائيلية فى ١٥ أكتوبر / تشرين الأول.

من جراء هذه السياسة وصل عدد سكان القدس شرقها وغربها معا ٥٦٧ الف نسمة،

خطط المستقبل

أربعة مشاريع استيطان تنتظر موافقة لجنة القدس الوزارية التي يرأسها نتنياهو




نتنياهو

١٧١ ألف منهم فلسطينيون.

المخطط للمستقبل

على الرغم من كل المشاريع السابقة ، فان مخطط التهويد لم يكتمل بعد .وتضع السلطات الاسرائيلية مخططات أخرى للمزيد.

-هناك أربعة مشاريع استيطان جاهزة للاقرار في لجنة القدس الوزارية ، التي يرأسها رئيس الحكومة ، **بنيامين نتنياهو** نفسه، تشمل ما يلي : .اقامة حي استيطاني يهودي في قطعة أرض قائمة في حي «رأس العامود» الفلسطيني ، وتم الاستيلاء عليها بالسلطة .هنا ينوون بناء ١٦٥ وحدة سكنية لليهود، حي سكني ضخم في منطقة «جبل غنيم» (هار حوما) ويستهدفون بناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية يهودية فيه .حي باب العامود والمخطط بناء ٥٥٥/ وحدة سكنية فيه .المنطقة الممتدة من أسوار القدس وإلى مستوطنة معاليه ادوميم شرقا (مسافة ٥ كليومترات بخط هوائي) .والهدف اقامة عدة أحياء سكنية .ولهذا الغرض ينبغي مصادرة المزيد من الأراضي . قسم منها تابعة للضفة الغربية . وينبغي سن قانون لضمها إلى اسرائيل.

-استمرار مخطط سحب بطاقات الهوية من العرب والذي يستهدف ٥٥ ألف مواطن.

-تصفية المؤسسات الفلسطينية الرسمية في القدس العربية .والحديث يجري عن ٢٠ مؤسسة، بينها مؤسسات تعليمية مثل **جامعة القدس** وبينها مؤسسات دينية مثل **دار الافتاء ودار الاوقاف** .وكلاهما قائمة في القدس قبل أن تقوم اسرائيل.

الحكومة الاسرائيلية مصممة على تنفيذ هذا المخطط .وليس بالضرورة مرة واحدة. وعندما تتراخى لأسباب تكتيكية تجد قوة يمينية ضاغطة عليها، والمثل على ذلك كان عندما سافر نتنياهو إلى الولايات المتحدة في أواسط فبراير/ شباط الماضي، إذ رفض مطلب اليمين اقرار مواعيد لتنفيذ مشاريع الاستيطان . وقال : الوقت ليس مناسبا فتجمع أكثر من ٢٠ نائبا يمينيا ووزيران من احزاب الائتلاف ومن الليكود وراحوا يهددون باسقاط الحكومة اذا لم يأمر نتنياهو خلال شهر ببدء البناء في جبل غنيم.

نتنياهو يريد تنفيذ المخطط بهدوء لكنه يستفيد كثيرا من ضغط اليمين انه يعتبرها معركته الكبرى في سبيل الف· بها مستعد للتنازل عن عدة مواقف تقليدية لليكود في مسارات ومجالات أخرى. هناك من **يعتقد أنه سينسحب من معظم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة (٧٠-٨٠٪ منها)** وقد يقبل بازالة بعض المستوطنات .وقد يوافق على قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح ومقيدة بالشروط الاسرائيلية، المهم أن يفوز بالقدس. ولانها معركة متواصلة ، فانه لا يفوت أي فرصة للعمل.

والفلسطينيون ، بالمقابل يطلقون صرخات الاستغاثة يحتجون ، يهددون بانفجار، ويصرخون للعالم العربي، للعالم الاسلامي، للجنة القدس التابعة للمؤتمر الاسلامي، للامم المتحدة ، للدول التي تُدعى الحرص على حقوق الانسان.. يصيحون : «وا قدساه» ولكن، لا حياة لمن تنادي.



نتنياهو

وأوراق الضغط العربية



نتانياهو مع المتشددين اليهود

رسالة القدس

حنا عميرة

تشهد منطقتنا الآن جملة من التحركات والاستعدادات والتراكمات ، تمهيدا لخوض جولات جديدة من المفاوضات ، تشمل تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية في الضفة وفي مقدمتها اعادة الانتشار الإضافي للجيش الإسرائيلي ، وبدء التفاوض حول قضايا الحل النهائي ، مثل **القدس ، الاستيطان ، الحدود ، قضية اللاجئين** ، المياه وغيرها..

وتجرى هذه الاستعدادات والتحركات داخل إسرائيل على خلفية **ازدياد التشققات** والشروخ بين أوساط **أحزاب** اليمين الحاكم ، وداخل قيادة **حزب الليكود نفسه** ، وتنامي مايسمى بالمعارضة الداخلية في هذا الحزب ، والتي عبرت عن نفسها بتشكيل مايسمى **بجبهة أرض إسرائيل** الكاملة .

تتشكل هذه الجبهة من ١٧ عضو كنيست من الائتلاف اليميني الحاكم . وتشترط مقابل تأييدها لحكومة نتنياهو التنفيذ الفوري لسلسلة من النشاطات الاستيطانية الموسعة في القدس الشرقية . وقد أعلن **مايكل كلينر** ، وهو عضو كنيست ومن رؤساء هذه الجبهة ، بأنه ينظر إليها كجسم سياسي !! كما أكد أعضاء كنيست آخرون ، من أعضائها ، **أنه بدون الاستيطان في القدس الشرقية لن يكون هناك ائتلاف حكومي موحد!!**

ومقابل هذه الجبهة ، التي وضعت في صدر أولوياتها موضوع الاستيطان والتوسع الاستيطاني وفرض سياسة الأمر الواقع لاستباق أية نتائج قد تسفر عنها المفاوضات القادمة ، **أخذت تتبلور أكثر فأكثر داخل الليكود وتحالف اليمين معالم تيار آخر يضع في المقام الأول من اهتماماته مسألة الانفتاح على الدول المجاورة ، ويحاول أن يطوع مواقفه الأيديولوجية الداخلية وفقا لهذا الاعتبار** .

وبالرغم من أن حزب العمل الإسرائيلي قد مثل هذا الاتجاه في السابق ، إلا أن الجديد في الأمر ، وهذا ما أظهرته التطورات الأخيرة ، هو أن قيادات داخل الليكود نفسه ابتدأت تتأثر بهذا التيار وتحاول التجاوب معه . ويبدو أن هذا التيار يتأثر بموقف ما يمكن تسميته بجبهة رجال الأعمال في إسرائيل.

لذلك لم يكن من باب الصدفة ، أن يكون **يعقوب فرنكل** محافظ بنك إسرائيل ويورام **بليخرونسكي** رئيس أرباب الصناعة في إسرائيل ، من المبادرين للاعراب عن سعادتهما بالتوقيع على اتفاق الخليل وتأييد موقف نتنياهو بهذا الخصوص . قد أعرب الأول **عن أمله في أن يؤدي الاتفاق إلى تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في إسرائيل ، والتعويض عن تناقص عدد السياح القادمين اليها** . كما أعرب الثاني عن أمله في أن يؤدي الاتفاق إلى **إعادة تنشط المشاريع المشتركة والمجمدة منذ السنة الماضية مع الدول العربية** . هذا هو لسان حال جبهة المال ورجال الأعمال في إسرائيل ، التي باتت تشكل قوة ذات تأثير ملموس على مختلف دوائر اتخاذ القرار . ولها امتداداتها السياسية داخل الحكومة الإسرائيلية وفي المعارضة ، بغض النظر عن التوجهات الأيديولوجية.

وبالرغم من أن الصورة داخل إسرائيل ، وبالتحديد داخل الائتلاف الحاكم ، ليست بهذا التبسيط ، وهي أعقد من ذلك بكثير ، وتتجاذبها العديد من عوامل التأثير والضغط ، إلا أن ذلك يجب ألا يحجب عن أعيننا التغيرات الحاصلة في هذه الصورة ، والتي ربما تنطوي على شئ جديد لايزال مبكرا تحديد معالمه منذ الآن!

ومع ذلك فان وسائل الإعلام الإسرائيلية المرئية والمسموعة امتلأت خلال الفترة الأخيرة بالتنبؤات والتحليلات ، التي في مركزها السؤال التالي : **هل تغير نتنياهو؟** وأشارت بهذا الصدد إلى الفارق الكبير بين خطابه السياسي قبل وصوله إلى الحكم وبين مواقفه السياسية الحالية وخاصة بعد التوقيع على اتفاق الخليل!! ولاحظت أن رئيس **الوزراء الإسرائيلي انتقل خلال فترة زمنية بسيطة** ،

تقاس ببضعة أشهر ، من موقف رفض التعامل مع الرئيس عرفات إلى الاجتماع معه ٨ مرات حتى الآن.

وخلال زيارته الأخيرة لواشنطن ، وعندما وجه إليه نفس السؤال السابق ، أجاب نتنياهو باقتضاب شديد: **أنا لم أتغير وإنما الوقائع تغيرت!** أما وزير الدفاع الإسرائيلي **اسحق مردخاي** فقد أشار إلى تغيير معين عندما صرح بأن قرار اعادة الانتشار في الخليل كان الأكثر صعوبة في حياته لأنه يتعلق بجذور التاريخ اليهودي وبجذور وأيديولوجية حزب الليكود أي أن الاتفاق حول الخليل يشكل ابتعادا ما عن هذه الأيديولوجية والجذور!

وإذا ماعدنا إلى إجابة نتنياهو عن الوقائع المتغيرة ، فيجب أن نشير إلى أن أهم هذه المتغيرات ، يتمثل في قيام سلطة فلسطينية ، على جزء من الأرض الفلسطينية ، واتفاقات واستحقاقات معترف بها عربيا ودوليا ، ولايمكن التنصل منها أو القفز عنها . وبالتالي فان السلام لم يعد بالامكان تجنبه . وفقا للاعتبارات الأيديولوجية لليكود . والناتجة عن الاحتفاظ بالأرض واستمرار الاحتلال . وإنما أصبحت أهم مقوماته التخلي عن الأرض المحتلة مقابل السلام.

وبكلمات أخرى .. فان هذا يعني أن الصراع داخل الليكود ، هو مابين التمسك بالمواقف القديمة والخطاب السياسي السابق ، وبين الاستجابة للضغوط العربية والدولية . ومابين سياسة تفضل الانفتاح على العرب ، وإقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع الدول العربية ، وبين سياسة تفضل الانغلاق والتقوقع والعودة إلى المجابهة ومرحلة الحرب الباردة أو الساخنة! وفي التساؤل مع هذه القضية بالتحديد ، أي اصطدام أيديولوجية أرض إسرائيل الكبرى بالواقع الجديد الناشئ حصل التشقق في معسكر نتنياهو..

ومن هنا فان مايتوقعه رئيس الوزراء الإسرائيلي ، ويسعى إليه الآن ، **هو رفع وتائر التطبيع مع العالم العربي ، ولكن بدون أي ربط مع تقدم عملية السلام مع الجانب الفلسطيني .وهذا ماطالبت به الولايات المتحدة ، عندما دعت الدول العربية إلى مكافأة نتنياهو مقابل توقيعه على اتفاق الخليل** . واقترحت العودة إلى المفاوضات متعددة الأطراف لتطوير التعاون الإقليمي بين إسرائيل والدول العربية . وفي هذا المجال صرح السفير الأمريكي في تل أبيب **مارتن أنديك** بأن الولايات المتحدة حصلت على مؤشرات من عدة دول عربية تنطوي على رغبة في التحرك باتجاه إسرائيل..

لكن السؤال المطروح هو ماالمقصود من المطالبة بتقديم الجوائز العربية لنتنياهو ! وهل الهدف هو تعزيز مركزه الداخلي أم أن الهدف هو تسريع عملية السلام وزيادة التفاعلات الداخلية المؤيدة له داخل المجتمع الإسرائيلي؟!

إن عدم الربط بين معدل التقدم في عملية السلام على مختلف المسارات ، وبين علاقات إسرائيل مع العالم العربي يعني من الناحية العملية تحويل التطبيع إلى جائزة مجانية ، تقدم لرئيس الوزراء الإسرائيلي ، بدون مطالبته بتنفيذ الاستحقاقات المترتبة عليه، **أي مكافأته وتشجيعه على الاستمرار بسياسة التوسع والاستيطان ، وعدم الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، ومواصلة فرض احتلاله على الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية .. الخ.**

لذلك فان اتقان اللعبة السياسية الجارية ، يتطلب اللعب أحيانا بأدوات الطرف الآخر ، وممارسة التأثير على جبهته الداخلية ، التي ازدادت أهميتها في تحديد مجرى الأحداث وتطوراتها . وهذا بدوره يتطلب تحويل قضية العلاقات مع إسرائيل ، إلى قضية سياسية تفاوضية ترتبط بموضوعات القدس والاستيطان واللاجئين وفك الحصار وغيرها . **فلا يعقل مثلا ، أن تسمح الدول العربية بحرية التبادل التجاري الإسرائيلي معها، بينما تواصل إسرائيل فرض حصارها على حركة التجارة والبضائع والناس في مناطق السلطة الفلسطينية وباقي الأجزاء المحتلة من المناطق الفلسطينية** . وإذا كانت إسرائيل تريد السلام مع الفلسطينيين على مراحل فإن العلاقات مع الدول العربية يجب أن تكون على مراحل ، وإذا كانت تريد أن تبقى أهم موضوعات السلام مع الفلسطينيين مؤجلة ، فهذا يعني أن تتحول هذه الموضوعات إلى اشتراطات عربية مقابل التطبيع وهكذا .

أن الامساك بأوراق الضغط على حكومة نتنياهو ، بدءا **بتعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وانتهاء باستعادة التضامن العربي الفعال** ، وتفعيل هذه الأوراق في الوقت المناسب ، هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها اختبار النوايا الحقيقية لهذه الحكومة.. واستعدادها للتجاوب مع متطلبات السلام العادل وليس السلام الشكلي والمنقوص.

لهذا لايمكن التنبؤ سلفا ، بمدى التغير الذي يمكن أن يحصل ، لدى حكومة نتنياهو ، لأن ذلك يتوقف بصورة كبيرة على تأثيرات العوامل المحيطة بهذه الحكومة ، وطريقة تعاملها مع هذه المؤثرات والضغوط . ولكن مايمكن تأكيده في هذا المجال . هو أن العالم لايقف في مكان واحد . والتغيرات تجري باستمرار ، على مختلف الأصعدة العربية والدولية والداخلية الإسرائيلية . وهي تفرض نفسها على حكومة الليكود فتضطر إلى تغيير تكتيكها ، وإن لم تغير من أهدافها . ولكن من الطبيعي أن يؤدي الارتباط الوثيق بين الأسلوب والهدف - وبين التكتيك والاستراتيجية - إلى تفاعل متبادل ، وأن يؤثر التغيير في الأسلوب ، وإن كان اضطراريا ، على أبعاد الهدف وحدوده! وهذا يقلص إلى حد كبير امكانات المناورة والحركة الحرة التي تستطيع ممارستها حكومة تحالف اليمين الإسرائيلي الآن وفي المستقبل.

لقد دعت إحدى الصحف الإسرائيلية في الأونة الأخيرة إلى التمييز بين القضايا التي يمكن لإسرائيل التفاوض حولها وتلك التي لابد من القتال في سبيلها .. وأضافت أن عملية الفرز هذه ستكون موجعة ولكنها ضرورية.

إن هذا يقدم بعض المؤشرات لما يمكن أن تشهده إسرائيل على ضوء التفاعلات التي ستنشأ عن المفاوضات القادمة .. وهذا سيقرر مستقبل طرفي المعادلة الأيديولوجي والبراغماتي داخل الليكود . وبامكان الطرف الفلسطيني والأطراف العربية والخارجية لعب دور هام في هذا المجال ، لأن تجربة المفاوضات الأخيرة أكدت أنه لايمكن معالجة القضية الفلسطينية بمعزل عن هذه العوامل وأن قدرة إسرائيل على فرض ماتريد هي محدودة إزاءها.

اطلاق سراح الأسيرات الفلسطينيات خطوة على طريق اطلاق جميع الأسرى

لعبت مسألة التضامن بين الأسيرات الفلسطينيات دورا هاما وحيويا في اطلاق سراحهن جميعا ، بالرغم من أن هذا التضامن المشرف والمضحي قد أخر عملية الافراج الجماعي عنهن لمدة تزيد على العام.

لقد كانت السلطات الإسرائيلية على استعداد للإفراج عن معظم الأسيرات فيما عدا ٦ منهن بحجة أنهن بحاجة لموافقة رئيس الدولة الإسرائيلي حاييم وايزمن وقائد المنطقة الوسطى بالاضافة إلى الحجة الإسرائيلية المعتادة بأن أياديهن " ملطخة بالدم" !!

وقد ردت الأسيرات على هذا الموقف الإسرائيلي المتعنت بالتمسك بموقف اطلاق سراحهن جميعا وإلا فلا .. وهكذا بقيت الأمور على حالها حتى اضطرت السلطات الإسرائيلية لإطلاقهن جميعا في المدة الأخيرة.

لقد سجلت الأسيرات الفلسطينيات بهذا الموقف نموذجا متقدما في التضحية والتضامن.

أما بالنسبة لباقي الأسرى الفلسطينيين الذين لايزالون يرزحون خلف القضبان الإسرائيلية ، فيبدو أن إطلاق سراحهم سيستغرق المزيد من الوقت . وهم موزعون على السجون الإسرائيلية وفق الجدول التالي:

السجن والمعتقل	عدد الأسرى
عسقلان	٦١٧
الجلمة	٤٠
بئر السبع	٣٩٦
كفار يونا	٤
مجدو	١٠٦٩
المسكوبية	٥١
نفحة	٢٥٠
مستشفى الرملة	٣٠
شطة	٢٧٠
تلموند	٩٦
نيفي ترتسا (الرملة)	١
الدامون	٧٧
ايلون	١٨
نيتسان(العزل في الرملة)	٨٨
المجموع	٣٠٠٧

* بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٦ ، شنت قوات الاحتلال حملة اعتقالات في محافظة الخليل شملت ٨٨ معتقلا ، وفي محافظة رام الله ٥٣ معتقلا ، وفي شمال الضفة الغربية ٣٥ معتقلا ، وبذلك يصبح المجموع ٣١٨٣.

أما عدد المعتقلين الاداريين فيبلغ ٣٠٠ معتقل موزعين على سجون عسقلان ، مجدو ،وايلون.

بمناسبة العاشر من شباط

ليتصاعد النضال من أجل إنهاء الاحتلال عن كافة أجزاء الوطن

يحتفل حزبنا حزب الشعب الفلسطيني هذا العام ، بالذكرى الخامسة عشرة لتأسيسه ، ومازالت المهمة المركزية المطروحة أمامه ، وأمام مجموع الحركة الوطنية الفلسطينية ، مهمة الخلاص نهائيا من الاحتلال ، واقامة الدولة الوطنية المستقلة ، وتأمين حق العودة للنازحين واللاجئين ، لم تحل بعد.

وإذا كانت أجزاء من أرض الوطن ، قد قامت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية ، واتخذ نضال شعبنا الوطني مسارا جديدا ، تحدده اتفاقيات أوسلو وقرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ، فان هذا لايعني بأن الطريق إلى نيل الحقوق أصبح قصيرا ، وأن الكفاح من أجل تحقيق الأهداف قد وصل إلى نهايته.

ومع عدم التقليل من أهمية انحسار كابوس الاحتلال جزئيا عن بعض أجزاء الوطن ، فان النضال من أجل الاستقلال وإنهاء السيطرة الاحتلالية عن كافة أجزائه ، مازال ضرورة ملحة ومهمة أساسية ، لاينبغي التراخي عن متابعتها أو العمل على تحقيقها ، أن أية مكاسب جزئية تبقى مهددة بالضياع ، إذا لم تكن حلقة في سلسلة متصاعدة من الانجازات ، وصولا إلى انسحاب المحتلين الإسرائيليين ، عسكريين ومستوطنين ، عن كامل أرضنا المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

أن التجند من أجل الوصول إلى هذه الأهداف ، يتطلب أولا وقبل كل شيء : الوقوف في وجه السياسات التوسعية ، لحكومة نتنياهو ، القائمة على المماطلة وانتهاك الاتفاقيات وتحريفها ، ومحاولة فرض الوقائع الاحتلالية ، وشق المزيد من الطرق الالتفافية ، ومصادرة الأراضي وهدم البيوت ، وتوسيع الاستيطان وعزل القدس ، والضغط الاقتصادي والاستمرار في سياسة الحصار.

أن حزبنا وهو يشارك في السلطة الوطنية الفلسطينية ، يفهم هذه المشاركة ، ويمارسها ، من موقف التصدي لهذه السياسات ، وعلى أساس انجاز المهمة المركزية التي لاتزال أمامه ، وأمام مجموع الحركة الوطنية وجماهير شعبنا ، ويرى في الاعتماد على الحركة الجماهيرية وطاقاتها الكفاحية ومخزونها النضالي الكبير ، نقطة الانطلاق والركيزة الأولى في الكفاح العام ، على المستويين الرسمي والشعبي ، لانهاء سيطرة الاحتلال عن أرضنا وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

من هنا فأننا ، في حزب الشعب الفلسطيني ، ندعو إلى تعزيز الوحدة الوطنية الشاملة ، وتمتين الجبهة الداخلية ، وتفعيل دور الجماهير في النضال الوطني ، ونرى أن المدخل لذلك ، يكمن في تحسين أداء السلطة ، في المجالات السياسية والاقتصادية وعلى الصعيد الاجتماعي


رسالة القدس

الرئيس عرفات فى الخليل : هل يتكرر هذا المشهد فى القدس

والإدارى ، وتعزيز النهج الديمقراطى فى التعامل مع الجماهير ، ووقف التجاوزات التى ازدادت منها الشكوى ووضع ضوابط ورقابة فعالة على عمل الأجهزة وأدائها ، وصيانة المال العام وترشيد السياسات الاقتصادية كى تكون روافع للنضال من أجل تنفيذ المهمة المركزية ، والتخلص من كافة الشوائب التى تعرقل دون التقدم نحو هذا الهدف.

إن الحاجة الوطنية الماسة ، تتطلب الآن ، اتخاذ مختلف التدابير والاجراءات ، لاعداد جبهتنا الداخلية للمرحلة القادمة ، وكى يواجه شعبنا وقيادته مفاوضات الحل النهائى بموقف موحد لاتسمح لأعدائه بالنفاذ من أية ثغرات فيها.

بهذا الموقف الحازم والواضح ، وهذه الجبهة المتراصة ، يمكن تعزيز الرأى الشعبى المؤيد للسلام ، ويمكن تطوير العلاقات مع العالم العربى ، والتوجه نحو تمتين التضامن العربى مع الموقف الفلسطينى ، والاستفادة من الدور الأوروبى ، واتخاذ الاجراءات المناسبة لتفعيل هذا الدور ، وزيادة [illegible] . وبهذا الموقف نتوجه أيضا إلى قوى السلام فى إسرائيل ، والتى يتزايد دورها فى التصدى لسياسة حكومة [illegible] الاسرائيلية ، وفى تعرية [illegible] من ممارسات ضد السلام.

إننا فى حزب الشعب الفلسطينى ، وفى ذكرى العاشر من شباط ، نجدد العهد أمام جماهيرنا [illegible] كما عرفتنا دائما مخلصين وأمناء لقضية شعبنا ، متمسكين بالنضال من أجل حقه فى تقرير المصير وإقامة السلام العادل والشامل.

وإذ يحيى حزبنا رفاقه وأصدقاءه وجماهيره بهذه المناسبة العزيزة على قلوبهم جميعا ، فإنه يؤكد على تمسكه بتقاليده الكفاحية عبر عشرات السنين من النضال المتواصل والمتفانى من أجل الاستقلال والحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعى . إننا نتوجه إلى شعبنا المناضل بجميع قواه وفئاته الحريصة على هدف الاستقلال إلى رفع وتائر النضال ، وبذات العزيمة والإصرار ، للخلاص نهائيا من الاحتلال.

عاشت الذكرى الخامسة عشرة للعاشر من شباط.

لنناضل من أجل اقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس وعودة النازحين واللاجئين.

لنناضل من أجل تدعيم الديمقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية.

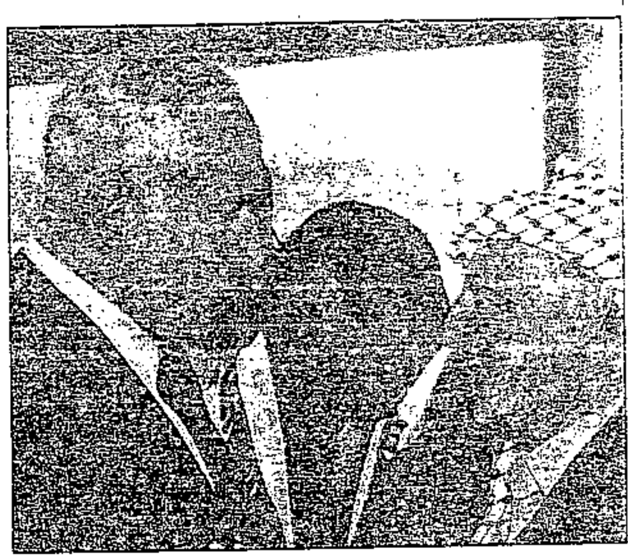
ليطلق سراح جميع الأسرى والأسيرات فى السجون الإسرائيلية.

ليتواصل النضال ضد سياسة الحصار والإغلاق وعزل القدس.

كل الجهود والطاقات فى النضال ضد المصادرات والاستيطان.

نحو خطة وطنية شاملة لمقاطعة المستوطنات وعزلها والحفاظ على الأرض واستصلاحها.

المكتب السياسى
لحزب الشعب الفلسطينى


عرفات ونتانياهو .. انتهت معركة لتبدأ معركة





الخمينى





خامينئى



رافسنجانى

الاقتصاد السياسى الايرانى فى ظل الحكم «الاسلامى»

نادية رفعت

منذ اندلاع الثورة الايرانية وقيام الجمهورية الاسلامية عام ١٩٧٩ وصعود ظاهرة «الأصولية» الاسلامية بقوة فى منطقة تعد من أكثر المناطق أهمية وحيوية فى العالم، لم تهدأ الدوائر السياسية والاكاديمية الدولية والاقليمية عن رصد ودراسة ابعاد هذه الظاهرة وتحليل التجربة الايرانية وما افرزته من أوضاع وبنى اجتماعية داخلية و علاقات خارجية.

ولعل من أهم الأسئلة التى تطرحها التجربة الايرانية: هل قدمت الجمهورية الاسلامية «نموذجاً اسلامياً تنموياً بديلاً» عن النموذجين الرأسمالى والاشتراكى كما تدعى؟.

وهل نجحت فى اقامة ما يسمى «باقتصاد اسلامى»؟.

ومن الذى جنى ثمار الثورة الايرانية ؟.

هل هم الفقراء والمحرومون الذين دأبت الثورة على التحدث باسمهم مؤكدة أن «الأرض لله والمحرومين» أم غيرهم من الفئات الاجتماعية؟.

فى محاولة للاجابة عن بعض هذه الأسئلة سنعرض فيما يلى بعض الأفكار الرئيسية لدراستين هامتين عن ايران: الأولى للباحث انوشيروان احتشامى حول السياسات الاقتصادية فى ايران، والثانية للباحث رضى غفارى عن الآثار الاقتصادية للأصولية الاسلامية فى ايران خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٩٤**.

البداية : ثورة الجنوب

حظيت الثورة الايرانية منذ اندلاعها وقيام الجمهورية الاسلامية بتعاطف قطاعات عريضة من الشعوب الاسلامية وتأييد دوائر سياسية عديدة. فخطاب الثورة المعادى للغرب والامبريالية والمتعاطف مع الفقراء نال اعجاب ملايين المحرومين داخل ايران وخارجها. ومثلت الثورة الايرانية بالنسبة لهؤلاء الملايين الذين ازداد تهميشهم فى ظل ظروف التطور الرأسمالى فى دول الأطراف، مثلت بالنسبة لهم ثورة الجنوب ضد الشمال المستغل ووكلائه المحليين.

كما رحبت العديد من الدوائر السياسية والايديولوجية ومن ضمنها دوائر يسارية داخل ايران وخارجها بالثورة واعتبرت انها **تمثل بداية نموذج تنموى بديل و «أصيل» (أى ليس غربيا) ينبثق من داخل العالم الثالث**. كما اعتبرت عدد من المنظمات اليسارية أن النظام الاسلامى الجديد يمثل «**ثورة تقدمية معادية للامبريالية**» من الواجب مساندتها ودعمها وان نظام الخمينى يمثل **مصالح البورجوازية الصغيرة الراديكالية** ومصالح **العمال والفلاحين** وانه **يسير على طريق التطور اللارأسمالى**. كما رأى البعض الآخر أن الأصولية الاسلامية هى امتداد للاتجاهات القومية التى افرزتها البورجوازيات الصغيرة فى بلاد العالم العربى والاسلامى وغيرها من دول العالم الثالث ابان الحقبة الاستعمارية.

وبالفعل اتخذت الثورة الايرانية عدداً من الخطوات الراديكالية فاطاحت بنظام الشاه وحلفائه من البرجوازية الكومبرادورية المرتبطة بمصالح الاحتكارات الدولية، وكذلك بكبار موظفى الدولة الذين حققوا ثروات

طائلة فى ظل نظام رأسمالية الدولة التابعة لايران الشاه. كما اقدمت الدولة على تأميم العديد من الصناعات والأنشطة الانتاجية والخدمية والتجارية والمصرفية والتى وضع العديد منها تحت مظلة مؤسسات وهيئات اسلامية قابضة. وتم تدعيم دور الدولة ازاء القطاع الخاص الذى كان من المفترض ان يلعب دوراً ثانوياً تابعاً للدولة ، كما تميز خطاب الدولة وخاصة فى ظل حكومة **موسوى** (١٩٨٢- ١٩٨٩) بالتأكيد على الاستقلال الاقتصادى والاعتماد على الذات وتقليص الارتباط بالرأسمالية الدولية واعادة توزيع الثروة والدخل لصالح المحرومين وتبنى سياسات للتكافل والضمان الاجتماعى.

الحكومة الاسلامية : خطاب ثورى وواقع براجماتى

وبرغم هذه الاهداف والخطاب الثورى للدولة يرى **احتشامى** أن الواقع جاء إلى حد كبير بعيدا عنها. كما أن الدافع وراء العديد من السياسات التى تبنتها الثورة كان دائما براجماتيا وليس ايديولوجيا. **فالتأميمات الواسعة التى اعقبت الثورة مباشرة كانت اساسا بدافع تنظيمى واداري لانقاذ الاقتصاد من الانهيار واستعادة انتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة** بعد فرار عناصر الطبقة الكومبرادورية ورجال الصناعة والاعمال، ولم تكن خطوة مدروسة بغرض تحويل الاقتصاد لصالح الفئات المحرومة.

كما يرى **احتشامى** ان السياسات التى تبنتها حكومة **موسوى** مثل تقنين السلع الاساسية والرقابة على الواردات ودعم السلع الغذائية ،كانت أيضا بدافع براجماتى أكثر من أن يكون بدافع تحقيق المساواة حيث كان الغرض منها تخفيف ضغوط واعباء الحرب مع العراق على الايرانيين وكذلك اثار الحصار الاقتصادى الغربى المفروض على البلاد.

ويتبين بوضوح فى رأى**احتشامى** غياب استراتيجية واضحة للتحول الاقتصادى و الاجتماعى الجذرى، فى **فشل الحكومة الاسلامية فى معالجة وحسم ثلاث قضايا اساسية هى: قضية توزيع الثروة لصالح المحرومين، وقضية الاصلاح الزراعى، وقضية الرقابة على التجارة الخارجية.**

وقد كشف الجدل الذى أثير حول هذه القضايا الثلاث عن وجود اتجاهين رئيسيين داخل ايران:

اتجاه مؤيد لاقتصاد السوق ومعارض للتشريعات الاقتصادية والاجتماعية الراديكالية وللتخطيط المركزى ولاجراء أى زيادات فى الضرائب. وقد دعى هذا التيار إلى تبنى اتجاه «اسلامى» صحيح وحذر من أى زيادة فى معدلات الضرائب أو التشدد فى تحصيلها قد يقوض سلطة المؤسسة الدينية ذاتها عن طريق تقليص الأموال التى توجه سنويا للمساجد والحوزات.

أما **الاتجاه الثانى** وهو أحيانا يطلق عليه **الاتجاه الراديكالى أو اليسارى أو المتشدد الملتزم «بخط الخومينى» فقد أيد سياسات التخطيط المركزى وزيادة الضرائب ودعم الفقراء والاصلاح الزراعى لصالح الفلاحين.**

وبرغم أن خطاب الحكومة الاسلامية كان أقرب إلى الاتجاه الثانى إلا أن الاتجاه الأول كان له تأثير كبير فى توجيه سياسات الدولة وخاصة من خلال **«مجلس الاوصياء»** المخول بنقض قرارات وتشريعات «مجلس الشورى» (البرلمان) على أساس أنها تناقض (فى رأى أعضائه) الشريعة الاسلامية. **ومجلس الأوصياء ممثل إلى حد كبير لطبقة ملاك الأراضى وتجار البازار (تجارة الاسواق الايرانية).** وتجار البازار أو البورجوازية التجارية من أهم عناصر الاقتصاد الايرانى ومن أهم جماعات الضغط المؤثرة على السياسات الاقتصادية وكانت قد لعبت دوراً هاماً فى دعم المؤسسة الدينية قبل قيام الثورة.

ومن هنا اعترض **«مجلس الأوصياء»** على السياسات التى تهدد مصالح هذه الفئات الاجتماعية، فقام بعرقلة التشريعات التى ترمى إلى تطبيق سياسة للاصلاح الزراعى أو اجراء مزيد من التأميمات أو مصادرة الممتلكات أو زيادة الضرائب أو زيادة القيود على نشاط القطاع الخاص.

وقد استند **«مجلس الأوصياء»** على المرجعية الاسلامية لتبرير معارضته لهذه السياسات خاصة وان الدستور الايرانى الذى يستند إلى المرجعية الاسلامية ينص على حرمة أو قدسية الملكية الخاصة. ورغم أن الدستور ينص أيضا على ضرورة وضع ضوابط على هذا النوع من الملكية إلا أن مجلس الأوصياء اعتبر أن هذه السياسات تتجاوز الدستور وتهدد مبدأ الملكية الخاصة ذاته فى الجمهورية الاسلامية.

ويرى **احتشامى** أن هذا الاتجاه المؤيد للقطاع الخاص ظل قويا داخل النظام بل إن الامام الخومينى نفسه تحدث فى أكثر من مرة متدحا البازار والقطاع الخاص حينما قال:

«نحن نعد أنه طالما بقى الاسلام .. سيبقى النشاط الخاص أيضا».

نموذج تنموى رأسمالى تابع

وتحت ضغط هذا الاتجاه والفئات الاجتماعية المساندة له، وكذلك تحت ضغط الازمة الاقتصادية التى واكبت الحرب الايرانية العراقية المدمرة والتى بلغت خسائرها ٥٠٠ مليار دولار ودمار ثلث البلاد وتشريد ٤ ملايين من المواطنين، وكذلك تحت ضغط الحصار الغربى على ايران، بالاضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية نتيجة الزيادة السكانية السريعة والانخفاض النسبى فى عائدات النفط والركود فى القطاعات الاقتصادية المختلفة. اتجهت حكومة **موسوى** عام ١٩٨٩، وبعد انتهاء الحرب مع العراق، نحو انتهاج سياسة اقتصادية أكثر ليبرالية ومنح القطاع الخاص دور أكبر فى الحياة الاقتصادية وفى عملية اعادة الاعمار. وقد كانت أول خطوة تتخذ فى طريق الانفتاح الاقتصادى **رفع القيود المفروضة على القطاع الخاص فى مجال استيراد السلع الاساسية والكمالية مما يعكس قوة ونفوذ البازار أو البورجوازية التجارية**. وقد تم التصريح للقطاع الخاص عام ١٩٩٠ وحده باستيراد ما قيمته ١,٦ مليار دولار من السلع الاساسية.

وقد اعقب ذلك بدء وضع خطة شاملة للخصخصة ولكن لم يأخذ هذا الاتجاه دفعة قوية إلا مع صعود **رافسنجانى** إلى موقع الرئاسة فى أغسطس ١٩٨٩. **ورافسنجانى** الذى ينحدر من أسرة ثرية تعد من أكبر منتجى وتجار الفستق فى ايران، جاء تحت مظلة تحالف اجتماعى يضم **تجار البازار ورجال الدين المحافظين والصناعيين الجدد و التكنوقراط**. وقد تم تدشين برنامج واسع للاصلاح الاقتصادى والانفتاح على الخارج يلبى شروط خطة **البنك الدولى والصندوق الدولى** للتكيف الهيكلى والذى تبناها النظام لاعادة اعمار ايران.

وفى اطار هذا البرنامج اتجهت حكومة **رافسنجانى** نحو تحرير السوق وبيع العديد من المنشآت والشركات المملوكة للدولة للقطاع الخاص من بينها مصانع ومناجم وصناعات ثقيلة وغيرها من المنشآت كان قد تم تأميمها فى بداية الثورة مع تعويض ملاكها القدامى.

كما تم وضع سياسات لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية حيث تم اقامة عدد من المناطق الحرة. وفى عام ١٩٩٢ تم الغاء أغلب القيود على مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية فى المشروعات الاستثمارية الايرانية كما الغيت القيود الخاصة بتحويل الأرباح إلى الخارج.

كما عادت ايران للاقتراض من الخارج

والتعامل مع المؤسسات والشركات المالية الغربية بعد أن كانت الثورة قد أوقفت التعامل مع هذه المؤسسات عام ١٩٧٩ . وإثر ذلك نفزت ديون ايران الخارجية عام ١٩٩٣ **إلى ٤٠ مليار دولار.**

وواكب ذلك تشجيع القطاع الخاص في مجال التصدير والمشاركة في المناقصات الدولية. وتبنت الدولة سياسة مرنة لاسعار الصرف وصولا إلى توحيد سعر الصرف عام ١٩٩٣ واعلان العملة الايرانية عملة حرة.

بالاضافة لذلك تم **رفع الدعم عن السلع الأساسية** بشكل تدريجي وصولا لرفعه نهائيا فيما بعد. كما تم **تقليص ميزانيات الصحة والتعليم** وغيرها من الخدمات الاجتماعية **والتخلي عن العديد من العمالة الصناعية في اطار عمليات «الترشيد»**. وقد تسببت هذه السياسات في **ارتفاع حاد في الأسعار تراوحت ما بين ٢٠٠- ٤٠٠٪ بالنسبة للسلع الاساسية وزيادة حجم البطالة.**

ولم تكتف الحكومة الايرانية بهذه السياسات بل رحبت بعودة عناصر البورجوازية الكومبرادورية السابقة واثرياء الايرانيين والتكنوقراط الذين تركوا البلاد عقب الثورة. وقدمت وعودا باعادة ممتلكاتهم السابقة في حالة قيامهم بالاستثمار في مشاريع اعادة الاعمار.

وسياسات حكومة **رافسنجاني** كما **يشير احتشامي** تعمل على تثبيت دعائم الاقتصاد الحر والمشروع الرأسمالي في ايران وكذلك تعمل على تعميق اندماج الاقتصاد الايراني في النظام الرأسمالي العالمي. ومما يذكر أن علاقة ايران بالنظام الرأسمالي العالمي لم تنقطع أبدا منذ الثورة الايرانية لاعتماد ايران على صادرات النفط لسد احتياجات البلاد الحيوية ولتمويل الحرب مع العراق. ويرى **احتشامي** أن هذا الاتجاه يضع **تساؤلات هامة أمام مقولات مثل «الاقتصاد الاسلامي» و«النموذج التنموي الاسلامي البديل»** خاصة وأن هذا الاندماج المتزايد في المنظومة الرأسمالية العالمية سيعمق الاستقطاب الطبقي داخل ايران ويعزز من قوة ومكانة البورجوازية الايرانية وحلفائها من الطبقات الوسطى على حساب الفقراء والمحرومين.. وقود الثورة الايرانية.. وضحاياها على ما يبدو في نهاية الأمر. بل يخشى احتشامي أن **تعود البنية الطبقية في ايران مرة أخرى إلى نفس الشكل الهرمي الذي كان** سائدا أيام الشاه.

رأسمالية مستغلة

ويؤكد **رضى غفاري** في دراسته استنتاجات احتشامي بل يشير إلى الطابع الاستغلالي لرأس المال في ايران منذ بداية الثورة، والذي يتضح من خلال مجموعة السياسات الخاصة بالاجور واسعار السلع والخدمات والضرائب وأسعار الصرف التي تم تطبيقها منذ عام ١٩٧٩، والتي استهدفت في المقام الأول زيادة معدلات فائض القيمة ومعدلات التراكم الرأسمالي وضمان النمو المستمر للارباح والتي عملت- كما يبرهن غفاري من خلال تحليله للاحصاءات الرسمية الايرانية- **على إعادة توزيع الدخل و الثروة من أيدي الطبقات العاملة والفئات الكادحة والمحرومة إلى جيوب البرجوازية الايرانية وخاصة تجار البازار والمقربين من النظام.**

وقد استخدم **غفاري** الحد الادنى الرسمي للأجور كمؤشر لتحليل سياسات النظام الخاصة بالأجور. فقد جمدت الحكومة الايرانية الأجور طوال ١٣ عاما (٧٩-١٩٩٣) ،وظل الحد الادنى الرسمي للأجور ثابتا حتى عام ١٩٨٨ وتم رفعه بنسبة ١٠٪ فقط بعد انتهاء الحرب مع العراق وتحت ضغط شعبي .وقد بلغ متوسط عدد العاملين بأجر سنويا في ايران خلال هذه المدة **٩ ملايين عامل** وهم يشكلون نسبة كبيرة من اجمالي قوة العمل الايرانية والتي بلغت عام ١٩٩٣ **ثلاثة عشر مليون عامل**. كما تتلقى نسبة كبيرة من هؤلاء الحد الادنى الرسمي للأجر خاصة وأن جميع العاملين الجدد تقريبا في القطاعين العام والخاص -وبالذات عمال المصانع- يعملون مقابل الحد الادنى للاجر.

وفي ظل غياب احصاءات دقيقة حول معدل دوران العمالة في ايران حاول **غفاري** تقدير حجم العاملين الجدد في قوة العمل الايرانية ،فعددهم على أقل تقدير يبلغ **٣٫٨ مليون عامل** وهو العدد الذي زادت به قوة العمل الايرانية خلال الفترة ١٩٧٩ (٩٫٢ مليون عامل) إلى ١٩٩٣ (١٣ مليون عامل).

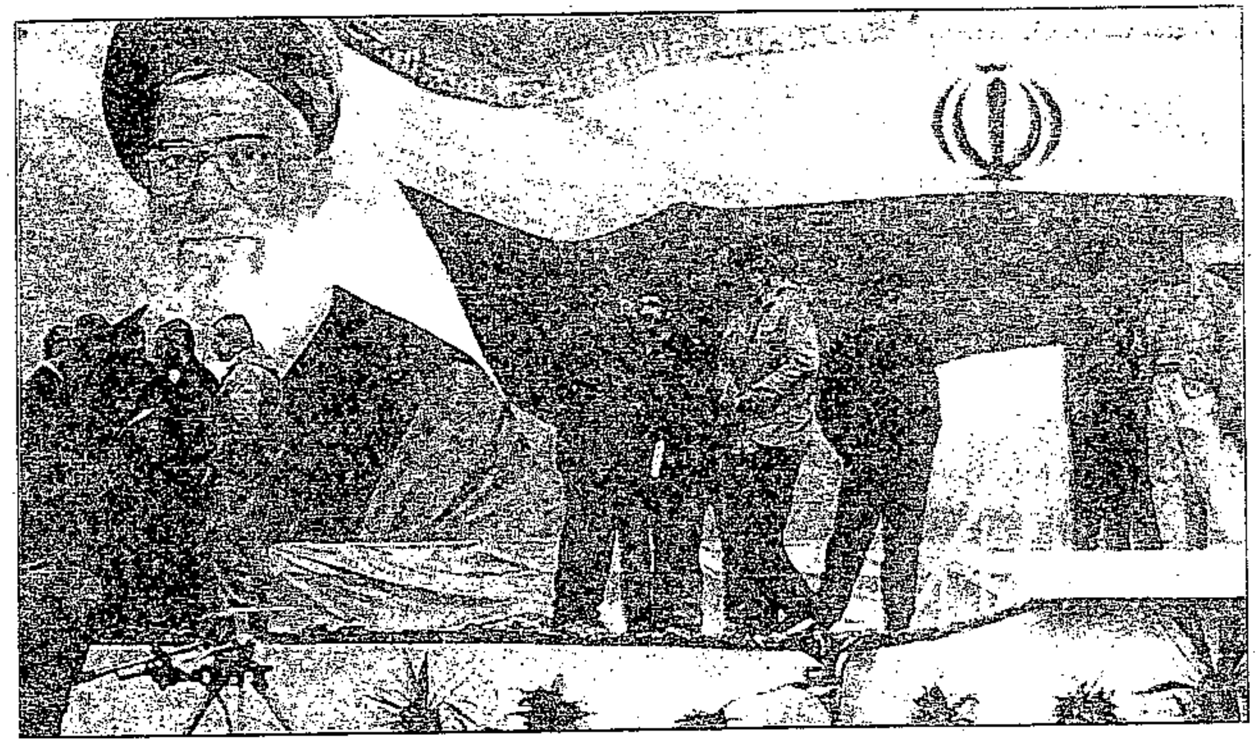
وهذا الرقم سيرتفع اذا اخذنا في الاعتبار **التراجع الذي شهدته مشاركة المرأة الايرانية في قوة العمل حيث انخفضت مشاركتها من ١٫٤٥ مليون عاملة عام ١٩٧٦ إلى ٩٨٧٠٠٠ عام ١٩٨٦ مما يعني دخول عمالة جديدة لتحل محلها**.كما سيرتفع هذا الرقم أيضا اذا اخذنا في الحسبان حالات التقاعد والوفاة ودخول عمالة جديدة لتحل محلها.

أما بالنسبة للعمالة غير المثبتة عند الحد الادنى للاجر فلم تكن أكثر حظا خلال هذه الفترة، حيث أدى تجميد الأجور من قبل الحكومة بشكل عام إلى تثبيت أجورهم عند مستويات ضعيفة وعدم مواكبتها لغلاء المعيشة. وأغلب هذا النوع من العمالة يتركز في قطاع الزراعة وقطاع الأعمال الصغيرة، ولا يخضع لقانون العمل الاسلامي **ويتلقى أجورا أقل من الحد الادني.. ويتشكل غالبيته من النساء والاطفال الذين يعملون في صناعة السجاد في ورش ريفية صغيرة أو في الانتاج المنزلي** . ولم تنجح الجهود الرامية لرفع أجور هذا القطاع إلى مستوى الحد الادنى الرسمي للاجور ،كما لم تحظ بأي تأييد من النظام الاسلامي. ومما يذكر أن أي تغيير في التشريعات الخاصة بالعمل يتم عبر سلسلة من المؤسسات بدءا بوزارة العمل ثم الحكومة ثم مجلس الشورى (البرلمان) ثم مجلس الأوصياء الذي له حق الفيتو على قرارات أو تشريعات مجلس الشورى كما اسلفنا الذكر.

وإلى جانب تجميد الاجور فقد انخفضت قيمتها الحقيقية بفعل التضخم الذي تراوح متوسط معدله السنوي خلال الفتر ٧٩- ١٩٩٣ حول ٢٣٫٤٪ وهي نسبة مرتفعة، بالاضافة إلى التغيرات في أسعار الصرف والتي لها انعكاس مباشر على أسعار السلع المستوردة والسلع المنتجة محليا .وقد انخفض سعر العملة الايرانية (**التومان**) من ٧ تومان للدولار الواحد عام ١٩٧٩ إلى ٢٩٠ للدولار الواحد عام ١٩٩٣ . وقد شهدت أسعار العديد من السلع الاساسية وكذلك أسعار الخدمات مثل الكهرباء والغاز والمياه والتعليم والصحة والبريد وغيرها من الخدمات العامة ارتفاعات حادة مع بداية سياسات التحرر الاقتصادي.

ويبين الشكل (١) اتجاه الحد الادنى للأجر الحقيقي خلال الفترة ٧٧-١٩٩٣ .

ويوضح **غفاري** أن الانخفاض الواضح في الأجور الحقيقية الذي يتبين من الشكل غير مرتبط بانخفاض في انتاجية العمل، بل تشير الاحصاءات الرسمية إلى أن انتاجية العمل تضاعفت خلال الفترة ١٩٧٩- ١٩٨٤. وهذا يعني أن **عملية الاستغلال تصاعدت عبر الجمع ما بين تجميد الاجور وارتفاع معدلات التضخم زائد استخدام الادوات الايديولوجية**



احتفال بذكرى انطلاق الثورة

والقمع لزيادة الانتاج والانتاجية.

ويبين الشكل (٢) حجم الاستغلال الذى تعرضت له الطبقات العاملة وأصحاب الأجور فى إيران حيث يوضح الفارق ما بين الحد الادنى الاجر للعامل الواحد من جهة والحد الادنى للاجر للعامل الواحد فى حالة مواكبته معدلات التضخم الرسمية السنوية من جهة أخرى. **وهذا الفارق الذى يبلغ ٨٥٫٥ مليار دولار للفترة ٧٩-١٩٩٣ لاجمالى العاملين مقابل أجر يدل على حدوث عملية تحويل ضخمة للدخل من أيدى العمال و أصحاب الأجور إلى أيدى فئات اجتماعية أخرى.**

واذا ادخلنا الضرائب فى الاعتبار تصبح الصورة أكثر سوءا . **فقد تضاعفت الضريبة المباشرة على الأجور والمرتبات أربع مرات خلال الفترة ٧٧-١٩٩١** كما زادت الضرائب غير المباشرة وخاصة ضريبة الانتاج على السلع والخدمات والتى اضرت بملايين العمال وأصحاب الدخول الثابتة.

أما على الجانب الاخر فقد حققت **البرجوازية الايرانية** وخاصة تجار البازار تراكما رأسماليا كبيراً خلال الـ ١٥ سنة الماضية(١٩٧٩-١٩٩٤) .وقد نجحت هذه الشريحة من البرجوازية فى تحويل جزء كبير من عائدات النفط والتى بلغت ١٥ مليار دولار سنويا أو **٢٢٠ مليار دولار** لهذه الفترة إلى جيوبها الخاصة عبر انخراطها فى عمليات السوق السوداء وخاصة خلال الحرب مع العراق ,وكذلك عبر احتكارها عمليات استيراد السلع الاساسية. **وقد حققت هذه الشريحة مكاسب طائلة عن طريق استيرادها السلع مقابل سعر الصرف الرسمى البالغ ٧ تومان للدولار ثم اعادة بيعها بسعر السوق البالغ ١٥٠ تومان للدولار محققة مردودا تراوحت نسبته ما بين ٢١٤٠٪ إلى ٣١٤٠٪ للسلعة الواحدة** . وقد شاركت المئات من المؤسسات الاسلامية الضخمة التى تضم تحت مظلتها انشطة تجارية وزراعية متعددة فى عمليات مماثلة.

كما ساعد على هذا التراكم المالى زيادة حجم النقد المتداول خلال الفترة ٧٩-١٩٩٣ حيث تضاعفت ١٤ مرة نظرا لحاجة الحكومة لسد العجز الضخم فى ميزانية الدولة خلال هذه الفترة والذى كان من أهم أسبابه الحرب مع العراق. بالاضافة اتجهت الحكومة إلى الاقتراض من الخارج مع بداية سياسة التحرر الاقتصادى حيث **اقترضت ما بين ٣٥-٤٠ مليار دولار من القروض قصيرة الأجل لسداد فاتورة الواردات.**

ولاظهار حجم التراكم الذى حققته البرجوازية التجارية وحجم الاستغلال الذى قامت به قام **غفارى** بجمع الارقام الخاصة بسيولة القطاع الخاص فى النظام المصرفى الايرانى خلال الفترة ٧٧- ١٩٩٣ حيث تبين أنها زادت من ٢٠٩ **مليار** تومان عام ١٩٧٧ إلى ٤٠٠٠ **مليار** تومان عام ١٩٩٣ أى أن حجم التراكم المالى الذى حققه القطاع الخاص زاد ٢٠ مرة أو بنسبة ١٩١٣٪.

ويبين **الشكل (٣)** مدى الارتباط والتلازم بين اتجاه الزيادة فى سيولة القطاع الخاص (بالارقام الحقيقية) واتجاه الزيادة فى اجمالى الاجور المفقودة لاجمالى قوة العمل مما يدل بوضوح على أن هذه الأجور المفقودة انتقلت إلى الحسابات المصرفية الخاصة للمودعين فى النظام المصرفى علما بان ٩٠٪ من السيولة فى النظام المصرفى الايرانى يتملكها ١٪ فقط من المودعين.

رأسمالية طفيلية

ويبرز لنا **غفارى** أيضا الطابع الطفيلى للرأسمالية المسيطرة فى ايران. فبرغم الزيادة الحقيقية التى حدثت فى سيولة القطاع الخاص إلا أن هذه الزيادة لم ترتبط بأى زيادة فى المؤشرات الانتاجية بل شهدت كافة هذه المؤشرات تراجعا حقيقيا منذ عام ١٩٧٩. **فالناتج المحلى الاجمالى الحقيقى عام ١٩٨٨ لم يشكل سوى ٩٠٪ من قيمته عام ١٩٧٩ كذلك لم يشكل اجمالى الدخل القومى سوى ٨٥٪**

من قيمته السابقة . كما لم يشكل التكوين الرأسمالي المحلي الاجمالي عام ١٩٨٨ إلا ٣٩٪ من قيمته قبل ثورة ١٩٧٩ . وهذا يدل على أن الرأسمالية المسيطرة في ايران وهي **الرأسمالية التجارية** في ظل الحكم «الاسلامي» حققت تراكما وتوسعا من خلال سيطرتها الاحتكارية على التجارة و إنها نجحت في احكام قبضتها على الاقتصاد الايراني على حساب **الرأسمالية الصناعية** بل أنها عملت على عرقلة محاولات رفسنجاني لتطوير الصناعة الايرانية وقامت بوضع العقبات أمام سياسات برنامجه الاصلاحي التي تضر بمصالحها الخاصة. ونجحت في ذلك من خلال الأغلبية التي تحظى بها داخل «مجلس الشورى» (البرلمان).

ويبين **الشكل (٤)** حالة الركود الخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد الايراني سواء بالنسبة للتكوين الرأسمالي أو اجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي وبالمقارنة نجد زيادة مذهلة في السيولة الحقيقية للقطاع الخاص وهي الزيادة التي ذهبت إلى جيوب **١٪ من المودعين** في النظام المصرفي الايراني وأغلبهم من تجار البازار.

انشطار المرة

وفي ضوء ما سبق يرى **غفاري** أن المحرومين والفقراء والكادحين الذين خرجوا بالملايين لتأييد الثورة الايرانية وانجاحها والدفاع عنها لم يجنوا ثمارها بل تعرضوا للاستغلال والافقار في حين تركزت الثروة والقوة والنفوذ في أيدي شريحة ضيقة من رجال البازار ومن المقربين من النظام ومؤسساته السياسية والاقتصادية.

وتشير الاحصاءات وكذلك تقديرات ودراسات عدد من الاقتصاديين والأساتذة الايرانيين **أن توزيع الدخل في ايران يعد من بين الاسوأ في العالم، وأن ٥٩٠ أسرة ايرانية تملك ٩٠٪ من** ثروة البلاد في حين **يعيش ٣٥** مليون ايراني تحت خط الفقر. واذا كانت الاحصاءات الرسمية تشير إلى أن الدخل السنوي الحقيقي للفرد في ايران عام ١٩٩٢ كان ٣٨٠٠ دولار أمريكي فمن حق الـ ٣٥ مليون ايراني الذين **يعيشون على دخل سنوي يتراوح ما بين ١٥-٤٥ دولار للفرد** أن يتساءلوا إلى أين يذهب باقي هذا الدخل المفترض ولمن؟

ويستعرض غفاري بعض ملامح الافقار في ايران . **فملايين الاطفال الايرانيين لا يجدون الفرصة للتعليم ويدخلون سوق العمل في سن مبكرة** بسبب النقص الحاد في المدارس والفصول. كذلك فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي ضعيفة حيث **لا تقبل الجامعات سوى ١٠٪ من كل المتقدمين لاداء امتحان القبول للمرحلة الجامعية**. وبالتالي يتعاظم جيش العاطلين والمهمشين الذين يملئون شوارع المدن الايرانية ويتعاطون في كل شيء من اللبان إلى المخدرات.

كذلك تنتشر في الصحف الايرانية اعلانات عن بيع الأعضاء البشرية لمن يحتاجها في اجراء عمليات نقل الأعضاء. فبدون عمل وبدون أي مصدر للرزق لا يجد كثير من الايرانيين سوى بيع أعضائهم لكي يعولوا أنفسهم وأسرهم.

كما تمتلئ الصحف الايرانية بأخبار عن حوادث انتحار سواء بسبب الفقر أو بسبب الفصل من العمل في اطار سياسات «الترشيد» التي يفرضها برنامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

ولا يتضح من بعض تصريحات كبار المسئولين اداركهم لمعاناة الفئات الكادحة والمحرومين . فمثلا اعلن **آيات الله جناتي** المتحدث الرسمي باسم «**مجلس الأوصياء**» أنه لا يوجد تضخم في ايران بل أسعار منخفضة بشكل اصطناعي ولذلك على الايرانيين أن يتوقعوا زيادات جديدة في الاسعار كما أعلن **ايات الله خامنئي** مرشد الثورة و خليفة الامام الخوميني يوم عيد العمال عام ١٩٩٣ انه «يجب على شعبنا الا يصرف ببذخ كما يفعل وان يكف عن كثرة الاكل. فالظروف التي خلقتها الجمهورية الاسلامية ظروف مريحة للعمال وموظفي الدولة والفلاحين وكل جماهير شعبنا».

لكن الفقر والجوع هو الذي دفع آلاف الايرانيين خلال الاعوام الماضية إلى الشوارع للاحتجاج على تدهور الأوضاع المعيشية وللمطالبة بالحد من الغلاء والبطالة مطلقين شعارات مثل «الماء والخبز والعمل».

ففي أعوام ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ شهدت مدن ايرانية عديدة مثل «**مشهد**» و«**اراك**» و«**شيراز**» و«**تبريز**» و«**زاهدان**» و«**اسلام شهار**» و«**غازفين**» سلسلة من الانتفاضات الشعبية و الاضطرابات لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم والعنف والخطورة منذ اندلاع ثورة ١٩٧٩ . وقد تميزت اغلبها بهجوم آلاف المواطنين على المباني الرسمية والمصارف و المتاجر ومكاتب المنظمات واللجان «الاسلامية» وتدمير وحرق كل ما يرمز للنظام وفي بعض الاحيان الاستيلاء على المدن وتكوين ميليشيات محلية للدفاع عنها وتوزيع أموال البنوك على المواطنين.

وقد كان رد النظام عنيفا وصارما حيث سقط عشرات القتلى ومئات الجرحى وشنت حملات قمع واعتقال واسعة وشكلت المحاكم «الثورية» التي اصدرت احكاما سريعة بالاعدام والسجن. وتم تكليف الحرس الثوري «**الباسيج**» بمهمة القضاء على أي احتجاجات أو تحركات شعبية وشكلت وحدات خاصة من الحرس الثوري لقمع التظاهرات.

خاتمة

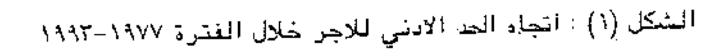
أهمية الدراستين اللتين قمنا بعرض افكارهما الرئيسية لا تكمن فقط في أن تجربة الثورة الايرانية هي تجربة جديرة بالرصد والتحليل باعتبارها من ضمن الاحداث والتجارب الهامة لهذا القرن ، وكذلك باعتبار ايران إحدى دول الجوار الاسلامية ودولة لها تاريخها العريق وثقلها الاقليمي، ولكن تكمن أيضا في أهمية ادراك أن **السيناريو الايراني «الاسلامي» هو سيناريو تكرر في كثير من دول العالم الثالث**، وان الظروف الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية التي تشهدها ايران «الاسلامية» هي ظروف وأوضاع تكررت في كثير من بلاد الجنوب سواء في أمريكا اللاتينية أو أسيا أو افريقيا أو بلادنا العربية والاسلامية.

وهي أولا ناتجة عن التغلغل الرأسمالي في كثير من بلاد العالم الثالث والعلاقات غير المتكافئة التي نشأت بين هذه الدول وبين العالم الرأسمالي الصناعي المتقدم.

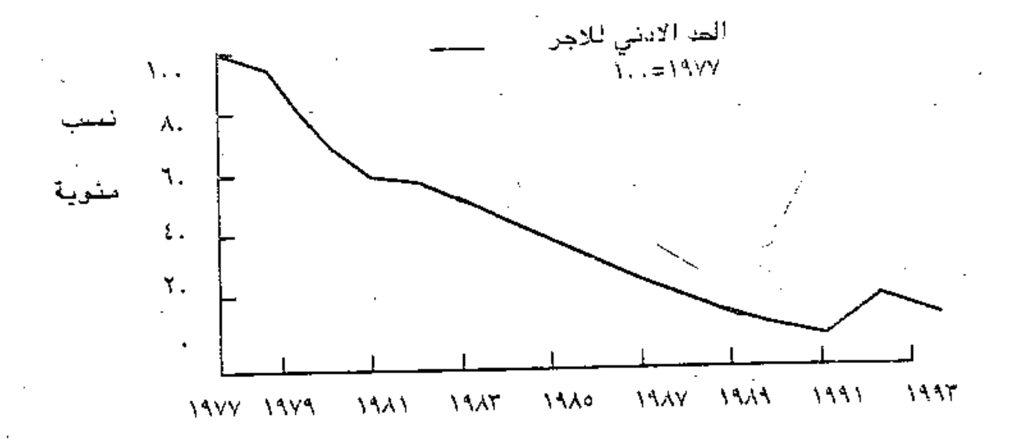
وثانيا هي **نتاج لقيام البورجوازيات المحلية في كثير من بلاد العالم الثالث بنهب واستغلال شعوبها وخدمة مصالحها الطبقية مستخدمة في ذلك الادوات الايديولوجية، سواء كانت ايديولوجيا «اسلامية» أو «قومية» أو حتى اشتراكية** أو غيرها من الايديولوجيات، بغرض تعبئة الجماهير وراء مشاريعها و مصالحها وكذلك مستخدمة ادوات القمع البوليسية لمواجهة أي احتجاجات شعبية قد تهدد الأوضاع اللازمة لاستمرار أشكال التراكم السائدة.

*ANOUSHIRAVAN EHTESHAMI "Iran" in Tim Niblock and Emma Murphy (eds.) Economic and Political Liberalization in the Middle East. London: British Academic Press, 1993.

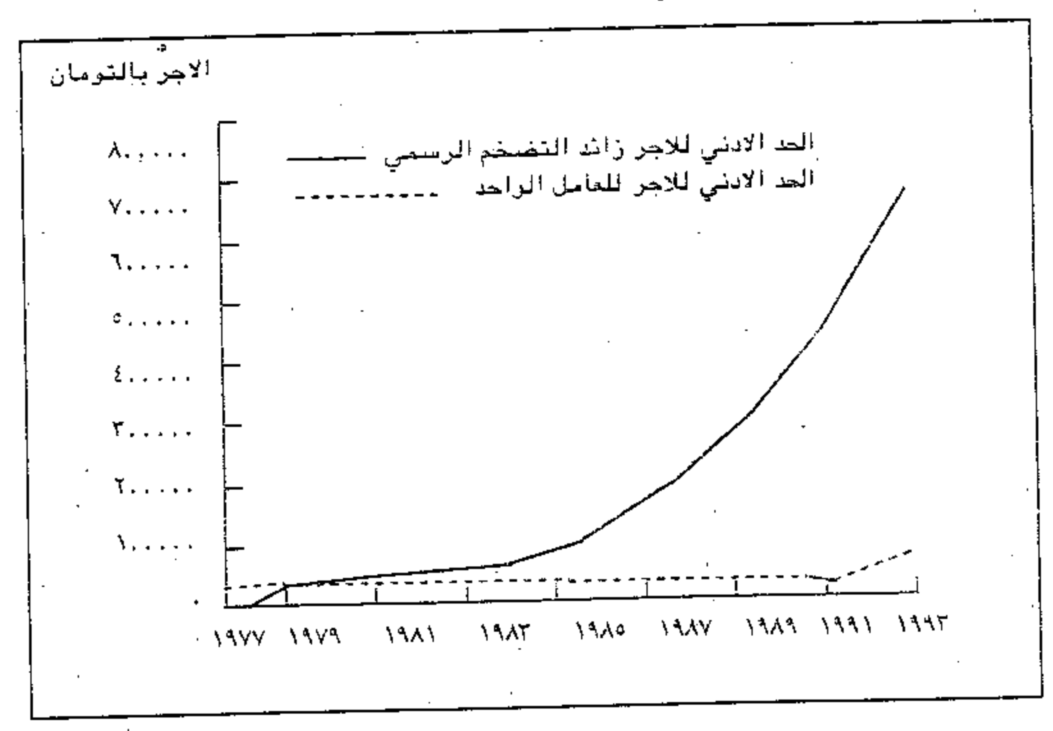
**Reza Ghaffari . the Economic Consequences of Islamic Fundamentalism in Iran: The Political Economy of the Islamic Republic of Iran 1979-94' Capital and Class. April 1995.

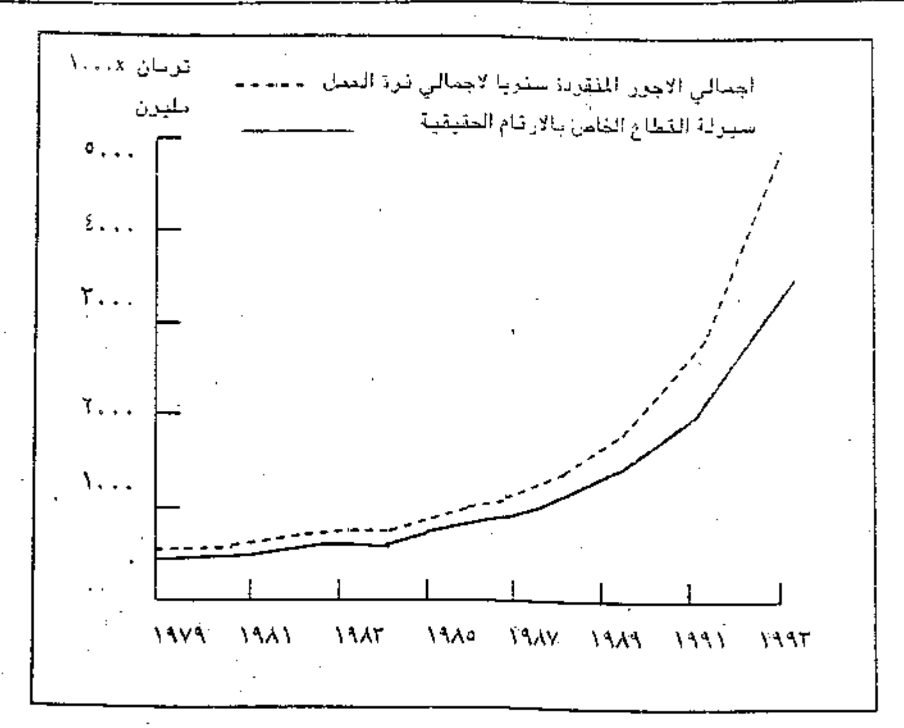


الشكل (١) : اتجاه الحد الادني للاجر خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٩٣



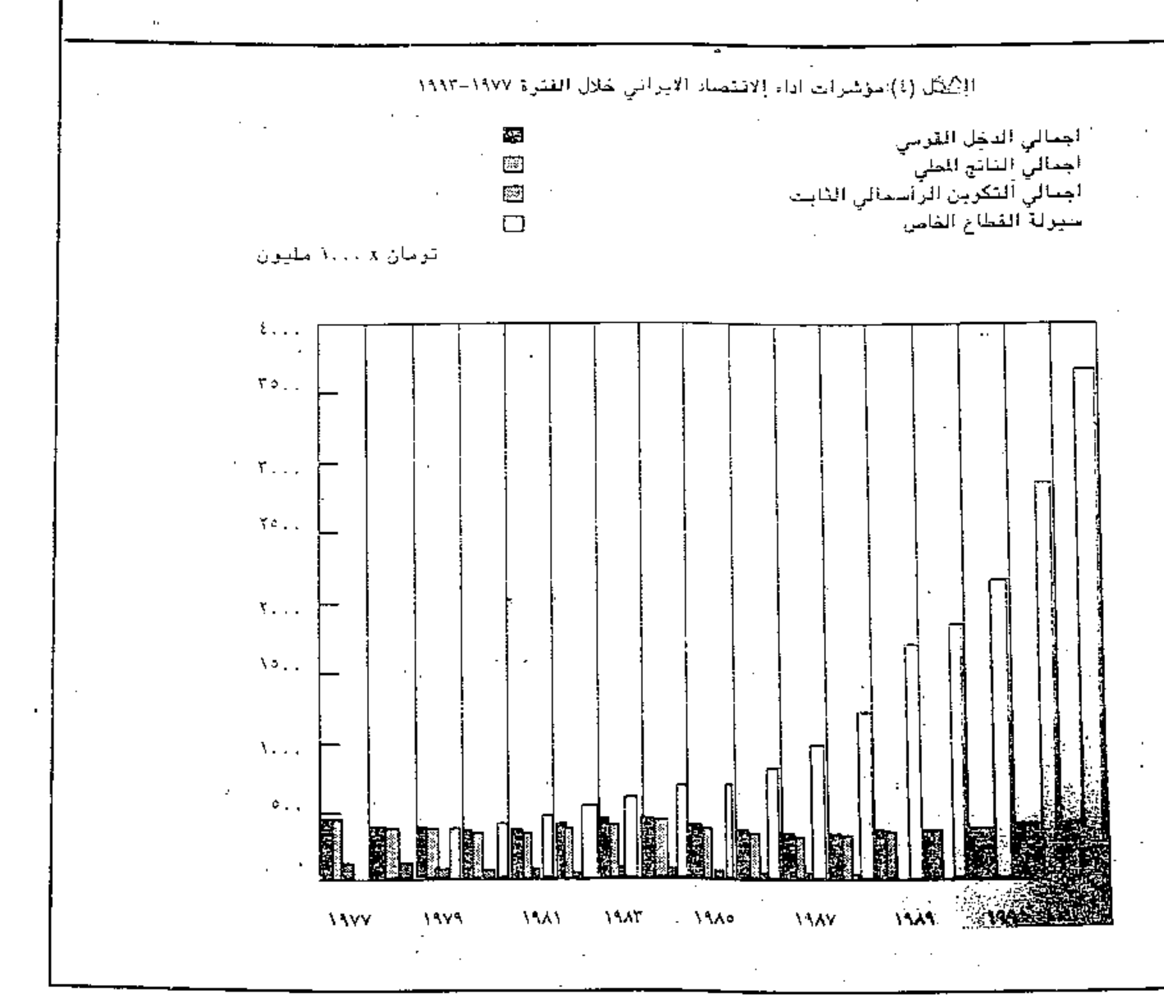
الشكل (٢): الحد الادني للاجر الفعلي للعامل الواحد مقارنة بالحد الادني للاجر زائد معدل التضخم الرسمي.





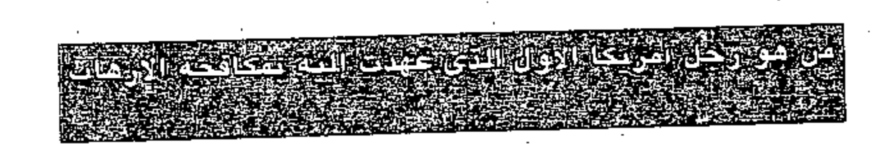
الشكل (٣): مقارنة سيولة القطاع الخاص بالارقام الحقيقية و اجمالي الاجور المفقودة سنويا لاجمالي اصحاب الاجور خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٣

الشكل (٤): مؤشرات اداء الاقتصاد الايراني خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٩٣





أمريكا وبيرو تستعدان لتنفيذ مذبحة «توباك آمارو»



رسالة واشنطن

سمير كرم

واشنطن تدين بيرو فى تقرير حقوق الانسان
وتؤيدها سياسيا وعسكريا فى الواقع

* منذ أكثر من شهرين منذ أن بدأت «أزمة الرهائن فى مقر اقامة السفير اليابانى فى «ليما» عاصمة «بيرو» .. خلال هذه الفترة (وحتى كتابة هذه السطور) بدا أن الازمة تتراجع فى حجمها وحدتها.

ألم يتناقص عدد الرهائن من أكثر من أربعمائة إلى اثنين وسبعين بلفتات حسن نية من جانب «محتجزى الرهائن» أعضاء «حركة توباك آمارو الثورية»؟.

ألم ينكمش اهتمام الاعلام العالمى (الغربى بالدرجة الأولى) ومعه المساحات الزمنية والورقية المخصصة لهذه الازمة فى نشرات الأخبار المسموعة والمرئية والمقروءة.. بعد أن كانت فى بدايات الأزمة تغطى على كل ما عداها؟.

ألم تواصل حكومة بيرو اعلان بياناتها بأنها لن تتخلى عن السعى لايجاد «حل سلمى» للأزمة؟.

ألم تؤكد الادارة الأمريكية اقتناعها بصدق سعى حكومة بيرو ورئيسها اليابانى الأصل «البرتو فوجيمورى» وتأييدها لأسلوبه فى معالجة الأزمة؟.

مع ذلك فلا يبدو أن الأزمة تعالج. كما لا يبدو بالتأكيد أنها قابلة للزوال من تلقاء نفسها بسحر التهديدات من جانب حكومة بيرو أو من جانب المؤسسة العسكرية فيها.. أو -وهذا أهم- من جانب واشنطن التى تحيزت فى الأزمة منذ البداية عندما أطلقت على ثوار حركة «توباك آمارو» وصف الارهابيين.

ومن يتابع الأزمة من واشنطن (وهذا ما نفعله) يدرك أن الاستمرار فى حرب أعصاب ضد ثوار بيرو واللعب على عنصر الوقت ليس سوى وسيلة لاخفاء التخطيط لمذبحة فى مرتع الأزمة فيما يستمر الحديث عن محاولات حلها بالمحادثات المباشرة وغير المباشرة مع الثوار. بينما يغيب العنصر الأهم وهو تناول السبب الحقيقى للأزمة وهو الممارسات الارهابية اللاإنسانية التى تمارسها حكومة بيرو وأجهزتها العسكرية والمخابراتية ضد قطاعات واسعة من الشعب وليس ضد ثوار «توباك آمارو» وحدهم.

هذا هو تقدير من يرقبون الوضع فى «ليما» عن كثب من واشنطن بعيون ليست عيون وزارة الخارجية الأمريكية أو «البنتاجون» أو الـ «سى. أى . ان» وفى مقدمة هؤلاء «مجلس شئون نصف الكرة الغربى» وهو بمثابة مركز للبحوث معنى بشئون أمريكا اللاتينية وفضح السياسة الأمريكية المؤيدة لارهاب المؤسسات العسكرية الموالية فى القارة. وقد اتهم هذا المجلس -فى بيان أذاعه يوم ١١

فبراير الماضي وتجاهله الاعلام الأمريكي تجاهلا تاما- حكومة فيجموري بأنه «لم يتخذ أية خطوات باتجاه حل الازمة» ، وبأن مواقفه تنم عن انعدام الشعور بالمسئولية وبالعجز عن فهم الخطر الكامن في الحالة الراهنة في بلاده.

بين من يراقبون الوضع الخطير في بيرو أيضا من داخل أمريكا ولكن بعيون غير عيون الرسميين الأمريكيين «معهد الاتصالات الاجتماعية والثقافية» (ويشنطن). وقد اهتم بنشر تحليل للوضع السياسي والاجتماعي -الذي تحميه الولايات المتحدة- في بيرو ووصفه بأنه وضع «تنتشر فيه الانقسامات السياسية لكنها تقمع بواسطة مؤسسات الدولة الارهابية».

هذا بخلاف صحافة اليسار الأمريكية التي لا تكتفي بالتعاطف مع قضية ثوار «توباك أمارو» ، انما تكشف ما يتجاهله الاعلام الأمريكي السائد عن دور أمريكا الرسمي والخفي في دعم ممارسات القمع الحكومية في بيرو ضد الثوار وقواعدهم الشعبية، وضد فقراء بيرو بشكل عام، لمصلحة الاغنياء المتحالفين مع المستثمرين الأمريكيين.

ويمكن ان نضيف الى هذه العيون المراقبة للوضع في «ليما» من داخل أمريكا ولكن بغير التحيز الامريكي، عددا لا بأس به من المراسلين الصحفيين الامريكيين الذين-على الرغم من عدم انتمائهم بصورة مباشرة إلى تنظيم أو صحيفة يسارية- يحاولون أن ينقلوا بأقصى درجة ممكنة تمليها عليهم الامانة حقائق الوضع في بيرو وراء خطوط الحصار الذي تفرضه قوات الأمن حول مقر السفير الياباني حيث «الرهائن» و «المتمردون».

المحصلة المترتبة من كل الدلائل والاتهامات الموجهة إلى حكومة بيرو بعدم المسئولية أو بالعجز عن التحرك لحل الازمة تشير في هذا الاتجاه: أن حكومة بيرو تعد لمذبحة.. وقد استنتج المراقبون من أول بيان لحركة توباك أمارو الثورية بثته من خلال شبكة الاتصالات بالكومبيوتر (الانترنت) يوم ٢٣ يناير الماضي أن لدى الحركة معلومات تؤيد هذا الاحتمال المشحون



البرتو فيرجيموري

بالخطر بالنسبة للجميع: للرهائن ومحتجزيهم والثوار بوجه عام، والمجتمع ككل في بيرو.

والواقع أن أحدا لم يعد يأخذ كلام الثوار بأي درجة من الاستخفاف أو الاستهانة، فقد برهنت تصرفاتهم وتصريحاتهم منذ بداية الازمة (في ١٧ ديسمبر ١٩٩٦) على أنهم يتمتعون بقوة ذهنية عالية، متمكنون من أساليب التفاوض وأساليب التأثير في الرأي العام داخل بلادهم وعلى نطاق عالمي.

في ذلك البيان -الذي يعد حتى الآن أهم بياناتهم منذ استيلائهم على مقر اقامة سفير اليابان في ليما- دعوة كل القوى المؤيدة لهم في أنحاء العالم لممارسة ضغوطها لوقف أي محاولة من جانب المؤسسة العسكرية في بيرو لنصب مذبحة ضد فريق الثوار الذي نفذ هذه العملية وضد سجنائهم ونبه البيان إلى أن عددا من **الثوار السجناء من أعضاء هذه الحركة والمحتجزين في سجن القاعدة البحرية يجري تعذيبهم لاجبارهم على التوقيع على «اتفاقية سلام»** يقصد بها أن تكون في الواقع وثيقة استسلام بغير شروط.

وأكد بيان الحركة أن كل أساليب الاستفزاز والضغط النفسي التي تمارسها السلطات العسكرية لحكومة بيرو على الثوار-من قبيل مناورات طائرات الهليكوبتر وتحركات المدرعات وناقلات الجنود حول المبنى لن تؤثر في فريق الثوار القائم بالعملية..

وبينما يكاد يبدو أن الادارة الأمريكية تتعامل مع الأزمة من بعيد مكتفية باظهار تأييدها السياسي لحكومة «فوجيموري» ، فان من الواضح من تصريحات رئيس جمهورية بيرو التي رافقت قبوله ايفاد مسئولين للتفاوض مع الثوار داخل المبنى المحاصر حملت على الاعتقاد بأنه يستند إلى شئ أكبر بكثير من مجرد التأييد السياسي من واشنطن. فقد أعلن أنه يهدف إلى تصفية الحركة الثورية المسلحة بأكملها في بيرو .. وعاد فقال (أثناء زيارة لبرلينيا لجمع التأييد لما تنوي حكومته الاقدام عليه) **انه يرمي إلى اجتثاث حركة توباك أمارو من جذورها في المنطقة ككل وليس في بيرو وحدها».**

وعندما جاء فوجيموري إلى واشنطن في أول فبراير الماضي أعلنت السلطات العسكرية الأمريكية أنها سترسل إلى منطقة جبال الانديز -حيث تقع بيرو- وحدات من القوات البحرية الخاصة ومن فرق «**ذوي البريهات الخضراء**» التابعين للجيش الأمريكي والمدربين على «قتال الغابات» وسيكونون مزودين بأجهزة الكترونية متطورة لجمع المعلومات.. بما في ذلك تلقي المعلومات من أقمار التجسس الصناعية.

وقد وضع هذا كله في اطار «حرب **مكافحة زارعي ومهربي المخدرات**» فقد أعلن عن تكثيف المناورات العسكرية الأمريكية في «**الانديز**» على لسان الجنرال **باري ماكافري** الذي يشغل في ادارة كلينتون منصب قائد حرب المخدرات (حرفيا يشار إليه بلقب «قيصر مكافحة المخدرات») لكن هذا لم يخدع أحدا عن **العلاقة المباشرة بين هذا التحرك الأمريكي وأزمة الرهائن في ليما**. وربما لم ترد ادارة كلينتون أن تخدع أحدا، انما هي ارادت فقط أن لا يبدو أنها تستعد لدور عسكري مباشر في «المذبحة» .وعندما سئل ناطق

باسم وزارة الخارجية الأمريكية عن الموضوع من جانب صحيفة «نيويورك تايمز» قال: «ان الحديث هنا هو عن فرض سيطرة على مناطق لم تكن لحكومة بيرو ابدا سيطرة عليها (..).

وعلى أي الأحوال فان من «الاسرار الذائعة» -اذا جاز التعبير- في كافة أنحاء أمريكا اللاتينية أن الولايات المتحدة أصبحت تتخذ من حربها ضد المخدرات غطاء لوجودها العسكري في بلدان القارة ولتدخلها العسكري في تلك البلدان.. ولهذا لم يكن خافيا على أحد أن «المناطق التي لم تسيطر عليها حكومة بيرو أبدا» هي المناطق التي تعد- في بيرو بشكل خاص- معاقل إما لحركة توباك أمارو الثورية أو «للحزب الشيوعي البيروني الذي عرف باسم «الدرب الساطع» والذي أصيب بنكسات عسكرية خطيرة في السنوات الأخيرة أدت إلى- ونشأت عن- القبض على زعيمه «دكتور أبيمال جوزمان» بعد سلسلة ضربات عسكرية قوية كانت قد هزت أركان النظام الحاكم بشدة.

والواقع أنه قبل أسابيع من عملية اقتحام مقر اقامة السفير الياباني في ليما التي وضعت اسم حركة توباك أمارو الثورية في دائرة الضوء كما لم يحدث من قبل- كان الجنرال ماكافري قد سافر إلى ليما في أواخر أكتوبر الماضي- والتقى هناك بالرجل الذي يعد «رجل أمريكا الأول في بيرو» وهو فلاديمير مونتيسينوس رئيس «ادارة المخابرات القومية» ويتمتع مونتيسينوس في بلاده بسمعة سيئة للغاية ليس فقط بسبب علاقاته المعروفة بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وليس فقط بسبب دوره «القذر» في تدبير كافة عمليات الاغتيال والاختفاء ضد الثوريين وزعماء العمال وقادة الحركات الشعبية في الريف والمدن على السواء.. انما بالأخص بسبب شهرة علاقته الخبيثة مع زعماء عصابات المخدرات. فالرجل ليس فقط رئيس جهاز المخابرات في بيرو انما هو يعد منه قادة حركة انتهاك حقوق الانسان في بيرو وفي الوقت نفسه من قيادات ترويج المخدرات وتهريبها.

وأثناء وجوده في ليما فان الجنرال الأمريكي الذي وضعه الرئيس كلينتون على رأس جيش لمكافحة المخدرات في العالم، وبالأخص في أمريكا اللاتينية -وصف مونتيسينوس بأنه «استراتيجي بارز وواسع المعرفة». وكان ظهوره مع الجنرال ماكافري- وهذه نقطة ذات أهمية كبرى- أول ظهور له علنا منذ ست سنوات.. وهو الذي يعد من أعدائه واتباعه على السواء «ثاني أقوى رجل في بيرو» بعد رئيس الجمهورية. فقد كان

عملية الاستيلاء على مقر اقامة سفير اليابان في بيرو.. سبقت خطة أمريكية لابادة الثوار اليساريين

قد اخطر للتواري عن الأنظار بعد أن «فاحت رائحة عمالته لأمريكا إلى حد التجسس لحسابها وقد سجن في السبعينات بتهمة بيع اسرار الدولة. وبعد اطلاق سراحه أصبح من ابرز محامي رجال عصابات المخدرات الاقوياء. وقد استخدم صلاته القوية في الجيش وأجهزة الحكم الأخرى في كسب القضايا لهؤلاء وفي الوقت نفسه لتمهيد الطريق لعودته إلى دروب السلطة.

وقد وجهت الاتهامات إلى مونتيسينو من جانب «منظمة مراقبة حقوق الانسان» (مقرها في نيويورك) ومن جانب «مكتب واشنطن لشئون أمريكا اللاتينية» بارتكاب أبشع الانتهاكات ضد حقوق الانسان في بيرو. فهو الذي شكل فيلق اغتيالات من رجال المخابرات والعسكريين تحت توجيهه المباشر. ويعد هذا الفيلق -حسب معلومات منظمات حقوق الانسان- مسئولا عن أخطر الانتهاكات ضد المواطنين منذ بداية عهد فوجيموري (أي منذ بداية التسعينات) بما في ذلك اختفاء المواطنين وعمليات التعذيب والاعدامات بلا محاكمة.

لهذا جاء اجتماع الجنرال الأمريكي ماكافري مع رئيس مخابرات بيرو في وقت بالغ الحساسية. كانت غالبية الشعب في بيرو تطلق على رجل أمريكا الأول في بلادها اسم «راسبوتين بيرو». وكانت قد بدأت تظهر على السطح مطالبات شعبية قوية بضرورة التحقيق في أدواره وفي انتهاكاته. وبلغت الصيحات ضده ذروتها أثناء محاكمة لأحد كبار زعماء عصابات تهريب المخدرات في أغسطس الماضي (أي قبل شهرين اثنين من زيارة ماكافري لليما واجتماعه برئيس المخابرات) قال فيها المتهم، واسمه شافيز باناهويرا انه كان يدفع لرئيس المخابرات مرتبا شهريا قدره ٥٠ ألف دولار خلال عام ١٩٩١ مقابل السماح له باستخدام مهبط اقلاع جوي يقع تحت

اشراف المخابرات لكي تستخدمه الطائرات في تهريب المخدرات إلى كولومبيا. وقال المتهم نفسه أن مونتيسينو كان يتصل به لاسلكيا في مخبئه لتحذيره عند الضرورة من عمليات مداهمة لمواقع المهربين. بل أن رئيس المخابرات حضر بنفسه عملية تسليم الأموال بين عصابات التهريب في منطقة «وادي هوالاجا» في بيرو (..).

وختم المتهم في تلك القضية أقواله بأنه اضطر للانتقال إلى كولومبيا ونقل نشاطه من بيرو إليها لأن مونتيسينو طالبه بمضاعفة الراتب الشهري الذي يدفعه له ليصل إلى ١٠٠ ألف دولار. وأنه عندما وقع في قبضة السلطات أخيرا لم يكن ذلك بسبب ضبطه في عملية تهريب انما بسبب تهمة لفقها له رئيس المخابرات بعد أن رفض مضاعفة «مرتبه».. وكانت التهمة هي «التعاون مع الارهابيين» أي التعاون مع الثوار اليساريين (..)

بعد هذه الأقوال عمدت سلطات بيرو إلى نقل هذا المتهم إلى القضاء العسكري حيث السرية كاملة. وعندما سمحت المحكمة العسكرية بجلسة علنية يتحدث فيها المتهم نفسه مرة أخرى فاجأ الجميع بالقول أنه كان في حالة ارتباك عقلي عندما أدلى بأقواله السابقة التي حددت اتهاماته ضد رئيس المخابرات.. أما محاميه فقال خارج قاعة المحكمة أنه يعزو تراجعه وما بدا عليه من انهيار إلى «سوء معاملته على أيدي رجال المخابرات».. أي على أيدي مونتيسينو رجل أمريكا الأول وراسبوتين بيرو.

المهم في أمر هذه الحكاية هو ما استنتجه ثوار حركة توباك أمارو الثورية من لقاء أكتوبر الماضي بين الجنرال ماكافري ومدير المخابرات في ليما. لقد استنتجوا -بناء على شواهد كثيرة تجمعت لديهم- أن واشنطن قررت تنفيذ خطة ابادة ضد الحركة في مواقعها في مناطق بيرو الريفية والجبلية. وأنها قررت الاعتماد على مونتيسينو ورجاله بصرف النظر عن كل ما هو معروف عنه.. أو ما ينسب إليه. وكان ايفاد قائد الحرب الأمريكية لمكافحة المخدرات موضوع سخرية الجميع في بيرو. لكن الحكومة لم تكتف بالسخرية. لقد تعاملت مع زيارة الجنرال الأمريكي ومحادثاته مع رئيس مخابرات حكومة بيرو بكل جدية. واتخذت قرارها بضرورة التحرك لتسبق أي تحرك تهدف إليه المؤسسة العسكرية الأمريكية وتختبئ فيه وراء حرب مكافحة المخدرات.

ولهذا فان التخطيط لعملية الاستيلاء على مقر اقامة سفير اليابان في ليما بدأت فور نهاية الزيارة المشبوهة وعودة ماكافري إلى واشنطن. وكان من المفارقات الأمنية أيضا أن هذه الاستعدادات من طرفي الصراع على أرض بيرو

جاءت في الوقت نفسه الذي ارتفعت فيه صيحات الاتهامات وأدلة الاتهامات ضد وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بأنها لعبت دورا في الترويج للمخدرات في عدد من مدن أمريكا التي توجد فيها كثافة سكانية مع الأمريكيين الأفارقة. وكانت تهدف من وراء ذلك إلى ضرب عصفورين بحجر. أرادت جمع أموال أرباح بيع المخدرات لتمول حرب عصابات «الكونترا» اليمينية في نيكاراجوا ضد حكومة اليسار الساندينية، وأرادت في الوقت نفسه الفتك بجموع الشباب السود الذين يتمردون على أوضاع الفقر وتراجع الحقوق المدنية للأقليات.

فاذا كانت المخابرات الامريكية مستعدة للقيام بدور هذه طبيعته في داخل أمريكا، فانها بالتأكيد أكثر استعدادا لدور له الطبيعة نفسها وأسوأ وأشرس ضد «المتمردين» غير البيض في بيرو.. وفي أي مكان آخر.

وهكذا لم يكن أمام **«حركة توباك آمارو الثورية** وهي تخطط لعمليتها المحكمة في ليما إلا أن تأخذ في الاعتبار هذه النظرة العنصرية، وأن تأخذ في الاعتبار حقيقة وضع غالبية سكان بيرو الفقراء الذين تدافع عنهم وضعهم العنصري والاجتماعي. فكانت بدايات العملية «طبيعية للغاية». **لقد دخل فريق الكوماندوز الثوري إلى مقر السفير الياباني وسط أهم الشخصيات وأرفع المناصب وأكثر الرجال والنساء ثراء واناقة ونعومة، فتخفوا في صورة خدم يحملون الصواني عليها أطباق الكافيار وكؤوس الشامبانيا.**

فما كان يمكن للثوار تنطق ملامحهم بأنهم فلاحون وجبليون من المناطق النائية في **«الانديز»** -أي من **«الهنود الحمر»** من أحفاد «**توباك آمارو الأول**» -أن يظهروا في مثل هذا الحفل إلا خدما. فليس بينهم من هو وزير أو حتى مدير أو رئيس مصلحة.. وليس بينهم من يمكن أن يكون مجرد صديق لسفير أو مساعد لجنرال. خدم. ولا شئ غير ذلك.

وهكذا نجحت الخطة الثورية في أن تستبق الخطة الأمريكية. وعلى الأقل **منعت تنفيذ الاعلام السري في أكثر من أربعمائة من هؤلاء الثوار أنفسهم تغلق عليهم سلطات بيرو زنزانات في أعماق الأرض تدفنهم فيها أحياء لا يرون الشمس إلا مرة واحدة لأقل من ساعة كل أسبوع.**

نجحت خطة الثوار في أن تنقل إلى دائرة الضوء قضية هؤلاء الرفاق الذين يطبق عليهم ظلام الأقبية وظلام الظلم الذي أرادوا محاربته.. وبهذا حرمت حكومة بيرو من فرصة ابادة هؤلاء السجناء تنفيذا لخطة واشنطن **واسكاتا لكل معارضة شعبية ضد تعليمات صندوق النقد الدولي بان مزيدا من الفقر للفقراء يصلح اقتصاد بيرو وقدرته** على تلبية مطامع المستثمرين.

ونجحت خطة الثوار في أن تكشف جانبا آخر من حقيقة حرب أمريكا ضد المخدرات، وأن تضع الادارة الأمريكية أمام الخيار الصعب بوهم أن تتدخل إلى جانب ارهاب الدولة في بيرو وتعري زيف ادعائها بالدفاع عن حقوق الانسان.

لقد أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في أول فبراير الماضي تقريرها السنوي عن ممارسات حقوق الانسان في بلدان العالم. واحتوى -بالطبع- فصلا عن بيرو وعلى الرغم من كل الحذق الدبلوماسي الذي استخدمه واضعو التقرير للتقليل بعض الشئ من قبح صورة أوضاع حقوق الانسان في بيرو- وقبح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عامة للغالبية العظمى من أبناء الشعب إلا أن **التقرير يكشف الكثير عما يدين استمرار تأييد واشنطن لحكومة فوجيموري ومونتيسينو.** وينفي عن فريق الكوماندوز التابع لحركة **توباك آمارو الثورية** صفة الارهاب التي سارعت واشنطن إلى الصاقها بالحركة.

فتقرير الخارجية الأمريكية يقول-فيما يشبه الاعتراف: «على الرغم من أن وضع حقوق الانسان(في بيرو) قد تحسن بعض الشئ، إلا أنه لا تزال هناك مشكلات خطيرة باقية». والفرق واضح بين تعبير «تحسن بعض الشئ» وتعبير «مشكلات خطيرة باقية». ويضيف التقرير مؤكدا أن **«قوات الأمن كانت مسئولة عن عمليات قتل بلا محاكمات قضائية، وعن اختفاءات وتعذيب وضرب.. ولا تزال أحوال السجون قاسية إلى أقصى حد، وخاصة في حالات السجناء في قضايا الارهاب. ان الاعتقالات التعسفية وانعدام المحاسبة ونقص الاجراءات وطول فترات التأجيل للمحاكمات وطول فترات الاعتقال قبل المحاكمة تبقى مشكلات قائمة. ان السلطات** تعتدي في أوقات على الحقوق الشخصية للمواطنين. والعنف ضد النساء والأطفال والتمييز ضد غير القادرين والسكان الأصليين الذين يشكلون نسبة تربو على ٤٥ بالمئة من السكان) والأقليات، هي مشكلات مشتركة».

> **أوضاع حقوق الانسان**
> **في كوبا أفضل كثيراً**
> **منها في بيرو..**
> **على الرغم من الحصار**
> **الاقتصادي والحرب**
> **السياسية الامريكية**
> **طوال ٣٥ عاما**

والتقرير - في هذا الفصل عن بيرو- ملئ بتفصيلات كثيرة تملأ أكثر من عدد كامل من هذه المجلة- ولا تشكل الفقرة السابقة التي نقلناها مترجمة بالنص إلا عناوينها الرئيسية.. مع ذلك فقد تجنب التقرير جوانب أشد بشاعة بكثير تناولتها التقارير الأمريكية والدولية غير الحكومية، مثل تقرير **«مراقبة حقوق الانسان في العالم»** وتقرير **«مراقبة حقوق الانسان في الأمريكتين»** وتقرير هيئة **«العفو الدولية»**.. على سبيل المثال لا الحصر.

مع ذلك فان الاكتفاء بما ورد في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية وحده يدل على ازدواج المعايير الأمريكية. وقد بدأ بعض الكتاب الامريكيين يتساءلون فعلا: **أليست أوضاع حقوق الانسان في بيرو أسوأ كثيرا وبشهادة الخارجية الأمريكية رسميا -منها في كوبا؟فلماذا** اذن كل هذا التأييد لحكومة بيرو إلى حد التدخل العسكري لصالحها؛ ولماذا اذن كل هذا الحصار الاقتصادي والهجوم السياسي والدبلوماسي والتهديد الذي لا ينقطع ضد كوبا بحجة الدفاع عن حقوق الانسان وعن الديمقراطية؟.

ان حكومة بيرو جعلت من بلادها حقلا مستباحا لرؤوس الأموال الأمريكية.. **بما فيها تلك التي تستثمر في المخدرات**..أما كوبا فترفض ذلك.

حكومة بيرو تترك **مطاراتها المدنية والعسكرية تحت تصرف** وأمر القوات الامريكية كلما شاءت ووقتما شاءت العمليات داخل بيرو **أو كقواعد للقفز على بلدان اخرى في المنطقة**..وكوبا لا تسمح بهذا.

ولعل الأجدى أن تحدد الولايات المتحدة سياساتها بشأن حقوق الانسان بأنه«حقوق الانسان الرأسمالي الأمريكي».. فحسب..

والسؤال الآن: هل تقوم حكومة بيرو بتأييد من أمريكا على تنفيذ خطة المذبحة؟.. وماذا ستكون النتائج في بيرو وفي أمريكا.. والعالم*؟.

* في العدد القادم نتناول **«حركة توباك آمارو الثورية»**: تاريخها وأهدافها. على خلفية من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بيرو.



الناتو

يشترى موافقة الكرملين

ما يجرى من حولنا فى العالم العربى وغيره هو نوع من الاجبار العالمى، تتصدره وتقوده أضخم قوة عسكرية ضاربة ممثلة فى أمريكا وحلف الناتو وتشكل «القوة العسكرية» تحديداً أهم ملامح العولمة وأهم أداة لها.. فالعولمة بحد ذاتها اتجاه قديم فى مجرى التطور بزغ منذ أن بدأت الاكتشافات العلمية وحروب الغزو والتجارة فى توحيد العالم. وقد بدأت العولمة الفكرية منذ أن نادى الاديب الالمانى جوته بأدب عالمى، ومنذ أن أطلق مارك توين صيحته «العالم قريتى» . وليست بجديدة على الاطلاق دعوة ميخائيل جورباتشوف القائلة بأن «شعوب الأرض كلها تسبح فى قارب واحد»، وأن «ثورة المعلومات والتكنولوجيا جعلت العالم كله مترابطا ذا مصير مشترك »، فالعولمة التى حققت طفرة غدا العلم خلالها قوة انتاجية بحد ذاته على أساس علوم البرمجة الالكترونية والسيبرناطيقا المختص بالتحكم والاتصال مرورا بعلم الأتمتة فى الثلاثينات وتطوير تكنولوجيا المعرفة وثورة المعلومات. فقد بدأ هذا الاتجاه مع الدخول إلى مرحلة «الآلة» التى افتتحتها الرأسمالية العالمية ووضعت بها حدا لعصر الاقطاع، والعولمة قضية تعود إلى عهد الثورة الصناعية منذ أن اخترع جيمس وات الآلة البخارية عام ١٧٦٩ وبدأ معها تقريب المسافات بالسكك الحديدية و السفن البخارية والمصانع الكبيرة مما أدى لاتساع نطاق العلاقات وارتباط أجزاء العالم ، وكان تلفون جراهام بل عام ١٨٧٧ ثورة كبرى فى الاتصالات ثم الاتصال اللاسلكى على يد ماركونى عام ١٨٩٥، ثم الراديو عام ١٩٠٤ ، ثم التلفزيون فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ثم الكمبيوتر والأقمار الصناعية ثم القنابل التى ظهرت عام ١٩٤٠ ووحدت البشر فى صوت واحد كبير. وما نراه الآن من عولمة -يتم تخميده- هو طفرة فى نفس اتجاه التطور القديم الذى يحرك نحو عالم واحد مشترك لسكان الأرض يميل بطموحه للتوحد إلى درجة السعى حتى إلى لغة واحدة. والصراع فى حقيقة الأمر لا ينشأ فى مواجهة العولمة التى تشكل ظاهرة حتمية من ظواهر التطور، ولكنه ينشأ فى مواجهة الاجبار العالمى الاقتصادى والسياسى والعسكرى الذى يريد للعولمة أن تتم لصالحه وأن تكون أداة من أدوات وجوده على حساب الآخرين، وعندما يدور الحديث عن ادماج العالم بالقوة الجبرية ويتجويع ثلاثة أرباعه، فان العولمة الفكرية والمعلوماتية لا تشكل الأداة الرئيسية لتلك الظاهرة، ولكن القوة العسكرية الأمريكية وحلف الناتو التى تحول العولمة من أداة للتكامل إلى وسائل استعمار تفتح لها الطرق، وعلى المستوى الدولى فان الصراع ضد الطابع الاجتماعى لتلك الظاهرة لم يتوقف إلا مع انهيار الاتحاد السوفيتى عام ٩١، وحينذاك كان السؤال الرئيسى: كيف سقط الاتحاد السوفيتى؟.. ولكن السؤال الآن مع تنامى قوة الأداة العسكرية الدولية يصبح أين سقط الاتحاد السوفيتى وتبين تحركات الناتو فى الآونة الأخيرة وموقف روسيا منها أن تلك الدولة العملاقة التى انقسمت لخمس عشرة جمهورية لم تسقط فى فراغ. أى أن ما جرى لم يكن اغماءة حافظت على شكل الجسد العملاق على الأرض، لكنه التحلل والتحول من وجود إلى وجود آخر. وإذا كان لظاهرة الاجبار العالمى أن تنتشر متشحة بالعولمة ، فان تحلل روسيا قد قام ويواصل القيام بدور كبير فى ذلك الاتجاه،وقد تسارع مؤخرا ايقاع الحلف فى احتواء روسيا وتطويق حدودها المباشرة عبر الدول المرشحة لعضوية الحلف كاوكرانيا ودول ما وراء **القوقاز الثلاث ودول آسيا الوسطى**.

وخلال ذلك فان القيادة الروسية الحالية التى خرجت من معطف **جورباتشوف** تقبل عن طيب خاطر بضم الناتو لها. فالمسألة لا تتعلق بقدرة روسيا على مواجهة التوسع ولكن برغبة روسيا فى المواجهة. الرغبة التى انعدمت منذ أن تلقى جورباتشوف وعدا شفهيا- مع تبرقه لوحدة شطرى المانيا- بالا ينشر الناتو قواته هناك!. ثم واصلت القيادة نفس الخط عندما قام يلتسين بزيارة لبولندا فى ٢٥ أغسطس ١٩٩٣ وهناك أعلن دونما سبب أن موسكو ليست ضد انضمام بولندا للحلف!.

وفى يناير ١٩٩٤ طرح الناتو برنامجه للشراكة «**من أجل السلام**» فى **بروكسل ووقعت عليه ست وعشرون دولة** بعضها من الجمهوريات السوفيتية السابقة وبعضها -من شرق أوروبا. وفى وقت لاحق فى ٢٢ يونيه من نفس العام وضع **آندريه كوزيريف** توقيع روسيا فى

رسالة موسكو: أحمد الخميسى

بروكسل نفسها على «اتفاق للأطر العامة» للعلاقة بين روسيا والحلف، وبعد ذلك وقع كوزيريف على وثيقتين تشكلان البرنامج المفصل للتعاون الروسي مع الحلف في أواخر مايو ١٩٩٥ في مدينة نوردفيج بهولندا. وعندما اندلعت أزمة البوسنة بعد أربعة شهور من التوقيع، وتولى الحلف قصف مواقع الصرب (آخر وجود لروسيا في البلقان)، وبدا أن يلتسين يحتج على ذلك في ٨ سبتمبر ٩٥ رد عليه وزير الدفاع الأمريكي **وليام بيري** بأن الناتو تلقى تفويضا من «**كوزيريف** ووزير **الدفاع جراتشوف بقصف مواقع الصرب**»!.

وخلال ذلك تبددت في الواقع الفعلي دعوة روسيا الشكلية مع فرنسا لانشاء نظام أمن أوروبي أو تعديل هياكل الحلف بحيث تتمتع أوروبا بدور في قراراته. كما تبددت الدعوات التي وردت على لسان وزير الخارجية الأمريكية **كريستوفر** بضرورة انشاء «**رابطة أطلسية جديدة**» تراعي المتغيرات التي جرت في العالم. وخلال العام الماضي انتقل الناتو مما ادعت موسكو أنه اتفاق شفهي بأن تكون دول الرابطة «مجالا حياديا» بين الناتو وروسيا إلى عقد اتفاقيات مباشرة مع اوكرانيا لتنضم للحلف، ثم مع دول ما وراء القوقاز الثلاث. وسيفضي انفصال الشيشان القادم بالحتم إلى ترسيخ مواقع الحلف في شمال القوقاز وما وراءه. وتسارعت حركة الناتو المحمومة لتحديد علاقته بروسيا قبل قمته التي سيعقدها في مدريد في يوليه هذا العام، حيث سيتم الاعلان عن أسماء الدول المرشحة لعضويته، والتي ستنضم إليه نهائيا عام ١٩٩٩ أي قبل نهاية القرن بعام واحد. وفي ذلك الاطار تكررت زيارات سكرتير الحلف لموسكو بدءا من شهر يناير، ثم زيارته لدول ما وراء القوقاز في فبراير ٩٧. وبالمقابل أعلن رئيس الوزراء **تشيرنوميردين** في المؤتمر الاقتصادي العالمي **بدافوس** في ٣١ يناير: «ان روسيا لا تنكر أنها تسعى لتحويل الناتو عن ست عشرة دولة إلى سبع عشرة بانضمامها اليه». وتطرح أمريكا في اطار سياستها لاحتواء روسيا نهائيا عدة اغراءات وهمية، منها ضم روسيا للدول السبع الصناعية الكبرى، أو انشاء هيئة سياسية جديدة تابعة للحلف تدخلها روسيا للحفاظ على ماء وجهها دون أن يكون لها حق الفيتو، وتقديم برنامج مساعدات اقتصادية لروسيا على نمط برنامج **مارشال** القديم الذي قدمته أمريكا لدول أوروبا. أما المطالب الروسية التي تعلنها القيادة للاستهلاك المحلي- ولشغل الانظار عن قسوة انصياعها- فانها تتمثل في بقاء القوات التقليدية في أوروبا في مواقعها الحالية وألا ينشر الناتو أسلحته النووية في شرق أوروبا، وأن تشارك روسيا على قدم المساواة في صنع القرارات في المجالات التي تمس مصالحها هي، ثم أن يتم الاتفاق على نظام خاص في شكل ميثاق يجري الاسترشاد به عند حل تلك القضايا وأن يكون للميثاق طابع رسمي ملزم للطرفين. وبينما تتمسك موسكو بأن «**يتم توقيع الميثاق أولا قبل التوسع**» فان ستروب تالبوت في خطاب له بجامعة كولومبيا في ٢٩ أكتوبر ٩٦ أكد: «لقد حدد الرئيس كلينتون اليوم الذي يصادف الذكرى الخمسين لتأسيس الناتو عام ١٩٩٩ موعدا أقصى لقبول أول دفعة من العضويات الجديدة. ونحن لا ننسى هذا ولا للحظة واحدة» والتأكيد على عدم النسيان -ولو للحظة واحدة- واضح للغاية. ومن ثم فان القيادة الروسية التي فتحت مختلف الطرق أمام توسع الحلف بدءا من توقيعها على وثائق الشراكة في بروكسل عام ٩٤، ثم برنامج الشراكة في مايو ٩٥، مرورا بمعاهدات تقليص الأسلحة التي أخلت بالموازين العسكرية لصالح الغرب، وانتهاء بالسقوط في قبضة الديون الغربية بالكامل. هذه القيادة ستخضع للأسف الشديد الأصبع الأخير في القبضة العسكرية للاجبار النهائي في مدريد صيف هذه السنة. والثمن الحقيقي لذلك الاصبع الحديدي الجديد هو خمسين مليار دولار أو أقل. فقد نشرت صحيفة «**أرجومنتي اي فاكتي**» الروسية أن الغرب مستعد لدفع هذا الثمن مقابل **ألا يعترض الكرملين طريقه**. وستتلقى روسيا عشرين مليار كدفعة أولى عن انضمام دول شرق أوروبا، ثم خمسة عشر مليار عن انضمام أوكرانيا، ومبلغ مماثل عن انضمام دول البلطيق. ولم ينكر **خافير سولانا** سكرتير الحلف أن قادة الناتو يناقشون ذلك الاحتمال. وقد يتخذ هذا التعويض نفس الشكل الذي اتخذه تعويض سابق **لجورباتشوف** عن توحيد شطري المانيا أي شكل المعونات التي قدمتها بون بلا حدود. وستكون القيادة الروسية كعادتها هي المستفيد الأول من تلك المبالغ، وهي قيادة وثيقة الصلة مباشرة بواشنطون وللصحف الروسية مقالات كثيرة صريحة بهذا الصدد. وفي ٤فبراير ٩٧ نشرت صحيفة «**كمسمولسكايا برافدا**» الموالية **ليلتسين** تقول أن أهم أسرار الكرملين تباع وتشترى علنا، وأن **أناتولي تشوبايس مدير رئاسة الجمهورية** الذي يطلق عليه الشعب«**راسبوتين الجديد**» على علاقة مشبوهة برجال أعمال دانماركيين على صلة بأجهزة أمريكية مباشرة، وأن **تشوبايس** هو الذي قام في حوار مع السفير الأمريكي بموسكو بتسليم واشنطون الجاسوس الأمريكي «**ايمس**» الذي عمل لصالح روسيا في أمريكا، أما **ديمتري ريوريكوف** مساعد الرئيس يلتسين حاليا لشئون الأمن القومي فان صلته بالمخابرات الأمريكية صلة عائلية، لأن زوج ابنته **أناستاسيا ديمتري** المواطن الروسي سابقا والأمريكي حاليا هو «**مستشار المجلس القومي للمخابرات الأمريكية**»!.

وعلى حد قول **قاديم ماركوشين** المعلق السياسي لصحيفة النجم الأحمر فانه عندما تذوب روسيا في حلف الناتو لن يتبقى: «لمعادلة كفة القوة الأمريكية سوى التضامن العالمي الشامل». وقد يفتح هذا التضامن طريقا لعولمة ذات طابع انساني، أو كما قال عنه **نيلسون مانديلا** ذات مرة:

«لسنا بحاجة للهبات والعطايا، لكننا بحاجة للتكامل». أما كيف سيرسم الواقع المعقد طرق ومنعرجات ذلك التضامن فانها قصة أخرى لكنها لن تتأخر طويلا ولعل أحد فصولها قد بدأ في **بيرو** عبر الاستيلاء بالقوة على مقر السفارة اليابانية، وفي انفجارات أخرى هنا وهناك، وانفجارات قادمة، لأنه من الاستحالة ألا تحرق القبضة أصابعها عندما تسعى لاعتصار بشرية بأكملها.



اليمين واليسار في مواجهة انتصارات الجبهة الوطنية
لابد من عمل شئ ما.. ماذا لو اقترحنا برنامجا؟!

انتصار جديد لليمين المتطرف.. والشيزوفرنيا الفرنسية

رسالة باريس: نجلاء العمري

في أسبوع واحد، عاشت فرنسا حدثين اثارا الجدل على كل المستويات. والحدثان، رغم تباعدهما ظاهريا، إلا أنهما في حقيقة الامر ليسا الا وجهين لنفس العملة. وربما كانت الصدفة التي شاءت أن يقعا في زمن واحد، كاشفة عن الازمة التي يمر بها المجتمع الفرنسي في أجل صورها، وعن حالة الفصام التي تؤكد أن فرنسا في منعطف طريق لم تتحدد معالمه بعد، بل ويكاد يكون من الصعوبة بمكان التنبوء بالمسار الذي ستتخذه في المستقبل القريب.

ففي الأسبوع الثاني من فبراير، تصدرت مدينة «**فيترول**» ذات الثلاثين الف نسمة صفحات الجرائد وساعات البث التلفزيوني والاذاعي. فهذه المدينة **سقطت «ديمقراطيا» في أيدي اليمين المتطرف**، بعد أن تم انتخاب زوجة الرجل الثاني فيحزب **جون -ماري لوبن** العنصري كعمدة للمدينة. بينما فشل في ذلك العمدة السابق الاشتراكي. **تسقط فيترول لتنضم بذلك إلى سابقاتها الثلاث** وكلهن يقعن في نفس المنطقة. في الجنوب الشرقي لفرنسا على بعد كيلو مترات قليلة من مدينة «**مارسيليا**» بما يمثل ذلك من رموز -سنعود إليها لاحقا.

وفي ذات الاسبوع، **أصدر اربعون من السينمائيين «مانفستو» نشر على صفحات الجرائد يعلنون فيه اعتزامهم «عدم الخضوع للقانون ويدعون سائر الفرنسيين «للعصيان المدني»** .وبعد قائمة السينمائيين، توالت قوائم المثقفين من كتاب وأساتذة الجامعات ورسامي الكاريكاتير. كلها تحمل ذات الدعوة للعصيان المدني.

والقانون الذي اثار الزوبعة تم اقراره في الجمعية الوطنية ولا يزال قيد النقاش في مجلس الشيوخ. وهو يعد حلقة جديدة في سلسلة القوانين التي يحاول -كما يقول مصمموها- «**الحد من الهجرة غير المشروعة**» وبعد ان كانت القوانين السابقة المعروفة باسم «قوانين باسكوا»-الوزير السابق للداخلية وأحد الشخصيات المؤثرة على الساحة السياسية- قد اقرت عقوبة كل من يأوى أو يساعد اجنبيا لا يحمل أوراقا بغرامة قد تصل إلى مائتي ألف فرنك وبالحبس ست سنوات، يجئ المشروع الجديد ليلزم كل من يرغب في استضافة «اجنبي» بابلاغ السلطات بموعد مجيء ورحيل هذا الضيف. وغني عن الذكر، ان القانون يفرق بين ضيف وآخر. فهناك «المرغوب فيه»

الحدث الأول
سقوط فيترول
١٩٧٧ نجاح الشيوعيين في عمودية المدينة.
١٩٨٣ نجاح الاشتراكيين
١٩٩٧ نجاح الجبهة الوطنية.

وهناك «غير المرغوب فيه» أي الذي يجب عليه الحصول على «دعوة زيارة»، أي ابناء العالم الثالث وعلى درجة التحديد من يثار بشأنه الجدل دائما حتى كادت صورة المهاجر أن تتوافق كلية مع صورته : العربي الآتي من شمال افريقيا والاسود الاتي من مستعمرات فرنسا القديمة.

الحالة الفرنسية مثيرة بالفعل للكثير من التساؤلات . فتبدو وكأنها تفلت من كل تفسير عقلاني . فالتصويت لحزب الجبهة الوطنية الذي يكاد يتلخص برنامجه في مقولة «ثلاثة مليون عاطل = ثلاثة مليون مهاجر، وعدم تساوي الاجناس والحضارات» كما صرح بذلك لوبن. يتجاور مع حركة تضامن واسعة مع هذا «المهاجر».

سقوط فيترول

٥٢،٤٨٪ من سكان المدينة اختاروا **كاترين ميجريه** -زوجة برونو ميجريه -الرجل الثاني في حزب جون ماري لوبن وخليفته المتوقع على عرش اليمين المتطرف . لوبن يبلغ من العمر ٦٨ عاما -الزوجة التي تم انتخابها لا علاقة لها بالسياسة من قريب أو بعيد الا من خلال زوجها. ولان الزوج محروم من ممارسة حقوقه في انتخابات سابقة. دفع الحزب بالزوجة كواجهة يحتمي قانونيا وراءها ولكن الزوج كان دائما حاضرا. هو الذي يعقد المؤتمرات الصحفية وهو الذي يتصدر الاجتماعات الانتخابية بل كان هو الذي توجه يوم استلام العمودية ليفتتح المقر فيما ظلت الزوجة في المنزل حتى ان الامر طرح سؤالا من نوع آخر. **كيف يمكن -في ظل ديمقراطية التصويت لشخص بينما يتولى الامور شخص اخر؟!.**

مع فيترول ، **أصبحت فرنسا هي والنمسا الدولتان الوحيدتان اللتان يتقدم فيهما اليمين المتطرف «ديمقراطيا»، وبخطى واسعة** .وفي فرنسا، تتركز كل انتصارات الجبهة الوطنية في الجنوب الشرقي حيث تقع كل المدن التي تتولى فيها الجبهة الوطنية الأمور **طولون، مارينيان واورانج**.مع سقوط فيترول لم يعد من الممكن تجاهل هذه الحقيقة . كما أنه لم يعد من الممكن الاكتفاء بوصف من يصوت للجبهة الوطنية بالفاشي والعنصري. من يصوت اذا لحزب لوبن؟التجارب الاربع تدل: الجميع بما **في ذلك ناخبي اليسار** مما جعل المعلقين يطلقون عليهم **اليسار اللوبيني** ؟ . ثم هناك بالطبع المتعاطفون مع الحزب وذلك على الرغم من أن أكثر الفرنسيين يعلنون انهم «غير عنصريين» وغير متعاطفين مع لوبن». وهناك اليمين التقليدي، ويلاحظ تزحزحا في مواقفه-خاصة فيما يتعلق بموضوع المهاجرين-ليقترب من مواقف لوبن ومثال ذلك هو وزير الداخلية السابق باسكوا . الاب الروحي لهذه السلسلة من القوانين التي الغت ضمن ما الغته- مبدأ «**حق الأرض**» المستقر في التشريعات الفرنسية منذ الثورة وبموجبه تمنح الجنسية الفرنسية لكل من يولد على الأراضي الفرنسية . في انتخابات فيترول على وجه التحديد، تنازل اليمين الحاكم- ممثلا في بعض شخصياته الناخبين الأكثر ميلا للجبهة الوطنية. فعلوا ذلك وأعينهم على الانتخابات التشريعية القادمة في ١٩٩٨.

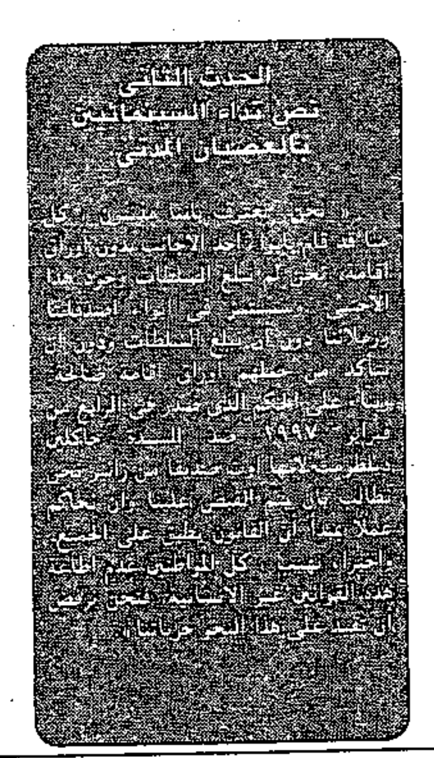
واذا كانت هناك ظاهرة خاصة بهذا الجنوب، فهو المنطقة التي يسكنها «ذوو الاقدام السوداء»، أي الفرنسيون الذين تركوا الجزائر بعد الاستقلال. وهؤلاء لم ينسوا ما حدث ، ويمثل لهم لوبن ماضيه ويدافع عن«**الجزائر الفرنسية**» جزءا من هذا الماضي». إلا أن ذلك وحده لا يكفي لفهم ما حدث. بعض المعلقين يرون في ذلك النجاح الجديد احتجاجا » يؤكد على الانفصال ما بين الناخبين وما بين مجمل الفصائل السياسية ،ويؤكد على أزمة السياسة بشكل عام وعلى فقدان الثقة فيمن يحتلون الساحة السياسية والحاجة إلى وجوه جديدة وإلى خطاب جديد وحلول جديدة لمشكلات باتت هي وحدها القديمة. فهناك الفضائح التي طالت شخصيات من اليمين ومن اليسار وجعلت لوبن يرفع شعار «**الايدي النظيفة**» .وعمدة فيترول المهزوم الاشتراكي هو ذاته متهم في قضية استغلال نفوذ.

الاحصائيات تقول أنه منذ ١٩٨٣ ، تاريخ بروز حزب لوبن، ثلث الناخبين الفرنسيين صوتوا ولو لمرة واحدة على الأقل لصالحه.

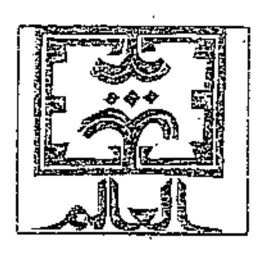
قانون دوبريه

ويجئ القانون الجديد للهجرة الذي تقدم بمشروعه **وزير الداخلية دوبريه ليعطي** الوجه الاخر للعملة ،ولحالة الفصام التي تشهدها فرنسا . فعلى صفحات الجرائد اليومية نشر السينمائيون نداءهم بعد أن اعتبرت احدى المحاكم الفرنسية سيدة مذنبة لانها آوت شخصا من زائير لا يحمل أوراق إقامة.

المهاجر الذي تريد اصوات الناخبين في فيترول طرده هو ذاته ، الذي يعلن هؤلاء وغيرهم من المثقفين تضامنهم معه حتى ولو أدى الأمر إلى السجن .والتفسير الأول الذي يتبادر إلى الذهن ، هو «**امتداد الهوة الفاصلة بين الجماهير والنخبة السياسية إلى العلاقة ما بين هذه الجماهير في القاعدة والنخبة الثقافية في القمة** . إلا أننا نرى أن هناك جانبا أكثر تعقيدا للامور من مجرد هذا التفسير المباشر. فالعديد من هذه الفئات امتدت اليه يد البطالة والازمة الاقتصادية . وربما كانت طبيعة العقلية الفرنسية مفتاحا في فهم هذه الظاهرة بتعقيداتها. فحالة الفصام تطال الفرد الواحد وتفصل ما بين «خطابه النظري» ،عندما تصاغ مشكلاته- او قضية ما كقضية المهاجرين. صياغة نظرية مبدئية جمعية، وبين السلوك الانتخابي الفعلي-أي الفعل المعبر عن ارادة في موضع اختيار عملي له انعكاساته المباشرة على حياته اليومية كمواطن . فلا تخطئ العين حالة من الوفاق -في بعض الاحيان صامتا تكاد تجمع الشعب الفرنسي اليوم حول قضية المهاجرين.


الحدث الثاني
نص نداء السينمائيين
بالعصيان المدني

«نحن نعترف بأننا مذنبون، وكل منا قد قام بإيواء أحد الأجانب بدون أوراق إقامة، ونحن لم نبلغ السلطات بوجوده. هذا الأجنبي وسنستمر في إيواء أصدقائنا ورفاقنا دون أن نبلغ السلطات ودون أن نتأكد من حملهم أوراق الإقامة. وعلى إثر الحكم الذي صدر في الرابع من فبراير ١٩٩٧ ضد السيدة جاكلين ديلتومب لأنها آوت صديقا من زائير، نحن نطالب بأن يتم التحقيق معنا وأن نحاكم علما بأن القانون يطبق على الجميع. إنه إجراء نطالب كل المواطنين بعدم الطاعة لهذه القوانين غير الإنسانية، ونحن نرفض أن نعتاد على هذا التجريم لحرياتنا».





الحزب الحاكم في مواجهة..

حطام نهجه النيوليبرالي

أعلى رقم للبطالة

منذ نهاية الحرب العالمية

النقابات تصعد مقاومتها والشارع يتحرك

نبيل يعقوب

يواصل عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا مسيرته الصاعدة التي تتحدى الصمت بل والتواطؤ الحكومي . وبينما يواصل النيوليبراليون ترثراتهم عن التحسن المتوقع للأحوال إذا مااستمرت عملية تحرير الرأسمال من القيود (تحريره من القيود المفروضة على تسريح العاملين ، ومن ضريبة الثروة ومن أنواع عديدة من الضرائب ، ومن التزامات اجتماعية متنوعة أخرى) يقترب عدد الذين فرضت عليهم البطالة من الخمسة ملايين (بلغ في شهر يناير ٩٧ر٤ مليون متعطل) . ولايشمل هذا الرقم الرسمي مايقرب من ٢ مليون شخص من الذين يئسوا من لعبة التسجيل في مكاتب العمل ، ولا الذين يقضون الوقت في دورات لإعادة التأهيل لاتقدم لهم أي ضمان بأن يحصلوا على فرصة عمل في المستقبل . كما لا يشمل الذين يعملون في برامج مؤقتة بتمويل تتحمله الدولة أو تساهم فيه.

والرقم المذكور لم تشهده احصاءات البطالة إلا عام ١٩٣٢ ومهد وقتها لوصول النازيين إلى السلطة . ويعتقد ٦٩ بالمائة من الألمان (استطلاع رأي معهد إمنيد يوم ١٥ فبراير) أن السياسة الخاطئة لحكومة المستشار كول هي المسئولة عن هذا التدهور . وبالفعل فان النهج النيوليبرالي يقف وراء تحطيم كل الأرقام القياسية للبطالة التي عرفتها ألمانيا بعد عام ١٩٤٥ . وبالرغم من أن الجميع شاهدوا هذا الرقم مقبلا إلا أن إعلانه جاء مفزعا للإعلام وللسياسيين ولعامة الناس.

المستشار والأجانب وألمان الفولجا

ولم يستطع المستشار بالطبع أن يواصل امتناعه عن تقديم بيان رسمي في البوندستاغ عن أزمة العمل ، ولكن بيانه أثار المزيد من الانتقادات لأنه لم يتهرب فحسب من تحليل الأسباب الحقيقية للكارثة الاجتماعية المحدقة بل وكال الاتهام للعمالة الأجنبية محملاً إياها مسئولية البطالة . ولكن كل من له صلة جادة بالقضية يعرف أن البطالة في ألمانيا ليست ظاهرة مؤقتة متعلقة فقط بطور من أطوار الدورة الاقتصادية وإنما هي ظاهرة بنيوية ذات صلة عميقة بتحول البنية الاقتصادية وباتجاهات السياسة الاقتصادية الاجتماعية . وإن كان هناك ٦ر٨ مليون أجنبي هناك ١٣ مليون ألماني يعيشون في الخارج تعمل منهم نسبة كبيرة.

واستمع المستشار في البرلمان لرد ممثل الخضر وحزب الاشتراكية الديمقراطية اللذين اتهماه بأنه يمارس اللعب بالنار . وكما سبق أن أشارت اليسار في مقالات عديدة فإن الحقد على الأجانب الذي تروجه الدوائر اليمينية المتطرفة في أوروبا يستند إلى مثل هذه الدعايات التي تبحث عن عامل خارجي تحمله مسئولية المشاكل الاجتماعية.

وكان من الغريب أن يذكر المستشار ظاهرة الهجرة لألمانيا باعتبارها عاملا يزيد من حجم البطالة . ذلك لأن الهجرة المسموح بها لألمانيا هي غالبا من ألمان الفولجا وهذا هو اسم سلالة الألمان الذين هاجروا قبل قرنين إلى روسيا وعاشوا هناك واندمجوا لغة وثقافة بشكل كامل أو شبه كامل في المجتمع الروسي رغم ميل جزء من الرأي العام الروسي الى رفضهم خاصة خلال وبعد الغزو الألماني لروسيا . الحكومة الألمانية هي التي شجعت اتجاهات " عودة أبناء وبنات الوطن" وذلك بالدعاية ، والمال ، وبتصوير الجنة التي تنتظرهم في ألمانيا . وقد بدأ تدفق المهاجرين الذين مثلوا قوى عاملة قانعة وطيعة في ألمانيا منذ السنوات الأخيرة من عمر الاتحاد السوفيتي ولكن احتدام أزمة المجتمع والدولة السوفيتية والانهيار الذي جرى وانتشار البؤس واليأس وسط عشرات الملايين من المنتمين لقوميات الاتحاد السوفيتي دفع مئات الألوف من ألمان الفولجا لتقديم طلبات الحصول على الجنسية الألمانية هربا من السفينة الغارقة . وبعد وصول أكثر من مليون لشط الأمان الألماني لازال هناك نحو مليونين طلبوا تصريح " العودة إلى ألمانيا" الحكومة الألمانية أحست بوطأة العبء والذي كلفها حتى الآن مليارات عديدة من الماركات وهي تحاول إبقاءهم هناك بكل السبل حتى أنها فرضت عليهم اجتياز امتحان في اللغة الألمانية ليحصلوا على حق العودة!

سلسلة بشرية طولها ١٠٠ كيلو متر

وكما هي العادة عندما تصل الأزمات إلى درجة حرارة عالية يعقد البوندستاغ جلسة " تنفيسية" مذاعة على الهواء يتبادل فيها سياسيو المعارضة والحكومة الاتهامات الحادة والملاحظات الساخرة ، ولكن ماتلبث الأمور أن تعود إلى مجاريها ويبدأ البحث المشترك عن حلول مساومة خلف الكواليس. ولكن المسألة صعبة ومعقدة هذه المرة خاصة لأن الشارع لم يعد يعرف الهدوء إذ تشهد مدن ألمانيا يوميا أعمالاً جماهيرية واسعة وذات أثر إعلامي ملفت للنظر ، وعلى سبيل المثال شهد الأسبوع الثاني من شهر فبراير :

- اضرابات نظمتها نقابة موظفي وعمال وسائل الإعلام ظلت بسببها مطابع الصحف من ساعات عملها لتصدر طبعاتها بعدد محدود من الصفحات حتى تحققت مطالب النقابة برفع الأجور وضمان دفع المرتبات كاملة في حالة المرض.

- مظاهرات تضم عشرات الألوف من المعلمين يحتجون في مقاطعة سكسونيا ضد عزم حكومة المقاطعة على تحويل نسبة عالية منهم إلى البطالة الجزئية وتخفيض دخولهم.

- وسلسلة بشرية من مائتي ألف إنسان في خط واحد متصل طوله ١٠٠ كيلو متر عبر مقاطعة الرور دفاعا عن تشغيل مناجم الفحم بعد أن هددت الحكومة بتخفيض الدعم مما يعني اغلاق العديد من المناجم وتسريح عمالها.

- وفي يوم السبت ١٥ فبراير أضرب عمال البريد في العديد من مدن ألمانيا احتجاجا على عزم الحكومة خصخصة الخدمات البريدية . كما انطلقت مظاهرات لأنصار حماية البيئة يعارضون فيها نقل النفايات النووية ودفنها في مناطق قريبة من المراكز السكانية أو تعريض مناطق طبيعية لخطر التلوث.

بعد أن انتقدت المعارضة الحكومة واتهمتها بانعدام الشعور بالمسئولية وبالفشل اتفق قادة الحزب الديمقراطي الاجتماعي على بدء محادثات مع المستشار كول للاتفاق على مايسمى الإصلاح الضريبي . والحكومة التي تكرر القول بأن المعارضة تستغل الأزمة للإثارة دون أن تملك حلولا للمشاكل " أبدت الاستعداد للتراجع عن عدد من عناصر الإصلاح الضريبي لتفسح المجال للاتفاق مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي . هنا يتفق المراقبون على أن الأمر سينتهي عمليا بمساومة بين حزب المستشار كول مع حزب المعارضة الرئيسي بما يعني اقامة جسر أو ائتلاف عملي بين الحكومة وأكبر أحزاب المعارضة ويبرر هذا بدقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبسبب التوازن الدقيق في البوندستاغ". هذا الجسر لو أقيم قد يحدث تغييرات هامة في الخريطة السياسية فهو يعني من ناحية إحراج واضعاف حزب الأحرار شريك كول في الوزارة والذي يتخذ مواقف " أصولية" فيما يخص تطبيق النهج النيوليبرالي . ومن الناحية المقابلة قد يضعف أو يقوض عملية التفاهم بين الحزب الديمقراطي الاجتماعي وبين حزب الخضر . التفاهم الذي يمثل الأساس للانتصار على المحافظين في الانتخابات القادمة . كما أنه سيشجع أنصار الفكرة القائلة أن أزمة ألمانيا تحتاج حكومة قوية تستند إلى أغلبية برلمانية كبيرة وهذا يتطلب تحالف الحزبين الكبيرين أي تحالف المحافظين مع الديمقراطيين الاجتماعيين.

ولايجوز التهوين من أثر المعارضة الداخلية في الحزب الديمقراطي المسيحي لسياسة المستشار كول وتضغط هذه المعارضة في اتجاه التراجع جزئيا عن الخطط المعلنة. هذا الحزب الذي يرعى بشكل خاص مصالح الرأسمال الكبير يضم في تركيبه غير المتجانس تيارات شعبية وأخرى متأثرة بالفكر الاجتماعي المسيحي ويعكس مسار سياساته الاجتماعية قبل سنة التحول التاريخي (١٩٨٩) ميله لموازنة المصالح وحرصه على ترسيخ مواقعه وسط قاعدة انتخابية من الفئات الوسطية في المجتمع.

ويأمل قادة النقابات أن يلتزم الحزب الديمقراطي الاجتماعي باشتراطه أن لايقبل مساومة في مشاريع الحكومة للإصلاح الضريبي إلا إذا نفذت الحكومة خطوات فعالة تحد من أزمة البطالة.

والهدف المعلن للإصلاح الضريبي هو تحقيق العدالة الضريبية بتخفيف الأعباء الضريبية عن محدودي الدخل ، وتشجيع أصحاب الأعمال على الاستثمار . ولكن النماذج التي حسبتها النقابات ووسائل الإعلام بينت مفارقات صارخة تؤكد اتجاه الحكم لمواصلة الأخذ من الفقراء لتقديم الهدايا للأغنياء . وتحقق السكرتيرة أو الموظف الإداري بمقتضى النظام الضريبي المعدل حسب النموذج الذي تريد الحكومة اقراره وفرا سنويا قدره ٧٦ ماركاً فقط لاغير بينما يحقق مدير الشركة المليونير وفرا قدره ١٢٧ ألف مارك!

الخوف يجول في ألمانيا

العبارة المذكورة أعلاه من مقال نشرته " شتيرن"(٢/١٣) أوسع المجلات الأسبوعية الألمانية انتشارا . ويحمل المقال عنوان " **ألمانيا قبل السقوط ".." تكتب شتيرن" الخوف يجول في ألمانيا ، الخوف من السقوط . وليس المقصود الخوف وسط الذين يعيشون فعلا على حافة الفقر ، وإنما في أوساط**

الذين يمثلون أعمدة هذا المجتمع . المتخصصين والقوى القيادية التى حققت مستوى حياة مرتفع بامتلاك بيت وسط الطبيعة الخضراء وسيارتين أمام باب البيت ... وتنشر المجلة خريطة لمدينة هامبورج ، تقارن بها بين الأوضاع الاجتماعية فى سنة ١٩٨٠ و ١٩٩٠ . والخريطة التى تصور الأحياء السكنية بألوان ترمز لدرجة الثراء أو الفقر تبين التحول الاجتماعى الخطير الذى جرى خلال عقد واحد من الزمن إذ تقلص وجود الفئات المتوسطة إلى أن كادت تختفى . ويسجل الباحثون الاجتماعيون انحدار هذه الفئات الى مستوى الدخول الدنيا . وتقتطف شبيجل أرقاماً ومعلومات نشرتها مؤخرا الإدارة الاتحادية للاحصاء وتنذر الأرقام " بكارثة غير مسبوقة فى مجال التوظيف" ويستخلص المقال أن الوضع الناشئ " ينذر بحدوث انقسام فى المجتمع سيدفع بالكثيرين للهاوية ، وبالنسبة للكثيرين الذين عاشوا أساسا من عمل أيديهم ستواصل دخولهم الانخفاض ؛ أما الذين كدسوا الثروات أو ورثوها فتنتظرهم أرباح خرافية فى المراكز المالية فى كافة أنحاء العالم".

وتسجل الإحصاءات التراجع النسبى لدور قطاع الانتاج المادى فى تكوين الثروات مقابل دور الرأسمال النقدى والعقارى والمالى . وأصبح المنبع المباشر لثلث كل الدخول الآن هو الإيجارات والفوائد وحصص الأسهم، وكانت تمثل الربع قبل ١٥ سنة . أى أن الطابع الطفيلى للاقتصاد يتزايد ويستفحل فى بلد يعد من أكبر بلدان العالم انتاجا وتفوقا فى مستوى الانتاجية . ويرى جمع متزايد من الباحثين الاجتماعيين مختلفى المدارس والاتجاهات فى ألمانيا من هذه المفارقة أن التقدم لايمكن أن يكون مقولة مجردة (أو مقصورة على جانب بعينه مثل التكنولوجيا وحدها أو العلم وحده أو حجم الانتاج) . فلا معنى للتقدم فى المجتمع الانسانى بدون صلته المباشرة بوضع البشر . التقدم الراهن مبنى على قوانين وآليات توزيع وجمعية تأخذ من المنتجين لتغدق على الخاملين وتشل طاقات انتاجية هائلة كامنة فى ملايين البشر.

شلل حكومى أم نهج سياسى محسوب

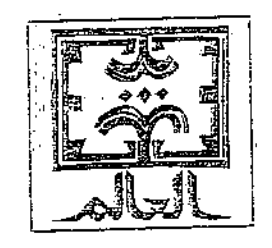
يتكرر المشهد نفسه كل بضعة شهور : يصرح المستشار كول بأنه عازم على تخفيض عدد المتعطلين إلى النصف حتى عام ٢٠٠٠ ، هذا التصريح يعقبه بعد أيام أو أسابيع قليلة إعلان رسمى من الإدارة الاتحادية للعمل متضمنا آخر الاحصاءات والتى تبين زيادة عدد المتعطلين . هذه المرة جاء البيان مفزعا ليعلن أن العدد ازداد فى شهر واحد بأكثر من نصف مليون إنسان!

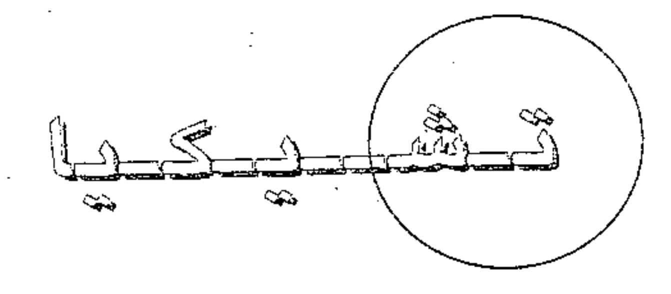
وقد أكدت الأعوام الماضية بما فيه الكفاية عدم وجود خطط حكومية لتطبيق حلول ناجحة لمشكلة البطالة هذا الواقع يطرح السؤال إن كانت الحكومة عاجزة بالفعل عن عمل شئ أم أنها تقود التطور نحو هذه الوجهة . والواقع يبين أن تطور السياسة الاجتماعية فى ألمانيا يتبع وصفة تطبقها الرأسمالية فى كل البلدان الرأسمالية القائدة . مع انتهاء المنافسة مع الغريم الاشتراكى ، وانفراد الرأسمالية بقيادة العالم ، وانحسار قوة النقابات وضعف اليسار فى أوروبا انتهت السنوات السمان بالنسبة لغالبية سكان القارة القديمة الثرية . وجاءت السنوات العجاف . ولكن ليس "كل" العاملين يدركون أنهم قد دخلوا فى نفق مظلم طويل لن يخرجوا منه إلا بنضالات جديدة طويلة ومريرة ولايعنى هذا أن الرأسمال يستطيع أن يفعل مايريد ويبين نموذج ألمانيا أن ثمة توازنات دقيقة تتطلب مراعاتها . فلكى يحتفظ الائتلاف الحاكم بكراسى الوزارة يحتاج إلى قدر من الدعم الجماهيرى والإعلامى . ويبين المستشار كول وفريقه الحاكم حتى الآن قدرة عالية على تحقيق أغراض الحكم بدون تجاوز الخطوط التى يؤدى عبورها إلى ترجيح الكفة الأخرى . ورغم كل البراجماتية وتكتيكات الهجوم والتراجع والكر والفر يطبق الحكم خطته محددا خطوة خطوة التحولات القانونية والاقتصادية والفكرية فى المجتمع الذى لم يبق منه سوى الاسم القديم (الدولة الاجتماعية ... اقتصاديات السوق الاجتماعية).

وتلعب هنا الإدارة الإعلامية للمعركة - وخاصة الإليكترونية منها - دورا حاسما فبكل وسائل التحرير الاليكترونى والمطبوع يجرى العمل على تغيير وعى الناس . حتى السياسيين المدربين لايستطيعون الهروب من تأثير التلقين التلفزيونى اليومى ملايين الناس يلقنون كل مساء بقناعات متغيرة من انتاج أستديوهات السياسة" العليا والهدف هو ضبط الوعى العام حسب موجات المصالح الاقتصادية والسياسية العليا التى تحددها القمم المسيطرة . وليست المسألة سهلة وهى ليست قدرا لامهرب منه لأن الديمقراطية تتيح أيضا امكانيات للاطلاع والمعرفة والحركة والمقاومة ولكن جهاز التحرير الإليكترونى لايكل فى سعيه لكى يصل العامل والموظف وربة البيت وتلميذ المدرسة لترديد عبارات مثل:" إن لم نتقشف سنفقد قدرتنا التنافسية فى العالم" والمطلوب هو إيصال العاملين بالأجر إلى حال يقبلون معه حدوداً دنيا من مستوى المعيشة دون أن يتحول احباطهم وسخطهم إلى غضب سياسى فاعل . وفى المحصلة الكلية يؤدى الإعلام هذه المهمة فهو رغم التنوع وعناصر الاستقلالية الحقيقية ورغم جودة مساهمات صحفيين موهوبين (غالبا ماتأتى مساهماتهم فى المساء المتأخر أو قبل نصف الليل بقليل) يقدم فى مجموعه مايؤدى فى النهاية إلى التحول التدريجى فى الوعى فى الاتجاه المطلوب".

بينما تتحقق العملية الموصوفة أعلاه ببطء وتعثر يقدم الإعلام خدمات سريعة للقوى السياسية السائدة فهو يثير المخاوف الفئوية والقومية والاثنية والسياسية وهو يسهم بذلك فى الحيلولة دون تقارب القوى المضارة من النهج السائد بل يشتتها . ونجح ضغط أحزاب الحكومة والإعلام على الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر ليتبرأوا من أى نية للتعاون مع حزب الاشتراكية الديمقراطية .. والآن يضغط وزير داخلية برلين لاقامة تحالف انتخابى بين الحزب الديمقراطى الاجتماعى والحزب الديمقراطى المسيحى لاسقاط مرشحى حزب الاشتراكية الديمقراطية فى الانتخابات العامة والولائية القادمة ومواقع حزب الاشتراكية الديمقراطية فى برلين الشرقية كانت كافية وحدها للوصول إلى البرندستاغ فى الانتخابات السابقة (١٩٩٤ . وقد واجه هذا الحزب آنذاك عمليا تحالفا مناوئا فى الانتخابات ولكنه انتصر فى الدوائر التى خاضتها الوجوه البارزة فى قائمة الحزب الانتخابية.

الانتقادات الحادة والواسعة التى وجدتها دعوة وزير الداخلية تضمنت اتهام المحافظين بأنهم يحيلون الديمقراطية الى مسرحية هزلية إذ يريدون حسم تشكيل البرلمان قبل أن يقول الشعب كلمته.





بلد تتنازعه مشاكل الحاضر

وذيول الماضي

رسالة براغ .. د. مراد الحاج

الرئيس فاسلاف هافل

احتلت الأخبار الخاصة بالحياة الشخصية للرئيس **فاسلاف هافل** مساحة واسعة من وسائل الاعلام التشيكية مطلع هذا العام. فقد أجريت له عملية جراحية استئصل بواسطتها نصف رئته اليمنى التي كانت مصابة بورم سرطاني. وبعد استفادته لصحته وخروجه من المستشفى بأيام قليلة تزوج من الممثلة المعروفة لدى الجمهور التشيكي«**داغمار فيشكيير توفا**»، وذلك بعد مرور عام على وفاة زوجته الأولى.

اعتبرت وسائل الاعلام التشيكية استعادة الرئيس لصحته وزواجه حدثا استثنائيا غير عادي اذ كان بين المهنئين ملكة بريطانيا **اليزابيث** والرئيس الأمريكي **كلينتون**.

تجدر الاشارة إلى أن حدث استعادة هافل لصحته وزواجه تزامن مع مرور الذكرى العشرين لتأسيس ميثاق ١٩٧٧ الذي كان **هافل** أحد مؤسسيه البارزين. وكما هو معروف فان شهرة هافل على النطاق الأوروبي ولمعان اسمه كان نتيجة لنضاله في سبيل حقوق الانسان في اطار الميثاق أثناء فترة الحكم الشيوعي.

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبته حركة ميثاق ١٩٧٧ في تنظيم حركة معارضة واسعة تطالب بالحرية والديمقراطية واحترام الانسان ما ادى في النهاية إلى سقوط النظام، إلا أنه لم يبق اليوم من الميثاق سوى ذكراه الخالدة، وقد كاد النسيان يغمر أسماء الكثيرين من قادته ، شأنه في ذلك شأن بقية حركات المعارضة التي انتظمت بلدان شرق أوروبا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من هذا القرن. أما قضية الحريات وحقوق الانسان وصيانتها والارتقاء بها إلى مستوى بناء المجتمع المدني، فما تزال تشكل محوراً أساسياً يدور حوله الجدل والصراع بين الاحزاب والمنظمات السياسية المختلفة .

وعلى سبيل المثال لا الحصر وجهت عدة اتهامات للمسئولين في الأجهزة الأمنية بالتجسس على بعض الشخصيات الهامة في الدولة والحكومة الأمر الذي دفع رئيس **الحزب الديمقراطي الاجتماعي** السيد ميلوش زيمان وهو رئيس البرلمان بان يصرح بأن هذه الأساليب تعكس سلوكاً بوليسيا للدولة. وقد شكلت تصريحات **زيمان** والاستياء الذي أبدته الأوساط الشعبية والسياسية. النابع من الخوف على الحرية الفردية والأمن العام، عامل ضغط على الحكومة أدى إلى اقصاء بعض كبار

المسئولين في الأجهزة الأمنية من مناصبهم.

إلى جانب المشاكل التي تثيرها قضية صيانة الحريات والحقوق المدنية من الناحية القانونية ومن ناحية الممارسة الفعلية، فان المجتمع التشيكي يجابه اليوم **العديد من المشاكل المعقدة على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، ومن بين المسائل التي تثير قلق المواطنين **ارتفاع مستوى الجريمة وحالات السطو والسرقة** التي لا تخلو من استخدام العنف من قبيل افراد المافيات.

إلى جانب ذلك، التركة المثقلة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية **كمشكلة الالمان السوديت** التي ظلت تشكل عقبة كبيرة أمام بناء علاقات خالية من التوتر بين المانيا وتشيكيا كذلك مسألة **انضمام الجمهورية التشيكية لحلف الناتو وتوسيع الحلف إلى الشرق ثم قضية انضمامها إلى المجموعة الأوروبية**.

وعند إمعان النظر في كل تلك القضايا والمشاكل وفي الوتيرة التي تتطور بها، نجد أن الحلول المطروحة لمعالجتها وخاصة المتعلقة بالجانب الاقتصادي، لم تؤد حتى اليوم إلى النتائج المرجوة.

السيد **فاسلاف كلاوس** رئيس الحزب المدني الديمقراطي ورئيس أول حكومة تشكلت بعد انتخابات عام ١٩٩٢ ورئيس حكومة الائتلاف الحاكم اليوم والذي يتمتع بشهرة كبيرة على المستويين الأوروبي والوطني كاقتصادي ورجل دولة هو الذي طبق سياسة «**المعالجة بالصدمة**» التي تركت آثارا سلبية على حياة الجماهير المعيشية والاجتماعية. وذلك على الرغم من **أن البلد عند انتصار الثورة المحلية وانهيار النظام السابق لم يكن يعاني ازمة اقتصادية أو مالية مقارنة بالأوضاع في بقية بلدان أوروبا الشرقية**.

كان الهدف من تطبيق سياسة «**المعالجة بالصدمة**» هو الاسراع في ربط الاقتصاد التشيكي بالاقتصاد الأوروبي وجعله جزءا لا يتجزأ منه، أي الاسراع بتوفير الشروط اللازمة المطلوبة للانضمام للمجموعة الأوروبية.

تطبيق تلك السياسة لم يأت بنتائج ايجابية حتى الآن. الخبراء الاقتصاديون يشيرون إلى **تدني تدفق الاستثمارات الأجنبية وانحسار حجم الصادر للأسواق الأوروبية الغربية وعائد التجارة الأوروبية** مما حدى بالحكومة بالتوجه إلى أسواق بلدان أوروبا الشرقية والعمل على استعادة العلاقات التجارية والاقتصادية السابقة مع بلدان العالم الثالث وخاصة الاسواق العربية. يشير الخبراء الاقتصاديون كذلك، إلى **احتمال تخفيض قيمة الكرون**. يضاف إلى ذلك الأزمة التي يعانيها **القطاع الزراعي** الذي كان أنجح القطاعات في مجموعة البلدان الاشتراكية السابقة. كما أن **قطاع الصحة والرعاية الاجتماعية هو الآخر يعاني** من تردد سريع **بعد عملية الخصخصة الأمر الذي دفع بالأطباء إلى الاضراب عن العمل في شهر مارس عام ١٩٩٦**. وقد كان من بين مطالبهم المتمثلة في زيادة الأجور، توفير ما قدره خمسة مليار كرون لدعم ذلك القطاع.

وكنتيجة لتفاقم تكاليف المعيشة وارتفاع الأسعار بمستوى كبير، شهدت البلاد **تظاهرات واضربات عمالية في العام ١٩٩٦**. وتشهد البلاد في هذا الشهر فبراير اضرابا **عاما في السكك الحديدة واضرابا للمعلمين**، وربما تمتد حركة الاضرابات وتشمل قطاعات أخرى.

وفي الوقت الذي تزداد فيه معاناة غالبية **المواطنين** من ذوي الدخول المتوسطة والمتقاعدين من ارتفاع معدلات التضخم من ٨٪ العام الماضي إلى ٩٪ هذا العام، زادت الحكومة معاشات نواب البرلمان. أصبح النائب يتقاضى ٥٠ ألف كرون شهريا وقد كان يتقاضى في السابق حوالي ٣٢ ألف كرون. رئيس الجمهورية يتقاضى ما قيمته ١٠٠ ألف كرون ورئيس الوزراء ٤٥ ألف كرون. في الوقت نفسه تزداد مداخيل رجال الأعمال الحرة. والمستثمرين بصورة مذهلة نتيجة للتسهيلات التي وفرتها لهم الدولة. وفي هذا السياق قامت الحكومة في شهر أغسطس ٩٦بتكوين لجنة لمكافحة البيروقراطية حصرت مهمتها في مسألتين:

المسألة الأولى هي معالجة مشاكل المواطنين من الجهات البيروقراطية.

والثانية مساعدة رجال الأعمال الحرة من خلال مكافحة بيروقراطية الأجهزة التي يتعاملون معها.

من بين المظاهر السلبية في القطاعين الاقتصادي والمالي، **افلاس وانهيار أكثر من ١٢ بنكاً** دون التوصل حتى اليوم إلى الأسباب التي أدت لذلك الانهيار ودون معاقبة أي من الاشخاص والمسئولين.

وقد كان لذلك نتائج سلبية على حركة الاستثمار والمستثمرين الذين انتاب معظمهم الشكوك وعدم الثقة في تلك المؤسسات.

والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم هو: من المسئول عن كل ما حدث وما يحدث؟ هل هو ادخال نظام اقتصاد السوق أم النظام السياسي القائم والأساليب التي يطبق بها نظام اقتصاد السوق؟.

كلها أسئلة هامة تستأثر بقدر كبير من اهتمام السياسيين ورجال الأعمال والاقتصاديين وافراد المجتمع الذين كانوا يحلمون ويأملون بعد انتصار الثورة المحلية في حياة رغدة تجمع بين المكتسبات التي تحققت في ظل النظام السابق والرفاهية المرتقبة التي سيجلبها النظام الرأسمالي الجديد.

واذا كان النضال من أجل الديمقراطية والحقوق المدنية قد وحد الشعب ضد النظام الشمولي السابق، فان الصراع حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية كقضايا الأجور والأسعار والتعليم والضمان الصحي -الخ أصبح يشكل العامل الحاسم في تحديد مواقف الفئات الاجتماعية المختلفة من برامج وسياسات الاحزاب ومن الرجهة المطروحة لتطور البلاد.

يؤكد صحة ما ذهبنا اليه التصويت في البرلمان على **مشروع ميزانية ١٩٩٧ التي تم اجازتها بـ ٩٩ صوتا مقابل ٩٧**بعد أن صوت اثنان فقط من نواب المعارضة لصالح مشروع الميزانية المقدم.

صحيفة «**سلاوا فرونتا دنيس**» اشارت في عددها الصادر بتاريخ ١٤- ١٢- ٩٦ إلى أن اقرار ميزانية عام ١٩٩٧ تم «بعد صراع طويل «ومارثون» صعب من الاستفسارات والاقتراحات التقليدية وتبادل الاتهامات».

قبل الانتهاء من التصويت على مشروع الميزانية وجه الرئيس **هافل** رسالة إلى رئيس اللجنة البرلمانية للميزانية**السيد ى. فاغنر** دعا فيها أعضاء البرلمان إلى تجنب المبارزات السياسية واعطاء الأولوية إلى المصلحة العامة على المصالح الحزبية الضيقة.

لقد شهد مطلع يوليو من عام ١٩٩١ آخر اجتماع للجنة الاستشارية السياسية **لحلف وارسو** بمدينة براغ والذي تم فيه التوقيع على اتفاقية حل الحلف. ما تجدر الاشارة إليه هو أن الاجتماع الأول لهذه اللجنة قد عقد قبل أربعين عاما في مدينة براغ.

ومنذ حل حلف وارسو أصبحت قضية الشكل الأمني للبلدان التي كانت منضوية

رسالة براغ

تحت قرائه مثاراً للمباحث على أعلى المستويات بين المسؤولين في تلك البلدان والتي تركزت حول أسلوب ملء الفراغ الأمني -العسكري الذي خلفه حلف وارسو.

من المعلوم أن **تشيكوسلوفاكيا** كانت ترتبط باتفاقية عسكرية مع الاتحاد السوفيتي وقعت عام ١٩٦٦ والتي نصبت بموجبها أسلحة نووية على الأراضي التشيكية.

في الوقت الحاضر تسعى حكومات كل من **بولندا ، تشيخيا، سلوفاكيا والمجر** إلى التعاون فيما بينها بصورة أوثق كي يتم انضمامها إلى الأجهزة الأوروبية بما فيها **الانضمام لحلف الناتو**. إلا أن هذا التوجه .. يجابه بمعارضة شديدة من قبل قوى اليسار في الجمهورية التشيكية. تضع قوى اليسار في الاعتبار الأعباء المالية التي ستترتب على ذلك الانضمام ثم يبدو أنها لا ترى أن ثمة خطراً يهدد أمن البلدان الاشتراكية السابقة بعد انهيار -الاتحاد السوفيتي وحل حلف وارسو. بالاضافة إلى ذلك هنالك **تخوف من نشر أسلحة نووية في تلك البلدان من قبل حلف الناتو**.

الحكومة التشيكية تقوم في الوقت الحاضر بوضع ما سمته بـ «**استراتيجية الدفاع الوطني**» وقد كلفت وزير الدفاع **ميلوسلاف فيبروفى** بالمشروع الذي قدم وطرحه للمناقشة في فبراير ٩٧. كما أن الحكومة مهتمة بتحديث الجيش ورفع مؤهلاته وقدراته العسكرية بالتدريب وتحديث السلاح والعتاد. وكذلك وضع قوانين جديدة للدفاع والخدمة العسكرية.

وحسب ما أوردته صحيفة «**ملادا فرونتا دنيس**» فقد انتقد وزير الدفاع الميزانية العسكرية لعام ١٩٩٧ التي لا يزيد حجمها عن ٣٢ مليون كرون، والتي وصفها بأنها لا تفي باحتياجات الجيش ولا تضمن أكثر من بقائه على قيد الحياة.

ومن بين الاحداث الهامة التي شهدتها الساحة السياسية التشيكية مطلع هذا العام صدور «**اعلان العلاقات التشيكية -الألمانية**» والتوقيع عليه من قبل رئيسي الدولتين **فاسلاف هافل وهلمرت كول** هذا الشهر في العاصمة براغ.

تم التوصل إلى هذا الاعلان بعد محادثات بين الطرفين استمرت لأكثر من ١٨ شهراً وعلى كل المستويات الرسمية.

جاء هذا الاعلان ليضع حداً للتوتر الذي ساد العلاقات بين الدولتين منذ اجتياح الجيوش النازية الالمانية لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٨ واحتلالها لمنطقة **السوديت** التي كان يسكنها حوالي ٥ر٣ مليون الماني وجعلها مقاطعة المانية. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة المانيا أصدر رئيس الجمهورية عام ١٩٤٦ مراسيم قضت بترحيل أو طرد الالمان السوديت ثم مصادرة أموال الذين تعاونوا مع الحكم النازي. لذلك جاء الاعلان ليلغي تلك المراسيم ولايجاد تسوية عادلة بين الطرفين.

وعلى الرغم من الارتياح التام الذي أبدته الأوساط الحاكمة في كل من المانيا وتشيكيا وموافقة البرلمانيين على الاعلان (صوت البرلمان الالماني لجانب الاعلان ٥٧٨ نائبا من أصل ٦٧٢)، إلا أن انتقادات حادة قد وجهت من قبل اطراف عديدة غير حكومية لنص الاعلان.

جمعية الالمان السوديت بقيادة **فرانز نيوباور** كانت تطالب باشراك ممثلين من السوديت في المفاوضات التي أجريت كما أنها تطالب اعادة الممتلكات والسماح بالعودة.

تجدر الاشارة إلى أن حكومة **بافاريا** التي ترعى مصالح الالمان السوديت أصدرت بياناً قبل ثلاثة أيام من التوقيع على نص الاعلان ذكرت فيه أن اقرار الاعلان «لا يعني» التخلي عن المطالب الفردية باستعادة الممتلكات (صحيفة ملادا فرونتا دنيس ٩٦/١٢/١٨).

«الاتحاد التشيكي للمناضلين في سبيل الحرية» والذي يدافع عن ضحايا النازية من السياسيين السجناء التشيك يطالب بعدم تحرير المانيا من الالتزامات القانونية الدولية الخاصة بتعويض ضحايا النازية التشيك ومطالبة المانيا بالاعتذار عن جميع أنواع العنف التي وقعت أثناء الحرب وبعدها.

ومنذ منتصف شهر ديسمبر ١٩٩٦ لم تتخذ قيادة **الحزب الديمقراطي الاجتماعي** الذي يعتبر الحزب الثاني حسب نتيجة الانتخابات الأخيرة موقفا موحداً تجاه الاعلان. وحسب التصريح الذي أدلى به رئيس الحزب **ميلوش زيمان** (صحيفة برافو ٩٦/١٢/١٨) فإن قيادة حزبه لن تتخذ موقفا «تلزم به أعضاء الحزب اذ سيترك الخيار- لهم أنفسهم ليقرروا ما يعتقدون».

أما **الحزب الشيوعي التشيكي** المورافي فقد انتقد بشدة نص الاعلان واعتبره محاولة لاعادة النظر في التسوية الأوروبية التي جرت بعد الحرب العالمية وفي نتائج الحرب نفسها. وبعث بهذا الصدد رسالة مفتوحة لسفراء كافة الدول المتحالفة ابان الحرب العالمية الثانية ضد المانيا الهتلرية.

اليمين المتطرف الذي يمثله **الحزب الجمهوري** بقيادة **سلادك** رفض الاعلان والاتفاق جملة وتفصيلاً.

صحيفة «**برافو**» أجرت حواراً مع نائب وزير خارجية تشيكيا **الكسندر فوندرا** نشرته في عددها الصادر بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٩٦ ، أشار فيه إلى أن «الاعلان وثيقة تشيكية المانية مشتركة وهو بالتالي نتاج عملية توفيق وحل وسط» .كما اشار إلى أن الجانب الرسمي التشيكي كان يطلع الاتحاد التشيكي للمناضلين في سبيل الحرية على مجرى المفاوضات. والحكومة الالمانية كانت أيضا على اتصال دائم مع الالمان السوديت.

في ختام المقابلة صرح نائب وزير الخارجية إلى أنه من المزمع تأسيس منبر تشيكي -الماني قريبا للحوار بين الشعبين والذي يستطيع من خلاله المان السوديت الراغبون في الصلح والتفاهم مع التشيك المشاركة في الحوار.

وبعد سجال عنيف بين القوى السياسية المختلفة وفي اطار البرلمان حول تفاصيل الاعلان المشترك مع المانيا وبعد اقرار الحكومة للاعلان وتوقيعها عليه صادق البرلمان التشيكي بتاريخ ١٤ فبراير على الوثيقة.

صوت إلى جانب الاعلان ١٣١ نائبا وعارضه ٥٩ يمثلون **الحزب الشيوعي التشيكي المورافي والحزب الجمهوري وبعض نواب الحزب الديمقراطي الاجتماعي** وامتنع عن التصويت ٧ نواب. وتجدر الاشارة إلى أن **الحزب الديمقراطي الاجتماعي** كان يسعى مع رفيقه الالماني إلى وضع ما سماه تمهيد مرافقة أو «ملحق للاعلان» يتضمن الجوانب الحقوقية وغيرها من القضايا التي لم ترد في الاعلان. ومر الاعلان في البرلمان التشيكي بعد تجاوب حزب الحكومة مع صياغة مرافقة للبيان وضعها الديمقراطي الاجتماعي ترفض بشكل غير مباشر حقوق الملكية التي يطالب بها الالمان السوديت.

على هاتين الصفحتين نعرف القارئ بأحدث ما تصدره المطابع العربية من عناوين .. ليختار منها ما يضيف إلي مكتبته، أو يحاول قراءتها في الكتبخانة العمومية.. ونلفت نظر الناشرين العرب الذين يرسلون إلينا بإصداراتهم ،إلى أهمية ذكر أثمان بيع الكتب ، ليكون القارئ على نور قبل الشراء.

صلاح عيسى

- الكتاب: الأداء السياسي لمجلس الشعب بين المبنى القومي والمبنى المحلي
- تأليف: باحثو المرصد البرلماني بإشراف المستشار محمد رضوان
- الناشر: جماعة تنمية الديمقراطية / القاهرة ١٩٩٧
- ١٥٢ صفحة / قطع كبير

جماعة تنمية الديمقراطية، شركة مدنية لا تهدف إلى الربح، تضم عدداً من نشطاء حقوق الانسان ، وتهدف إلى تنمية الافكار الديمقراطية، وإشاعة التسامح والقبول بالآخر ورفض الأفكار أحادية الجانب وتنمية التفكير النقدي .. ونبذ العنف .. وفضلا عن تبرعات المؤسسين ، فان الجماعة تمول نشاطها من تبرعات تقدمها لها ثلاث منظمات دولية.

وبرنامج المرصد البرلماني ، هو أحد مجالات نشاط الجماعة ،وهو يقوم على اجراء مجموعة من الدراسات الميدانية والنظرية والتحليلية للتعرف على حقيقة فعاليات مجلس الشعب كسلطة ديمقراطية.. وفي هذا التقرير، دراسة تحليلية لرد مجلس الشعب على بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة في العام الماضي، وهي المناقشة التي دارت خلال شهري مارس وأبريل ١٩٩٦ وفي القسم الأول منه يستعرض تقرير اللجنة التي شكلها المجلس لدراسة بيان الحكومة، ومدى العمق في دراسته للبيان، بينما يضم القسم الثاني، بدراسة الموضوعات ذات الطابع المحلي أو الفئوي التي وردت في كلمات الأعضاء، ومقارنتها بالكلمات التي تناولت سياسات وبرامج عامة، تتجاوز ما هو فئوي.. وما هو محلي.

- الكتاب:الأهرام.. ديوان الحياة المعاصرة/ الجزء الثاني/ القسم الأول.
- تأليف : د. يونان لبيب رزق
- الناشر: مركز تاريخ الاهرام / القاهرة ١٩٩٧
- ٣٢٤ صفحة/قطع كبير/عشرة جنيهات

يواصل الدكتور يونان لبيب رزق في هذا الكتاب التأريخ لمصر من خلال مصدر أساسي هو «جريدة الأهرام» ، التي يرى عن حق أنها ديوان الحياة المصرية المعاصرة، لأنها تضم بين صفحاتها، صورة بانورامية لتاريخ مصر على كل صعيد ، من السياسة إلى الاقتصاد ومن الاجتماع إلى الأدب والفن، خلال القرن وربع القرن اللذين انقضيا على صدورها. ويضم الجزء الثاني من الديوان تاريخ مصر خلال العقد الذي يبدأ بالاحتلال الانجليزي عام ١٨٨٢، وينتهي بوفاة الخديوي توفيق عام ١٨٩٢ . ويختص القسم الأول منه- الذي يضمه هذا الكتاب-بالتاريخ السياسي لذلك العقد الهام تاريخ مصر، على أن يتلوه القسم الثاني ويختص بالتاريخ الاجتماعي.

وينقسم الكتاب داخليا إلى ثلاثة ابواب . يركز الأول على العلاقات المصرية البريطانيةوانعكاسات وقائع السنوات الأولى من الاحتلال على أوضاع مصر، ويتناول الثاني أوضاع الطبقة الحاكمة والادارة المصرية، بينما يتناول الباب الثالث وقائع الثورة المهدية في السودان.

ويتوقف المؤلف، عند الوقائع والظواهر التي شغلت الاهرام ليرصد المادة التاريخية الجديدة، التي نشرتها منها..

- الكتاب: رباعية فلسطينية
- المؤلف :عبد العال الباقوري
- الناشر: دار الفكر الحديث للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ١٩٩٦
- ٢٣٠ صفحة / قطع كبير

في هذا الكتاب جمع«عبد العال الباقوري» رئيس تحرير جريدة الأهالي أربعاً من الدراسات، التي كتبها منذ عقدين من الزمان، ونشر بعضها، بينما ظل الآخر مخطوطا، لينشر في هذا الكتاب لأول مرة.

بين هذه الدراسات الأربع، دراستين تتعلقان أساسا بتاريخ العصور الوسطى ، هما«حكايات عن الحروب الصليبية» ،التي تهتم بالمحاولات الاستعمارية الأولى لاحتلال فلسطين تحت رايات دينية، «وبوابة مصر الشرقية» التي ترصد الارتباط بين عروبة فلسطين وأمن مصر القومي، بينما تتعلق الدراستان الاخريان بالتاريخ المعاصر، فترصد أولاهما موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من قضية فلسطين منذ نشأته حتى عام ١٩٥٨ ، وتتقصى الثانية وهي بعنوان« القاء اليهود في البحر» اكذوبة صهيونية- ،حقيقة اتهام اسرائيل للعرب، بانهم كانوا يرغبون على القاء اليهود في البحر.. وتؤكد أن الحركة القومية العربية، لم تطرح هذا الشعار في أي وقت من الأوقات.

ومع أن المسافة الزمنية بين كتابة فصول الكتاب، ونشره قد شهدت انقلابا كاملا في سياسة المنطقة، فما تزال تحتفظ بأهميتها البالغة، لأنها تركز على المحاور الاستراتيجية لقضية فلسطين..



- الكتاب : أفلام الحركة في السينما المصرية ١٩٥٢ / ١٩٧٥
- المؤلف : سمير سيف تقديم: د. مدكور ثابت
- الناشر: المركز القومي للسينما/ ملفات السينما ٤
- ٢٩١ صفحة /موجز بالانجليزية في ٤٥ صفحة

بعد مقدمتين نظريتين في تعريف فيلم الحركة، كتب الأولى د. مدكور ثابت المشرف على هذه السلسلة الممتازة من الكتب، وكتب الثانية مؤلف الكتاب، يستعرض الكتاب موضوعه بالتوقف أمام مرحلتين رئيسيتين ، في تاريخ هذا النوع من الأفلام، تقع الأولى -وهي مرحلة الازدهار-بين ١٩٥٢ و١٩٦٢ ،وتقع الثانية وهي-مرحلة الانحسار -بين ١٩٦٣ و١٩٧٥ ،حيث دخل جيل جديد من الشباب إلى مجال اخراج افلام الحركة يتطلب دراسة مستقلة.

وفي كل مرحلة من المرحلتين ، يعالج المؤلف موضوعه، من خلال تقسيم يجمع بين النوع الغالب وبين المخرج المعين، وبين التحليل النقدي للافلام، فيخصص فصلاً لافلام المغامرات ،يحلل فيه افلام نيازي مصطفى، باعتبارها النوع الغالب عليه، وآخر لافلام الحركة ذات التعليق الاجتماعي ،والتي تميز بها كل من صلاح أبو سيف وعاطف سالم، وثالث للفيلم البوليسي الأسود وابرز صناعه كمال الشيخ وعز الدين ذو الفقار.

وبعد أن يشير إلى أفلام أخرى قدمها مخرجون آخرون لم تكن افلام الحركة هي النوع الغالب على انتاجهم-ينتقل إلى مرحلة الانحسار، فيدرس افلام نيازي مصطفى التي قدمها خلالها، ثم افلام الحركة ثلاثية الابعاد التي قدمها حسام الدين مصطفى.

- الكتاب: شخصيات تاريخية
- المؤلف: طارق البشرى
- الناشر: كتاب الهلال/ ديسمبر ١٩٩٦
- ٣٠٨ صفحة / قطع صغير/ أربعة جنيهات

أربع شخصيات تاريخية جمع بينها هذا الكتاب ، تنتمي لنفس العصر، ولنفس الظاهرة السياسية، وهي الحركة الوطنية المصرية المعادية للاستعمار، التي يترجم الكتاب لزعيمين توليا على التعاقب رئاسة حزب الوفد المصري، الذي ظل يقود تلك الحركة بين عامي ١٩١٩، ١٩٥٢ هما «سعد زغلول» و «مصطفى النحاس» .كما يترجم كذلك لاثنين من الشخصيات السياسية التي تنتمي للتيار الناقد للوفد في الحركة الوطنية، هما عبد الرحمن الرافعي، أحد ابناء الحزب الوطني، الذي كان يقود الحركة الوطنية قبل الوفد، وأحمد حسين مؤسس حركة مصر الفتاة.

وأطول وأهم فصول هذا الكتاب المهم ، هو الدراسة التي قام بها المؤلف، للمذكرات التي أعدها وحررها محمد كامل البنا عن مصطفى النحاس، وهي التي نشرت في الصحف منذ عامين بعنوان مذكرات مصطفى النحاس ، ففضلا عن أنها تتضمن ترجمة لحياة النحاس، فانها تقدم درساً في قراءة النصوص، يتسم بالعدل والاعتدال والعمق والتجرد، ويلقي مزيداً من الاضواء على تاريخ هذه الحقبة وهذه الشخصية ، المهمة في تاريخ مصر.

- الكتاب: حياتي في المسرح / الكتاب الأول/الجزء الأول: رحلة الحياة.
- المؤلف: جلال الشرقاوى
- الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب /١٩٩٦
- ٨٤٨ صفحة / قطع كبير/ ٣٠ جنيها مصريا

يقدم المخرج المسرحي جلال الشرقاوى في هذا الكتاب، الجزء الأول من مذكراته الذي يتوقف عند عام ١٩٧٠ . الذي اختلف فيه مع وزير الثقافة، آنذاك: الدكتور ثروت عكاشه.. واستقال مع ثلاثة من زملائه، فانقطعت بذلك صلته بمسرح القطاع العام، وبدأت صلته بمسرح القطاع الخاص، التي ما تزال مستمرة إلى اليوم.

ولأن جلال الشرقاوى يملك أرشيفاً ممتازاً ،يضم كل أوراق حياته، من الشهادات الدراسية التي حصل عليها إلى النصوص التي اخرجها ومن الاعلانات التي نشرت عنها إلى المعارك النقدية التي جرت حولها ، فان الكتاب قد تحرر من سيرة ذاتية إلى توثيق لمرحلة هامة من تاريخ المسرح المصري ،تقدم صورة لما كان يجري في الكواليس، خلال تلك المرحلة التي اصطلح على تسميتها بمرحلة الازدهار وهي صورة تلفت النظر، بما تتضمنه من معلومات تختلف مع كثير مما نشر من قبل حول ظروف هذه المرحلة.



هل سقطت حقا الشمولية، وانتصرت الديمقراطية في العالم بسقوط النظم الشمولية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية؟

أم أننا نواجه اليوم شمولية جديدة، شمولية رأسمالية عالمية؟

وما علاقتها بالعولمة الرأسمالية وبسياسات التكيف الهيكلي؟

وما هو دور المافيا في هذا كله؟

هذا ما تحاول الاجابة عنه دراستان منشورتان بمجلة لوموند ديبلوماتيك:

الأولى بعنوان: «النظم الكوكبية» "Regime Globalitaire" بقلم اجناسيو رامونيه (عدد يناير ١٩٩٧)، والثانية بعنوان «المافيا تفسد الاقتصاد العالمي» بقلم ميشيل شوسادوفسكي Michel Chossudovsky أستاذ الاقتصاد في جامعة تورنتو (عدد ديسمبر ١٩٩٦). ونقدم فيما يلي عرضا وافيا لهاتين الدراستين الهامتين.

الشمولية والمافيا

والعولمة الرأسمالية

الشمولية الجديدة شمولية كوكبية

النظم الشمولية هي النظم ذات الحزب الواحد، التي لا تسمح بأية معارضة منظمة، والتي تخضع حقوق الانسان لمنطق الدولة "Raison d' Etat"، والتي تنفرد فيها السلطة السياسية بادارة كل أنشطة المجتمع الخاضع لسيطرتها.

لقد خلقت هذه الأنظمة في نهاية هذا القرن نمطا جديدا من الشمولية، هو شمولية النظم الكوكبية Regimes Glolo-balitaires، تستند إلى عقائد العولمة / الكوكبة Globalisation، والفكر الواحد. وهي بطبيعة الحال نظم وعقائد وفكر / الرأسمالية، التي يحرص منكروها بوسائط اعلامها على اخفاء طبيعتها الرأسمالية عن الجماهير، عن العالم الذي أصبح «قرية واحدة».

وهي لا تقبل، ولا تسمح بأية سياسة اقتصادية أخرى، وتخضع حقوق الانسان والمواطن لمنطق المنافسة الرأسمالية، تاركة لأسواق المال الادارة الشاملة لكل أنشطة المجتمع الخاضع لسيطرتها.

ولا ينكر أحد في المجتمعات الرأسمالية الغربية قوة هذه الشمولية الجديدة. إذ يرى ٤٦٪ من الاشخاص في استطلاع حديث للرأي العام في فرنسا «أن **أسواق المال هي التي تستأثر بالنصيب الأكبر من السلطة في فرنسا**».

فبعد الاقتصاد الزراعي الذي ساد آلاف السنين، والاقتصاد الصناعي الذي طبع القرنين التاسع عشر والعشرين بطابعه، دخلنا عصر الاقتصاد المالي الكوكبي.

لقد قتلت «**العولمة / الكوكبية**» السوق القومي الذي يشكل احدى دعائم سلطة الدولة- الأمة (الدولة القومية). **وأصبحت الرأسمالية القومية شيئا ينتمي إلى الماضي، وتقلص دور السلطات العامة**. فلم تعد الدول قادرة على مجابهة الاسواق.

فحجم احتياطات البنوك المركزية ضعيف لدرجة تدعو للسخرية اذا ما قورن بقوة المضاربين المالية.

ولم تعد للدولة تلك الوسائل لكبح التدفقات الهائلة لرؤوس الأموال، ولا مناهضة تأثير الأسواق الذي يلحق الضرر بمصالحها ومصالح مواطنيها. وتستسلم الحكومات في السياسة الاقتصادية «لنصائح» المنظمات الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي أوروبا تمارس اتفاقية **ماسترخيت** بما تضعه من معايير للوحدة الاوروبية (عجز الموازنة، والدين العام، والخصخصة، والتضخم المستمر) دكتاتورية حقيقية على سياسة الدول، مما يزعزع دعائم

عادل غنيم

الديمقراطية مهددة من تفاقم المعاناة الاجتماعية.

«الوضع العالمى يتميز بحرية حركة رؤوس الأموال والمنتجات وهو ما نسميه بالعولمة. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا للتكيف مع هذا الوضع». هذا ما ينادى به الحكام فى العالم الرأسمالى المتقدم والمتخلف ويلحون عليه. وهذا يعنى ببساطة التسليم بسيادة السوق وتحول السوق إلى الأخلاق السائدة.

هذا هو منطق هذه الشمولية الرأسمالية الجديدة. فهى بتشجيعها للمذهب النقدى فى السياسة الاقتصادية Mo-netarisme والغائها القيود القانونية على النشاط الاقتصادى Dereglementation وإطلاقها حرية تدفق رؤوس الأموال والخصخصة الشاملة طوال العشرين سنة الماضية، سمحت بانتقال مركز القرارات الكبرى (فى الاستثمار والعمالة والصحة والتعليم والثقافة والبيئة. الخ..) من المجال العام إلى المجال الخاص. لهذا لم يعد أكثر من نصف المائتين دولة الأقوى دولا، بل أصبحت **مشروعات** Entreprises.

ونمت خلال تلك الفترة ظاهرة **تحول الاقتصاد إلى اقتصاد متعدد الجنسية بصورة مثيرة.** ففى السبعينات لم يكن عدد الشركات المتعددة الجنسية يتجاوز بضع مئات. أما الآن فيزيد عددها على أربعين ألف شركة. ويقدر رقم أعمال المائتين الأكبر فى العالم بأكثر من ربع **النشاط الاقتصادى العالمى. فى حين أنها لا تستخدم سوى ١٨٫٨ مليون عامل أى ٠٫٧٥٪ من اليد العاملة** فى العالم.

ورقم أعمال جنرال موتورز أكبر من الناتج القومى الاجمالى للدنمارك. ورقم أعمال فورد أكبر من الناتج القومى للنرويج. ونحن نتحدث هنا عن الاقتصاد الحقيقى/ العينى الذى ينتج السلع والخدمات. فاذا أضفنا إلى ذلك الفاعلين الرئيسيين فى الاقتصاد المالى (الذى يبلغ حجمه خمسة أضعاف الاقتصاد العينى)، ونعنى صناديق المعاشات الرئيسية الأمريكية واليابانية، التى تهيمن على أسواق المال، عندئذ لا يكون للدول وزن يذكر.

في ظل الدعوة لحرية تدفق رؤوس الأموال انتقلت مراكز القرارات الكبرى وسيطرت الشركات المتعددة الجنسية على النشاط الاقتصادى العالمى

لقد أصبحت البلدان التى باعت مشروعاتها العامة للقطاع الخاص، وحررت أسواقها من الضوابط القانونية، شيئا فشيئا ملكا للمجموعات الكبرى المتعددة الجنسية، التى أصبحت تسيطر على قطاعات بأكملها من اقتصاد الجنوب، وتستخدم دولة لحسابها فى حماية ضغوطها فى الساحات الدولية، والحصول على القرارات السياسية التى تساعدها على ممارسة هيمنتها العالمية.

وتفرض هذه العولمة الرأسمالية للاقتصاد، وهذا التركز الكبير لرأس المال، فى الجنوب كما فى الشمال، تماسك المجتمع. وتتفاقم اللامساواة الاقتصادية فى كل مكان كلما زادت هيمنتها على الاسواق. من هنا كانت مشروعية التمرد والثورة على هذه النظم الشمولية الرأسمالية الجديدة.

المافيا والعولمة الرأسمالية

تواجه الديمقراطيات خطرا قاتلاً، خطر تغلغل المافيا بمساندة السلطات السياسية وشركات المال والأعمال المتعددة الجنسية فى قطاعات الاقتصاد العالمى، فارضة عليها نظمها، نظم الفساد، غير عابئة بشرعية الدول التى أخذت تستسلم للفساد.

وفى عصر العولمة الرأسمالية، بقى دور الجريمة المنظمة فى الاقتصاد شأنا مهملاً. فقد ارتبط النشاط الاجرامى المنظم فى أذهان الناس، بفضل الصورة النمطية التى صنعتها هوليود وصحافة الاثارة، ارتباطا وثيقاً بانهيار النظام العام. فبينما هى تصنع من رجال المافيا فى الجرائم الصغيرة نجوماً، لا تكشف للرأى العام **الدور السياسى والاقتصادى للمنظمات الاجرامية الدولية ونفوذه.**

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أخذت نقابات الجريمة تكسب احترام الناس بالعمل كمشروعات عادية. ومنذ ذلك الحين، **أصبحت الجريمة المنظمة ترتبط بالنظام الاقتصادى برباط وثيق.** وشجع انفتاح الاسواق، وتراجع «دولة الرعاية» والخصخصة وتحرير المالية والتجارة الدولية من القيود القانونية. الخ على نمو الأنشطة غير المشروعة، وعلى تدويل اقتصاد اجرامى منافس.

وتقدر منظمة الامم المتحدة الدخول العالمية السنوية للمنظمات الاجرامية المتعدية الجنسية بعشرة مليار دولار، وهو ما يساوى الناتج القومى الاجمالى لكل الدول المنخفضة الدخل (حسب تصنيف البنك الدولى) بسكانها البالغ عددهم ٣ مليار نسمة. ويدخل فى هذا التقدير حصيلة تجارة المخدرات، ومبيعات السلاح غير المشروعة وتجارة المواد النووية المهربة الخ..بالاضافة إلى أرباح الأنشطة التى تسيطر عليها المافيا (**الدعارة والقمار والاسواق السوداء للعمله، الخ**). ولا يشمل هذا التقدير استثمارات المشروعات الاجرامية للسيطرة على أنشطة الاعمال المشروعة، فضلا عن السيطرة على وسائل الانتاج فى كثير من قطاعات الاقتصاد المشروع.

ويتجاوز رقم أعمال المافيا وفقاً لتقدير أحد المراقبين رقم أعمال معظم الشركات العالمية الخمسمائة الأولى، حسب تصنيف مجلة «**فورشن**» الأمريكية . ومنها ما هو أقرب- من حيث التنظيم- **إلى جنرال موتورز** منه إلى مافيا صقليه التقليدية.

وتتعاون المافيا الروسية مع المافيا

الأجنبية، بما فيها المافيا الايطالية والكولومبية. ويتيح تحول بلدان الاتحاد السوفيتي السابق إلى الرأسمالية للمافيا فرصاً جديدة لتوسيع مجالات نشاطها.

كما تتعاون المنظمات الاجرامية مع المشروعات المشروعة، وتستثمر في أنشطة مشروعة متنوعة . تكفل لها غطاء لغسيل أموالها، ووسيلة مضمونة لتراكم رأس المال خارج مجال الأنشطة الاجرامية. وهي أساسا **استثمارات في المباني الفاخرة وفي صناعة الترفيه والنشر ووسائل الاعلام والخدمات المالية** ، الخ.. ولها أيضا. استثمارات في المرافق العامة وفي الصناعة والزراعة.

وفي فترة الرواج الذي صنعته المضاربة في الثمانينات ، استثمرت المافيا **اليابانية «الجكوزا»** (Les Jako-sas) أموالا طائلة في التشييد والتنمية الحضرية. واتجهت المافيا الايطالية إلى الاستثمار في العقارات المبنية في المدن،وفي الأراضي الزراعية. وفي تايلاند اعيد تدوير مليارات الدولارات المتحصلة من تجارة هيروين «**المثلث الذهبي**» ، باستثمارها في صناعة النسيج في **بانكوك** عن طريق جمعيات ومشروعات سرية.

أما مافيا «**الثالوث الصيني** Les Triades "Chinioses"» فلها استثمارات في صناعة السينما في **هونج كونج** . كما تستثمر أموالها في مشروعات صناعية مشتركة في القطاعات الصينية: **جوانج دونج وفوجان**.. وكذلك: في المنطقة الصناعية والمنطقة الحرة في **شينزين**. ويقدر رقم أعمالها العالمي بـ ٢٠٠ مليار دولار . أي أكثر من ٤٠٪ من الناتج القومي الاجمالي للصين.

وتودع حصيلة هذا النشاط الاجرامي في الشبكة المصرفية. وتقوم البنوك التجارية باستخدام هذه الودائع في تمويل أنشطة الاقراض والاستثمار في الاقتصاد سواء كان مشروعا أو غير مشروع. وتوجد الأموال القذرة أيضا إلى الاستثمارات المحترمة في الاسواق المالية.

وتحوز المنظمات الاجرامية جانبا من الدين العام في صورة سندات وأذون الخزانة ، فاصبحت دائنة لعدد كبير من الدول ، وقادرة على التأثير في السياسات الاقتصادية

منظمات الاجرام العالمية أصبحت دائنه لعدد كبير من دول العالم و قادرة على التأثير في السياسات الاقتصادية بما لها من وزن مؤثر في أسواق المال

الكلية للحكومات ، بما لها من وزن مؤثر في أسواق المال، بحكم استثماراتها الطائلة في البورصات والاسواق الآجلة للمنتجات نصف المصنعة والمواد الخام.

وللمافيا استثمارات معتبرة في بنوك الأعمال وبيوت السمسرة ومكاتب الاستشارات القانونية الكبرى، كما تستخدم أكبر المصارف الأمريكية وشركات الاستثمار أو الشركات المتخصصة في تجارة الذهب والعملات الأجنبية.

الخدمات السرية لفردوس التهرب الضريبي Les "paradis Fiscaux"

بالرغم من ضبط الكثير من قضايا غسيل الأموال ، فان توجيه الاتهام فيها يقتصر على صغار الموظفين. وعدد البنوك التي تعرضت للملاحقة قليل للغاية.

وفي فردوس التهرب الضريبي، تتصل نقابات الجريمة بالبنوك التجارية الكبرى أو بفروعها المحلية المتخصصة في «الأعمال المصرفية الخاصة» "private Banking" ،التي تقدم خدمة «**شخصية وسرية**» لادارة الحسابات ذات العائد المالي المرتفع. وتتيح التقنيات المصرفية والاتصالية الحديثة، امكانيات هائلة لاخفاء أرباح المعاملات غير المشروعة ،حيث يجرى تداول الأموال عن طريق التحويل الالكتروني بين الشركة الأم وفرعها المسجل كشركة- ساترة "Societe' Ecrain" في **فردوس التهرب الضريبي**. هكذا تتداول أيضا مليارات الدولارات الآتية من الشركات التي تدير صناديق المعاشات والادخار التعاوني . بل وأموال الخزانة العامة ذاتها، عبر حسابات مسجلة في **لوكسمبرج** وفي جزر **أنجلو نورماند وكايمان** وغيرها.. ويرجع عجز الموازنة في البلدان الغربية إلى حد كبير إلى التهرب الضريبي وما نتج عنه من تراكم هائل للاحتياطات المالية لدى الشركات الكبرى.

وحجم الظاهرة يدعو للدهشة. إذ يوجد حوالي **خمسة وخمسون فردوساً للتهرب الضريبي في المناطق الرئيسية في العالم. وتحتل جزر كايمان** وحدها المرتبة الخامسة بين المراكز المصرفية في العالم، حيث يزيد **عدد البنوك والشركات المسجلة فيها على عدد سكانها**، وتودع الأموال الطائلة المتحصلة من الأنشطة المشروعة وغير المشروعة في **بنوك جزر بهاما وبرمودا وسان مارتان ،وغيرها**.

ويقدر بنك الأعمال الأمريكي **ميريل ليسن** الثروة الخاصة التي تدار من هذه الجزر- الفردوس بـ **٣٠٠٠ مليار دولار** على الأقل، أي ما يساوي ١٥٪ من الناتج الاجمالي العالمي. وهذا الرقم أقل بكثير من الحقيقة لأن الجانب الأكبر من هذه الثروة مودع في حسابات تتمتع بسرية صارمة.

ومع ذلك لا تزال سويسرا الفردوس المفضل حيث يقدر نصيبها بـ ٤٠٪ من اجمالي الحسابات السرية لغير المقيمين.

وبفضل الثورة الاتصالية والغاء القيود على حركة رؤوس الأموال أصبحت جنات التهرب الضريبي جزءا لا يتجزأ من السوق المالية العالمية، حيث يتزايد تشابك وتداخل نشاط الأعمال المشروع وغير المشروع ،محدثا تغيرا أساسيا في هيكل رأسمالية ما بعد الحرب. فالمافيا تستثمر أموالها في الأعمال المشروعة والعكس، حيث توجه الموارد المالية الى الاقتصاد الاجرامي من خلال سيطرتها على البنوك والمشروعات التجارية المتورطة في غسيل الأموال القذرة، أو تلك التي لها

علاقات بالمنظمات الاجرامية. وتدعي البنوك أنها تتوخى حسن النية في معاملاتها. وأن مديريها يجهلون مصدر الأموال المودعة لديها. وتضمن سرية الحسابات والمعاملات المصرفية حماية مصالح المنظمات الاجرامية . ولا تكتفي البنوك الكبرى بغسيل الأموال القذرة مقابل عمولات باهظة ، بل تمنح أيضا القروض للمافيا بفوائد مرتفعة على حساب الاستثمارات الانتاجية الصناعية والزراعية.

وثمة علاقة بين الدين العالمي والتجارة غير المشروعة وغسيل الأموال القذرة. فمنذ أزمة المديونية في بداية الثمانينات ، تدهورت أسعار المواد الأولية مما أدى إلى انخفاض دخول البلدان النامية. وأدت اجراءات التقشف التي أملاها الدائنون الدوليون إلى فصل العاملين. وصفيت مشروعات عامة وجمدت استثمارات العامة. وخفضت القروض الممنوحة للمزارعين ورجال الصناعة.

ونما في كثير من البلدان اقتصاد سري بديل Economie Sousterain Alternative، يشكل الأرضية الخصبة للمافيا. ونشأ فراغ في النظام الاقتصادي نتيجة لانهيار السوق الوطني وتدهور الصادرات. فأصبح الانتاج غير المشروع ، القطاع السائد في النشاط الاقتصادي والمصدر الرئيسي للنقد الأجنبي.

وكما يقول تقرير الأمم المتحدة «سهلت برامج التكيف الهيكلي -التي اضطرت البلدان المدينة، لقبولها للحصول على القروض من صندوق النقد الدولي- سهلت التدخل غير المشروع لنقابات الجريمة». ففي **بوليفيا** ساهمت «السياسة الاقتصادية الجديدة» التي أوصى بها صندوق النقد الدولي والتي طبقت في ١٩٨٥ في انهيار صادرات التصدير، وفي قيام **كونسورتيوم** التعدين كوميبول **Comibol** بفصل عمال المناجم بالجملة. واتيح استثمار التعويضات المدفوعة للعمال المفصولين في شراء الأراضي في مناطق زراعة **الكوكا**، مما أدى إلى زيادة كبيرة في تجارة المخدرات.

كذلك ، أدى تطبيق برامج **«التكيف الهيكلي»** و**«التثبيت الاقتصادي»** في بيرو إلى الخراب والدمار، فكانت الصدمة السعرية عام ١٩٩٠ ، التي أطلق عليها **«صدمة فوجي» «Fujichoc»** نسبة إلى الرئيس **فوجيموري**، الذي رفع سعر البترول ثلاثين ضعفا بين عشية وضحاها، سبباً في تدمير الانتاج الزراعي المشروع (البن والذرة والدخان)، والنمو السريع لزراعة الكوكا في **منطقة هوالاجا Hualla-ga.**

غير أن نمو التجارة غير المشروعة لم يقتصر على أمريكا اللاتينية ، ولا على المثلث والهلال الاسيويين للمخدرات. ففي أفريقيا، أدى الغاء الحواجز التجارية وإغراق الاسواق المحلية بفائض الغلال الأوروبي والأمريكي إلى انهيار الانتاج الزراعي للحبوب الغذائية، وتقويض الاكتفاء الذاتي. واتجهت بلدان كثيرة- تحت وطأة الدين الخارجي- إلى زراعة القنب، وأخذ الاف الفلاحين في المغرب يزرعون **الحشيش** . الذي يدر عائداً من صادراته غير المشروعة ، يعادل كل صادرات المغرب الزراعية المشروعة. ونجحت مافيا المخدرات في اختراق كثير من الدول الافريقية.

تغلغل المنظمات الاجرامية في أوروبا الشرقية

خضعت بلدان الكتلة السوفيتية السابقة بدورها، منذ بداية التسعينات للعلاج الاقتصادي ، الذي فرضه عليها دائنوها . بكل ما كان له من نتائج مدمرة. فالفقر وفوضى الانتاج يشجعان ازدهار الاقتصاد الاجرامي.

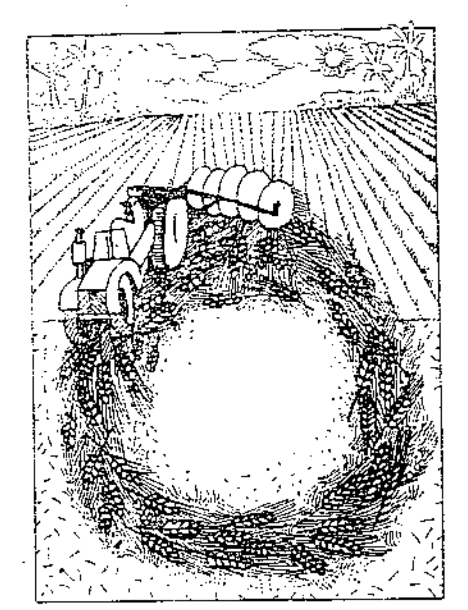
ففي **اكرانيا** مثلا، ساند **صندوق النقد** الدولي في أكتوبر ١٩٩٤ الاصلاحات الاقتصادية الكلية . التي ساهمت في التعجيل بالازمة العميقة التي أصابت زراعة الحبوب الغذائية. ومع انخفاض انتاج القمح ، نمت بسرعة زراعة الأفيون. هذا ما أكده مرصد المخدرات **الجيوبولتيكي Observatoire Geo-politique des Drouges.**

ومع تدهور الزراعة المحلية في **يوغوسلافيا** السابقة ، ظهرت زراعة الخشخاش ومعامل الهيروين التي تسيطر عليها مافيا سانتاكورنا الايطالية.

لقد وضعت عمليات الخصخصة وبرامج اعادة هيكلة الدين الخارجي ، التي فرضها الدائنون الأجانب، **ملكية عدد كبير من بنوك الدولة في أمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية تحت سيطرة بنوك الأعمال الغربية والأوروبية.**

ففي **المجر** مثلا، اشترى **كونسورتيوم** مصرفي دولي يضم بنوكا المانية ويابانية بنك وسط أوروبا الدولي (CIB) ، الذي له مطلق الحرية في دخول قطاع غسيل الأموال القذرة الدسم، دون الخضوع لقوانين الرقابة على الصرف الأجنبي.

«فلا يمكننا أن نطلب من الحكومة أن تهتم اهتماما كبيرا بمصدر الأموال المودعة في بنوكها نظرا للمشاكل الاقتصادية لهذا البلد، وحاجته للسيولة» كما تقول شرطة مكافحة المخدرات.



وفي بوليفيا وبيرو سهلت اصلاحات النظام المصرفي التي تجرى تحت وصاية صندوق النقد الدولي ، حرية تداول النقد الأجنبي. وهذا ليس الا تقنينا لغسيل الأموال عن طريق جهاز بيرو المصرفي ،كما يقول أحد المراقبين.

وتتضمن برامج الخصخصة المنفذة تحت وصاية مؤسسات **بريتون روودز** في الاتحاد السوفيتي السابق بيع بنوك الدولة، والمرافق العامة ،وقطاع الطاقة ،والأراضي المملوكة للمحليات، والمشروعات الصناعية والتجارية ، بما في ذلك المجمع الصناعي العسكري، وخصصت حصيلة المبيعات لخدمة الدين الخارجي.

ولاشك أن برامج الخصخصة قد سهلت نقل ملكية شريحة معتبرة من الملكية العامة إلى المافيا الروسية، التي أصبحت الطبقة المالكة الجديدة. ليس هناك اذن ما يدعو للدهشة، اذا كانت من أشد المتحمسين «**لليبرالية الجديدة**»، وأكثرهم تأييدا للرئيس يلتسين.

ويقدر **عدد المنظمات الاجرامية في الاتحاد الروسي بأكثر من ١٣٠٠ منظمة**، تسيطر (وفقا لتقدير اكاديمية العلوم الروسية) على ٤٠٪ من الاقتصاد ،وعلى ثلثي المؤسسات التجارية: ٣٥ ألف مشروع، و٤٠٠ بنك، و١٥٠٠ شركة من شركات الدولة.

وقد تورط أحد فروعها في بيع المواد ذات الطابع العسكري ، ابتداء من **الأسلحة التقليدية حتى البلوتونيوم، والصواريخ الموجهة ،والأسلحة النووية**. وتفرض نقابات الجريمة المنظمة ارادتها على السياسيين وكبار الموظفين ولها أيضا ممثلوها في الدوما.

تضفي هذه البيئة المالية الدولية الجديدة الطابع الاجرامي على الحياة السياسية، حيث تنتشر جماعات الضغط القوية المرتبطة بالمنظمات الاجرامية ، التي أصبح لها نفوذ مؤثر في السياسات الاقتصادية للدول: دول اقتصاد السوق الجديدة، بل وفي الاتحاد الاوروبي وأمريكا الشمالية ، واليابان،حيث يستشري الفساد. وأخذت شخصيات سياسية وحكومية تنسج علاقات التبعية والولاء لمنظمات الاجرام. هكذا أخذت تتغير طبيعة الدولة وطبيعة البنى الاجتماعية. ولم يعد يقتصر هذا الوضع في الاتحاد الاوروبي على ايطاليا.

> **الفساد ليس ظاهرة استثنائية .. لكنه مؤسسة لها وزنها السياسي والاقتصادي**

وفي أمريكا اللاتينية تتغلغل كارتلات المخدرات في جهاز الدولة وفي الأحزاب السياسية. فقد كشفت فضيحة الحزب الليبرالي الكولومبي الأخيرة عن المساعدات المالية الضخمة ، التي قدمها كارتل المخدرات كالي **Cartel De Cali**لحملة الرئيس **ارنستو سامبر** الانتخابية. كما كشفت الاغتيالات السياسية في **المكسيك** في ١٩٩٤ واتهام الرئيس السابق **كارلوس ساليناس** ، وأخيه رءول المسجون بتهمة القتل، عن دور كارتلات المخدرات في توجيه سياسة الحزب **الثوري** المؤسسي(**RRI**).

وفي **فنزويلا**، استخدمت مافيا المخدرات البنك اللاتيني ، أكبر البنوك التجارية في البلاد ، في غسيل أرباح تجارة المخدرات. وكان هذا البنك قبل افلاسه خاضعاً لسيطرة عائلة **بيدرو تينوكو Pedro Tenoco** ، الذي كان أيضا رئيساً للبنك المركزي في عهد الرئيس **كارلوس بيريز**، الذي حوكم بتهمة الفساد. وكان **بيدرو** المهندس الرئيسي لبرامج التكيف الهيكلي. «أن كارتلات المخدرات تعمل وتتصرف في اتحاد وثيق مع **الهياكل الاقتصادية** والسياسية» على حد قول أحد المراقبين.

قيد المديونية الحديدي

أدى انهيار النشاط الاقتصادي الصناعي والزراعي المشروع إلى وقوع عدد كبير من الدول النامية في فخ المديونية والتكيف الهيكلي. وهي دول تفوق فيها أعباء خدمة الدين الخارجي عائدات صادراتها المشروعة. ويشكل الدخل من التجارة غير المشروعة مصدراً بديلا للنقد الأجنبي يسمح للحكومات المدنية بخدمة الدين الخارجي ، كما هو الحال في ديمقراطيات المخدرات **Narco de-mocracies** في أمريكا اللاتينية ،حيث يمكن الحكومات استخدام الدولارات المتحصلة من **تجارة المخدرات Narco dolars** ،بعد غسيلها واعادة تدويرها في النظام المصرفي، في سداد ديونها الخارجية.

ويلقى تملك المنظمات الاجرامية للشركات المملوكة للدولة- عن طريق برامج الخصخصة- قبولا من مجتمع المال الدولي، باعتباره أهون الضررين، فهو يمكن الحكومات من سداد ديونها.

ويتيح اتساع التجارة غير المشروعة تحويل مبالغ طائلة لحساب الدائنين الخاصين والرسميين. ثمة منطق اذن في اعادة الهيكلة: فالدائنون يحبذون نظاماً قائما على حرية تداول الأموال ، ولا يميزون بين «**الأموال النظيفة**» و«**الأموال القذرة**» ، طالما أنه يؤدي إلى خدمة الدين.

وعلى المستوى الدولي، لا يمثل دعم الادارات المكلفة بفرض احترام القانون الا اجراء مسكناً». فسوف يستمر النشاط الاجرامي المنظم، ما لم يتحقق تقدم متزامن للتنمية الاقتصادية ،والاجتماعية ، على حد قول تقرير الأمم المتحدة.

****

لعلنا نكون قد وجدنا في هذا العرض المستفيض ، ما يلقي الضوء على ظاهرة الفساد الذي استشرى في بلادنا حتى صار «مؤسسة» ، لها وزنها السياسي والاقتصادي المؤثر.

وما **يفضح زيف «الليبرالية الجديدة**»، ويكشف جوهرها الشرلي، وارتباطها **العضوي بالعولمة** الرأسمالية ، وما ينبهنا إلى مخاطر «الخصخصة» والتكيف الهيكلي. وما يلفت النظر إلى أهمية الدراسة العلمية لظاهرة **الفساد** والجريمة **المنظمة**، كظاهرة بنيوية لها آلياتها الخاصة وأبعادها الاقتصادية والسياسية.

فكر

نَظْرات على الكائن الإنساني..
وبحث عن طبيعة البشر

لطيف فرج

ظل الإنسان على مرّ آلاف السنين -ولا يزال- يتساءل عن نفسه، ويسعى لمعرفة ذاته والآخر. هل توجد طبيعة إنسانية؟ ما الذي يميز الإنسان عن الحيوان وعن الكائنات الحيّة الأخرى؟ هل يتمتع الإنسان بحرية الاختيار أم أن المحتمات البنيوية والبيولوجية-الاجتماعية تُعيّن سلوكياته وتحدد اختياراته؟ هل الأولوية تكون لكيانه كفرد مستقل أم باعتباره عضواً في مجموعة اجتماعية؟ وكيف تتعايش الانفعالات والشهوات مع العقل في داخل الإنسان؟ وهل يجب على كونية الوضع البشري أن تهيمن على تنوع الثقافات؟

وحصل الإنسان على مرّ القرون على أجوبة متعددة ومتناقضة عن هذه الأسئلة التي أوردتها **الأديان والفلسفات والعلوم الإنسانية** مثل: **علم النفس، وعلم الاجتماع، والانثروبولوجي** (علم الإنسان)، **وعلوم الحياة** مثل: **السوسيو بيولوجي** (علم دراسة الأسس البيولوجية للسلوكيات الاجتماعية والحيوانية)، **والاثنولوجي** Ethnology (علم أصول السلالات البشرية)، **والاثولوجي** Éthologie (علم الطباع الذي يسعى لاكتشاف أسباب تنوع السلوك لدى الحيوان بخاصة)، ثم أخيراً **نظرية «التفاعلية»** Interactionnisme وهي نظرية تقول بوجود اتصال وفاعلية متبادلين بين الحياة النفسية والحياة العضوية، وبين العقل والجسم اللذين يؤثران بعضهما في البعض ويتأثران ببعضهما. وتراوحت المعايير المميِّزة للبشر بالنسبة للأجناس الحيّة الأخرى بين معيار «**الضمير**»، و«**الدين**»، و«**الحياة في مجتمع**»، و«**العمل**»، و«**التقنية**»، و«**الأخلاق**»، و«**اللغة**»، و«**العقل**»، و«**الحرب**»، و«**الفوز بالحرية**»... الخ. هذا وتنظر علوم الإنسان في سلوكيات الإنسان بطرق مختلفة وفقاً لما إذا كانت تعتبره يتميز بالعقل أو بالأهواء والشهوات، وإذا ما كانت تنظر إليه كفرد أناني أو كحيوان اجتماعي، وهل هو كائن فاعل أم أنه خاضع لحتميات. وهكذا نجد أن جميع التيارات الدينية والفلسفية والعلمية المتباينة تساهم في رسم صورة للإنسان باعتباره كائناً متعدد العناصر، تتنازعه أحياناً ميول وأهواء متعارضة.

نظرة الأديان

تمنح جميع الأديان الإنسان مكاناً في داخل الكون ومصيراً نهائياً، كما تقدم له معايير أخلاقية. وتتبنى الأديان السماوية رؤية للعالم الآخر الذي تعتبره الواقع الحقيقي والهدف النهائي للوجود، وإن كان هناك تفاوت بين كل دين وآخر في وصف هذه الأوجه.

آدم خليفة الله على الأرض (القرآن الكريم)

تقول الآية القرآنية: «وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ». وجاء شرح لهذه الآية في كتاب «التفسير المبسّط للقرآن الكريم» الصادر بتصريح من مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف يقول: «واعلم يا محمد إذ قال ربك للملائكة إني متخذ في الأرض خليفة يخلفني في تنفيذ أحكامي وليقوم بعمارتها. وهو آدم أبو الإنسان، فأدرك الملائكة أن هذا الإنسان -لخلقه من مادة الطين- يحمل على الفساد بدواعي طبيعته الأرضية. فسألوا الله ... عن حكمة تفضيل الله إياه عليهم في إسناد خلافته إليه وهم مستمرون في طاعته، متفانون في عبادته».

وفي الإسلام أثيرت مشكلة حرية الإرادة والجبر مبكراً ومنذ عهد الأمويين، وأصبحت بعدها من المشاكل الرئيسية في علم الكلام. ويقول ابن حزم: «اختلف الناس في هذا الباب (باب القدر): فذهبت طائفة إلى أن الإنسان مجبر على أفعاله وأنه لا استطاعة له أصلاً... وذهبت طائفة أخرى إلى أن الإنسان ليس مجبراً وأثبتوا له قوة استطاعة بها يفعل ما اختار فعله».

ويقول **ابن منظور** (٦٣٠-٧١١ هـ) في معجمه «لسان العرب» إن كلمة الإنسان أصلها «إنسيان» لأن العرب قاطبة قالوا في تصغيره: أُنَيْسِيان. وروي عن **ابن عباس** أنه قال: إنما سمي الإنسان إنساناً لأنه عهد إليه فنسي. ويقول ابن منظور أن البَشَر يعني الخَلْق ويقع على الأنثى والذكر والواحد والجمع. ويقال: هي بشر، وهو بشر، وهم بشر. ويعرف المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة الإنسان بأنه «**الكائن الحيّ المفكر**» وأن جمعه «أناسي».

والفرق بين الإنسان والرجل عند علماء الشريعة أن الإنسان جنس والرجل نوع كالمرأة، أما عند المناطقة فأن الإنسان نوع والحيوان جنس: سواء كان الإنسان نوعاً من الرئيسات Primates كما يقول علماء الحيوان، أم كان ذا مرتبة خاصة تميزه عن سائر الأنواع الحيوانية، فإن بنيته قريبة من بنية الثدييات العالية، ووظائفه العضوية شبيهة بوظائفها.

الإنسان سيد الكون (المسيحية)

قامت المسيحية مع العديد من الديانات الأخرى بمنح الإنسان مكاناً رئيسياً في العالم. وتقول التوراة: «قال الله نعمل الإنسان على صورتنا كشبهنا» (تكوين: ١-١٦). وبأنه قد فرض على الإنسان السيطرة على الحيوانات والأسماك والطيور. ويجب على المسيحي البحث عن خلاصه من خلال علاقته بالله، ومحبته للإنسان.

ويتكرر ظهور جدل داخل العالم المسيحي فيما إذا كان الكائن الإنساني يتمتع بحرية الاختيار. ويوجد اتجاهان متعارضان في هذا الشأن: أحدهما متشائم ويؤكد (مثل **القديس أغسطين**) على خطيئة آدم وحواء التي تثقل على مجموع البشر، وبالتالي من الضروري الحصول على غفر من الله لكي يعيش الإنسان في توافق. ويوجد رأي آخر مضاد (أسوة بالراهب البريطاني المولد **بيلاجيوس** والمتوفي في مصر عام ٤٢٢م.) يمجد استقلالية الإنسان وحريته ويرفض أية حتمية تفرضها خطيئة آدم وحواء. وتؤمن الكنيسة المصرية بمذاهبها الرئيسية (الأرثوذكس والإنجيليون والكاثوليك) بأن صلب المسيح قد فدى البشرية وخلصها من خطيئة آدم وحواء ومن جميع خطاياها السابقة «لأنه هكذا أحب الله العالم حتى بذل ابنه الوحيد لكي لا يهلك كل من يؤمن به بل تكون له الحياة الأبدية» (يوحنا ٣-١٦). ويرى القديس **توما الأكويني** (١٢٢٨-١٢٧٤) ضرورة «منح الإنسان حرية الاختيار لأنه قد منح العقل».

الإنسان ليس منبوذاً بالمولد (البوذية)

غاية **البوذية** هي تحقيق تلك الحالة النفسية المتزنة التي عرفها العرب في التصوف الإسلامي خاصة. فالبوذية -وهي ديانة غير إلهية- تدعو إلى الاكتفاء على الذات كي نعمرها بالصفاء، ونقيم منها هيكلاً للحكمة، ونحقق السعادة في الذات وفي هذا العالم. وتظهر القيمة التي يوليها الحكيم **بوذا** (القرن السادس قبل الميلاد) للإنسان في رفضه لنظام الطبقات ومفاضلة الناس حسب سلم أصلهم. إذ قال: «ليس المنبوذ منبوذاً بالولادة وليس البرهمي برهمياً بالولادة بل بالأعمال.» ويعتبر قول بوذا هذا ثورة فعلية ورداً عظيماً على البراهمة الذين يرون العالم ثلاث طبقات أدناها طبقة المنبوذين النجسين (السودرا). وكانت البوذية نداءً لإقامة علاقات مع الغير تسودها المحبة... محبة كل المخلوقات، وكانت دعوة للسلطة أن تعدل، وللحاكم أن يعطي ذاته لشعبه. وصرخة موجهة لكل إنسان من كل لون وطبقة ودين ويغض النظر عن انتماءاته.

لعل البوذية هي العطاء الهندي الكبير الذي تجاوز حدوده الوطنية واجتاح القارة الآسيوية ليضم ٦٠٠ مليون من البشر. ولا يؤمن البوذي بمعتقدات أخروية، ولا يطمع بالفوز بالحياة الأبدية. كما يعتقد بأن مصير الإنسان لا يرتبط بإرادة الله، بل بأعمال وأفكار الشخص نفسه.

نظرة الفلسفات

الواقع أنه يمكن تسمية فلسفة الطبيب العربي **ابن باجا** المولود بمدينة سرقسطة بأسبانيا في نهاية القرن الحادي عشر الميلادي [الخامس الهجري] والمتوفي عام ١١٣٨م. بأنها: «**علم الانسان**»، أي «الانثروبولوجي» بمعناها العصري. ذلك لأن ما تناوله ابن باجه يدور حول موضوعات هذا العلم. يقول ابن باجه: «إن الإنسان يمتاز عن الحيوان غير الناطق وعن الجماد والنبات بالقوة الفكرية». وكان من رأي الفيلسوف الألماني الشهير **إمانويل كانط** (١٧٢٤-١٨٠٤) أنه «يمكن تلخيص الفلسفة كلها في السؤال التالي: **ما هو الإنسان؟**». وكان هذا هو في الواقع الموضوع الرئيسي الذي يتأمله العديد من المفكرين عبر القرون. ومع ذلك فقد كانت طرق التناول شديدة التنوع، إذ بينما يقوم هذا المفكر بالتأكيد على أهمية «**العقل**»، يشدد الآخر على «**الحرية**» والثالث على «**العمل**»، ثم يطالب الرابع «**بالتفوق على الذات**»... الخ.

الإنسان العقلاني (الفلسفة اليونانية وابن رشد والتنوير)

وتقول الفلسفة اليونانية القديمة (**سقراط وأفلاطون وأرسطو** بخاصة). أن الإنسان يتميز على الحيوان باستخدامه العقل، أي بقدرته على انتاج تفكير منطقي وبأن يفهم العالم. وتكمن كرامة الإنسان وكبرياؤه في قدرته على السيطرة على مصيره بالفكر، وفي ألا يترك نفسه عبداً لانفعالاته وشهواته. ويستخدم العقل «**اللغة**» وهي الخاصية الثانية المميزة للإنسان كوسيلة لنقل انتاجه «إذ أن الإنسان هو الحيوان الوحيد الذي يستخدم اللغة.»

وظل العقل هو المبدأ الأسمى الموجِّه للفلسفة. إذ نجده بصفة خاصة لدى الطبيب والفيلسوف العربي الكبير **ابن رشد** (٥٤٨ - ٥٩٥هـ.) [١١٥٣ -١١٩٨م.] الذي تناول مشكلة العقل والنقل أو الفلسفة والشريعة، وما بينهما

من اتصال. وقد أكد ابن رشد أن «الشرع دعا إلى اعتبار الموجودات بالعقل ودعانا إلى معرفتها بالنظر العقلي كما هو بيّن في غير ما آية من كتاب الله.» كما نجده أيضاً لدى المدارس الفلسفية الأوروبية في القرون الوسطى ولدى العالم والفيلسوف الفرنسي **ديكارت** Descartes (١٥٩٦-١٦٥٠) وفلاسفة التنوير. ويقول الكاتب والفيلسوف الفرنسي **ديدرو**Diderot (١٧١٣-١٧٨٤): «من لا يريد استخدام عقله يتخلى عن صفته كإنسان، ويجب معاملته كمسخ قبيح».

الإنسان المزدوج (باسكال)

يرى العالم والمفكر والكاتب الفرنسي باسكال Pascal (١٦٢٣-١٦٦٢) أن العقل والأهواء يخوضان حرباً ضد بعضهما في داخل الإنسان. وقد كتب يقول «لا يستطيع الإنسان أن يعيش بدون حرب مع نفسه لأنه يمتلك العقل والأهواء معاً. وبما أنه لا يستطيع الحصول على السلام مع أحدهما دون الدخول في حرب مع الآخر. فسيظل دائماً مشتتاً ومعانداً لذاته.» ويعتقد باسكال أنه من العبث محاولة إبعاد أحد الخصمين عن توجهاته وأن أفضل شيء هو محاولة الجمع بينهما بطريقة متوازنة. كان باسكال شديد التدين، وقد طبق هذا الفكر على الدين فقال: «وإذا ما أخضعنا كل شيء للعقل، فلن يكون ديننا غامضاً أو فوق الطبيعة، وإذا ما اصطدمنا مع العقل سيكون ديننا عبثياً ومثيراً للسخرية.»

الإنسان من خلال علاقاته الاجتماعية (روسو)

يمكن النظر أيضاً للكائن الإنساني من خلال علاقاته الاجتماعية. كما يؤكد ذلك الكاتب والفيلسوف الفرنسي **روسو** (١٧١٢-١٧٧٨) في قوله المأثور: «لقد ولد الإنسان حراً، ومع ذلك نراه في كل مكان راسخاً في الأغلال.» لقد تخيل هذا الفيلسوف أن الإنسان قد «خلق في الأصل طيباً. ويظل الإنسان طيباً طالما أنه ينكب على أعمال يستطيع إنجازها بمفرده، وعلى فنون لا تحتاج لمعونة أيدي عديدة.»

لكن فيما بعد، عمل الناس معاً لكي يواجهون مشاق الطبيعة. وبذلك أدخلوا تقسيم العمل.» وظهرت اختلافات الأوضاع بين البشر، إذ حاول الأقوياء فرض إرادتهم على الآخرين. ويرى روسو أنه من العبث محاولة العودة إلى حالة الطبيعة، ويقترح معالجة هذه الأوضاع بطريقة اجتماعية-سياسية وهي «العقد الاجتماعي» الذي يقتضي بأن «يكون الشعب وحده، ولا شيء آخر غير الشعب، هو أساس السلطة السياسية.»

جوهر الإنسان هو العمل (كارل ماركس)

يحتل عمل الإنسان دوراً هاماً في مفهوم **ماركس** (١٨١٨-١٨٨٣) للإنسان. ويُعتبر العمل في الماركسية بأنه العنصر **الأول** للتمييز بين الإنسان والحيوان. وبفضله تستجيب **الطبيعة** لاحتياجات **البشر**. ويستطيع الإنسان تنمية قدراته الكامنة. كما يتكشف باعتباره كائناً اجتماعياً.

ولما يؤسف له أن هذا النشاط النبيل قد أفسدته جذرياً طريقة الانتاج

الرأسمالية التي دفعت العمل الإنساني إلى الاغتراب، وذلك بسبب تقسيم العمل والسعي إلى الربح. وترى الماركسية أن الرد الوحيد على هذه الحالة هو القضاء على الرأسمالية وإحلال الشيوعية محلها.» ففي داخل الجماعة وحدها يمكن للفرد الحصول على وسائل تنمية قدراته في جميع الاتجاهات، والفوز أيضاً بالحرية الشخصية».

نحو الإنسان الأسمى (نيتشه)

تأثر الفيلسوف الألماني **فردريك نيتشه** Nietzsche (١٨٤٤-١٩٠٠) بالفيلسوف الألماني **شوبنهاور**، الذي كان يرى أن الإنسان ينزع إلى التخلص من ضعفه. وترتكز مجمل أعمال نيتشه على تمجيد تجاوز الإنسان لذاته وتفوقه عليها، وعلى إرادة القوة التي تدفع الفرد إلى الوصول إلى بُعد أسمى. وقد أدى هذا المفهوم بالفيلسوف الألماني إلى رؤية هي أن الإنسانية قد عاشت حتى الآن على عبادة الأصنام: أصنام في الأخلاق، وأصنام في السياسة، وأصنام في الفلسفة. ولهذا رأى أن مهمته الكشف عن هذه الأصنام وتحطيمها في كل ميدان من هذه الميادين الثلاثة.

ويرى نيتشه أنه من أجل خلق الإنسان الأعلى لا بد من وضع قيم جديدة تعمل على إيجاد هذا الإنسان، وأول ما يمهد لوضع هذه القيم هو تحطيم كل القيود وأن يكون الإنسان حراً.

الإنسان محكوم عليه أن يكون حراً (الوجودية)

يتجمع خلف تعبير «الوجودية» العديد من المفكرين المتنوعين الذين بالرغم من تنوعهم إلا أنهم يشتركون في التفكير في الوضع البشري في مواجهة المعاناة والموت، وفي الحرية وذاتية الأفراد، وفي معنى الوجود... وكان أحد كبار ممثلي الوجودية جان بول سارتر (١٩٠٥-١٩٨٠) الذي كان يعتقد بأن الإنسان محكوم عليه بأن يكون حراً، و«أنه منذ أن ألقي به في هذا العالم أصبح مسئولاً عن كل ما يفعله». والمبدأ الرئيسي الذي يضعه سارتر للوجودية هو أن «الوجود يسبق الماهية» بمعنى أن الإنسان يوجد أولاً وينبثق في العالم ثم تتحدد شخصيته بعدها. وعلى ذلك فالإنسان في أول وجوده ليس شيئاً ولا يمكن أن نحده بحد، ومن ثم لا توجد طبيعة إنسانية. وتوجد نتيجة ثانية للقول بأن الوجود يسبق الماهية ألا وهي الحرية. فما دام الإنسان في بدء وجوده ليس شيئاً، وما دام هو الذي سيصنع نفسه، فلابد وأن يكون حراً. ولهذا كان تمجيد الفعل من المبادئ الرئيسية في هذا المذهب: إذ ليس ثم حقيقة واقعية إلا في الفعل، والإنسان لا يوجد إلا بقدر ما يحقق ذاته، وهو ليس إلا مجموع أفعاله.

كفاح الإنسان ضد نفسه (الفلسفات الهندية)

الواقع أن الفكر الهندي عالم، وغابات كثيفة، كما أنه يذهل بثرائه الغني، وهو كالنهر الجارف يحتضن المتناقضات والمتنافرات: أساطير، وحكم، وقصص، وملاحم، وأناشيد، وصلوات، تتكدس تكدساً عجيباً، وبوفرة تفوق الوصف. ويتميز الفكر الهندي بأنه طريقة للعيش وبأن وظيفته هي جعل الكائن الإنساني أكثر يسراً والحياة أكثر غنى. فالحياة لديه هي تطبيق عملي للفلسفة. إن الحكيم الهندي يحيا فلسفته، ويحققها في شخصه ويتطابق معها. ولهذا تنصب الفلسفات الهندية على الباطن، فإنها لا تسعى لاكتشاف العالم ولا لصنعه بقدر ما تعمل على أن تدمج في وعي الإنسان ما تكتشفه من مخبوءات قوى الطبيعة. لقد بحثت الفلسفات الهندية في المنطق وعلم النفس والأخلاق والمعرفة لكنها كانت تهدف من وراء ذلك كله إلى إحداث تغيير جذري في طبيعة الإنسان ذاته. وبعبارات أخرى فإن الفلسفات الهندية تدعو الإنسان إلى الكفاح الروحي ضد نفسه لا ضد العالم. ومع ذلك فقد قدمت -وما تزال- خدمات للفكر العالمي وللإنسانية: لقد أوجد الهنود حلولاً لعدة مشكلات، وقدموا بحوثاً هامة في علوم الحساب، والفلك، والمنطق، وفي الأخلاق، والحكمة، و«تهذيب النفس». إذ تقدم الفلسفة الهندية لنا العديد من الحكم الصائبة في الالحاح على صدق الإنسان وإخلاصه لنفسه، وفي المحبة والتسامح. إن قراءة التراث الهندي على ضوء المناهج العلمية وفي إطار الفكر العالمي أدت إلى بروز تيار فلسفي هندي يتقبل الحكمة القديمة دون رفض العقل الحديث، وهكذا ظهر من يزج بين المعطاء السلفي والثمار الغربية الحديثة.

فالفكر الهندي يوحّد ويهضم ما لا يتوحد وما لا يتوافق. كانت تلك ميزة قديمة ولا تزال. فقد كان غاندي مثلاً يؤمن بكل مذهب، ولون، ومعتقد، وكتاب: يؤمن بقداسة البقرة، وبالتناسخ، وبالتوراة، وبالانجيل، وبالقرآن، وهذا طبعاً إلى جانب تقديسه لكتب الهند المتباينة المعتقد، وللحشرات، وللحية، وللعصفور... لقد ارتضت الهندوكية بالبوذية وبالمدارس المنشقة وبالإسلام وبالمسيحية. كانت منفتحة ومتقبلة لما قدمته الحضارة الأوروبية بالرغم مما ارتكبه الاستعمار الإنجليزي في الهند.

مما سبق يتضح أكثر بأن الإنسان متعدد الأديان والمذاهب والتفاسير، متنوع الثقافات والأفكار والفلسفات، تتنازعه أحياناً ميول وأهواء متفاوتة ومتعارضة. ولا تزال بعض الأسئلة التي يطرحها حول طبيعة ذاته والآخر بلا أجوبة. فهل نجد بعض هذه الأجوبة لدى العلوم الإنسانية الحديثة (علم النفس، والانثربولوجي، وعلم الاجتماع) وعلوم الحياة (الايثولوجي والسوسيوبيولوجي، والانثولوجي)؟ هذا هو ما سنحاول دراسته في العدد القادم من مجلة «اليسار».

مراجع عربية لم يرد ذكرها في سياق النص:

١-«مجموعة «رسائل ابن باجة الإلهية»، بيروت.

٢-«الموسوعة الفلسفية» للدكتور عبد الرحمن بدوي، بيروت.

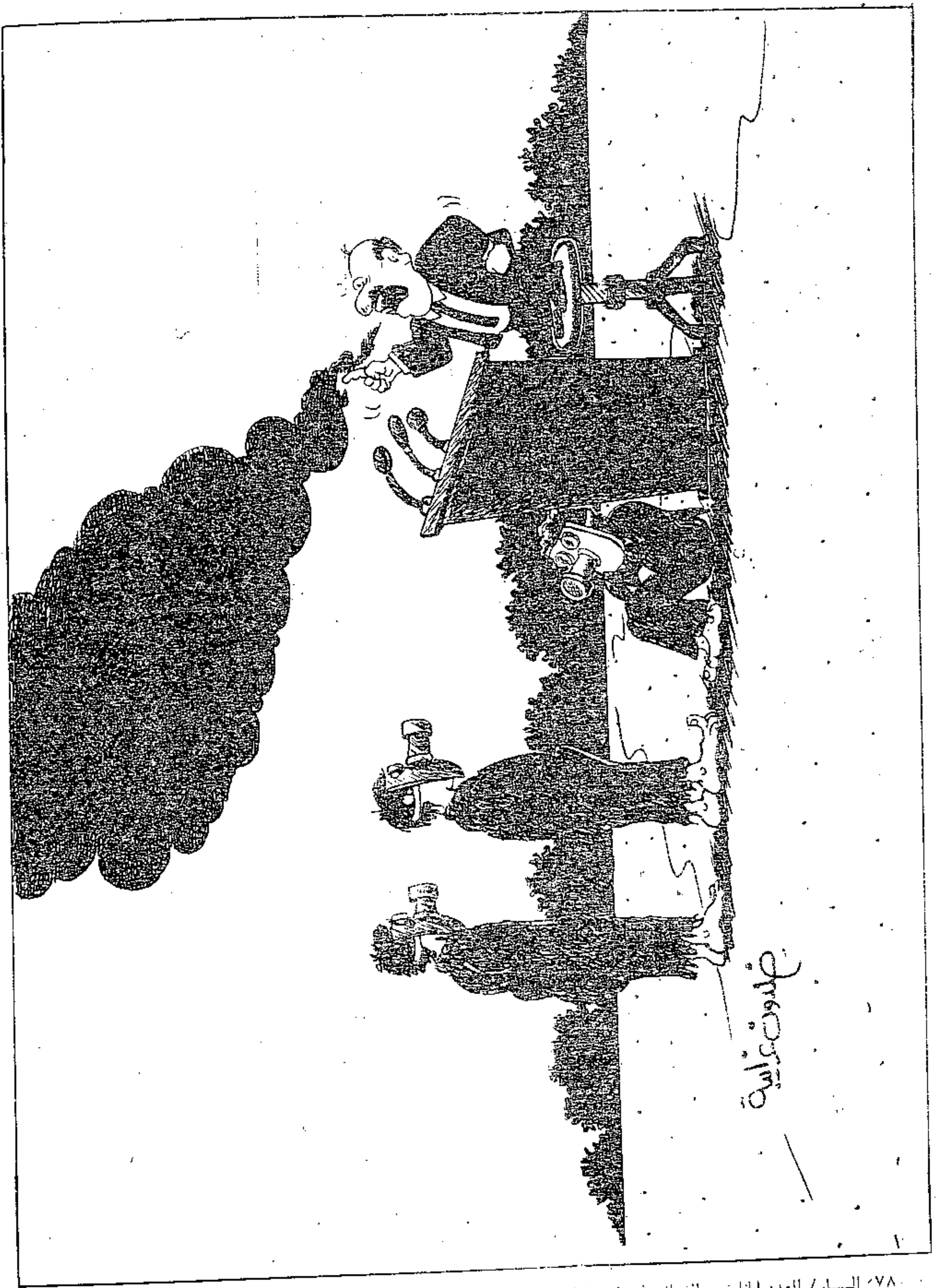
٣-«المعجم الفلسفي» للدكتور جميل صليبا، بيروت.

٤-«ذخيرة علوم النفس» للدكتور كمال الدسوقي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، القاهرة.

٥-«الفلسفات الهندية» للدكتور علي زيعور، بيروت.

٦-«الفكر الفلسفي الهندي» لرادا كرشنا وتشارلس مور، ترجمة ن. البازجي، بيروت.

٧-«البوذية» لفؤاد شبل، دار المعارف، القاهرة.



فكر



استعادة أسبقية السياسة على الاقتصاد

نبيل يعقوب

○○ نقدم هنا الجزء الأخير من عرضنا لكتاب «فخ العولمة» للكاتبين الالمانيين هانز بيتر مارتين وهرالدشومان وقد تناولت الاجزاء السابقة عددا من الملامح الاساسية لآفاق التطور الاقتصادي في العالم في ظل العمليات الجارية لتدويل رأس المال والانتاج والاسواق. هذا التطور- كما تثبت مؤشرات التطور الواقعية-ينذر بتحولات خطيرة في كل المجتمعات حيث يصبح العمل سلعة نادرة لا يستمتع بها أكثر من ٢٠ بالمائة من القادرين على العمل أما الأربعة أخماس الباقية فتصبح شعبا عاطلا «فائضا عن الحاجة» . ولكن هذا التطور المدمر ليس قدرا محتوما بل هو نتيجة سياسات معينة يهمها بالدرجة الأولى تعظيم الارباح على حساب الأوضاع الاجتماعية لمعظم سكان العالم. ويؤكد العرض أن دور الحكومات القومية يتضاءل ازاء بأس الشركات العابرة للقوميات ما يقوض أسس الاقتصادات القومية.ولكن بالرغم من تشكل السياسات النيوليبرالية فإن الحكومات تعجل بالسير نحو الهاوية .وقد تغير أيضا ميزان القوى بين العمل والرأسمال من الاساس اذ يقف الآن العمال المنقسمين غالبا في الاطار الوطني في مواجهة احتكارات عالمية.

ويتوصل الكتاب إلى أن السياسات النيوليبرالية التي تعد بتحقيق التقدم توصلت في النهاية لاقامة السيطرة الشاملة للسوق أو دكتاتورية السوق التي لم تأت بتقدم حقيقي بل تمثل اصلاحا مضاداً. ويتبين أن الشركات الرأسمالية العالمية الكبرى تريد فرض مصالحها على شعوب العالم تحت راية العولمة . ويصف الكتاب ما وقع للمكسيك التي اتبعت بكل دقة وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة إلى أن حدث الانهيار المدوي للاقتصاد المكسيكي عام ١٩٩٤ والذي أدى إلى مأساة اقتصادية واجتماعية لملايين الناس ويكاد يمزق كيانها كدولة. ويسجل مؤلفا الكتاب أن واقع التطور الراهن يذهب بالمحللين الجادين لاستنتاجات حول النظام الرأسمالي كان قد أتى بها كارل ماركس منذ أكثر من قرن وربع.

دول التنين اسيوية لم تتبع صندوق النقد

في مقابل نموذج المكسيك الذي تتبعنا صعوده وانهياره في المقال السابق يصف الكتاب نماذج الازدهار الاقتصادي في البلدان الأسيوية مثل تايلاند وماليزيا وسنغافورة والصين ويبين أنها لم تتبع سياسة «دعه يمر، دعه يعيش الرأسمالية التي تختطها معظم الدول الصناعية الغنية OECD. وبدون استثناء طبقت الدول المذكورة في الشرق الأقصى استراتيجية يستنكرها الغرب. وهي استراتيجية تدخل الدولة على جميع مستويات النشاط الاقتصادي. وبدلا من أن تسمح بانقيادها كالحمل إلى مذبح المنافسة العالمية كما حدث للمكسيك طورت مجموعة الدول التي يسمونها الدول الصاعدة أو «دول التنين» من جاكارتا حتى بكين بناء اقتصاديا يستند إلى دعم الدولة التي تواصل الاحتفاظ بمجموعة من الادوات المتنوعة التي تسيطر بها على التطور.

ويستنتج المؤلفان من ذلك أن التنمية الاقتصادية وعملية الاندماج في الاقتصاد

امبراطور الاعلام فى الولايات المتحدة

يطالب بنزع سلاح الثروة لتفادى الثورة

العالمى لا تتبع مبدءا واحدا وحيدا ذا صلاحية عامة. فبينما تدعو البلدان الغنية القديمة إلى انسحاب الدولة من الاقتصاد وتفسح مجالا أوسع فأوسع لقوى السوق تمارس الدول الصاعدة سياسة معاكسة تماما. ولكن نفس استراتيجى الشركات الكبرى الذين يرفضون فى الولايات المتحدة والمانيا بحسم أى تدخل للدولة فى القرارات الخاصة بالاستثمار يخضعون استثمارات تبلغ المليارات بكل رضاء لشروط الاجهزة البيروقراطية للدول الآسيوية . ولا يزعج ممثلى الشركات العابرة للقوميات أن شركاءهم الآسيويين يستخدمون مصطلحات مثل«التخطيط الاقتصادى المركزى»- ويرى الكتاب أن الارباح المطلقة بمعدلات ذات رقمين عشريين تلقى بكل التحفظات الايديولوجية جانبا.

معجزة آسيوية ولكنها متوحشة

ولا يصمت الكتاب على الجانب المظلم فى ما يسمى بالمعجزة الآسيوية فقد رافقت وترافق عملية التنمية مظاهر فساد وقهر سياسى وتدمير مأساوى للبيئة واستغلال لا يوصف للعاملين . ويقدم مثال شركةNIKE التى توظف ١٢٠ ألف عاملة وعامل فى اندونيسيا يصنعون الاحذية التى تباع بأسعار غالية فى أسواق العالم ولكنهم يحصلون على أجر يقل عن ٣ دولارات فى اليوم. ثلث العمال فى اندونيسيا يحصلون على أجر مقارب وهو يوصف رسميا بالحد الادنى للمعيشة، ولكنه واقعيا لا يكاد يسد الرمق.

الجانب الابشع هو سلب العمال حقوقهم وخنق كل احتجاج يعبرون عنه فى المهد. ويتعرض النقابيون لاضطهاد لا يقيم وزناً لحقوق الانسان ويتحدث الكتاب عن مصير القائدتين النقابيتين المعروفتين سوجيارتى ومرزيناه اللتين دفعتا حياتيهما ثمنا لشجاعتيهما .. فبعد محاولة لتنظيم اضراب فى أحد المصانع عثر العمال على جثتيهما اللتين شوهيما التعذيب وسط فضلات المصنع. وخلف بعد الديكورات الديمقراطية مثل العمليات الانتخابية الدورية والهيئات النيابية تقدم بلدان النمر والتنين الآسيوية نموذجا لرأسمالية متوحشة.

ولكن شركات العالم المتقدم التى تعتصر الارباح الخرافية من عمل الآسيويين لا تقدم نموذجا ديمقراطيا لشعوب القارة .. ويصف الكتاب ممارسات شركة سيمنز الالمانية الاصل فى ماليزيا حيث توظف بارخص الأجور عمال مهاجرين من البلدان المجاورة الافقر. وهم يعملون ٦ أو ٧ أيام فى الاسبوع ويسكنون فى داخليات تابعة للمصانع تغلق ابوابها ليلا مثل السجون. ولمنع العمال من الهرب خلال فترة التعاقد التى تبلغ٣ سنوات تاخذ منهم شركة سيمنز جوازات سفرهم.

وليس الحال بافضل فى ظل اقتصاد السوق الاشتراكى فى جمهورية الصين الشعبية .فقد أطلق البلد الكبير الذى لا زال يرفع أعلام الاشتراكية بـ ١٥٠ ألف مؤسسة خاصة صينية -اجنبية مشتركة تفرض على العاملات والعاملين ساعات عمل تصل إلى ١٥ ساعة يوميا. وتجبرهم على دفع رهن بقيمة مرتب عدة شهور قبل البدء بالوظيفة وللشركة الحق فى مصادرته إن تركها المشتغل بدون موافقتها. وصفت صحيفة صينية محلية الاحوال بان الناس يعملون مثل الآلات. وتعترف الحكومة المركزية فى بكين بان قوانين حماية العمال لا يقام لها وزن وخلال ٦ أشهر فقط وقعت ١١ الف اصابة عمل انتهت بالموت. وباسم «الطبقة العاملة» تقمع الحكومة الصينية كل احتجاج عمالى.

ويهتم الكتاب بالاشارة إلى الصمت المريب لحكومات الغرب ازاء تورط شركاته الكبرى فى مأساة خرق حقوق الانسان فى دول العالم الثالث . ويسجل اعجاب قادة هذه الشركات بالاحوال فى آسيا ويذكر قول رئيس شركة دايملر بينز الذى يرى أن «المانيا يجب أن تتعلم من آسيا» يرد على مثل هذه الأقوال جون ايفانز (السكرتير العام لاتحاد النقابات الدولى TUACفى بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فى باريس) قائلا:« لا يجوز أن نسمح باعتبار الانظمة الاستبدادية شرطا ضروريا للنجاح الاقتصادى».

وقف دوامة السقوط

يتساءل الكتاب عن كيفية وقف الدوامة الجاذبة للاسفل. ويرى علة السياسات المطبقة فى أنها تنطلق من خطأ اساسى فى التفكير . فهى تجعل من المنافسة العالمية هدفا فى حد ذاته وتهمل شأن آفاق التطور. ان التنافس المنفلت حول حصص السوق العالمى يهبط بقيمة القوى العاملة مع كل جولة تنافسية . ولا تنتهى فى هذه المزاحمة العالمية احتمالات ظهور منافس أرخص يجذب إلى الاسفل سعر القوى العاملة ويدفع العالم بذلك نحو نموذج (الـ ٢٠ إلى ٨٠) أى ٢٠٪ يعملون و٨٠٪ لا حاجة لهم.

ولكن الاستمرار فى هذه الدوامة ليس قدرا كما أنه أمر يخرج عن المعقول ، وهناك بالفعل استراتيجيات مضادة والعديد من البدائل جاهزة. ويتطرق الكتاب إلى فكرة الاصلاح الضريبى الايكولوُجى التى تعنى رفع أسعار استهلاك الطاقة تدريجيا على المدى الطويل. ويؤدى هذا النموذج إلى ازدياد الحاجة إلى الايدى العاملة ويبطئ من استخدام التكنولوجيا الاوتوماتيكية .كما أن

فكر

مهمة المستقبل

ارتفاع أسعار النقل ستضع حدا لشكل تقسيم العمل الدولي الراهن. أيضا ارتفاع أسعار المواد الخام سيزيد من فرص العمالة. ويكفي التفكير في الممارسة الحالية لانتاج السلع ذات العمر القصير بدلا من جعلها معمرة مما يوفر في استهلاك الموارد الاساسية وينشئ مجالات للعمالة الكثيفة بدلا من المزيد من الاتمتة. فعلى سبيل المثال تنتج السيارات بعمر استعمالي يصل إلى ١٠ سنوات (الموتور والميكانيك) بينما يمكن انتاجها بعمر استعمالي مضاعف(٢٠ سنة). هذا وحده يؤدي إلى تغيير النسبة بين تكلفة شراء السيارة فتقل الأولى وتزيد الثانية بحيث تنشأ فرص عمالة اضافية.

استعادة القدرة على العمل السياسي

ويرى الكتاب أن مهمة المستقبل المركزية تقوم في استعادة القدرة على العمل السياسي، ويراها في استعادة اسبقية السياسة على الاقتصاد. هذا ضروري اذ أصبح واضحا ان النهج الحالي لا يمكن مواصلته طويلا. وفي كل مكان يرى الناس أن التكيف الأعمى مع حتميات السوق العالمي تقود مجتمعات الرفاهية الحالية إلى تحلل الهياكل الاجتماعية التي تحتاجها هذه المجتمعات بالضرورة.

النص الذي تدفعه كل البلدان للنهج النيوليبرالي هو الاستقطاب السياسي الحاد الذي ينعكس على الأخص بانتشار النزعات الاصولية اليمينية المتطرفة في كل مكان. وهذا افراز حتمي لنهج اتاحة كل الامكانيات للرأسمال على حساب اهمال الوظيفة الاجتماعية للدول، بما يعني تخلي الدول عن نهج تنمية يعطي الاجيال الناشئة فرص عمل ومشاركة في صناعة الحاضر والمستقبل.

النهج الذي يخلي مسئولية الدولة عن مجالات حيوية لحياة المجتمع مثل الصحة والتعليم والاسكان. ويصف الكتاب التطور الجاري في الولايات المتحدة تحديدا وظواهر التطرف اليميني والاعراض العام عن السياسة. ويذكر ان الانتخابات التي نجح فيها كينيدي على خصمه نيكسون شارك فيها ٦٠٫٧٪ من الناخبين بينما لم يحصل كلينتون على ثلث هذا الرقم في انتخابه لأول مرة عام ١٩٩٢. وتنتشر أكثر فأكثر ظاهرة التسلح وظاهرة العنف في المجتمعات. وبسبب عملية اضمحلال وتلاشي الفئات الوسطى في الولايات المتحدة. ويأتي بامثلة للتطور في البرازيل وغيرها من الدول حيث تقوم احياء مسلحة أو معازل محروسة يسكنها الاغنياء. وهذه الحصون تثبت واقع الفصل (الابرتهايد) الاجتماعي ويصفها عالم اجتماع برازيلي بانها عمليا حالة حرب أهلية. ولكن هذه البرازيل موجودة في كل مكان. ويقول الكاتبان ان «المونة الاجتماعية التي تلصق المجتمعات تشققت. والزلزال السياسي الذي تجمعت نذره يتحدى كل الديمقراطيات الحديثة.

ويقول تيرنر ملك الاعلام في الولايات المتحدة، صاحب سي. ان. ان. وواحد من أغنى رجال العالم: «اننا في سبيل أن نصبح مثل المكسيك والبرازيل حيث يعيش الاغنياء خلف أسوار مثلما في هوليود. البعض من اصدقائي يوظفون جيشا من الحراس خوفا من أن يختطفوا» و«المليارديرالعصامي» مستفز لان ما يتبرع به المليارديرات الامريكان للاغراض الاجتماعية والبيئية يقل عما يتبرع به بسطاء المليونيرات الاتحادية. ويقول: «هذا فظيع. لقد افلست الحكومة الاتحادية .. وافلست حكومات الولايات المنفردة، وأيضا حكومات المدن، وكل النقود تجمعت في أيدي هذه القلة من الاغنياء، ولا أحد منهم يريد أن يعطي شيئا منها. هذا خطر عليهم وعلى البلد. بل اننا يمكن أن نواجه هنا ثورة فرنسية جديدة حيث تشاهد مدام ديفارج أخرى، وهي تحيك الصوف، كيف يأتون بهؤلاء الأشخاص على ظهر عربات تجرها الثيران إلى ميدان المدينة و«بم» تتساقط الرؤوس». ويطلب تيرنر بنزع السلاح المالي نزع سلاح الثروة.

العولمة والسيادة

ويطرح الكتاب السؤال عن امكانيات الفعلية التي يملكها قادة الدول للتعامل مع هذا التطور. ويوجه السؤال لبطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك. ويلقي هذا الحديث القصير أضواء هامة على خلاف بطرس غالي مع الولايات المتحدة اذ يتصدى بوضوح كاف لنزعة الهيمنة الأمريكية ويتهم النظام العالمي الجديد بالاستبدادية.. ولنقرأ.

ويقول بطرس غالي أن التحولات العالمية المتنوعة وغير المتزامنة تعقد المشاكل بشكل هائل ويمكن أن تنشئ، توترات خطيرة ومستقبل الديمقراطية يبعث لديه أكبر القلق. «هذا هو الخطر الحقيقي: هل سيقود العولمة نظام استبدادي أم ديمقراطي؟ اننا في حاجة ملحة إلى اجندا، إلى خطة عالمية للمقرطة». وهذا يسري على كل الدول العضو في الأمم المتحدة وعلى علاقات بعضها ببعض. ويحذرنا الرجل الموجود في قمة الأمم المتحدة ماذا نستفيد عندما يجري الدفاع عن الديمقراطية في بعض البلدان بينما يكون توجيه النظام العالمي من قبل نظام استبدادي من تكنوقراطيين؟.

تكمن احدى تبعات العولمة في أن امكانات تأثير الدول المنفردة ستتضاءل أكثر فأكثر، بينما تصبح قدرات اللاعبين العالميين أكبر فأكبر كما هو الحال في المجال المالي وبدون أن تكون خاضعة لرقابة أيا كان.

وردا على سؤال المؤلفين هل يدرك ذلك أهم رؤساء الدول الذين يقيم معهم بطرس غالي اتصالا دائما. يهز الأمين العام للأمم المتحدة رأسه بأسف ويقول «انهم كقادة لبلادهم لا زال عندهم الانطباع بانهم يملكون سيادة وطنية وانهم يستطيعون التعامل مع العولمة بنجاح على المستوى القومي. ثم انطلق المصري الذي جمع بنفسه خبرة لمدة ١٤ سنة كوزير في القاهرة يتحدث: في العديد من المجالات لم يعد القادة السياسيون يملكون السيادة الفعلية على القرار. ولكنهم يتصورون أنه ما زال باستطاعتهم أن يسووا المسائل المركزية بانفسهم. وأقول إنهم فقط يتوهمون، يتخيلون أن الأمر هكذا.

د. سمير حنا صادق



لم يفضح الرأسمالية الامريكية المتوحشة كاتب مثل **ناعوم تشومسكى**. وفى ثلاثية حديثة نشرتها دار **اودنيان*** للنشر، يسرد **تشومسكى** بالتفصيل الموثق مئات الامثلة على اجرام هذه الطبقة وعدائها للانسانية.

وناعوم تشومسكى هو بلا نزاع أهم علماء اللغويات المعاصرين . بل يمكن الزعم بأنه قد غير مسار هذا العلم وربطه بغيره من العلوم الطبيعية والانسانية. ولكن هذه قصة أخرى.

فناعوم تشومسكى الى جانب هذا كله مفكر علمى انسانى امين. لم يخضع لاغراءات مدارس الدجل السياسى الجديدة، التى تستأجرها وتمولها الرأسمالية الأمريكية لتمييع وحدة الصراع ضد أجرامها. تحت شعارات «المستقبلية» و«صراع الحضارات» و«العولمة» و«نهاية التاريخ» ناهيك عن «الديمقراطية» و«حقوق الانسان» الخ.

وناعوم تشومسكى كما يتضح من اسمه يهودى. ولكنه من اعتى اعداء العنصرية الصهيونية ربيبة وصنيعة الرأسمالية الأمريكية. وريادة **تشومسكى** الفكرية حقيقة يعترف بها اعداؤه قبل اصدقائه. ويكفى أن **النيويورك تايمز**، أهم الصحف الامريكية، قد وصفته بأنه «يكاد يكون أهم المفكرين المعاصرين».

وفى الكتب الثلاثة المنشورة سرد لخزارات اذاعية أجراها **تشومسكى** ، وكل مقولة فيها موثقة بالمراجع الواضحة. وأغلب هذه المراجع مأخوذة من وثائق وزارة الخارجية الامريكية.

ويمكن تلخيص رسالة تشومسكى فى الكتب الثلاثة بأنها توضح بجلاء أن الولايات المتحدة يحكمها منذ بداية الحرب العالمية الثانية طبقة تتكون من مجموعة من المؤسسات المالية الضخمة تخضع لسيطرة عدد محدود من الأسر وأن هذه الأسر تضع تحت سيطرتها كل ما يمكنها الوصول إليه من ثروات العالم ومقدراته وشعوبه. وأنها فى سبيل هذا تتخلى عن كل ما يتمتع به عادة الجنس البشرى من رحمة ومودة وصحبة. بل ويؤكد تشومسكى «أنه قانونيا يجب محاكمة كل رئيس أمريكى منذ الحرب العالمية الثانية : فقد ارتكبوا جميعا جرائم حرب».

ويوضح تشومسكى أن الولايات المتحدة أصبحت تتحكم بعد الحرب العالمية الثانية فى أكثر من ٥٠٪ من ثروات الأرض وأن أهم أهدافها السياسية كانت:

أولا: التحطيم بلا رحمة لأى دولة صغيرة تخرج على طاعة الرأسمالية الأمريكية وتسمى هذه السياسة فى دوائر وزارة الخارجية الامريكية «**سياسة التخلص من الفاكهة المعطبة**» باعتبار أن أى دولة تتحرر فى سياستها الاقتصادية سوف تصبح قدوة ومثلا لغيرها من البلاد الخاضعة.

ثانيا: وحسب نصيحة دين اتشيسون فى وثيقة مجلس الأمن القومى (رقم ٦٨ لعام ١٩٥٠) ينبغى زرع بذور التحطيم داخل الاتحاد السوفيتى حتى يمكن تحطيمه ويمكن بذلك اخضاع البلاد الاخرى بلا مقاومة».

ويصعب تلخيص كتب تشومسكى فهى مليئة بالأدلة الدامغة. ولكن إليك ايها القارئ العزيز ترجمة حرفية لبعض الفقرات:

- «وصلت دراسة للعلاقات الامريكية الداخلية نشرتها مؤسسة المملكة المتحدة للعلاقات الدولية فى لندن إلى أن زعم الولايات المتحدة بالاهتمام بالديمقراطية زعم كاذب وأن هدف السياسة الخارجية الحقيقى هو خدمة الرأسمال الخاص، وأنه عند أي تهديد للرأسمالية يطرح بالديمقراطية يمكن استعمال القتل والتعذيب فى سبيل ذلك».

- اسقطت الولايات المتحدة العديد من الحكومات الديمقراطية: اسقطت حكومة مصدق الديمقراطية فى ايران بالتعاون مع آيات الله فى ١٩٥٣، اسقطت حكومة **جواتيمالا** الديمقراطية فى ١٩٥٤ ، اسقطت حكومة الدومنيكان الديمقراطية فى ١٩٦٣ ، ١٩٦٥، اسقطت حكومة البرازيل الديمقراطية فى ١٩٦٤ ، اسقطت حكومة شيلى الديمقراطية



هنري كيسنجر

في ١٩٧٣»...

- «لم تكن الطرق المستعملة جميلة: فما صنعته قوات **الكونترا** في **نيكاراجوا**، أو العملاء الارهابيون في **السلفادور** أو **جواتيمالا** لم يكن مجرد قتل، بل تعذيبا وحشيا ساديا بتحطيم الاطفال على الصخور وتعليق النساء من اقدامهن وقطع اثدائهن، وكان الغرض من هذه القسوة تحطيم الروح الوطنية الاستقلالية».

- «لم تستثن بلد من هذه المعاملة بل وفي الحقيقة أنه كلما ازداد فقر البلد وضعفها كلما زادت حدة هستيريا العنف. خذ لاوس مثلا وهي تكاد أن تكون افقر بلاد العالم، لمجرد أن بدأت حركة استقلالية بسيطة تافهيا والشطو بغارات جوية سرية حطمتها تماما. وكذلك جرينادا وهي بلد بها بعض مئات الالوف من الناس يتحصون قليلا من جوزة الطيب ولا تستطيع أن تراها على الخريطة. ولكنك عندما تأت تفكر في شيء من التغيير الاجتماعي، حطمتها وانتطش بلا رحمة».

- «كلما كانت البلد فقيرة أو ضعيفة، كلما ازدادت خطورتها كمثال وقدوة. فاذا نجحت بلد مثل جرانادا في تحسين حال أهلها، فسوف تتساءل البلاد الاخرى الأكثر ثراء؟ ولماذا لا نفعل نحن كذلك؟.

- «لا يمكن أن يسمح بخروج دولة عن النظام، عندما يتطلب الأمر نظاما دوليا يخضع لاثرياء الولايات المتحدة. خذ **تشيلي** مثلا: لم تكن الولايات المتحدة ستنهار لو خرجت تشيلي (أيام الليندي المنتخب ديمقراطيا) عن طوعها. فلماذا الذبائح والتعذيب؟ يقول كيسنجر بوضوح: إن تشيلي كانت فيروساً سيصيب المنطقة بأمراض قد تصل إلى ايطاليا».

- «يبدو أن الارهاب مزروع في طبيعتنا. ففي ١٨١٨ افتخر جون **كوينسي ادامز** رئيس الجمهورية بالكفاءة في استئصال الاهالي الاصليين المسالمين في ولاية **فلوريدا** بالقطع الطرق».

- «في عام ١٩٨٩ قتل في **السلفادور** ست قسس مع خادمتهم وابنتها بمعرفة الجيش (ومباركة من الولايات المتحدة) وقتل وعذب في نفس الوقت ٢٨ مواطنا مدنيا».

وهكذا يستمر السرد، وتنمو القائمة من الكونجو إلى فلسطين ومن الهند الصينية إلى أمريكا اللاتينية.. هذه هي الرأسمالية الامريكية التي تضع نظاما للعالم، وتتحدث عن حقوق الانسان والديمقراطية، وتستعمل الأمم المتحدة في تحقيق أغراضها وتمنع، ككبار البلطجية، عن دفع نفقاتها.

هكذا تعمل الرأسمالية الامريكية التي بنت مجدها وثراءها على جماجم الهنود الحمر والعبيد الافارقة.

الزملاء والاخوة المشغولون بترجمة كتب الدجالين من أمثال **هانتنجتن** و**توفلر** و**كنيدي** و**فوكوياما**.

الاخوة المتفاخرون بأنهم «ماركسيون سابقون» والمتلبدون على موائد ومزابل الطبقات الطفيلية الفاسدة.

الاخوة الذين يتناسون أن ما فعله ماركس بعلوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة يماثل ما فعله داروين بعلم التطور والمنادون بسقوط الماركسية معتقدين بذلك هدف الرأسمالية الامريكية بتحطيم الوعي العلمي للشعوب بمصالحها.

الاخوة الاعزاء.

لماذا لا يترجم احدكم بعض أعمال **تشومسكي** بدلا من **هانتنجتن** و**توفلر**؟.

هل لأنه يلسع ضميركم؟.

عن المنطق

تقول دروس المنطق الصحيح:

-جميع البجع أبيض.

- هذا الطائر أسود.

- هذا الطائر ليس بجع.

وتقول دروس المنطق الخطأ:

-جميع البجع أبيض.

-هذا الطائر أبيض.

-هذا الطائر بجع.

ويقول بعض الكتاب:

- مشروع الوادي الجديد أو الدلتا الجديدة نقده الخبراء.

-مشروع السد العالي نقده الخبراء وهو مشروع عظيم.

-مشروع الوادي الجديد مشروع عظيم.

قد يكون مشروع الوادي الجديد أعظم مشروع في العالم ولكن مثل هذا المنطق والتهديد بأن من يهاجم المشروع خائن وعدو للتقدم يثير الكثير من الشكوك.

هوامش

The Chomsky Trilogy: What Uncle Sam Really Wants

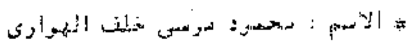
The prosperous few and the Restless Many

Secrets, Lies and Democracy

Odonian Press. Berkely. California. U.S.A.

محمود مرسي خلف..





* الاسم : محمود مرسي خلف الهوارى
* تاريخ الميلاد: ١٩٢٢/١٠/١٩
* المهنة: جزمجي
* محل الميلاد: الفيوم. درب الطباخين

من الطريقة البيومية إلى الطريقة الماركسية

ومن صناعة الأحجبة إلى صناعة الثورة

د. رفعت السعيد

اسم «الهوارى» يمنح العائلة عبقاً خاصاً. أنه عبق الانتماء العربي الأصيل والعريق. ويرغم الفقر الفقير يبقى الأب، وهو مجرد عامل بسيط في مجلس بلدي الفيوم، مترفعا عما عداه من سكان الحي الفقير.

أليس أباه هو مؤسس هذا الحي؟ وأليس هو منتسبا إلى «الهوارة» ذوى الأصل العريق. ولعل الجد هو مصدر كل هذا الزهو.. كان مزارعا يمتلك «فدانين» مجرد فدانين لا يمكن اقتسامهما مهما حاولت الدقة بين جيش الزوجات والابناء.. الجد عاش، كما يزعمون ١٥٦ عاما. تزوج تسع زوجات وانجب ثمانية عشر ابنا وبنتا.

. وفي السادسة كعادة الجميع من الفقراء يذهب الابن إلى الكتاب لعله يتعلم ويتعلم، وينفلت من أسار الفقر، والا فقد نال بركة حفظ القرآن أو بعضا منه.

هو وأخوه الأكبر ذهبا إلى الكتاب.. الأخ حفظ القرآن وجوّده. أما محمود فقد حفظ ثلثه.. وبلغ السابعة وتطاول طموح الأب فأرسله إلى المدرسة الالزامية حيث أنهى دراستها متفوقا.. ما حفظه من قرآن، ربما احتفظ به من حب للتعلم دفعاه للتفوق، ورشحاه كي ينضم إلى مدرسة المعلمين ليتخرج بعد سنوات خمس فقط مدرساً.. «قد الدنيا».

تردد الأب كثيرا فالحالة صعبة، والمرتب ضئيل، والافواه كثيرة، ومدرسة المعلمين في بني سويف . وهو أمر يتطلب مصاريف كثيرة.. وأخيراً وبعد تردد حسمت الاسرة أمرها. يذهب الولد إلى محل خاله صانع الأحذية الشهير بالفيوم. والذى كان يفضل مهارته ميسورا ، بل وغنيا بالمقارنة بما يملك بقية الاقارب من فقر. ماذا يفيد التعليم اذا كان الخال الامى الذى لا يفك الخط هو الأكثر ثراء؟ . وهكذا ذهب «الولد» إلى ورشة خاله ليصبح «جزمجيا».. كان حنينه إلى التعليم يسيطر عليه.. فصار يصطحب معه المصحف طوال مشواره إلى الورشة أو إلى البيت.. يقرأ، ويقرأ، وكان نهمه إلى القراءة يدفعه أحيانا إلى التقاط أوراق الجرائد المتناثرة في الطرقات ليلتهم ما فيها من أسطر، لم يكن مهما عنده ما يقرأ.. المهم أن يقرأ وكفى.

وكانت القراءة مفتاحه.. دوما. لكل فعل.

* الطريقة البيومية

.. كان الفتى- بعد أن شرب قواعد الصنعة وأصبح «صبي جزمجي». يتقاضى ١٥ قرشاً في الأسبوع خصصها جميعا لارواء ظمأ لا ينتهي للقراءة والمعرفة. وانغمس في قراءة كتب دينية قادته إلى الطرق الصوفية.. وأخذ عهداً على الطريقة البيومية. وبرغبة مدهشة حفظ الاناشيد والاوراد. وتألق بين الجميع. فالأكثر منهم لا يعرف القراءة حتى بعض الخلفاء كانوا لا يقرأون .. هو تفوق ، برز وأصبح واحداً من مشاهير رجال الطريقة البيومية في الفيوم.. وهو لم يزل فتى صغير السن، وأصبح الجميع يناودنه «الشيخ محمود».

وتعلقت أبصاره بفتاة جميلة تسكن في منزله.. حاول أن يتقرب إليها. استخدم مكانته لدى الجماعة.. وأقام «ذكراً» في بيته. تجمع شباب الطريقة البيومية في بيته والتفت الحلقة حوله ووقف في الوسط منشداً . تجمع الجيران والسكان حولهم في انبهار. ربما أن لحنها حتى تعالى صوته بالنشيد الصوفي الذى يمكن أن ينطبق على أكثر من معنى.

متى يا كرام الحى عينى تراكم

وأسمع من تلك الديار نداكم

أمر على الاعتاب من غير حاجة

لعلي أراكم أو أرى من يراكم

.. ألم أقل أن اتخذ من القراءة سبيلا في كل مناحي حياته.

*** الشيخ محمود.**

لكن حبيبته تموت فجأة وهي بعد مراهقة وينطوي في داخله حزن عميق. ينغمس أكثر فأكثر في قراءة الكتب الدينية. وكثير منها يختلط مع كتب السحر. أو كما كانت تسمى «كتب **الاعمال السفلية**». انغمس في القراءة وقرر أن يجرب. عمل حجابا لامرأة تريد أن تتزوج. نقل أسطرا من كتاب.. ولف الحجاب. وتزوجت المرأة. وصدق نفسه. وصدقه الناس وذاع صيت الشيخ محمود..

نحن الآن عام ١٩٤٧ .. ومع تصاعد هموم الوطن وتفجرها. بدأ أجره يتسكب بأكمله مرة أخرى «نحو الورق» كما كانت زوجة أبيه تعايره. لكن الورق هذه المرة ليس كتب الاعمال السفلية وإنما صحف ومجلات. وكان بائع الجرائد «جابر بريقع» الذي وجد فيه زبونا مميزا يجيء كل يوم لفافة ضخمة من كل الصحف والمجلات ليرسلها اليه.. وفي نهاية الاسبوع كان يتقاضى منه تقريبا كل أجره الذي أصبح كبيرا بعد أن أصبح «أسطى»..

في حقل السياسة ترنقي مراوحاً مكانه بين الوفد والاخوان.

الاخوان يتظاهرون بالتدين. ويأتون في لقاءاتهم الحاشدة بوعاظ من القاهرة يبهرون الناس بكلام ديني. ومواعظ مبهرة. لكن الوفد والفقه الخاص.. أيه ظل يمدح النحاس باشا أمامه كل يوم.. وكل ساعة. كان مرتب الاب ١٨٠ قرشا شهريا. لكن حكومة الوفد أصدرت قانون الانصاف للعمال والموظفين فقفز مرتب الاب إلى ثلاثة جنيهات كاملة. وكان الناس في مقاهي القرية يتندرون بقصة الاخرس ذهب الى لجنة الانتخابات وبعد حلة من النحاس .. أظل يشير اليها أمام رئيس اللجنة حتى فهم أنه يريد ان ينتخب المرشح الذى اختاره النحاس باشا.

*** بياع الجرائد:**

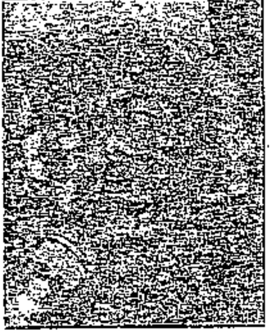
وفي عام ١٩٤٩ نزع الرأسماليون في كل أنحاء العالم من الانتصار المدوي للثورة الصينية. وبدأت الصحف المصرية تمتلئ بحملات هجوم منظمة ضد الشيوعية والشيوعيين. وتناقل الناس أساطير مفزعة عن الشيوعية التي تدعو للاباحية. والتي تأخذ الاولاد من أمهاتهم كي تربيهم الدولة وفق هواها..

أسلوبه «الصوفي» في فهم المسائل. وحتى انغماسه في الكتب السفلية علماه ان يهتم بالنتائج. فكيف ينتصر جيش تقوده افكار على الاباحية؟ .. وتراكمت لديه اسئلة بغير اجابات.

ذات يوم أتاه «جابر» بائع الصحف بذات الثقافة اليومية .لكنه تحدث قليلا وأخرج من جيبه ورقة خضراء مكتوب عليها «**ميثاق استكهولم من أجل السلام**» وسأله تحب توقع على الورقة دي يا عم الشيخ محمود؟

كانت عيناه قد التقطتا

سعد رحمي



لطفي سليمان

أخباراً في بعض الصحف عن الشيوعيين الذين يقومون بحملة من أجل جمع توقيعات على بيان «للسلام». لمعت في رأسه فكرة.. وقع دون تردد، وطلب من جابر أن يرى الشخص الذي أعطاه هذه الورقة واعداً بأن يستخدم نفوذه الواسع في الحي لجمع مئات التوقيعات.

وفي اليوم التالي حضر بائع الجرائد ومعه مدرس هو الاستاذ حلمي رمضان.

سأله المدرس أنت عايز تقابلني ليه؟ فقال الشيخ .. علشان عايز أقابل الشيوعيين. تقمص حلمي رمضان قال له:

السلام لا علاقة له بالشيوعية. عندما تأتي الحرب الذرية ستقتل الجميع شيوعيين ووفديين واخوان.. وأدلى بحجج كثيرة، لكن الشيخ صانع الاحجبة الذي تلقى ثقافته من كتب العلم السفلي وكتاب ابي معشر «لم يدخل عليه هذا الكلام»..

وانتهى الحوار بأن قال حلمي رمضان: يا عم الشيخ أنا حأقابلك بالشيوعيين. لأني أعرفهم ، لكن مش معنى كده أن السلام هو الشيوعية. ألم أقل.. أن القراءة كانت مفتاحه لكل شيء.

بعد فترة تقابله مع الشيوعي المطلوب.. شاب أسمر رفيع.. متحمس إلى درجة الاشتعال اسمه «سالم» (سعد رحمي) بلا مقدمات اقتحمه سعد رحمي. لم يحاول اقناعه بشيء، وإنما احتواه من الوهلة الأولى انه شيء مثل «**الحب من أول نظرة**».. أعطاه نشرة «**الكفاح**» على الغلاف كاريكاتير «صورة الملك وفوق رأسها حذاء».. وقرأ للمرة الأولى اسم «**الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني -حدتو**».. سأل سؤالا أو سؤالين من قبيل أرضاء الذات، لكنه بحسه الصوفي أدرك أنه قد دخل عالم «**الوجد الصوفي**» وإنما من باب آخر.

عندما كلفه المسئول بتشكيل لجنة سلام، استخدم كل صلاته وكل حججه القرآنية، وكل رصيده من علاقات، وأسس العديد من لجان السلام، ثم كلف بتأسيس نقابة لصانعي الاحذية .واندفع متحديا شيوخ المهنة الذين كانوا يعيشون عصر الحرف القديم، ويقيمون عليهم جميعا شيخا للمهنة. هو توجه إلى الشباب وجمعهم حوله وأسس نقابة، وانتخب رئيسا لها.

ونشطت تتكون الخلايا الشيوعية .وتواجدت احداها في قرية **المحسنين** التي يعيش سكانها على صناعة اقفاص الجريد والمقاطف. كانوا يعانون من استغلال بشع من تجار ينهبون عرقهم مرتين: مرة عندما يبيعون لهم المواد الخام، ومرة عندما يشترون المنتج.. وأسس «**الشيخ محمود**» جمعية تعاونية أنهت استغلال التجار.

وهكذا أصبح صانع الاحجبة زعيما سياسيا.. له مريدون، وله اعداء، وقرر هو أن يتخاطب مع الجميع. ففي كل

من الطريقة اليسوعية

إلى الطريقة الماركسية

مناسبة كان يصدر بيانا يطبعه في احدى مطابع الفيوم. يشرح الموضوع، يدعو الناس إلى تبني موقف.. ثم يوقع «محمود مرسي خلف - درب الطباخين».وفي البداية تندر كثير من الافندية على هذا المجهول الذي يوزع بيانات، ويتحدث في السياسة.. لكن توالي البيانات وجديتها، ولهجتها الشعبية المثيرة للاهتمام. جعلها محل احترام الجميع.

واصبح هذا الاكليشيه اسماً معروفاً في الفيوم كلها.. وعرف الجميع أنه يقدم لهم رأي الشيوعيين.

.. اتسع النشاط.. درب الطباخين أصبح معقلا شيوعيا.. قرية العجميين وحدها بعد أن امتلكت جمعيتها التعاونية ضمت خلاياها ستة عشر شيوعيا.. وبعض الشيوعيين حققوا حاجة كبيرة.. واصبحوا يشكلون غالبية مجلس النقابة المعلمين وكانت النقابة الاكثر أهمية في ذلك الوقت كانت تضم كثير من الشيوعيين كسعفين في جمعية الاسعاف.. وفي انشطة اجتماعية عديدة.

.. وتأتي حركة الجيش.. المسئول الآن الرفيق هاشم (محمود توفيق).. اتسع النشاط أكثر. واتسعت البهجة مع أحاديث المسئول عن العلاقة الطيبة مع ضباط الثورة، وعن الطموح لعلاقات أوثق، ولكن شهر العسل لم يستمر طويلا، وبدأ الحديد يطرق الحديد. وتصادمت «حدتو» مع حركة الجيش مطالبة بالديمقراطية.

وانقطع عن طريق الاتصال (كان قد رتب سبيلا مأمونا للاتصال. رفيق كمساري في اتوبيس الفيوم - القاهرة) منشور يهاجم «الديكتاتورية العسكرية» خبرة العمل الجماهيري متوافرة. لكن خبرة العمل المتصادم لم تتكون بعد.. قرر توزيع المنشور، كما يوزع كل المنشورات. دهش الناس. والغريب ان احداً لم يقبض عليه، فقد يوشت الجميع.

.. وتأتي رجال الأمن.. جمعوا ما شاءوا من معلومات.. ثم انقضوا عليهم في ٢ فبراير ١٩٥٣.

طلاق.. أو طلاق

حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات. تقلب بين سجون عديدة، تلقى الكثير من خبرات وتجارب. وعندما أفرج عنه، واجهته مشكلة محيرة. زوجته ليست في انتظاره. ابوها قالها صريحة: اما أن تطلق الشيوعية، أو تطلق زوجتك» قال: أسمع هذه العبارة منها وليس منك. ولما سمعها منها طلقها.

فقد رفض أن يطلق معشوقته الأخرى..

ويأتي العدوان الثلاثي.. ويكون النشاط الحزبي قد استعاد عافيته. ومحمود مرسي قد أصبح زعيما فعلا في هذه البلدة الصغيرة. والتحق رفاقه في الحرس الوطني.. انهمكوا بحماس أكثر من غيرهم.تفانوا في التدريب وفي تعبئة الجماهير تعبئة سياسية. قائد الحرس الوطني التقط هذه المجموعة وعرف انهم شيوعيون. وطلب تعاونا أوثق معهم. وطلب ان يقابل مسئوليهم.

وحضر حضرة الضابط بزيه الرسمي ومعه مجموعة من رجال الحرس الوطني ومجموعة من الرفاق إلى بيت المسئول وعندما تدفق الحوار ازداد دهشة، وفيما هو يغادر كان سكان درب الطباخين قد تجمعوا.. واتاريه يعلو صراخهم. سرت شائعة أن الحكومة ستقبض على عم محمود.. ودهشوا اذ رأوا الحكومة تخرج.. وحضرة الضابط يسلم على عم محمود باحترام.

.. يتوسع النشاط عبر عمال سكة حديد الدلتا. والجامعة الشعبية، وتتمدد الخلايا من جديد في قرى الفيوم، ويصبح الشيوعيون.. وقائدهم «الجزمجي».. هم ملح الأرض.

وفيما الجميع منهمكون في صد العدوان. تفجر خلاف طائفي في احدى القرى، ونشب صراع بين المسيحيين والمسلمين، وأشفق الجميع على الجميع من خلاف كهذا في وقت كهذا، ولجأوا إلى «الرفاق» واستطاع عم محمود ورفاقه تسوية الأمر. وقام احدهم وهو الرفيق صليب ابراهيم. وكان خطاطا ممتازا بكتابة آية الكرسي بالخط الكوفي في تشكيل فني بديع واهداه باسم سكان القرية إلى جمال عبد الناصر..

.. هو كان قد باع آخر ما يمتلك، وما ورث عن ابيه (أبوه مات وهو في السجن) وفتح دكانا صغيرا. واصبح دكان الجزمجي، محوراً من أهم محاور العمل السياسي في الفيوم.

وبرغم التأييد، والاغراق في التأييد كانت أعين الامن تلاحق الرجل في كل تحركاته، عرفوا انه أهم حلقات العمل الشيوعي فتعلقوا به ليعرفوا الجميع. راقبوا كل تحركاته.. طاردوا كل زبون يتردد عليه. ذات يوم - وكنا في رمضان - قرر أن يلقنهم درسا. استعار بعزيمة الصوفية القديمة وخرج من المحل في عز الظهر. ومشى.. والمخبر خلفه. ومشى ومشى.. ثلاث ساعات أو أربعة. بعدها اختفى المخبر. سأل عنه زملاءه قالوا: أخذ ضربة شمس. ويرقد في المستشفى. وبعدها اتفق معه المخبرون. لن يتابعوه ولكن عندما يعود يعطيهم تقريرا عن تحركاته حتى يقدموها لرؤسائهم.(ولعل المخبرين قد استعادوا صورة الشيخ صانع الاحجبة. والمتملك لاسرار العالم السفلي. وخشوا من أن يكون قد سلط بعضا من علمه السفلي على زميلهم المريض.. فقرروا التهادن معه. بل أن أحدهم وجد زميلا لمحمود مرسي هو الإستاذ يوسف حجازي وقد فقد طريقه إلى بيت عم الشيخ محمود.. فأرشده إليه املا في بعض الرضاء).

مرة أخرى:

.. وفي أول يناير ١٩٥٩ يقبض عليه مرة أخرى. ليساق إلى السجن مرة أخرى، ومحاكمة عسكرية. ومرة أخرى ثلاث سنوات سجن. ولكن هذه المرة كان التعذيب الوحشي واحدا من ميزات العلاقة مع الناصرية. تنتهي السنوات الثلاث.. ولا ينتهي السجن. فقد تحول من سجين إلى معتقل.

ويبقى حتى أفرج عنه مع الجميع.

.. ألحقوه بوظيفة صغيرة في مجلس مدينة الفيوم. وذات يوم دعوه إلى اجتماع في القاهرة يقول في رسالته إلى «كان هناك كونفرنس كبير، وتقرير خبيث. مليء بالخبث، وتقرر حل الحزب. وانفرط عقد حزبنا، بعد كل هذه التضحيات ،وتفرق جمع الطلائع الثورية المخلصة من أجل مجرد أوهام.. ولا حول ولا قوة الا بالله».

.. وعندما تأسس منبر اليسار (أبريل ١٩٧٦) تطلعت الانظار اليه. لكنه تباعد. فالناس جميعا يقولون انه زعيم الشيوعية في الفيوم.. وهو لا يريد ان يؤكد ما يتردد عن ان منبر اليسار هو تجمع الشيوعيين.

زاره مسئول المنبر د. لطفي سليمان.. عرض عليه الانضمام، وعرض محمود وجهة نظره، وتفهمها المسئول.

لكن انتفاضة يناير ١٩٧٧ تهز كل الاغصان المصرية، ومئات من أعضاء التجمع يسجنون. المطاردة المحمومة تلاحقهم، الصحف تشن حملات وحشية على التجمع وتحض على الانسحاب. وتنشر قوائم باسماء المستقيلين.

..هنا في هذه اللحظة.. قرر أن يدخل التجمع لكي يقول ببساطة كما جاء في رسالته «ان فيه ناس يخرج من التجمع، وناس يدخل فيه».. واصبح واحداً من قادة التجمع.



شكراً للتلفزيون

خليل عبد الكريم

المغضون به على غير أهله-حسب تعبير حجة الإمام الغزالي -وما كان مدوناً في كتب التراث التاريخية:

الرسل والملوك- البداية والنهاية- الكامل- مروج الذهب ومعادن الجوهر- الأخبار الطوال- تاريخ اليعقوبي -تاريخ الاسلام- تاريخ الخلفاء- مقاتل الطالبيين- التنازع والتخاصم بين بني أمية وبني هاشم.. الخ . والذي أخفاه ويخفيه المؤرخون والبحاث والكتاب المحدثون- مراة ومحترفي أجراق(جمع جرق) التفخيم والتعظيم والتبجيل والتكريم الذين يقومون بأكبر عملية تزييف علمي شهدها الفكر الاسلامي بل العالمي..

كل هذا بثه التلفاز في المسلسلات التاريخية إبان شهر رمضان الفضيل إذ شاهد القاصي والداني . ساكنو القصور في الأحياء الراقية المخملية وقاطنو الجحور في العشوائيات والأطراف ومدن الصفيح والخيش: كيف تقاتل بضراوة بعز نظيرها -فرعا بني عبد مناف : الهواشم والأمويون وكيف دبّر أبناء العم(العباسيون) المذابح البشعة والمصارع الدنيئة الشنيعة لأولاد عمومتهم (الطالبيين أو العلويين) !!.

وكيف كان خليفة المسلمين يحكم حكماً مطلقاً. كلمته هي القانون ولا معقب على مشيئته ولا مراجعة على ارادته، يولي ويعزل كما يحلو له، ويستصفي الأموال ، ويسجن ويأمر بتعذيب أي فرد دون أن يجرؤ مخلوق على مجرد التردد في إنفاذ أمره، ليس بجواره هيئة عقد أو حل ولا مجلس شورى بل هو الكل في الكل!!!.

وكيف كانوا يطلقون على المحكومين وصف(الرعية) وفي معاجم اللغة : الرعية هي الماشية التي ترعى وهم بذلك يفصحون عن نظرتهم لمن يسوسونهم ثم أكدتها أفعالهم بأجلى صورة.

وكيف كانوا ينتهكون حرمات المواطنين والبيوت دون رقيب أو حسيب ! وكيف كانوا يأخذون الناس بالظنة وينزلون بهم أشد العقاب بمجرد الشبهة بل كيف كانوا يلقون لخصومهم السياسيين التهم البشعة ويلصقون بهم أخس القبائح دون وازع من ضمير أو عاصم من دين وكيف أن المتهم لم تكن تتاح له الفرصة ليدرأ عن نفسه الاتهام بأن يقدم البينة على براءته ولا تعطى له فسحة من وقت لكي يدافع عن نفسه

وكيف كان بلاطي أي شخص حتى ولو كان وزيراً أو والياً أسيرا مصير برشاية حقيرة من منافسيه بل ربما من جارية غنجة أو عبد مخصي(ومع ذلك كله

لا يزال من يدعي بكل جرأة على الحق أننا نحن الذين عرفنا العالم بـ (حقوق الانسان) وشرعناها وطبقناها قبل أن تعلن الأمم المتحدة وثيقتها بأربعة عشر قرناً أ. هـ !!).

وكيف عاش خلفاء المسلمين في القصور الباذخة هم وحريمهم وجواريهم ومحظياتهم (المتوكل العباسي جمع أربعة آلاف جارية من كل جنس ولون وقطر وعمر ليستمتع بهن مذاكيرا!!) عيشة ترف وسفه أسطوريين لم تر الدنيا لهما مثيلا وكيف غرقوا لاذقانهم الحسيبة النسيبة الشريفة في الخنا والفسق والفجور والتدعر بكافة أنواعه في حين أن القاعدة الشعبية العريضة كانت تعاني الأمرين لتحصل بالكاد على ما يستر عورتها ويسد رمقها!!!.

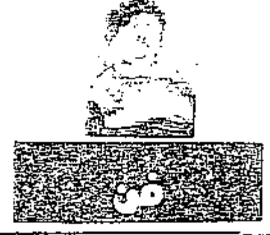
**

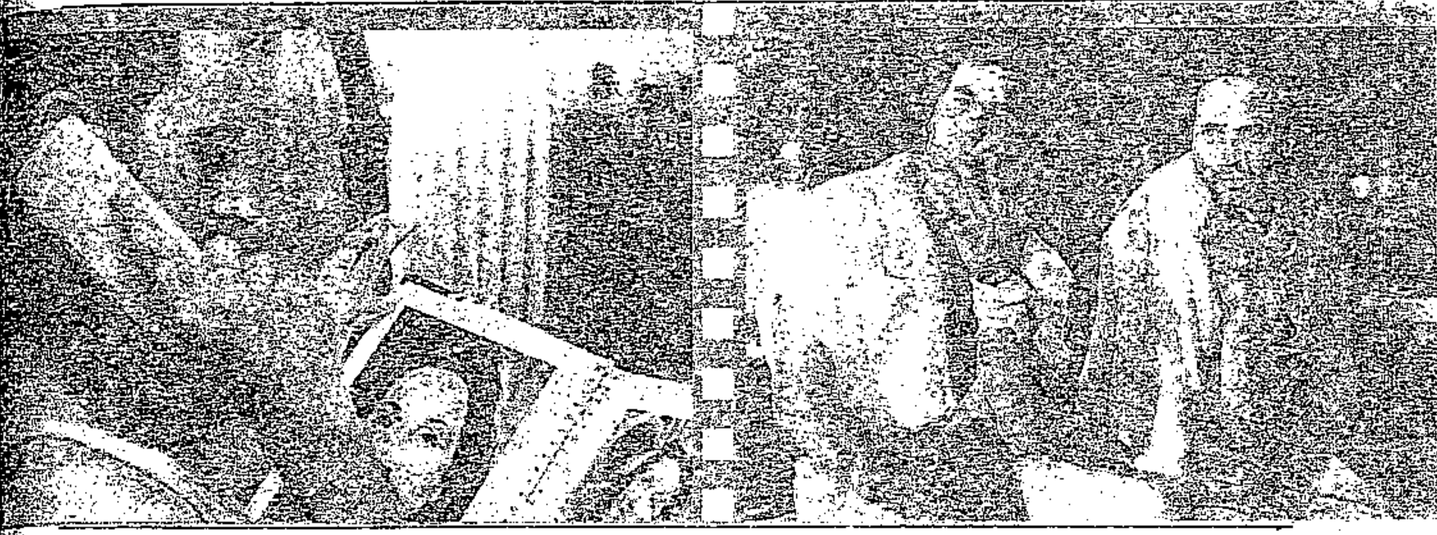
تلك صورة الحكم الذي يحلم به الاسلامويون ويصممون على اعادته ونحن لا نقول انه كان حكماً دينياً بالمعنى الاصطلاحي لـ (الحكومة الدينية) ولكن الثابت أن الخلفاء والولاة إذ ذاك كانوا يبررون مآتيهم الفلوت ومارساتهم الجرائم بآيات من القرآن وبأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام وهي جميعها منها براء.

لقد استطاع التلفاز بكل دهاء شديدين أن يخرق هذه الأعمال الكوابيس على (محكمة التفتيش المصرية) التي تفرض وصايتها على أكثر من ستين مليون مصري وأن يلبسها العمة، كما يقول أبناء البلد، فوق عمتها المبجلة بأن رمى لها طعماً ابتلعته بسذاجة لا تحسد عليها وهو أنه يعرض حقبة من الحضارة الزاهرة.

وبعد

فانني لا أجد من عبارات الشكر ما يفي بحق التلفاز لبثه تلك الأعمال ذات الدلالة البليغة والتي ساعدتنا بقدر وفير فيما نهدف إليه من رفع الحجب عن أمور تآزرت جهات عديدة- تلك سيف المعز وذهبه- على اخفائها وكتمانها وسترها وكم لاقينا من عنت وجور وما زلنا نعاني عندما نكتب عنها محاولين وسع الطاقة رفع الغطاء عنها وكشف الزيف والزور اللذين يحاول المحدثون الصاقهما بها، كل ذلك ليفيق النائم وينتبه الغافل ويصحى الوسنان ويدرك أن رفع راية الاسلام يخفي وراءه أبشع ضروب الحكم وأكثرها طغياناً وفساداً وأن المستقبل الأرحب من اتعظ بتاريخه.





«رومانتيكا» لزكي فطين عبد الوهاب

حصاد السينما المصرية في العام ١٩٩٦

أحمد يوسف

عندما كان العام ١٩٩٦ يشرف على نهايته، وفي الوقت الذي كانت السينما المصرية تحاول أن تصطنع من خلال مهرجان القاهرة بعض البهجة التي تخفي خلف أضوائها وصخبها قلقاً عميقاً من مستقبل الصناعة والذي، كانت تجري في صمت مريب وقائع اغتيال معنوي لفنان سينمائي شاب، هو المخرج الجديد زكي فطين عبد الوهاب من خلال عرض فيلمه الأول «رومانتيكا» في أقل من دور العرض عبر ... فلم يستمر العرض إلا أسبوعاً واحداً، وانتهى مع بداية الضجة والبريق اللذين صاحبا المهرجان الذي يقال إنه يحتفل بمئوية السينما المصرية، التي تعرف كيف ... تطلعت أن تصرف النظر عن الدقة التاريخية والعلمية في هذا التاريخ- إلى مائة عام من الكمال.

فأي مفارقة وتناقض مثيرين للدهشة والألم عندما ترى تلك «الزفة» الاعلامية والاعلانية عن ماض تليد مزعوم للسينما المصرية، بينما كانت تحدث على رؤوس الاشهاد جريمة قتل متعمد لمستقبل هذه السينما مجسداً في واحد من أفضل وأجمل أفلامها!.

من غرائب الأمور أن تشهد نهاية العام السابق نفس الوقائع، عندما تحالف أساطين صناعة السينما المصرية ضد التجربة المستقلة التي خاضها المخرج محمد خان في فيلمه «يوم حار جداً» بعيداً عن كل قيود الانتاج التقليدي وسيطرة نظام النجوم، فكان «العقاب» الرادع على تمرده هو ألا يجد فرصة لعرض فيلمه للتميز إلا عرضاً تجارياً متواضعاً وسط زحام أفلام المهرجان. فكأن التاريخ يعيد نفسه، ويكرر الدرس على مسامع الفنانين المبدعين، بأن عليهم أن يعلنوا الامتثال للشروط القائمة، وأن يتوقفوا عن الأحلام- فما بالك بمحاولة تحقيقها؟!- لينتهوا مرغمين إلى الاستسلام الكامل لتيار أزمة السينما المصرية، ويعودوا إلى «التطبيع»، ليتوقف البعض منهم تماما عن الابداع، أو يسعى الآخر لصنع تلك الأفلام الشائهة التي تنتمي إلى ما نطلق عليه «سينما الازمة».

وعاماً بعد عام، نحاول أن نتأمل حصاد الموسم السينمائي المصري، فلا نجد إلا الكثير من الظلام والاظلام، والقليل من الضوء في أمل قادم، نتشبث به ونتعلق بأشعته الواهنة، فاذا بحصاد الموسم التالي يسفر عن مزيد من اختناق الضوء وذبوله. ونحن لا نريد أبداً أن نستعذب تلك الحالة من البكاء على الاطلال، أو أن نمضي في طريق تكريس الرؤية المتشائمة، وإن كنا أيضا لا نسعى إلى اصطناع تفاؤل كاذب. فالمستقبل مرهون بقدرتنا على التشخيص الدقيق للحاضر، والبحث المتأمل عن ايجابياته وسلبياته على السواء.

وبعيداً عن الجانب الصناعي والاقتصادي والسياسي من أزمة السينما المصرية، الذي ترك أثراً عميقاً فادحاً على واقع هذا الفن، فان الجانب الابداعي يعكس وجهاً آخر لهذه الأزمة، يتجسد في التناقض الحاد والمستمر ليس فقط في عدد الأفلام المعروضة، والتي لم تتجاوز خمسة وعشرين فيلماً في العام ١٩٩٦ (وهو رقم لم تعرفه

بين احتضار التوليفة التجارية في «النجوم في العسل» واغتيال الابداع الفنى فى «رومانتيكا»



السينما المصرية منذ العام ١٩٤٤!) وإنما في اختفاء أسماء عديدة مهمة من فناني السينما المنتمين إلى كل الأجيال. بدءاً من صلاح أبو سيف وهنرى بركات، ومروراً بحسين كمال وأشرف فهمى، وانتهاء بمحمد خان وداود عبد السيد وليس هذا الاختفاء إلا دليلاً على الحالة المتردية التي تعاني منها السينما المصرية. بل إننا نرى أيضا في اختفاء أسماء العشرات من المخرجين خريجي معهد السينما. أصحاب ما كان يطلق عليه «سينما المقاولات»، مؤشراً أكثر خطورة، يشير إلى أن «آلة» صناعة السينما قد باتت أقرب إلى التوقف أو الشلل. تاركة وراءها الآلاف الفنانين والفنيين عاطلين عن العمل - ولا نقول الابداع - فكيف يمكن أن يكون ذلك منحنا ملائما لأن ننتظر أن تخرج السينما المصرية من محنتها؟!.

أفول عصر النجوم

لقد أصبحت السينما المصرية في ظل الظروف القائمة بعيدة عن أن تكون صناعة أو فناً بالمعنى الحقيقي. وإذا كنا منذ أعوام قليلة خلت نتهم الأفلام الرديئة بأنها تتبع أسلوب انتاج المقاولات، فإن هذا الأسلوب قد أصبح سائداً في الأغلب الأعم من الأفلام. لا فرق في ذلك بين أعمال سينمائية راقية وأخرى رديئة، أو أفلام النجوم الساطعة وتلك التي تقوم بتمثيلها أصحاب الشهرة المتواضعة. فالهدف الوحيد لكل تلك الأفلام هو تحقيق الربح التجاري السريع الخاطف، من خلال الأسابيع الأولى للعرض، وفي العادة يقوم «المنتج» - إن صح التعبير - بجمع أرباحه، ليذهب بها إلى نشاط جديد لا علاقة له بالسينما، وهو الذي كان قد أتى بها أيضا من نشاط آخر لا علاقة له بالسينما!.

ليس غريبا إذن أن تدور معظم الكتابات حول حصاد السينما المصرية في العام ١٩٩٦ والأعوام القليلة التي سبقته، عند بعض الأرقام والاحصاءات التي قد تدلل على ارتفاع أسهم هذا النجم، أو ذاك، لكنها لا تمضي إلى أبعد من ذلك، فهي لا تسجل مولد تيار جديد يبشر بتجدد تدفق الدماء في هذه السينما، كما أنها تخفق في أن تجد علاقة فنية ما بين حصاد أفلام العام. فالحقيقة الماثلة التي يجب علينا أن نعترف بها، أياً كان قدر مرارتها هي أنه قد يكون لدينا «أفلام» ولكننا لم نعد نملك أية «سينما»!.

ماذا يعني أن نرصد احتلال النجم **أحمد زكي** لمركز الصدارة في عدد أفلامه، التي تفاوتت قيمتها الفنية إلى درجة التناقض المثير للدهشة، بين أفلام مثل «**استاكوزا**» و«**نزوة**» و«**ناصر ٥٦**». وهو الأمر ذاته الذي لا يختلف فيه كثيرا النجم **نور الشريف** في أفلامه «**الهروب إلى القمة**» و«**الزمن والكلاب**» و«**ليلة ساخنة**». بينما يتراجع النجم محمود عبد العزيز ليقوم بدور لا يتناسب مع امكاناته الحقيقية في فيلمه الوحيد «**الجنتل**»، ويكتفي عادل امام بفيلم واحد لم يحقق نجاحا تجارياً رغم أنه هو «**النوم في العسل**»، ارتضت نادية الجندي بفيلمها «**اغتيال**» الذي لم يفلت بدوره من مصير النجاح الباهت العابر، وإن كان هذا النوع من النجاح يرضي «نجمة» مثل **فيفي عبده** بأفلام «**الفجر**» و«**الصاعقة**»؟.

إن شئت الحقيقة، فإن هذه الأرقام تشير في جوهرها إلى أن عصر «النجومية» - الأصيلة و الزائفة على السواء - أخذ في الأفول داخل عالم السينما المصرية، لأن هذه السينما لم تستطع - رغم المائة عام من عمرها، كما يزعمون لها - أن تصنع لنفسها ومن نفسها «مؤسسة» حقيقية، فقد كان ذلك هو الضمان الوحيد للاستمرار والتطور، بينما اعتمدت في الأغلب الأعم على «استغلال» النجوم دون أن تساهم في صناعتهم، صناعة واعية كما ينبغي لها على دراسات اجتماعية ونفسية وسياسية(وقد آن الأوان لينتقم النجوم، فيقوموا بدورهم باستغلال أزمة السينما!). لذلك يبدو مولد النجوم وانطفاؤهم داخل السينما المصرية أقرب إلى العشوائية التي لا يحكمها منطق انتاجي أو ابداعي متماسك، وهو ما أدى دائما إلى أن يستهلك النجم - إلا فيما ندر - نفسه في الحبكات التقليدية التي يكرر فيها صورته أو قناعه الفني، والبعيدة عن اكتشاف مواهبه الحقيقية أو تجديد صورته الفنية لدى الجماهير. ونحن لا نتحدث فقط عن «توليفات» **مستهلكة مكررة كما هو الحال في أفلام نادية الجندي ونبيلة عبيد وفيفي عبده**، وإنما نشير إلى ما يمكن أن تسير إليه هذه التوليفات في صنع أفلام على مقاس النجوم، تبدأ بالنجاح وتنتهي إلى الفتور عندما تفقد روح الابداع الفني، كما هو الحال مع **صعلوك عادل امام** الدائم الذي يحمله في كل أفلامه. واصرار **أحمد زكي** - أو منتجي أفلامه - على «الغناء» بأغنيات مقحمة على السياق. والاعتماد على خفة ظل **محمود عبد العزيز** الذي أصبح يمثل محمود عبد العزيز، وأخيراً رغبة **نور الشريف** في أن يبدو وهو في العقد الخامس من عمره أسطورة «وحش الشاشة» فريد شوقي، عندما كان في شرخ الشباب!.

أزمة الثقافة المصرية

نقول إنه قد لا تكون لدينا اليوم «سينما» مصرية، نستطيع أن نحدد ملامحها وتياراتها، كما هو الحال في عقود سابقة، لكننا من جانب آخر لا نستطيع أن ننكر أو نتجاهل أن هناك «أفلاما» قد لا ننظمها وحدة واحدة، **لكنها تشي بأن تحت السطح الراكد تكمن مواهب حقيقية**، قد تنتظر الفرصة طويلاً للاعلان عن وجودها وتحقيق طموحاتها(إن من نطلق عليهم «المخرجين الشبان» الذين يقدمون أفلامهم الأولى يكونون في العادة في الأربعينيات أو الخمسينيات من عمرهم، وتلك مأساة بالمعنى الكامل للكلمة!). ففي الوقت الذي دارت فيه معظم الأفلام المصرية







التحويلة- امالي بهنسي

في دائرة التسطح والسائد، ظهر أربعة مخرجين جدد، تفاوتت ابداعاتهم وانجازاتهم، بين «**التحويلة**» **لأمالي بهنسي**، و«**عفاريت الأسفلت**» **لأسامة فوزي**، و«**يا دنيا يا غرامي**» **لمجدي أحمد علي**، وأخيرا «**رومانتيكا**» **لزكي فطين عبد الوهاب**.

جاءت تلك الأفلام «الشابة» في العام ١٩٩٦ لتعكس بدورها مناخ الابداع السينمائي في مصر، والذي سادته في الفترة الأخيرة مسحة اضطراب غريبة تختلط فيها القضايا الفنية والسياسية اختلاطاً يكاد أن تشعر فيه أحيانا بأنه يعبر عن حالة من «حوار الطرشان». قد يبدو في ظاهره نوعاً من الديمقراطية الفنية- كما يحلو للبعض أن يمني نفسه أو يخدعها بمعنى أدق- لكنها الديمقراطية التي تفتقد مجرد الاتفاق على البديهيات الأولى، كي تفتقر إلى الهدف. فكأن **معظم المعارك الفنية والنقدية قد تحولت من خلال الجدل العقيم الذي لا يخلو من العنف والحدة إلى ساحات للتطرف في الفكر والسلوك** معاً. ولا نذهب بعيداً اذا قلنا إن ذلك ليس إلا انعكاسا لضياع الأهداف القومية، وانحسار الأحلام الجماعية، والاستسلام لكابوس الواقع الخانق، الذي ترك بصماته المحبطة على الثقافة المصرية الراهنة.

لذلك كان علينا أن نصدق، تحت ضغط الحملات الاعلامية والاعلانية المكثفة، أن صناع فيلم «النوم في العسل» -وحيد حامد مؤلفا وشريف عرفة مخرجاً، وعادل امام نجماً أوحد- يدافعون عن البسطاء «العاجزين» عن الفعل، بينما الحقيقة أن الفيلم يحتقرهم ويجعلهم أشبه بالرعاع الذين يجتمعون على صوت النفير ويتفرقون على صوت السياط، وهم في البداية والنهاية لا يملكون إلا التأوه والتوجه إلى السلطة والسلطان لكي يرفع عنهم أسباب عجزهم (إنها الأسباب التي لم يكلف الفيلم خاطره بالاشارة إليها ولو على نحو خافت!). كما أن المتفرج لا يستطيع الاعلان عن رفضه لفيلم «**سيت فل**» **لرأفت الميهي**، وإلا بدا هذا المتفرج -في نظر بعض النقاد- «المثقفين» جاهلا، أو باستخدام تعبير **رأفت الميهي** الذي يتكرر في أفلامه الأخيرة: «**حمار مش فاهم حاجة خالص**»، خاصة وأن هذه الأفلام تزعم أنها ترفع لواء الثورة في الشكل والمضمون، وتدعو إلى التمرد على الأوضاع القائمة التي تسحق إنسانية البشر، وإن كانت الرؤية المتسلطة التي تقدمها رؤية عدمية تنتهي دائما **إلى أن البشر سوف يظلون على الدوام محكومين برغباتهم الحيوانية الشهوانية الدنيئة**، التي تدفعهم دفعا لتبرير الذل والهوان في كل الظروف والأحوال!.

إن نظرة متأملة على الجانب الابداعي والسياسي في مثل هذه الأفلام، التي نجد لها بعض الأقلام للدفاع الحار عنها، تؤكد على أن أزمة الثقافة المصرية الراهنة أعمق مما نظن ونتمنى، داخل السينما المصرية وخارجها على السواء، لأنه لم تعد هناك في الأغلب مناهج فنية ونقدية أصيلة تتحاور فيما بينها (وليس في هذا القول أية دعوة إلى عبادة منهج نقدي واحد بعينه)، وإنما اختلطت الدوافع الذاتية بالرؤى الموضوعية، فبات من السهل البادي الباطل ثوب الحق، وضاعت في الزحام أعمال سينمائية جديرة بالتكريم والاحتفاء، وطفت على السطح أفلام لا تتمتع بالأصالة.

السينما الشابة الكهلة

لقد انعكس هذا المناخ الثقافي المضطرب على التفاوت الكبير في انجاز المخرجين «الشبان» في أفلامهم الأولى. فعلى حين رفعت أمالي **بهنسي** في «التحويلة» شعارات سياسية وأخلاقية ساخنة، عن الوحدة الوطنية، وعن صراع المقهورين والسلطة، فإن فيلمه لجأ إلى لغة سينمائية تميل إلى التقليدية، وربما الفرنسية والركاكة أيضا، بسبب ميله إلى أن يبحث عن كل أسباب الميلودراما في موضوعه، حتى أنه فقد من أجلها المضمون الذي كان يسعى إليه، وهو في ذلك يبدو متأثرا إلى حد بعيد- وإن لم يكن تأثراً أصيلاً- بالمخرج الراحل **عاطف الطيب**، الذي شهد العام عرض فيلمه الأخير المكتمل «**ليلة ساخنة**»، ليكون تتويجاً لرحلة سينمائية كان يبحث فيها دائما عن

الميلودراما في قلب الحياة، وعن الحياة في قلب الميلودراما.

على الجانب الآخر، فان فيلم «**عفاريت الاسفلت**» **لأسامة فوزى** يعكس طموحاً شكلياً جارفاً، واستطاع بحق أن يحقق درجة عالية من النضج الذى يبدو مفتقداً فى العادة فى الأفلام الأولى لأصحابها، لكن **الجماليات السينمائية الراقية التى تحققت فى «عفاريت الأسفلت»** لم **تستطع أن تخفى قدراً من مرادفة الرؤية «الطبيعية»**، التى تضع قدماً فى عدسية رؤية أفلام **رأفت الميهى**، وقدماً أخرى فى «تأثيرية» أفلام **خيرى بشارة** - التى عادت للظهور فى فيلمه «**اشارة مرور**» فى العام ١٩٩٦ - حيث الشخصيات الفنية تنبثق دائما من الأفكار الذهنية للفنان - وإن كان الأهم هو أن هذه الشخصيات والأفكار تنتهى فى العمل السينمائى على نحو بارد محايد لا ينتج عن صراعها الدرامى أى تطور حقيقى، يبعث فى أوصالها الحرارة، ويدفع فى شرايينها الدماء.

لم يفلت من هذا التناقض بين الشكل والمضمون إلا فيلم «**يا دنيا يا غرامى**» **لمجدى أحمد على**، وهو الذى اختار بوعى جمالى وسياسى ناضج أن يقترب من عالم البسطاء، لكنه هذه المرة لا يتحدث بالنيابة عنهم، ولا يضع على ألسنتهم ما يريد أن يقوله على نحو تقديرى مباشر، وإنما يتركهم ليعيشوا حياتهم اليومية على الشاشة، دون تكلف أو اصطناع، حتى أن هذه الحياة تمضى كأنها الحياة الحقيقية بلا بداية أو نهاية. وإن كان جوهر الفيلم هو التأكيد على فلسفة هؤلاء البسطاء بأن الهدف الأسمى فى ظل الظروف المتردية لن يتعدى - فى مأساوية لا تخلو من مسحة كوميدية - الحلم بمجرد الاستمرار على قيد الحياة.

هل قهرت الأحلام

كانت تلك هى الأفلام القليلة التى ظهرت فى العام ١٩٩٦، وأظهرت بعضاً من الأمل فى أن تظل السينما المصرية قادرة بدورها على البقاء على قيد الحياة. لكن المفارقة المؤلمة المريرة هو أن ينتهى بعض هذا الأمل إلى الاجهاض مع فيلم «**رومانتيكا**» لزكى فطين عبد الوهاب، الذى عانى فى كل مراحل الانتاج والعرض من ملابسات متشابكة، أثارت الكثير من العواصف والمعارك فى صحافة الأخبار الفنية، وإن كانت سبباً فى أن يختفى وهج الابداع الكامن فى الفيلم خلف غبار هذه المعارك.

يقول البعض - ومعهم الحق - أن مؤلف الفيلم ومخرجه اعترف بانه لم يتم من فيلمه، لكن الفيلم المعروض - رغم عدم الانتهاء منه - ينصح عن موهبة وطموح عميقين، وهو أمر ليس جديداً على أية حال فى تاريخ السينما. ففيلم «**الجشع**» لفون ستروهايم الذى يبلغ زمن عرض نسخته الأصلية ثمان ساعات قد تم بتره واختصاره بواسطة الشركة المنتجة إلى أقل من ثلاث ساعات، مما دفع صاحبه للتبرؤ منه، ومع ذلك يبقى «**الجشع**» فى النسخة المبتورة واحدا من كلاسيكيات السينما العالمية (وقد واجهت بعض أفلام **جان رينوار وأورسون ويلز** مصيراً مشابها) وهى فى ذلك تتلاقى مع «**رومانتيكا**» الذى لم يفقد سحره لاعتماده على لقطات «**الميزانسين**» الطويلة التى لا يمكن أن تخطئ عمق تأثيرها.

لقد كان فيلم «**رومانتيكا**» بالفعل نوعاً أصيلاً من الرومانسية التى قد تعيد التوازن إلى الثقافة السينمائية المصرية السائدة (ونحن لا نقصد هنا الرومانسية بمعناها السلبى المريض، وإنما عودة المثقف إلى الحلم الفنى بتحقيق ابداعاته رغم الظروف الفاضحة). فالبطل المخرج (**حسن مدرح عبد العليم**) يبدو سجيناً داخل ميراث فنى قديم، تكاد الشخصية الفنية فيه تتطابق مع صانع الفيلم نفسه، فالناس من حوله لا يعرفونه إلا أنه ابن المطربة الشهيرة والمخرج المعروف. بينما هو يطمح إلى تحقيق ذاته فى فيلمه الأول الذى يريده سبراً لأغوار عالم الشباب الذى يكسب عيشه بالتطفل على عالم السائحين. وقد تلحظ فى الفيلم تأثراً **بيوسف شاهين** فى «**اسكندرية كمان وكمان**» من خلال قالب الفيلم داخل الفيلم، أو بالمخرج **التونسى نورى بوزيد** فى فيلمه «**بيزنس**» الذى يتخذ موضوعا مشابها. لكن جوهر الابداع فى «**رومانتيكا**» يكمن فى الرغبة فى التفاعل بين عالم المخرج وعالم شخصياته، وهو التفاعل الذى ينتهى إلى نوع من اكتشاف صدق الواقع الحقيقى وليس الصورة المثالية عنه، وهذا جانب آخر من الانجاز الابداعى للفيلم، الذى لا يسعى لحظة واحدة إلى تصوير عالم الشباب الضائع على نحو «فولكلورى» غريب، وإنما هو ليس إلا أحد الأوجه المتعددة لبلورة واحدة، تلك البلورة هى المجتمع الذى ضاع فيه الهدف والمعنى، وضاعت فيه الشروط الانسانية البسيطة فى الحياة وفى الحلم.

أجمل ما فى «**رومانتيكا**» هو أنه يكشف عن أن **الحياة والسينما لا تخلوان من بعض الحقيقة وبعض الخيال**، وفى مرات عديدة يظل الفيلم ينتقل من هذا المستوى إلى ذاك، ليعبر الحاجز الوهمى بين الفن والواقع، وبين المأساة والكوميديا، ومن هذا المزيج الرائق الراقى كان فيلم «**رومانتيكا**» تجربة جديرة بأن تحتل مكاناً مهماً فى سينما العام ١٩٩٦، لولا ملابسات الصمت والاغتيال. ولنتأمل الفرق بين النهاية التى اختارها مؤلف الفيلم ومخرجه، ولم تمهله الظروف الانتاجية لتنفيذها، والنهاية التى اختارها القائمون على اعداد الفيلم، تنفيذا لرغبات شركة الانتاج. ان **زكى فطين عبد الوهاب** يجعل بطله يرفض الاذعان لشروط المنتج، لأنه لا يرضى أن يصنع صورة زائفة عن الواقع الذى اكتشفه وتفاعل معه وتأثر به، لكن البطل فى النسخة المعروضة ينتهى إلى تمزيق كل ما كتبه من مشروع السيناريو، ويقذف بالقصاصات فى الهواء، تعبيراً عن اليأس من اختراق قضبان الواقع الخانق، وتجاوز أزمة السينما الخانقة. لذلك فان انجازاً لم يكتمل لفيلم «**رومانتيكا**» بكل ما فيه من رقة وصدق هو الدليل المجسد على كل ما فى واقع السينما والثقافة المصرية من تناقض وجدل، لهما سلبياتهما وايجابياتهما. فالكابوس الذى يجثم على الصدور لا ينبغى له أن يدفع المثقف الأصيل إلى أن يتخلى عن حلمه الجميل النبيل.

فن تشكيلي

بينالي القاهرة الدولي السادس

نجمة داود.. بالجناح الأمريكي

أحد النصوص المكتوبة على الألواح الزجاجية بالعمل الفني

فاطمة اسماعيل

قدمنا في العددين السابقين «يناير-فبراير» عملين فنيين من ثمانية عشر عملاً فنياً مثلت مصر في **بينالي القاهرة الدولي السادس** الذي ينظمه المركز القومي للفنون التشكيلية كل عامين تحت رعاية وزارة الثقافة.. العمل الفني المشترك المقدم من الفنانين **عادل السيوي ومحمد عبله**.. وكذلك العمل الفني المقدم من **الفنان وائل شوقي** الذي حصل على الجائزة الكبرى بالبينالي لهذه الدورة.

وإذا كان اختيارنا هذين العملين يعني قناعة موضوعية تخص القيمة . إلا أننا لا نستطيع أن ننكر التعاطف الوجداني بين حالة الابداع الفني لهذه العملية والنص النقدي. وهو ما يخلق لحظة الفرح والاثارة أثناء التناول..

***

في هذا المقال الذي نحن بصدده الآن. نجد صعوبة في فصل الحالة الوجدانية عن النص النقدي.. خاصة اذا كانت الحالة الوجدانية ترفض تواطؤ ما يبدو موضوعياً-حتى وإن كان موضوعياً- ضد ما نعتقد فيه. ويصل استفزازنا بالموضوعي إلى حد الابتزاز باسم «القيمة» في الفن.. فيسقط في يدنا.. ولوكان الأمر بيدنا لأغلقنا باب الحوار دون أن يبدأ... أما وقد بدأ فلن نكون غافلين..

نتحدث هنا عن الجناح الأمريكي الممثل في عمل الفنانة **ليتا البوكيركي**.

ماذا قدمت ليتا البوكيركي؟!.

ما نوع الحوار الذي فرضته تحت ستار من البحث في قيم إبداعية..؟.

بصرياً.. قدمت ليتا عملاً متعدد الوسائط بين الـ LandArt أي من الارض والفن الانشائي"Tnstattation" و"Concep-tual Art" أي الفن المفاهيمي.. وسجلت ذلك بالفيديو وعرضته كما لو كان "Video Art".

هذا العمل الـ "Multi Media"قدمته ما بين صحراء مصر عند الاهرامات حيث نفذت هناك الـ "Land Art" والجزء الآخر الانشائي والمفاهيمي والفيديو نفذته بقاعة اخناتون بمجمع الفنون بالزمالك.. رغم هذا التعدد للوسائط واختلاق أبعاد مكانية وزمانية تجمع بين الوهم والحقيقة في العمل. إلا أن تكامل عناصره من خلال تلك الوسائط هو ما يمثل وحدة العمل **جوهر الفكرة عند ليتا في «الصحراء» هو رسم محيط النحلة الذهبية** .. وفي العمل الانشائي تضع حساباتها الفلكية والواحها النصية التي تجيب بها عن السؤال الذي يفرض نفسه.

لماذا محيط النحلة الذهبية (النجمة السداسية).

في صحراء مصر وتحت سطح الاهرام؟!!.

ثم تسجل هذا بالفيديو ليكون الوثيقة المرئية لوجود تلك الصورة البصرية تحت سطح الاهرام؟!.

تقول **البوكيركي** عن محيط النحلة الذهبية(١) هو سقوط نجمه الشمس على أرض الاهرامات..وهي أصل الوجود وبداية الخلق في تلك النجمة الشمسية.. ميراث

الروح.. علاقة الكل الواحد بين الأرض والسماء.

عند الاهرامات استخدمت البوكيركي الزهرة الزرقاء لوضع دوائر صغيرة على ابعاد معينة يحددها تشكيل هندسي يسمح في نهاية الأمر بظهور صورة.

النجمة الشمسية أو محيط النحلة الذهبية .. وهي في الأصل ما هي **إلا نجمة داود السداسية..**

ومن عجب الأمر أن تلك الحسابات الهندسية تجعل النجمة لا تظهر إلا اذا تم تصويرها من أعلى.. وحين اكتشف الأمر تم تعديل الرسم والغاء التصوير من أعلى..! هذا الجزء استطاعت البوكيركي تغييره أما ما لم نستطع فهو الجزء الثاني من العمل وهو الاخطر فهو الجزء التنظيري والتوثيقي لشرعية تلك النجمة الشمسية تحت سطح الاهرام. وهو ما اشرت اليه في بداية المقال بالابتزاز تحت شعار (القيمة الفنية).

نأتي للعمل الذي عرض بقاعة مربعة الشكل.تم تلوينها بالكامل باللون الأزرق(٢) (الجدران والسقف). يحيط بجدران هذا المربع حامل من الخشب عرضه حوالي ٢٥سم وبارتفاع ١٥٠ سم عن الأرض. تم تلوينه أيضا باللون الأزرق.رصت على هذا الحامل من جهة اليمين الواح زجاجية شفافة بحجم الـA.4.نقشت عليها نصوص باللغة العربية باللون الذهبي ومن جهة اليسار الواح كتبت عليها النصوص باللغة الانجليزية. عدد الألواح المكتوب عليها ٥٦ تقسم في كل مرة إلى سبعة وتنقطع ثم سبعة وتنقطع وفي الحائط الرئيسي في مواجهة الباب خريطة فلكية .تنفصل بين سبعة ألواح على اليمين كتب عليها النص بالعربية وسبعة الواح على اليسار .. نلاحظ هنا دلالة الرقم (٧) كرقم مقدس في التوراة ٣١) -كما نقشت على كثير من الألواح صورة النحلة الذهبية الكبرى ومجموعات النحل التي تدور في فلكها.

يتوسط أرضية الحجرة مربع مساحته حوالي ١٥٠سم × ١٥٠ سم مغطى بالزهرة الزرقاء ومنثور عليه عدد كبير من النحلات الذهبية..

هذا الجزء من العمل يفرض علينا التفاعل الذهني مع النصوص المقدسة. فالغاء المكان بلون واحد هو الأزرق الذي يشير إلى الغوص في الماضي السحيق دلالة بصرية لتحديد البعد الزماني للنصوص المقدسة وكذلك ما يضفيه الأزرق من طقس روحاني ديني.. ومقدسة في شكل الواح وهي دلالة دينية أيضا.. أي أن التهيئة الأولى هي في خلق طقس ديني .. ثم نقلوا النصوص المكتوبة بتداعياتها الزمنية والدينية.

تقرأ البوكيركي في لوحها الأول:

«في البداية .. نور متألق .. في البداية نور متساقط.. نور كستار.. حجاب(٤) .. نور وفضاء.. خلق إمتلأ بالنور.. شد حجاب النور بالجاذبية .. فتت الحجاب لآلاف من الذرات ذرات من نور على نور..

* تقول التوراة في سفر التكوين الاصحاح الأول أيات من ١ : ٥«في البدء.. خلق الله السموات والأرض.. من نور.. ورأى الله النور أنه حسن ... وفصل الله بين النور والظلمه.. ودعا الله النور نهاراً.. وقال الله لتكن أنواراً في جلد السماء».

* نقرأ البوكيركي في اللوح الأول

«للنور كن فيكون»

* نقرأ التوراة في سفر التكوين الاصحاح الأول أية ٣.

«قال الله ليكن نور فكان نور».

** وترسل البوكيركي رسالة في كتيبها الذي نشرته في البينالي إلى التوراة.. تشير فيها إلى وفائها بالعهد.. فهي تذكر جيداً ما جاء في التوراة في سفر التكوين.. **الاصحاح** الخامس عشر أية١٨.

«في ذلك اليوم قطع الرب مع ابراهيم ميثاقا قائلا لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات».. أرض الميعاد..

تقول البوكيركي في رسالتها رداً على ما جاء في التوراة ..«لقد كنت أعرف دائما أنني سوف أعود يوماً إلى وطني.. إلى نجمتي الشمسية .. عرفت هذا منذ أن شيدت الأهرامات على أرض مصر.. لتعكس صورة كوكبه النجوم المتناثرة فوقها.. مضيئة بذلك طريقهم إلى الوطن!!.

ومع افتراض جميع حسن النوايا أسأل من يهمهم الأمر أي وطن هذا الذي تتحدث عن ليندا البوكيركي..؟!! أتكون الأرض باعتبارها الوطن الأم ؟.. لو كان ذلك اذا من أين جاءت البوكيركي هل أمطرتها السماء علينا.. أم أنها تقصد الوطن كما حفظته من التوراة..؟.

* تقول التوراة في سفر العدد الاصحاح الرابع والثلاثين آية١:٦.

«وكلم الرب موسى قائلا: أوصي بني اسرائيل وقل لهم انكم داخلون إلى أرض كنعان هذه الأرض التي تقع لكم نصيبا.. أرض كنعان.. أرض كنعان بتخومها إلى **وادي مصر** وتكون مخارجه عند البحر».

* تكمل البوكيركي رسالتها في حوارها مع ما جاء في التوراة تقرأ البوكيركي:

«لقد عرفت دائما.. بأن العودة آتية يوماً ما.. عصفور أسمر مبطر فوقها.. آخذاً بها حتى نجمها الأوحد.. نجم أوحد.. نجمها الأوحد لقد عرفت ذلك من أول وهلة رأت فيها الأهرامات شامخة على أفق الصحراء صحراء مصر.. ناكسون الأفلاك بأعلى.. راشدون آخرون نحو .. **طريق العودة.. نحو العودة..».**

نسأل البوكيركي كيف تكون العودة بالفن..؟ نعرف الطريق بالسياسة بالحرب بأنواعها..

تجيب البوكيركي:

في سفر العدد الاصحاح الثالث والثلاثون آية ٥١ : ٥٣:

«كلم بني اسرائيل وقل لهم انكم عابرون الأردن إلى أرض كنعان ومصر . فتطردون كل سكان الأرض من أمامكم وتمحون تصاويرهم،وتبيدون كل تصاويرهم وتخربون جميع مرتفعاتهم».

*كيف يا البوكيركي تكون **العودة** بالفن..؟.

نتصور أن تجيب البوكيركي وهي تقيم طقوس التوحد الروحي شاخصة إلى السماء.

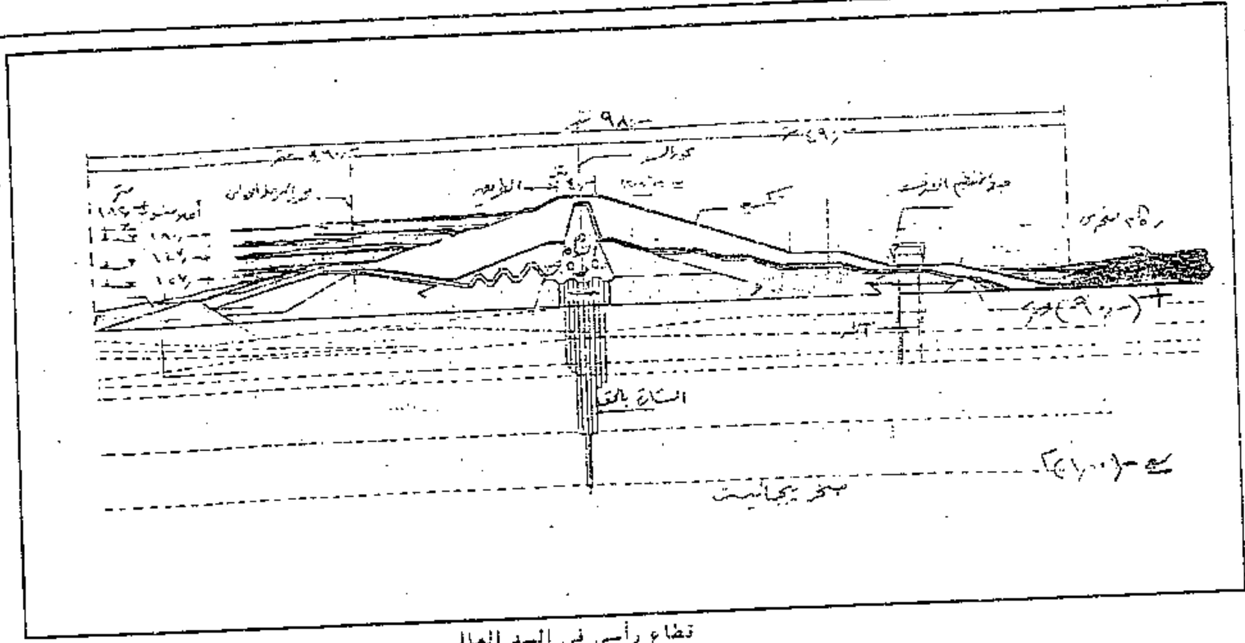
لا توجد مرتفعات على أرض مصر.. هي لنا .. شعب الله المختار **ألم يصرح بيجن في أحد اللقاءات الصحفية بأن اليهود هم الذين شيدو الاهرامات في صحراء مصر..!!.**

(١) النحلة الذهبية هي رمز النجمة الشمسية والتي كتبتها البوكيركي في الكتيب الذي طبعته Sol Starوهي تعني إما نجمة الشمس أو نجمة الروح وهي أيضا رمز استخدمته الفنانة وتشير الدلالات إلى أنها نجمة داود..

(٢) نفس لون الزهرة الزرقاء استخدمه الفنان الفلسطيني ناصر السومي في عمله الفني المقدم للبينالي دلالة على استعانته بخامات بيئة فلسطين وخاصة مدينة يافا قد اشتهرت بانتاجها الوفير من الزهرة الزرقاء .

(٣) سفر العدد. العهد القديم.

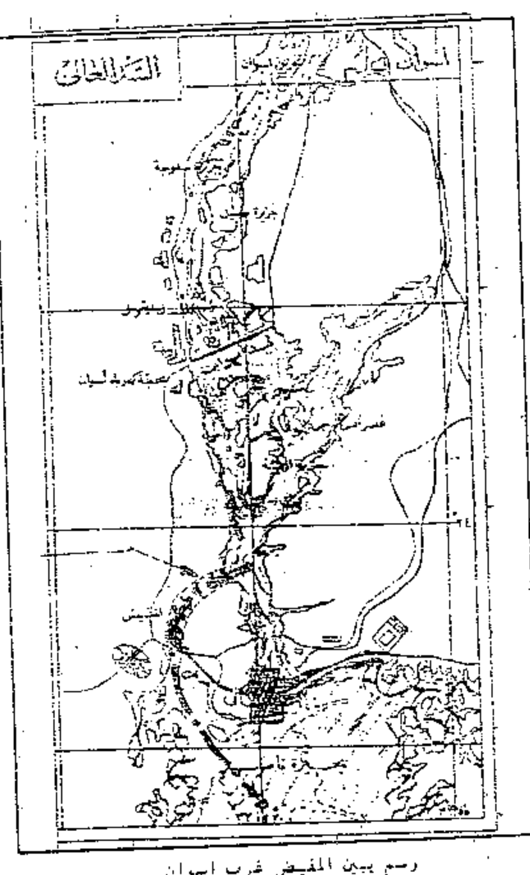
(٤) الحجاب هو قدس الاقداس الذي يجتمع فيه الرب مع موسى والقديسين ولا يقترب منه إلى القديسون.. تقول التوراة في سفر اللاويين اصحاح (٢١) آية(٢٣) «لكن إلى الحجاب لا يأتي وإلى المذبح لا يقترب من فيه عيباً لئلا يدنس مقدسي».



قطاع رأسى فى السد العالى

مشروع القرن..
والتكنولوجيا الحديثة

مهندس فوزى حبشى



رسم يبين المفيض غرب اسوان

كانت ندوة العدد الأخير من المجلة فبراير ١٩٩٧ فى غاية الأهمية فقد جاء بها من الحقائق الكثير الذى يلقى الضوء على مشروع القرن أو المشروع العملاق كما يحلو للبعض تسميته . وفى البداية أريد أن أحدد أننى ممن يتفقون على التسمية . فقط لو جاءت دراسة جدواه ملبية لما يقال عنه. وأنا أيضا ممن ينادون بالخروج إلى الصحراء.. غربية أو شرقية.. وفوراً.. ولكن ،متى؟، وكيف؟ وأين؟ .. فقد عرضت على بعض قادة وزارة الكهرباء ،منذ أكثر من عقدين فكرة هذا الخروج ولكنها لم تر النور حتى اليوم.

وأقول إن الندوة فى غاية الأهمية أيضا فى توقيتها ولكن لى عليها بعض الملاحظات أرجو أن تجد طريقها لقراء مجلتكم السياسية-على صغر حجمها وقلة انتشارها-والتى عادة تقرأ بدقة ، سواء من الاصدقاء أو من الاعداء.

أولاً: تركيبة الندوة

لقد خلت تلك الندوة من عنصر هام، وقد يكون أهمهم، فلم يدع لها أي خبير من رجالات الري العظام، وما أكثرهم عندنا، فمصر من أوائل بلاد العالم إن لم تكن أولها. التي عملت بالزراعة حتى أن خبراءها في الري يحترمهم العالم أجمع.

هذا الخلل في تركيبة الندوة، قد أوصلكم إلى أن أحد المتحدثين استنتج خطأ.. «أن **موضوع الري هذا أخطر من أن يترك للمختصين بل يعتبر مسألة الري سياسية بحتة**..».(د. علي نويجي آخر العمود الأول ص٢١) وهو يقصد بهم التكنوقراط. واتفق معه في أن الخلاف بين الزراعة والري هو قضية سياسية لا يجب تركها للتكنوقراط ولكن ليس من الصواب لأي سياسي أن يستمع لرأي تكنوقراط الزراعة ويغفل رأي خبراء الري.. واسمحوا لي بأن أضيف إليهم في موضوع ندوتنا خبراء الكهرباء، وخبراء الرفع.. الخ فرأي التكنوقراط من كل الاتجاهات المعنية يجب أن يؤخذ في الاعتبار بعد أن يتكامل ويشمل أكبر عدد من التخصصات حتى لا يخطئ السياسي في رأيه أو في قراره.

ثانيا: الأخطاء المطبعية:

وقد يقال وماذا تفعل تلك الاخطاء في لغتنا الجميلة ودعوني أضرب مثلا لخطورة ما ينتج عنها من نتائج منذ أيام أدهشني ما طالعته في عمود الاستاذ **سلامه أحمد سلامه** اليومي بجريدة الاهرام وهو يحدثنا عن أزمة الباكستان فيقول «**ذو الفقار علي بوتو** الذي أعدم **ضياء الحق**» ولكني سرعان ما تداركت الخطأ المطبعي. فكلمة أعدم، قد فقدت «الهاء» (أعدمه) فما أعظم ما شوه ذلك الخطأ المعنى في مثل تلك اللغة. أقصد لغة السياسة.. فالفاعل قد أصبح مفعولا به.

ويزداد الموضوع خطورة اذا ما استبدلت الكلمات كما جاء في حديث استاذنا د. **رشدي سعيد** على وجه التحديد.. وأقول أستاذنا وبها ضمير النسب للجماعة أي للمصريين جميعا فقد انطلق الرجل إلى العالمية في تخصصه مثل أستاذنا نجيب محفوظ في أدبه.

ففي تلخيص كلامه بالفقرة الأخيرة بالعمود الثالث ص٢٥ نجد د. رشدي يقول.. **واعتقد أن أحسن ما نقوم به في مصر** بناء المصانع **على الأرض «الزراعية»** ونذهب لزراعة الصحراء..» **إن ذلك المعنى هو عكس** تماما ما يقصده د. رشدي ففي رأيه كما أعلم أننا نبني المصانع في الأرض الزراعية ولا نذهب لزراعة الصحراء، فالخطأ أن استبدلت كلمة **الصحراوية** بكلمة **الزراعية** وضاع حرف لا الناهية من قبل الذهاب إلى الصحراء.. وهكذا جاء التشويه لكلامه الذي أرجو ألا يكون مقصوداً!!.

ثالثا: لغة الارقام والتواريخ:

ان لغة الارقام صعبة الفهم على الرجل العادي وخاصة اذا ما دخلها بعض التناقضات .. ويحسن أن نأخذها من المتخصصين.. فمثلا جاء في حديث د. **رشدي سعيد**».. نفكر في القيام بمشروعات في أعالي النيل لتزويد حصتنا من المياه، وعملنا قناة «**جونجلي**» واتفقنا مع السودان على تحمل نصف المصروفات واخذ نصف كمية المياه المتوفرة منها -٢ر٣ مليار متر مكعب..» (اعلا العمود الاوسط ص١٨) وقد ناقض ذلك د. **عبد الملك عوده** عن مشروعات أعالي النيل اذ قال (في آخر العمود الأوسط ص٢٢) «بالنسبة للحديث عن مشروعات أعالي النيل.. لو كانت كلها قد استكملت لأمكنها توفير -١٨ مليار متر مكعب تقسم بيننا وبين السودان نصيبنا منها- ر٩ مليار متر مكعب».

ومن ذلك فانا أرى كمواطن بسيط أن مصر لم تدخل بعد في أزمة المياه التي يتحدثون عنها في بر الشام.. وقد لا تدخل أبداً.

ومن أخطاء الارقام ايضا جاء في تلخيص الندوة ص١١ أن مياه الصرف الزراعي تصل إلى-ر١٥ مليار متر مكعب وقد ذكر قبلها ص٩ أن نفس مياه الصرف الزراعي ستزيد سنة ٢٠٠٠ إلى ٦ر٧ مليار متر مكعب وكذلك ذكر أن مياه الصرف الغذائي (وهذا التعبير لم نسمع عنه من قبل اللهم إلا أيام الكلام عن الأمن الغذائي) وأتصور أنه يقصد الصرف الصحي».. ور١٥ مليار متر مكعب لا يستخدم منها أكثر من -ر٤ مليار...» والى غير ذلك من الملاحظات في الأرقام ولذلك أرجو ألا نستند إلى أي أرقام إلا اذا ذكرت من لسان الخبراء كل في تخصصه.

وعن موضوع التواريخ فكنت أود لو ذكر لنا السيد السفير **وفاء حجازي** متى اعترفت مصر بحق اسرائيل في مياه النيل، فقد جاء في حديث سيادته أن مندوب مصر (وكيل وزارة الري آنذاك) قد تحفظ في ندوة لجامعة «**جورج واشنطن**» سنة١٩٨٦ حين فوجئ أن اسرائيل من بين الدول المدعوة. واسترسل السيد السفير.. «**ورفضت مصر** حضور هذه الندوة **حتى لا تعطى لاسرائيل الحق في مناقشة هذه** المسألة، **ولكنا نحضر كمراقبين فقط**..» (آخر العمود الأول ص٢٢) وأرجو أن تظل مصر رافضة لطمع اسرائيل في مياه النيل.

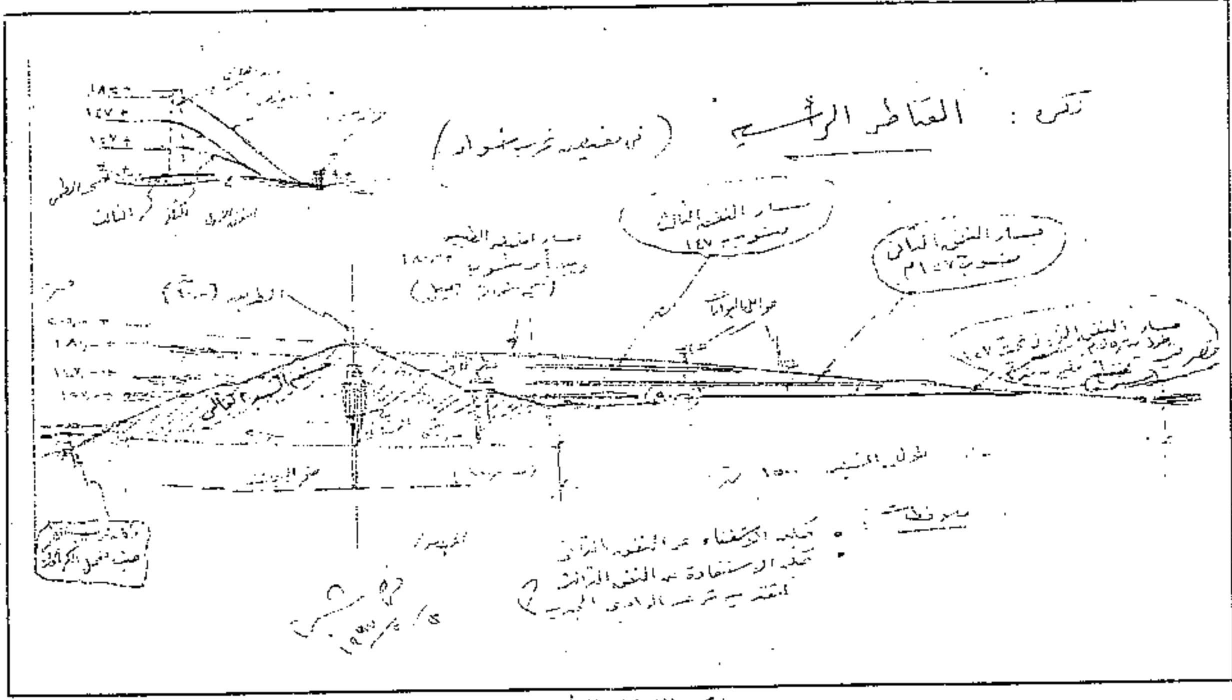
***

كل هذا في شكل الندوة **أما** في موضوعها فأطرح رأيي باختصار شديد، وقد يكون ذلك الاختصار مخلاً، اذ اني لست خبيراً في الري أو في الرفع أو في الزراعة..

لقد أزعجني ما جاء في ملخص الندوة ص١١ عن «**منخفض غرب توشكا**.. والذي يحده شمالا جبال أم شاغر وجبل العصر ويستمر جنوبا عند محاجر خفرع وغربا عند آبار نخلاي وتخليس والشب وكسيبه وعايد والذي تبلغ مساحته أكثر من-ر١٢ ألف كيلو متر مربع ويستطيع أن يبتلع عدة بحيرات مثل بحيرة ناصر». وهذا هو الخطير (الاضافة من عندي) وقد طمأنني د. **رشدي سعيد** في حديثه ص٢٤ آخر العمود الثالث عن **مفيض غرب أسوان** والذي فكر فيه ١٩٧٨ أي منذ حوالي عقدين، خبير الري المهندس **عبد العظيم أبو العطا** لانقاذ مصر من غوائل الفيضانات العالية ثم قال.. «أرجأ عملية اجراء دراسات تشغيل قواعد خزان أسوان للسنة التالية آخذين في الاعتبار أن بحيرة السد لم تعد تمتلئ حتى منسوب -ر١٨٢ متراً والمهم أن هذا الموضوع نسيه الجميع لأن الفيضان جاء منخفضا سنة١٩٧٨».. «أول العمود الأول ص٢٥ رحم الله المهندس عبد العظيم أبو العطا.

واليوم لماذا لا نعيد التفكير في هذه الأمور ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين. وقد وصلت بنا التكنولوجيا الحديثة إلى مستويات عالية تسمح لنا بتنفيذ ما سبق التفكير فيه في تلك الازمان..

لماذا لا ننشئ ما أسميه «**القناطر الرأسية**» في **المفيض المذكور مفيض** غرب أسوان **لنأخذ بها من مياه النيل** ما **نريده وبالتحكم العلمي** السليم **ومن مناسيب منخفضة قد تصل إلى قاع بحيرة ناصر أي نأخذ المياه بطميها وبالكميات المحسوبة لتسير في مجرى النهر لتصب في واد جديد** غرب **النيل وبالتحديد في منخفض** القطارة **بواسطة قناة**



فكرة القناطر الرأسية

بسيطة مكشوفة .وقد سبق أن أقترحها أحد طلبة البعثات المصرية في السبعينات هو دكتور مهندس **عبد العزيز حجازى** (بالجامعة الفنية ببرلين الغربية١٩٧٥) استاذ بجامعة حلوان حاليا-. اقترح سيادته ابتداء الترعة من موقع قرب أسوان لتصل إلى شمال منخفض القطارة عند موقع قرب العلمين بطول حوالي-ر٨٠ كيلو متر .. وتصب من أعلا المنخفض فتعطينا الكهرباء اللازمة لطاقة الرفع حول البحيرة الحلوة المستجدة وتخلق لنا مجتمعا جديداً.

وكلنا قد شاهد كيف تحفر الآلات العملاقة انفاق المترو تحت عمارات وشوارع القاهرة متخطية أى عقبات سواء فى الانحناءات أو فى أنواع التربة.. وبأى أقطار أو مسافات وتحت أى مناسيب يطلبها المصمم.. فالعلم اليوم قد سمح للمعمارى أو المخطط أن يحلم كيفما يشاء.

وأتصور أن تلك البحيرة بمجتمعها الجديد ستكون أخت أو مكملة لدلتا النيل الحالية.. أو ستشبه بحيرة قارون والتى يقال ان الفراعنة قد أنشأوها بحفر بحر اليوسف .كما أننا سنعود لاستخدام مياه النيل بالطمى مرة أخرى حتى المصب لنتغلب على الآثار الجانبية للسد العالى وأهمها(٣) خاصية ازدياد نحر المياه الخالية من الطمى والذى يسبب تدمير دعامات الكبارى على النيل والجسور الممتدة بطول النهر مما كان يؤرق كثيرا خبير الرى المهندس**عبد العظيم أبو العطا(٢)** .ونحرد ونوفر بعض المخصبات الصناعية ..(٣) ونتخلص من ورد النيل. والميزة الرابعة وقد تكون أهمها اذ ستوفر الملايين التى تنفق على أساطيل ثلاجات نقل السمك من بحيرة ناصر إلى الوادى القديم(٤).

* وعن البحيرة الضخمة التى ستنشأ بمنخفض القطارة يهمنى أن أوضح بعض النقاط الهامة:

النقطة الأولى:

ان كمية المياه التى سنحتاجها بعد امتلاء المنخفض والتى ستفقد بالبخر وقد حددها بعض الخبراء الدارسين للمشروع أيام التفكير فى توصيله بالبحر الأبيض المتوسط، فى حالة الاتزان لاعطاء الطاقة الكهربائية. لم تكن لتزيد عن ٦٠٠ مليون متر مكعب، وتلك كمية لا يصعب توفيرها سنوياً من مياه الصرف الزراعى بغرب الدلتا.

وكذلك يمكننا ملء هذه البحيرة فى بضع سنوات إما من تلك المياه أو من الفيضانات العالية.

النقطة الثانية:

أتصور أن ملء ذلك المنخفض بالمياه العذبة وتكوين تلك البحيرة الضخمة سيغير من المناخ إلى الأحسن ويزيد من الأمطار بمنطقة وسط الصعيد- المنيا واسيوط- وذلك بفعل الرياح الموسمية.

النقطة الثالثة:

كذلك سيكون لوجود تلك البحيرة اثار بعيدة المدى لتحسين حالة المياه الجوفية تحت الساحل الشمالى فتقلل الكثير من مشاكله.

* أما عن **القناطر الرأسية** التى أقترحها على المنخفض غرب أسوان -والموضح بالرسم المرفق- فأتصور أن العلم الحديث سيمكننا من دراسة مسارات تلك الانفاق التى يعلو بعضها البعض وكذلك كيفية التحكم فى فتح وغلق البوابات المتصاعدة وأعتقد أننا قد نحتاج لتحريك الطمى من البحيرة بكراكات خاصة كلما انخفض منسوب المآخذ. وقد سمعنا عن شركات اجنبية عرضت تحريك واستخراج الطمى للاستفادة به فى صناعات كثيرة منها الطوب الطفلى أو المواد المشعة.

**

أرجو أن يصل اقتراحى هذا إلى آذان الخبراء ليرجع إلىّ صداه بأى شكل فقد تصورت ومنذ حوالى عقدين طرق تنفيذ مثل ذلك المشروع والذى أتخيل فعلاً أنه قد يكون مشروع القرن القادم.

دفاعاً عن: الثورة الوطنية الديمقراطية «الملعونة»

فريدة النقاش

هل صحيح ان انتفاضة شعبية على غرار ما حدث في السودان في أعوام ١٩٦٤و ١٩٨٥ لم تكن في حاجة إلى حشود عسكرية لحمايتها ،وبالتالي فان انتفاضة مشابهة قد تنشأ ضد حكم الترابي البشير في السودان هذه الأيام ليست في حاجة إلى حشود عسكرية حدودية لحمايتها كما تقول جريدة الاشتراكية الثورية في عددها الخامس والعشرين -فبراير ١٩٩٧.

وتبرر الجريدة اخفاق الانتفاضتين الشعبيتين قائلة:«لقد أضاع الستالينيون الموسكوفيون فرصتين تاريخيتين على الجماهير السودانية في ١٩٦٤و ١٩٨٥ بسعيهم الذليل لتذيل نفايات البورجوازية السودانية، بنفايات الأفكار الستالينية عن الثورة الوطنية الديمقراطية اياها التي كبلوا بها خبرة شباب السودان وأعاقوا بها تقدم الثورة...».

ولن أخوض في النقاش حول مصير الانتفاضتين السودانيتين أو دور الحزب الشيوعي السوداني -الذي وصفته الجريدة بالموالي لموسكو- مع أنه لم يكن كذلك تاريخيا- وهذا للعلم فقط. لن أخوض في ذلك لأن المتخصصين في الشئون السودانية أقدر مني على ذلك.

ولكنني أريد أن أتوقف أمام مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية النسبي العبث الذي أشبعه الاشتراكيون الثوريون نقدا واحتقارا، وأحلوا محله ضرورة سلطة العمال في كل الحالات والظروف ،أي الشروع في بناء الاشتراكية سواء كانت الأسس الموضوعية لها قد اكتملت أو لا، وسواء كان وعي الطبقة العاملة ناضجاً وثوريا ، ناهيك عن وعي حلف الكادحين الواسع الأكثر منها عدداً بكثير خاصة في البلدان الشبيهة بالسودان التي ما يزال نمط الانتاج الرأسمالي فيها يتعثر، وتتمثل الأسس الموضوعية في تطور الصناعة. وضيق الفجوة بين الريف والمدينة وزيادة الحقوق الديمقراطية للطبقة العاملة والكادحين والقضاء على الأمية في صفوفهم وانتشار الوعي الثوري في أوساطهم باعتباره عنصرا أساسيا في مكونات الواقع الموضوعي لانجاز الثورة وقيام سلطة العمال.

وتسمى هذه المرحلة التحضيرية للثورة الاشتراكية بالوطنية الديمقراطية حيث يشارك في انجازها اضافة للطبقة العاملة كل من الفلاحين والبورجوازية الصغيرة والملاك المتوسطين الذين يتعرضون لضغوط النظام الرأسمالي وان كانوا هم أنفسهم يستغلون العمال على نطاق ضيق ولكن تربطهم مصلحة أكيدة مع الطبقة العاملة والكادحين عامة حين يطيحون معا بحكم كبار الملاك سواء في الصناعة أو الزراعة.

وهكذا تنشأ الحاجة للتحالف العمالي -البورجوازي الصغير ويتولد الطابع الوطني له والذي لا ينفي أبدا طابعه الطبقي فللثورة الوطنية الديمقراطية محتواها الطبقي أيضا الذي يختلف باختلاف مكوناتها وحجم ومقاليد كل قوة طبقية من القوى المشكلة لها.

ورغم أن العمال الروس الذين استولوا على السلطة في أكتوبر ١٩١٧ قد فعلوا ذلك تحت قيادة حزبهم الاشتراكي الديمقراطي إلا أن السوفييتات كانت ذات محتوى طبقي وطني ديمقراطي اذ شارك فيها العمال والفلاحون والجنود وقطاعات لا يستهان بها من البورجوازية الصغيرة الساخطة ،وكان هذا الطابع جنبا إلى جنب حاجات الفلاحين ضمن الأسباب الجوهرية التي جعلت «لينين» يخطط للسياسة الاقتصادية الجديدة بعد أن تبين له أن مجرد استيلاء العمال على السلطة لا يعني أن الأرض ممهدة لبناء الاشتراكية ،وأن الملكية الخاصة لبعض وسائل الانتاج وتمثيل هؤلاء الملاك الصغار في السلطة سوف تبقى ضرورة إلى حين يكتمل تأسيس البناء الأولي الممهد للاشتراكية.

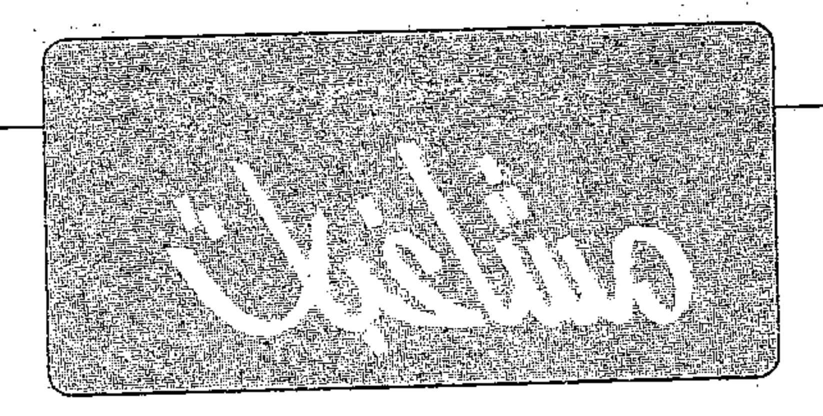
تقول الجريدة في معرض انتقادها وشتمها للمعارضة السودانية «ان اليساري من أي نوع الذي يعتقد أنه يقدم لجماهير السودان شيئا محترما بالتجمع الوطني الديمقراطي يفقد أي احترام عند هذه الجماهير التي شهدت محاولة ركوب الموجة بعد انتفاضة ٨٥ من جانب هذا التجمع، فهذه الجماهير تفتقد إلى التنظيم الثوري . فهو فقط ما كان ينقصها لتتحول اضرابات ٨٨ إلى انتفاضة ثورية جديدة تتمكن من الاطاحة الثورية بهذه النفايات...».

يعرف الجميع أن الشعب السوداني في الفترة من ٨٥- إلى ٨٨ كان منظما في عدد من الأشكال سواء في الأحزاب وبعضها ثوري مثل الحزب الشيوعي السوداني أو في النقابات والروابط ،وبالطبع كان ينقصه التنظيم الثوري النقي الخالص المبرأ من كل أدران الواقع السوداني الغارق في القبلية والطائفية والأمية والمكبل بقيود العالم القديم؟.

ومثل هذا التنظيم كان لابد أن يسقط عليه من السماء ولا يخرج من بين أعطافه.

ولهذا ما دام وجد «الثوريون» الآخرون غير القادمين من السماء أن مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية ما يزال صالحا وأن مثل هذه الثورة هي مرحلة لابد من المرور بها قبل الحديث عن الاشتراكية أو عن السلطة العمالية الخالصة.

إن أي حزب ثوري، ورغم أنه ثوري بل ولأنه ثوري لابد أن يكون ابن واقعه وهو يسبق هذا الواقع قليلا في سباق الفعل وإن كان يسبقه بفراسخ في سباق الحلم، ولكن القول بحزب اشتراكي ثوري صالح لحل كل المعضلات وحسمها في كل واقع وفي أي واقع وفي أي لحظة تاريخية ومستوى تطور ليس إلا تفكيرا دينيا قبليا يؤمن بالخوارق.





عرب كوبنهاجن بين التطبيع والحوار

هذا كلام كتبته قبل ذلك أكثر من مرة، خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، لكني اكرره الآن، لأن المناسبة التي دعتني للكتابة من قبل، قد تكررت.

وهو كلام يتعلق بمسألة تطبيع العلاقات الثقافية مع اسرائيل التي اشتعلت بسببها - خلال الأسابيع الأخيرة -الحرب الأهلية بين المثقفين العرب الذين ذهبوا إلى كوبنهاجن ، ووقعوا اعلانها واشتركوا في تأسيس ما سموه التحالف الدولي لدعم السلام وبين الذين اعترضوا على هذه الخطوة ووصفوها بأنها تطبيع للعلاقات يشق صف المثقفين العرب. الذين يرفضون تطبيع العلاقات مع اسرائيل قبل جلائها عن جميع الأراضي العربية المحتلة، ويقيم على انقاض ذلك حلفا مع الشيطان!.

والغريب أن أحداً من المهاجمين والمنددين ، لم يتوقف أمام استنكار جماعة كوبنهاجن لوصف ما قاموا به بأنه تطبيع للعلاقات، وهو استنكار يشاركهم فيه الذين اشتركوا معهم في الخطوات التمهيدية ثم انقطعت صلتهم بالمشروع وانسحبوا منه قبل التوقيع .كما يشاركهم فيه كذلك الذين اعتذروا عن المشاركة في التوقيع، فاعتراض هؤلاء جميعا ينصب على أشياء أخرى، قد يكون من بينها نص البيان ، أو الشكل التنظيمي للتعاون، لكنهم يتفقون مع الذين ذهبوا ووقعوا على أن ما فعلوه ليس تطبيعاً للعلاقات ، ولكنه حوار. وعلى أن الحوار مع الاسرائيليين شيء . وتطبيع العلاقات شيء آخر..

وليس عرب كوبنهاجن هم أول عرب يلتقون بالاسرائيليين سراً أو علناً .ثم يقولون ببراءة الأطفال في أعينهم : ده مش تطبيع .. ده مجرد لقاء أو حوار -أو سياحة!.

فمنذ عامين رد الكاتب المسرحي علي سالم على لجنة التحقيق التي شكلتها نقابة المهن التمثيلية للتحقيق معه، قائلا: إن قرار اتحاد النقابات الفنية يحظر تطبيع «العلاقات الفنية» مع اسرائيل ، وأنه لم يقم بأية علاقات فنية، ولكنه زارها فقط.

وحين هوجم المطرب شفيق جلال رد على الذين يهاجمونه قائلا: انه لم يزر اسرائيل، ولكنه غنى على مسرح الجلاء بغزه ، ولم يغادر حدود منطقة الحكم الذاتي، فهو لم يطبع العلاقات فنيا مع اسرائيل ، ولكنه طبعها مع اسرائيل!.

وفي الوقت الذي ثارت فيه الضجة حول اعلان كوبنهاجن منع المطرب مدحت صالح من دخول لبنان للاشتراك في مهرجان غنائي بسبب ارتكابه لجريمة تطبيع العلاقات، وقد دافع عن نفسه قائلا: ان الذين نظموا حفلاته الغنائية في إسرائيل ،وسعدوا بغنائه فيها هم من عرب ١٩٤٨ وليسوا من الاسرائيليين..

وقبل عامين-كذلك- فصل اتحاد الكتاب السوريين ، الشاعر العربي الكبير «أدونيس» لانه اشترك في ندوة غرناطة التي شارك فيها وفد اسرائيلي برئاسة «شيمون بيريز» ،وقد دافع عن نفسه قائلا: ان الندوة نظمتها هيئة اليونسكو ،وأن «ياسر عرفات» كان من بين المشاركين فيها، وأن العرب يتفقون على جواز ، بل وجوب، التواجد في اللقاءات الدولية التي تحضرها اسرائيل، حتى لا تنفرد بالتأثير في الرأي العام العالمي..

فالمتشددون يرون أن زيارة الأراضي التي تخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية هي تطبيع . لأنها تتم عبر تأشيرة دخول اسرائيلية. والصلات الدولية التي لا تعتبر تطبيعا هي اجتماعات هيئة الأمم المتحدة دون وكالاتها ومنظماتها . فما بالك باجتماعات مثل كوبنهاجن لا صلة لها بالأمم المتحدة !.

والمتساهلون يحصرون التطبيع في إطار المتاجرة أو المشاركة في مشروعات اقتصادية أو اقامة علاقات بين النقابات. أما الاتصال والحوار والسياحة فهي ليست تطبيعا.. بل قد تكون ضرورة للتعرف على الآخر.. وللتأثير في مواقفه!.

وقبل مدريد.. وقبل أوسلو كانت مسألة التطبيع أقل تعقيداً . اذ كانت هماً مصرياً فقط، أما وقد وصل عدد الدول العربية التي لها صلات باسرائيل إلى عشر دول، من بينها منظمة التحرير الفلسطينية ،فقد أصبح الأمر في حاجة إلى مؤتمر شعبي عربي، يتفق على معنى التطبيع ويناقش كيفية استخدامه كسلاح تفاوضي.

أما بقاء الأمر على ما هو عليه ، فلن يستفيد منه سوى طرف واحد .. هو اسرائيل!.

صلاح عيسى